العالم الكبير د.جمال حمدان رحمه الله



ليبيا : دراسة في المكان

تصميم الغلاف : المستودع الإسلامي للمعرفة

الجماهيرية العربية

الليبية الشعبية الإشتراكية

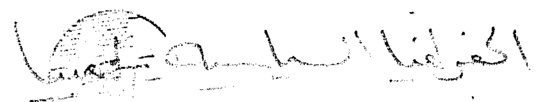
دراسة في الجغرافيا السياسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمال حمدان

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية

دراسة فى الجغرافيا السياسية



١٩٩٦

مكتبة مدبولى

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١

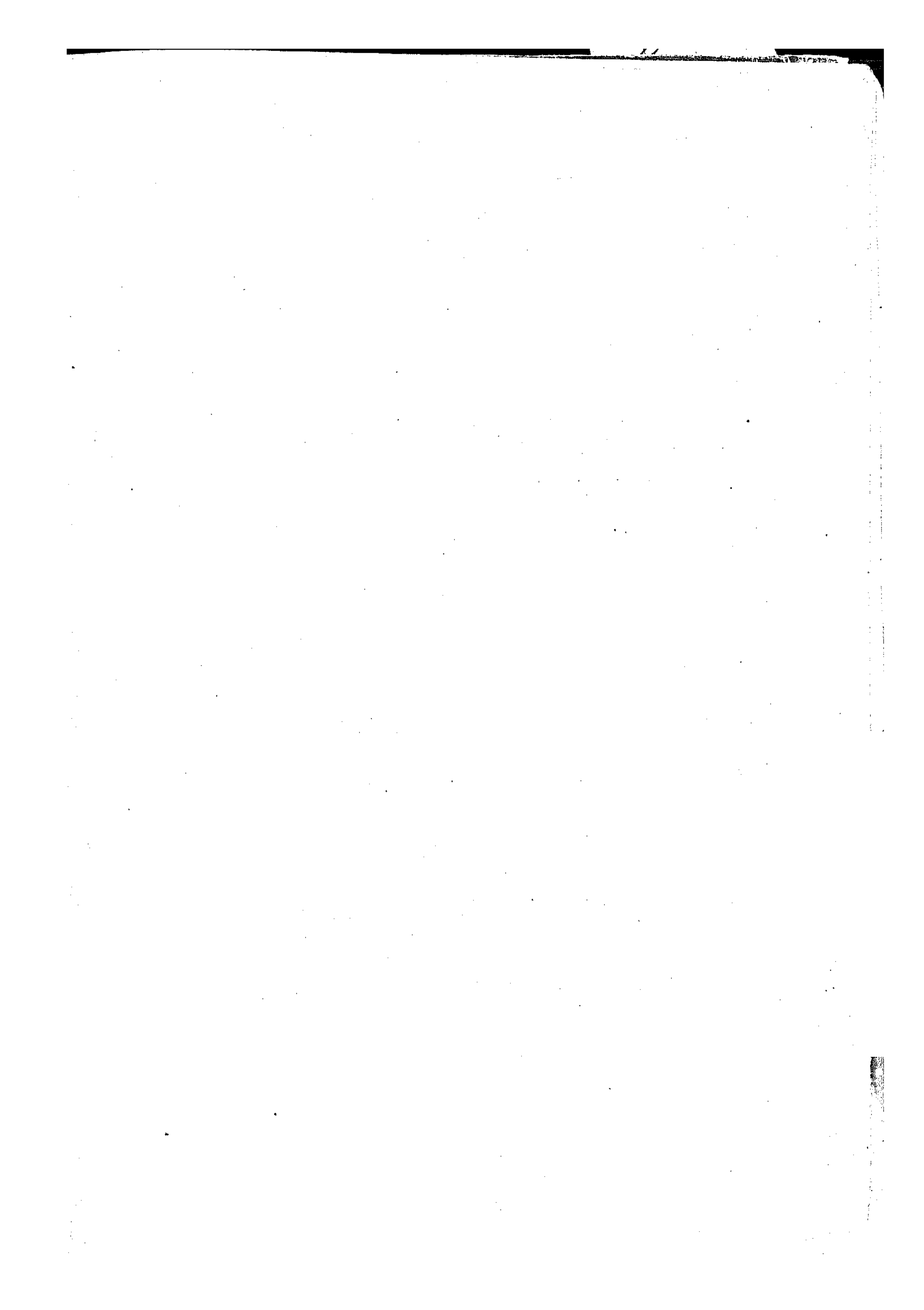
MADBOULI BOOKSHOP



6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١

فهرس

صفحة



تقديم

انطلاقاً من إيمان جمال حمدان بوطنه العربى، ومن عروبته الصادقة التى كرّس حياته لها، جاءت هذه الدراسة عن «ليبيا» استكمالا للسلسلة التى كان ينوى إصدارها لدراسة شخصية الدول العربية كل على حدة، وذلك فى آن واحد مع كتابته لموسوعته الفذة «شخصية مصر». وقد بدأ هذه الدراسة عن الأردن ، وبعدة مقالات عن العراق والسودان وغيرها. وقد استرعت ظاهرة ليبيا الثورة انتباهه. بعد أن أصبحت ظاهرة سياسية بارزة فى العالم العربى المعاصر، فاختصها بهذا الكتاب القيم.

وقد أولى جمال عناية خاصة فى دراساته لوطننا العربى عامة، ومصر خاصة ولعالمنا الإسلامى من حولها. وقد أُعرب العلماء والباحثون عن فرحهم بنشر كتابه عن الجمهورية العربية الليبية (الجماهيرية العربية الليبية حاليا) هادفا بذلك إلى نشر الوعى بحقائق الجغرافية السياسية فى وقت عمّ فيه حديث العواطف والشعارات، وفى ذلك يقول الأستاذ الدكتور أحمد صدقى الدجانى فى مقاله عن جمال حمدان ورؤاه المستقبلية: «وأذكر أننى قررت هذا الكتاب على طلابى فى الجامعة الليبية بطرابلس عام ١٩٧٢، فعلم بذلك المؤلف ورغب إلى الناشر أن يلقانى وكنت كتبت قبل ذلك معرّفا بكتابه العالم الإسلامى اليوم». وهكذا سعدت بأن أزوره فى صومعته ونتبادل حديثا غنيا، وقد قدم لى نسخة من كتابه الذى صدر آنذاك فى «النظائر الجغرافية بين أوروبا وآسيا» بإهداء كريم يكشف عن خط جميل ونفس

كريمة ، جاء ذلك فى رثائه لأخى جمال عندما توفى فى حادث أليم فى شهر إبريل من عام ١٩٩٣.

وقد تشكل برنامج دراسته فى كتابه عن ليبيا بطريقة تلقائية وبصورة انسيابية مطردة. حشد فيها المفاهيم والمنطلقات المنهجية الأساسية التى حصرها فى بابين اثنين. الأول منهما انصب على التتبع التاريخى فى الماضى البعيد والقريب تحت عنوان التطور الجيوبوليتيكى، والثانى يتفرغ لليبيا المعاصرة ليؤلف صلب الدراسة وسوادها الأعظم. ووضع له عنوانا معبرا هو تحليل القوة. وقد بدأ الباب الأول بفصل فى الجغرافيا السياسية التاريخية. استعرض فيه الخريطة السياسية لليبيا وضوابطها وتغيراتها وثوابتها عبر التاريخ القديم والوسيط. ثم تناول فترة الاستعمار الإيطالى الحديث فى الفصل الثانى، وتلاه بفصل ثالث عن ليبيا المستقلة تمحور حول تتبع التطورات الجيوبوليتيكية الأساسية والقاعدية التى خاضتها ليبيا منذ التحرير والاستقلال حتى تاريخ كتابته لهذه الدراسة. وهو فصل يعتبر بمثابة تمهيد للباب الثانى، الذى بدأ عن الوطن السياسى والحدود السياسية، وأردفه بفصل آخر نظر فيه إلى ليبيا من الخارج ثم تطرق فى باب أخير إلى دراسة السكان والعمران مركزا على نمط توزيع السكان، مع استكشاف الحلول العلمية الممكنة والواجبة لعلاج ما قد تكشف عنه هذه الجوانب من أوجه ضعف أو قصور. وقد استكمل هذا الفصل بفصل آخر عن التجانس البشرى والتكامل الذى فرضه الاقتصاد الإقليمى وانتقال ليبيا من المجتمع الرعوى أساسا إلى مجتمع البترول والمدن.

وانتقل بعد ذلك إلى دراسة متعمقة لقوة ليبيا الاقتصادية مع عقد دراسة متكاملة لسلعة البترول الاستراتيجية ذات المغزى السياسى المباشر. وكان حسن الختام هو الفصل الذى أفرده عن ليبيا والوحدة بعد أن أصبح لليبيا الثورة بعدا وحدويا. حاسما وقوميا.

ولقد طرأت على ليبيا منذ كتابة هذا الكتاب الجليل والأصيل فى مادته، عدة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، رأينا استكمالا للفائدة أن نخصص لها ملحقا موجزا لكى يعطى للقارئ فكرة شاملة عن هذه التطورات وما نشأ عنها من أوضاع وهياكل وما تمخضت عنه من سياسات ومواقف جديدة. وقد احتفظنا بالعنوان الأصلى للكتاب مع إضافة اسم ليبيا الرسمى الجديد، ووضعه بين قوسين.

والله ولى التوفيق وهو حسبى ونعم الوكيل.

دكتور عبد الحميد صالح حمدان

مقدمة

«الظاهرة الليبية» ، كما يسمى البعض ليبيا البترول والثورة، ظاهرة سياسية بارزة فى عالمنا العربى المعاصر، جديرة بأن تسترعى انتباه الباحثين والمفكرين العرب وغير العرب، مثلما فرضت نفسها على المواطن العربى والعالمى العاديين. فهذه الدولة القديمة الحديثة، التى تحولت بالبترول من «صندوق من الرمال» إلى «صندوق من الذهب» ، والتى حولتها الثورة من «فراغ قوة» أو شبه فراغ إلى دولة موجبة سياسيا تلعب دورا طليعيا مرموقا فى الدائرة العربية، كيف أتيح لها هذا الدور القومى البارز؟ وكيف أصبحت تلك الخلية التقدمية الوحدوية النشطة؟ هذه الدولة الفتية الصغيرة، الحديثة العهد بالثورة بل بالاستقلال، إن لم نقل بكيان الدولة ذاته، كيف وأنى لها هذا الموقع المتقدم حتى على مستوى العالم الثالث جميعا ؟ ثم ما هو الدور العربى الأمثل المؤهلة له بالجغرافيا والتاريخ؟

ولقد تجاوزت ليبيا الثورة بالتأكيد مرحلة البحث عن دورها العربى، وهى الآن توظف كل طاقتها وإمكانياتها فى خدمة قضية المصير. ولكن – كما نعتقد – يبقى على المثقفين والعلماء مهمة تنظير هذا الدور وتقنينه علميا وتأصيل إطاره الفكرى موضوعا. ونأمل أن يكون هذا الكتاب الذى نقدم اليوم– مساهمة فى وضع الأساس العلمى لدور ليبيا الجديدة، وما كان منه وما يمكن أن يكون، أبعاده واتجاهاته، قواعده وضوابطه، أمكانياته ومستقبله، ولكن أيضاً. حدوده ومشكلاته.. ألخ.

والجغرافيا السياسية من غير شك هى ذلك الفرع من العلم الذى يحلل الجوهر الكامن والدفين فى كيان الدولة، ويمارس التشريح الموضوعى للجسم السياسى، من الجلد إلى العظم وحتى النخاع، دون أن يقنع بدراسة الظاهرات السطحية أو العابرة أو الأعراض العارضة مهما بدت مثيرة أو طاغية إلى حين. فهو لا يكتفى بالتسجيل التاريخى المجرد. أو مجرد الوصف التوثيقى المرصوص، كما يرفض أن يضيع فى تيه الأحداث الجارية، أو أسماء أو أفعال الأشخاص، وإن اعتمد دائما على أقدم دراسات التاريخ وقوانينه، وأفاد باستمرار من آخر خبر فى الأحداث اليومية.

فالجغرافيا السياسية هى أساسا العلم الذى يضع الدولة فى إطارها الطبيعى الباقى، ويردها إلى أصولها الجغرافية الدائمة الوثيقة، يحقق أساسها الطبيعى، ويرصد الثوابت والمتغيرات على أطول مدى ممكن فى توجيهها وعلاقاتها، ثم يحدد نقط القوة والضعف الكامنة أو الظاهرة فى وجودها السياسى ومواطن الخطر أو الخطأ فى هيكلها الجيوبوليتكى. إنها باختصار العلم الذى يضع الدولة ككائن حى فى ميزان حساس، كما هو دقيق وتحت مجهر موضوعى متجرد، ليقيس وزنها السياسى وموقعها فى عالم السياسة ووقعها عليه محليا وإقليميا ودوليا.

وفى عصر الثورة العالمية وثورات الشعوب، عصر تصفية الإمبراطورية والانتقال من الاستعمار إلى التحرير، والانقلابات الجذرية فى سياسات الاستراتيجية العالمية، كان طبيعيا جدا أن تبرز الجغرافيا السياسية بين

الدراسات الجغرافية لتحتل مكانا ومكانة خاصين للغاية. ففى فترة وجيزة مكثفة ومفعمة إلى أقصى حد، شهد العالم تحرر المداريات، وانبثاق العالم الثالث وتفجر القومية العربية، كما عرف أخطر الانقلابات التاريخية فى موازين القوة فى العالم. بالانتقال من العصر التقليدى إلى العصر النووى، وهى انقلابات وضعت معادلات جديدة لاستراتيجية السياسة الدولية، ورسمت خريطة جديدة تماما لتوزيع القوة والقوى العالمية. وكان حتما أن تنطلق الجغرافيا لتلحق بهذه التطورات وتلاحقها بالبحث والدراسة. ومن الحق أن يقال بوجه عام إن الجغرافيا السياسية قد ارتفعت إلى مستوى مسئوليتها الجديدة هذه، فبنت أصولياتها وطورت مناهجها وأصبحت تعايش الأحداث والقضايا وتساهم فى صنع العلم السياسى الرصين، حتى صارت خلية حية ووحدة متقدمة فى مجال النشاطات الجغرافية المتعددة.

والجغرافيا السياسية، أذا أردنا تعريفا جامعا مانعا، هى فى التحليل الأخير «تحليل للقوة power analysis» كما يحدد هارتشورن [1]. الهدف دائما هو أن نصل إلى تقييم للقوة السياسية، للوزن السياسى للدولة، بكل ما يعنى هذا، وما يفترض من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها ومعطياتها، طبيعيا وبشريا، مواردها، إنتاجها، مشاكلها وعقباتها، وكذلك أهدافها ومثلها.. إلخ، باختصار: كل ما يؤثر على قوتها ويساهم أو يحد من ثقلها.

1- R. Hartshorne, Political Geography, in : American Geography, Inventoty & Prospect, ed. Preston James and Clarence Jones, Syracuse, 1954, P. 177.

وحتى جيل مضى فقط، كانت «الحدود في الخارج والأقليات في الداخل» هي تقريبا معظم محتوى الجغرافيا السياسية. ولكن ما أبعد هذه النظرة الجزئية المبتسرة عن النظرة التكاملية للمادة اليوم. كذلك كانت هناك مدرسة أخرى تربط الجغرافيا السياسية بالجغرافيا الاقتصادية. ولا شك أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما، غير أنه ليس بأوثق مما بين السياسية وسائر فروع الجغرافيا عامة. وإلحاق الجغرافيا السياسية بالاقتصادية إنما يترك جوهر المادة باهتا، بينما نحن بحاجة ماسة إلى «جغرافيا سياسية أكثر سياسية» كما عبر روبنسون أخيراً.

وعلى أساس من تعريف هارتشورن المركز والثاقب، يتحدد لنا بسهولة محتوى المادة ومضمونها. ولعل أحداً لم يوضح هذا بدوره مثلما وضحه ڤان الكنبرج حين قال. إنه – فيما عدا وجهة النظر – أقرب شيء إلى الجغرافيا الإقليمية [1]. «فالجغرافيا السياسية تتناول كل عنصر أو عامل جغرافي تعرض له الجغرافيا الإقليمية عادة، لترى ما عسى قد يكون له من تأثير على الوزن السياسي للدولة، أو مدى تحديده لمصلحة القوة فيها وعلاقته بها.

فالاختلاف، وهو جوهري جداً بالطبع، إنما هو في وجهة النظر: الإقليمية تنشد «التباين الأرضي»، والسياسية تسعى إلى «تحليل القوة». الأولى من ثم تركيبية، حيث الثانية وظيفية أساسا. الأولى سردية شاملة،

1- S. Van Valkenburg, Elements of Political Geography, N.Y., 1940, 6-10.

ولكن الثانية انتخابية تحديدية بصرامة. أو فى عبارة موجزة، الإقليمية «تقويم البلدان»، نكاد نقول بالمفهوم العربى الوسيط للتسمية، وإن يكن فى معنى علمى عصرى حديث بطبيعة الحال. أما السياسية فهى بالدقة «تقييم البلدان»، بمعنى وزنها لتقييم قوتها وقياسها لتحديد قيمتها السياسية.

من هذه المفاهيم والمنطلقات المنهجية الأساسية، يتشكل برنامج الدراسة الحالية تلقائيا، وبصورة انسيابية مطردة. فالعمل يقع أولا فى بابين، الباب الأول للتتبع التاريخى فى الماضى البعيد والقريب، تحت عنوان التطور الجيوبوليتيكى. والباب الثانى يتفرغ لليبيا المعصرة ليؤلف صلب الدراسة وسوادها الأعظم، وعنوانه تحليل القوة.

فيبدأ الباب الأول بفصل الجغرافيا السياسية التاريخية، التى هى البعد التاريخى من الجغرافيا السياسية، بمثل ما تعد الجانب السياسى من الجغرافيا التاريخية. وهذه بدورها ليست ببساطة إلا جغرافية الماضى الكاملة، أو كما وضعها البعض «جغرافية الحاضر الذى كان». فنستعرض فى هذا الفصل الخريطة السياسية وضوابطها وتغيراتها وثوابتها عبر التاريخ القديم والوسيط، وذلك كشريط متصل من تتابع اللاندسكيب السياسى.

فى الفصل الثانى ننتقل إلى فترة زمنية محدودة للغاية، ولكنها مكثفة، فترة الاستعمار الإيطالى الحديث، لنركز البؤرة عليه كعينة من جغرافية الاستعمار إلى أن نسختها جغرافية التحرير. وطبيعى فإن هذا الجزء من

الدراسة يبدأ بالدوافع الاستعمارية ولعبة القوى، يم بزحف الاستعمار واستراتيجيته، ثم يتقدم ليحلل أغراضه وطبيعته ووسائله ويتتبع دورته حتى ينتهى إلى تقييمه قبل دفنه.

والفصل الثالث والأخير فى هذا الباب يقصر نفسه هو الآخر على قطاع زمنى قصير جداً، وإن يكن النقيض المباشر للقطاع السابق. فليبيا المستقلة هى مدار هذا الفصل، ومحوره هو تتبع التطورات الجيوبوليتيكية الأساسية والقاعدية التى خاضتها ليبيا منذ التحرير والاستقلال حتى الوقت الحالى ، لا للتحليل التفصيلى العميق، ولكن أساسا كمقدمة عريضة متكاملة وتمهيد تطورى شامل للدراسة التفصيلية الأصولية المعاصرة التى تدور حولها فصول الباب الثانى جميعاً.

هذا الباب هو تحليل للقوة، يبدأ بفصل عن الوطن السياسى والحدود السياسية. فمن الطبيعى أن ننظر أولا إلى رقعة الدولة كما انبثقت تاريخيا، وأن نتابع نموها التاريخى إلى أن تستكمل حدودها كوطن سياسى. ويعنينا فى هذا السياق أن نسبر أغوار الكيان الطبيعى الذى تمثله الدولة، ومدى قوة ومنطقية وجودها ككائن سياسى مستقل والى أى حد يعد انبثاقا طبيعيا، أو مجرد فرض أو صدفة تاريخية.... الخ فإذا ما اكتملت لنا هذه الصورة، أصبحنا بحيث نستطيع أن نحدد ونحلل حدودها السياسية بدقة وتفصيل. وهنا نتتبع فى البداية ظهور الحدود السياسية بالمعنى الحديث، والقوى والضوابط والضواغط التى شكلتها، ثم نحدد خصائصها وسماتها العامة. وبعدها تدور دورة تحليلية تامة مع الحدود الليبية نتحسس مواطن الخطر الاستراتيجى، أو

القوة والضعف فيها بالتفصيل المناسب.

فى الفصل الخامس ننظر إلى ليبيا «من الخارج» أيضا، ولكننا نزداد اقترابا من محتواها الداخلى. فنتوقف أولا عند الموقع السياسى لكى نتعرف على مدى قيمته وقوته وأخطاره، وعلى تأثيره على مصير ليبيا وكيانها عموما، وكذلك على توجيهه لها جغرافيا وتاريخيا. ومن الموقع نتقدم إلى المساحة السياسية نتعرف على ملامحها وأبعادها وجوانب القوة والضعف فيها كذلك. وهذه بدورها تقودنا إلى دراسة السكان، حجم السكان الكلى. كما يتحدد بموارد الرقعة والمساحة، وكما يحدد هو الوزن السياسى للدولة إن تطفيفا أو تكثيفا أو غير ذلك.

والموضوع الأخير، السكان، يؤدى بنا منطقيا إلى الجانب التفصيلى أو «الداخلى» منه، وهو العمران. هنا ندخل إلى قلب الخريطة، قلب الدولة، نضيق البؤرة والرؤية لنركز على نمط توزيع السكان داخل الرقعة السياسية وعلى الأساس الطبيعى الصلب الذى يرقد تحته. فنعالج المعمور من حيث شكله وموقعه وتركيبه، ثم آثار ذلك كله على التماسك (أو التفكك) الجغرافى داخل الوطن، والمشاكل السياسية المباشرة وغير المباشرة التى تترتب على هذا الهيكل البشرى المعطى، وإلى أى حد تعتبر من مقومات الوحدة الوطنية أو معوقاتها، ومدى انعكاسها على صلابة النسيج السياسى للدولة.. ألخ. وذلك وفى كل الحالات مع استكشاف الحلول الممكنة والواجبة لعلاج ما عسى قد تكشف عنه هذه الجوانب من ضعف أو قصور.

وينقلنا هذا الموضوع تلقائيا إلى الوجه الآخر والمكمل له، وهو التجانس

البشرى، الذى - كما يتفق فى حالة ليبيا - يكاد يكون نقيض مدار الفصل السابق غن التفكك الطبيعى، ويعد بالفعل مصلا مضادا له من الناحية السياسية، بحيث يكاد يحيده. إن لم يجب نتائجه. والتجانس البشرى، نقطة القوة الثمينة فى الكيان الليبى، يدور حول ثلاثية الجنس واللغة والدين، ثم ينتقل منها إلى ثنائية الاقتصاد والمجتمع. فنحلل فى الأولى الأصول الجنسية ووحدة السلالات، وتطور اللغة والعقيدة كعوامل. لاحمة فى الوجود السياسى. وفى الثانية ندرس التكامل الذى يفرضه الاقتصاد الإقليمى، ثم التجانس الذى يرين على المجتمع الليبى، حين كان رعويا قبليا أساسا، وكما ينتقل حاليا إلى مجتمع بترول ومدن فى الدرجة الأولى.

الفصل التالى، الثامن، عن القوة الاقتصادية. فبعد أن فرغنا من الأرض والناس، ومن السكان والاجتماع، تأتى جغرافية الموارد والإنتاج، أى الأساس المادى المباشر للقوة السياسية. فنعرض أولا للأساس الطبيعى للدولة كما رسمته الجغرافيا وأرسته يد الطبيعة. ومنه نتقدم إلى الاقتصاد الليبى القديم، اقتصاد الرعى والزراعة والكفاية المعاشية. ونفرغ بسرعة من هذا الاقتصاد التقليدى المتواضع والمتنحى، لنتفرغ للصعب الجديد والحساس فى الاقتصاد الليبى، وهو البترول. وهنا قد عقدنا دراسة متكاملة لهذه السلعة الاستراتيجية ذات المغزى السياسى المباشر. فعرضنا للإنتاج نموا وتطورا، وأوردنا قيمته المادية المباشرة فى صيغة مالية من الدخل القومى والعائدات، كما حللنا صراع الشركات من حوله، ثم سوقه الأساسية ونقط قوته فى تلك السوق. وعن الاحتياطى والرصيد، تعرضنا لمستقبل البترول الليبى ومحمولات هذا المستقبل السياسية. وختمنا الدراسة بمناقشة الدور السياسى للبترول، فى

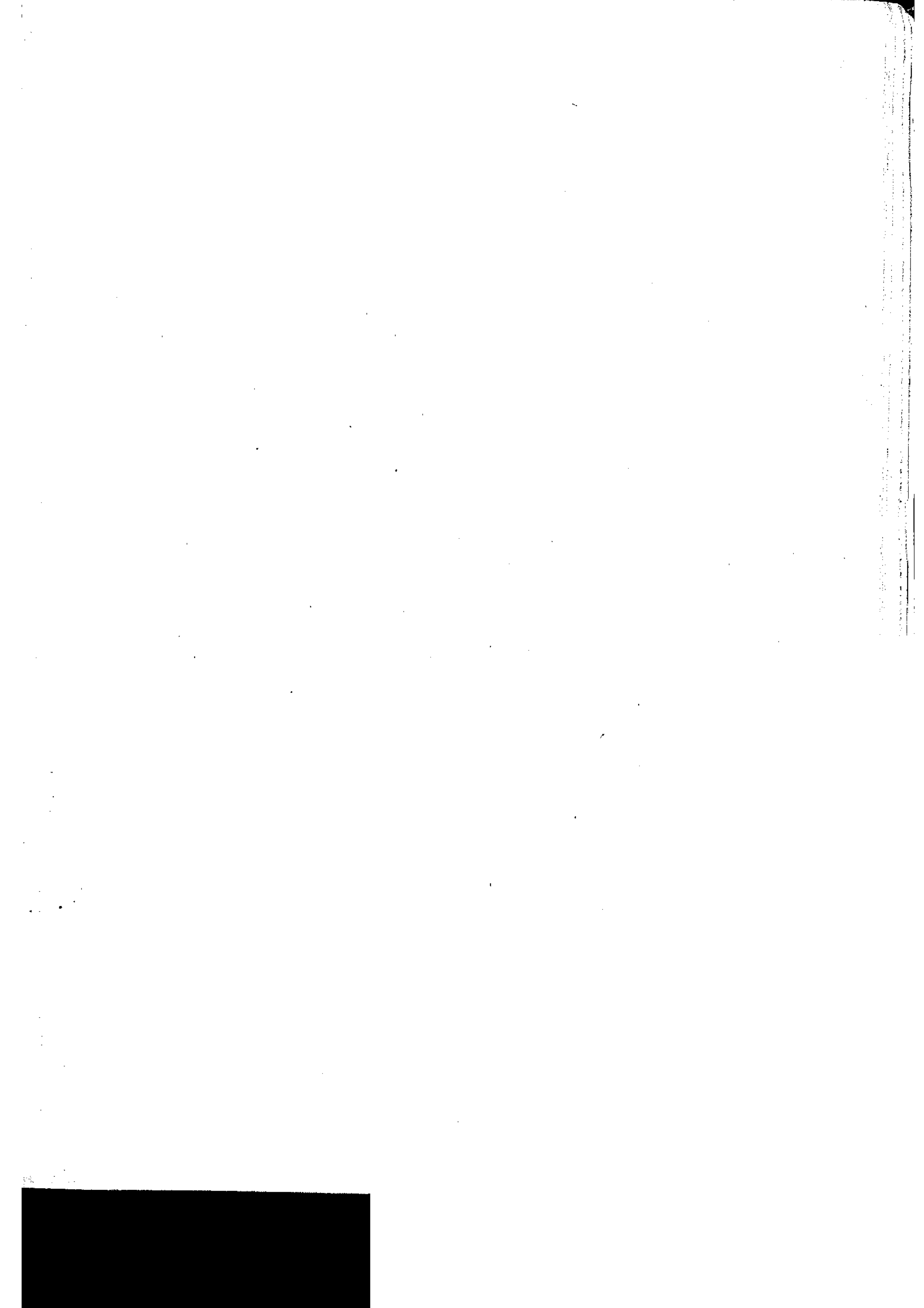
الاستعمار والتحرير، فى حساب القوة الوطنية والقوة القومية، وفى تطور الدولة الجيوبوليتيكى ذاته.. الخ.

وأخيرا نصل إلى الفصل الختامى فى الكتاب، وهو عن ليبيا والوحدة. لقد غطينا كل الكيان السياسى الليبى من الداخل والخارج، عبر الماضى وفى الحاضر، بالدراسة الأصولية المنهجية فصلا بعد فصل. ولكن، وقد أصبح لليبيا بعد وحدودى حاسم ومثير، أصبحت به عضوا فى أكثر من كيان سياسى أكبر، لابد من دراسة شاملة لليبيا فى الوحدة أو للوحدة مع ليبيا، تغطى الموضوع، وتتوج الدراسة جميعا. من هنا يبدأ الفصل بتحليل اتحاد الجمهوريات العربية وهيكله الجيوبوليتيكى، ثم ينتقل منه إلى مناقشة معمقة نوعا لدولة الوحدة الليبية - المصرية المعلنة، أسسها، مغزاها، مشاكلها، تخطيطها، فضلا عن موقع ليبيا منها ودورها فيها.

وكما يتوقع القارىء، والوحدة الليبية - المصرية لم تزل بعد مشروعا قيد التنفيذ والتحقيق، فإن الحديث عن الوحده إن بدأ دراسة فى التحليل السياسى فهو ينتهى بالضرورة كدراسة فى التخطيط السياسى، فى هذه الحالة كدراسة فى الجغرافيا التطبيقية السياسية بالتحديد. لذلك تثير المناقشة عددا من القضايا الأساسية والمبدئية فى دعوة الوحدة وفلسفتها ككل، وتحاول أن تتصدى لها فى هذا الإطار الاستراتيجى الأوسع والأشمل. وهى إذ تطرح بعض المقترحات التخطيطية والآراء الاجتهادية، فإنما بأمل أن تأتى هذه الوحدة راسخة ناجحة وواعدة بقدر ما يعلق عليها كل قومى عربى من أمل شاهق وبقدر ما يرجو لها من توفيق وانطلاق.

الباب الأول

التطور الجيوبوليتيكى



الفصل الأول

الجغرافيا السياسية التاريخية

من الضرورى، كما هو من المفيد ، أن نتتبع الخطوط العريضة الرئيسية فى تاريخ ليبيا القديم والوسيط، وكذلك الحديث قبل أن نصل إلى الخريطة المعاصرة . ويعنينا فى هذه الدراسة الجغرافية أن نتتبع حلقات السلسلة لاكدراما فى الزمان، وأنما أساسا كاستراتيجية فى المكان ، بحيث ترسم لنا خريطة القوة وتوزع التشكيلات السياسية عبر العصور داخل ليبيا وحولها. ومن مجموع هذه التوزيعات المتغيرة والتوازنات المتتابعة نستطيع فى النهاية أن نخرج بالمبادىء والضوابط الأساسية التى حددت مصير ليبيا السياسى القديم وشكلت كيانها التاريخى .

العصور القديمة

مصر القديمة

أول الاتصالات الخارجية كانت مع مصر الفرعونية، على الأقل منذ بداية تاريخ الأسرات. فقد كانت غارات القبائل الليبية على غرب الدلتا لا تنقطع منذ فجر التاريخ، وهى لا تعدو فى جوهرها أن تكون مظهرا للعلاقات المألوفة بين الرعاة والزراع ، أو بين الرمل والطين . ثمة مثلا كان المشويش Meshwesh والتامحو Tamehu والتحنو Tehenu والريبو أو الليبو Lebu , Rebu[1] .

1- J.H. Breasted, A History of Egypt, Lond., 1948, P. 27-32.

وفى وجه هذه الغارات المتلاحقة تواترت الحملات المصرية المضادة التى كانت تتوغل بعيدا داخل برقة وتخضعها عادة، ويبدو أن بعض هذه الحملات وصلت أحيانا إلى أعماق الصحراء الداخلية وواحاتها، حيث تشير إليها السجلات المصرية باسم شعب الواوات[١]. ولا يكاد يخلو تاريخ أى من الفراعنة الكبار من مثل هذه الحملات. على أن من الواضح أنها لم تكن استعمارا إمبراطوريا، بقدر ما كانت غزوا دفاعيا أو حربا وقائية فى الأعم الأغلب .

الاستعمار الفينيقى

وبينما اقتصر النفوذ الفرعونى تقليديا على برقة أساسا، ظهر النفوذ الفينيقى فى طرابلس حوالى سنة ١٠٠٠ ق . م . وكشأنه عادة، كان الاستعمار الفينيقى استعمار تجار ومحطات تجارية ، وملاحين ومحطات بحرية. [٢] ولهذا اقتصر على الساحل أساسا، وفيه انتشر بين عدة مدن، حوالى العشر، منها سيرت وماكوما وكراكس، ولكن أهمها كانت المدن الثلاث لبتيس (لبتيس ماجنا، أو الخمس حاليا) وأويا (طرابلس الحالية) وصبراته . ومن هذه الثلاثية استمدت طرابلس أسمها (Tripolis = المدن الثلاث) .

وقد كانت طرابلس الفينيقية حلقة الاتصال التجارى بين قوافل الصحراء

١- محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الأفريقية، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٩٧.

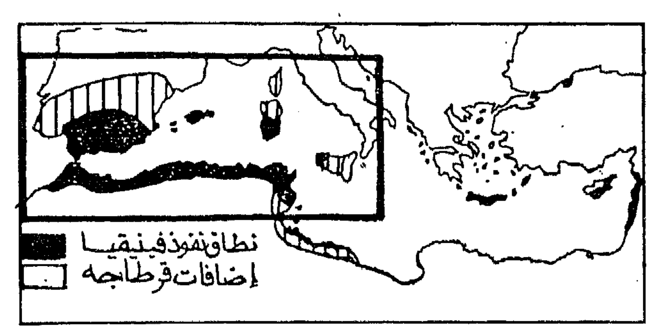
2- J. Fairgrieve, Geography and World Power, Lond., 1941, P.68-70.

البربرية عن طريق غدامس وبين قوافل البحر الفينيقية . وبالتدريج تزايدات أعداد الفينيقين، كما اختلطوا بالليبيين. على أن مستعمرة طرابلس الفينيقية لم تلبث فى القرن ٦ ق . م أن ضمتها إليها المستعمرة الفينيقية الكبرى فى قرطاجة، بحيث أصبحت امتدادا لإمبراطوريتهم العظيمة فى تونس. وللسبب نفسه تحولت طرق القوافل عن طرابلس إلى قرطاجة، ففقدت الأولى بذلك قوتها الاقتصادية مثلما قد فقدت قوتها السياسية .

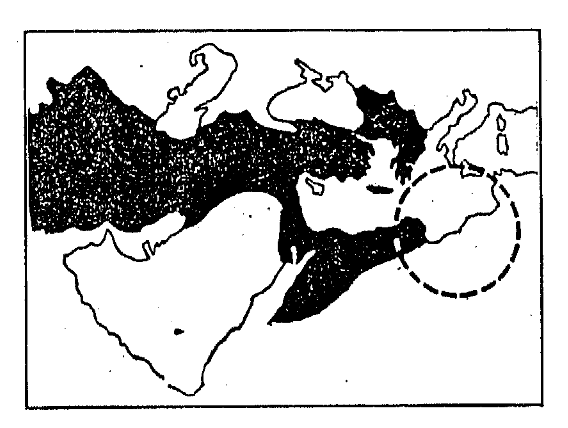
الاستعمار الاغريقى

وفى القرن ٧ ق . م أى فى وقت معاصر تقريبا «لقرطجة» طرابلس، بدأ الاستعمار الإغريقى يتجه بدوره إلى برقة ويتركز فيها . وكاستعمار بحرى نموذجى، فإن الاستعمار الاغريقى جاء ساحليا فى الأساس هو الآخر، إلا أنه كان استعمارا استيطانيا بدرجة أكبر من الاستعمار الفينيقى، ولهذا فقد تدفقت أعداد كبيرة من اليونانيين، استقروا واختلطوا بالليبين إلى حد بعيد، وربما ذاب بعضهم فى تكوينهم فى النهاية. ولكن خطر تزايد توطنهم كثيرا ما أدى إلى تصادمهم مع السكان الوطنيين .

وقد أتى المستعمرون – المعمرون الإغريق غالبا من يونان الجزر، خاصة تيرا . وكانت جزيرة ساحلية أيضاً إزاء خليج البومبة هى موطىء أقدامهم الأول، الذى قفزوا منه إلى الساحل حيث تميمى الحالية. وعلى الساحل،



شكل ١ – الاستعمار الفينيقى والقرطاجى. اقتصرا على التتابع على طرابلس دون برقة. مثل مبكر لظاهرة الاقتسام السياسى أو الثنائية السياسية



شكل ٢ – إمبراطورية الاسكندر. تضم – امتدادا لمصر – برقة دون طرابلس لاحظ الدائرة.

اتجه زحفهم وتوسعهم باستمرار من الشرق إلى الغرب: أولا إلى ثنائية قيرينة (سيرين، الشحات حاليا) في الداخل، ومينائها أبو للونيا (سوسه) على الساحل، ثم بعد ذلك جنوبا غربا إلى ثنائية بركة (المرج حاليا) في الداخل وميناءها طوكره على الساحل، وأخيرا إلى ميناء يوسفريدس أو برنيس (بنغازى الآن) في الجنوب [1]. ولقد كانت أكبر وأبرز هذه المدن هي قيرينة ثم بركة، ولعله ليس صدفة أن استمدت برقة كلها اسمها الاغريقى من الأولى (سيرينايكا ، سيرين)، ثم العربى بعد ذلك من تحريف الثانية (بركة ، برقة) .

وكما هي القاعدة العامة في الاستعمار الإغريقي، واضح هنا على الفور الطابع المدني الأساسي، كما كانت كل مدينة تعد وحدة سياسية مستقلة. على أن «دول المدن» هذه كانت تدخل مع بعضها البعض عادة في اتحاد كونفيدر إلى ضعيف، فكانت «المدن الخمس Pentapolis» هي قاعدة التنظيم السياسي العريض في سيرينايكا الإغريقية .

وإذا كانت ليبيا بهذا قد اقتسمت بين النفوذ الإغريقي في برقة والقرطاجي (الفينيقي) في طرابلس، فقد أدى التوسع القرطاجي المتمدد حتى خليج سيرت إلى الصدام بينهما في منطقة التخوم، إلى أن حددت بخط معين عند تلال فيلاينوس الشهيرة. ولكن الصراع الأكبر إنما دار مع القوى

1- Xavier de Planhol, Fondements Géographiques de l'Histoire de l'Issiam, Paris, 1968, P. 126-7;
W. G. East, An Historical Geography of Europe, Lond., 1950, P. 19-20.

الخارجية التى تعرض لها وشيكا النفوذان كلاهما فى المنطقتين .

فمن ناحية ضم الاسكندر برقة إلى مصر بعد غزوه لها، لتصبح بعد ذلك دائما وتحت البطالسة ملحقاً إقليميا للمدينة الكبرى الإسكندرية التى تقف جغرافيا على رأس المثلث المسحوب الذى يشمل أقليم سيرينايكا ومرمريكا. ومن ناحية أخرى فان الصراع بين روما وقرطاجة وسقوط الأخيرة فيه أدى إلى انتقال طرابلس إلى النفوذ الروماني. وبهذا عادت ليبيا فاقتسمت مرة أخرى، ولكن بين اليونان والرومان هذه المرة: برقة فى الإمبراطورية الإغريقية المرتكزة فى قاعدة مصر البطلمية، وطرابلس فى الإمبراطورية الرومانية المرتكزة على قاعدة تونس القرطاجنية.

الاستعمار الرومانى

على أن هذا الاقتسام لم يدم طويلا، إذ لما سقطت الإمبراطورية اليونانية بكاملها لروما، أصبحت برقة كطرابلس خاضعة للنفوذ الرومانى الواحد. وكانت هذه أول مرة تتوحدان فيها سياسيا، وإن يكن ذلك فى ظل الاستعمار. كذلك فقد كانت تلك أول مرة تلحق فيها فزان بطرابلس وبرقة، وبذلك تتوحد ليبيا كلها فى إطار سياسى واحد. ففى وجه غارات «الجنوبيين» المتكررة، بما فيهم شعب الجارامنت، Garamantes ، اضطر الرومان إلى التوغل فى قلب الصحراء بعرباتهم وطرقهم الشهيرة. فبعد أن كانت «التخوم الرومانية R. Limes» تنتهى عادة عند النطاق الاستبسى أو

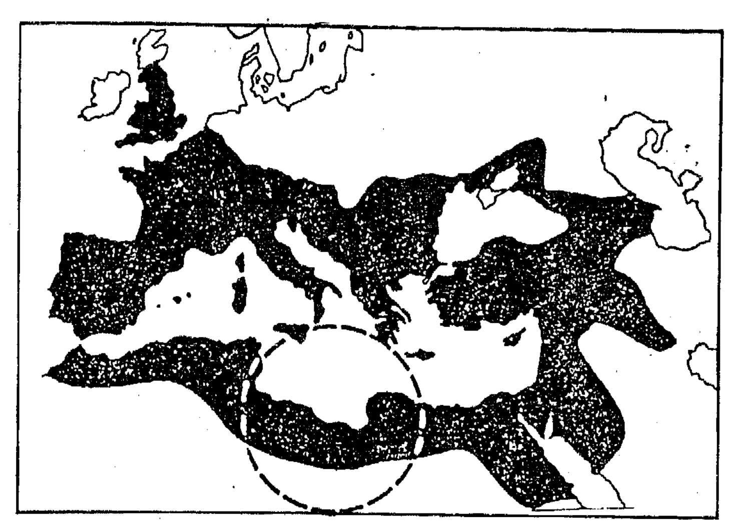
شبه الصحراوى فى ظهير طرابلس، تجاوزه الرومان أخيرا وعبروا خط الجبال الوسطى إلى حدود حوض فزان الشمالية عند واحة جاراما قاعدة الجارامانت Garama (جرما الحالية)، ثم دخلوا الحوض نفسه وأخضعوه وضموه إلى الإمبراطورية[1].

ومن الواضح أن الاستعمار الرومانى هنا، شأنه شأن الإمبراطورية عامة، كان استعمارا عسكريا، استعمارا استراتيجيا فى الدرجة الأولى. كذلك ولذلك كان أستعمارا إقليميا شاملا، لا مجرد استعمار ساحلى كمن سبقوه[2]. فكان أول من تجاوز النطاق الساحلى وتوغل فى الداخل الصحرواى، ومن ثم أول من وحد ليبيا بمعظم تخومها الحالية تقريبا.

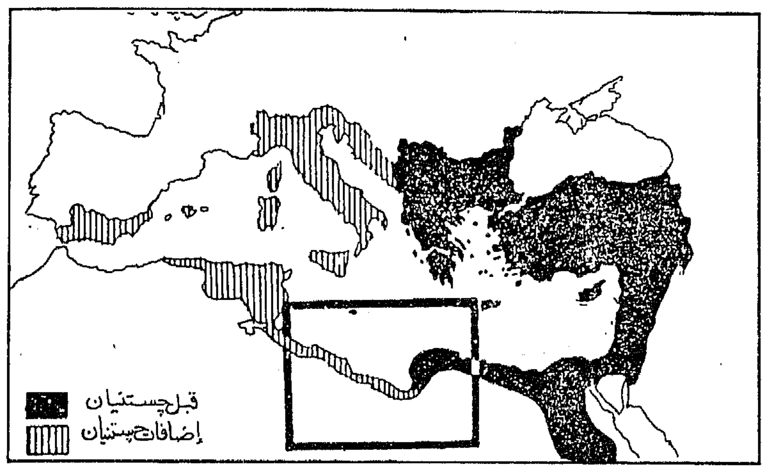
وإذا كانت وحدة ليبيا الإقليمية، بهذا المعنى التقريبى جدا، قد استمرت نحو خمسة قرون فى ظل الإمبراطورية الرومانية من القرن الأول ق. م إلى الرابع الميلادى، فإن من الطريف أنها عادت مرة أخرى فاقتسمت حين انقسمت هذه الإمبراطورية إلى روما وبيزنطة. فقد أصبحت برقة من نصيب الإمبراطورية الرومانية الشرقية، بينما آلت طرابلس إلى مجال الإمبراطورية الغربية.

والمثير بعد هذا أن النمط نفسه تكرر حين غزا الفاندال شمال افريقيا من

١- رولاند أوليفر وجون فيج، موجز تاريخ إفريقية، مترجم، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٦٦ - ٦٧.
٢- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٠ - ٢٣.



شكل ٣- الإمبراطورية الرومانية. لاحظ وحدة ليبيا، وإن يكن ذلك في ظل الاستعمار، الذى كان يتركز فى نطاق الساحل أكثر منه فى الداخل الصحراوى.



شكل ٤- الإمبراطورية البيزنطية. لاحظ اختلاف المصير السياسى لكل من برقة وطرابلس فى هذه المرحلة أيضاً.

ناحية، والفرس الساسانية مصر من الناحية الأخرى. ففى الحالة الأولى امتد النفوذ (بعد التدمير) الفاندالى إلى طرابلس خلال القرنين ٥ ، ٦ الميلادى، وفى الثانية وصل خسرو إلى برقة حيث ألحقها بمصر[١]. على أنه فيما بين الحالتين وبعدهما عادت بيزنطة فاحتلت ليبيا كلها وأعادت وحدتها الإقليمية . ومع ذلك فان القبائل البربرية التى استقلت بشمال إفريقيا فى القرن ٧ الميلادى، وعلى رأسها اللواته، تحدت بيزنطة، واعتبرت ليبيا بكاملها تابعة لها[٢]. وعلى أية حال فقد بقيت وحدة ليبيا الإقليمية قائمة حتى جاء العرب.

العصور الوسطى

الفتح العربى

الفتح العربى أخطر تحول سياسى فى تاريخ ليبيا، فقد حدد مصيرها ومستقبلها السياسى حين أصبحت عضوا فى الدولة العربية الإسلامية الكبرى، وتأكد إلى الأبد حين تم تعريبها بعد عدة قرون، أثناء العصور الوسطى. فمنذ ذلك الحين أصبحت ليبيا تلعب دور الممر الأساسى وحلقة الوصل فى الدائرة الكهربائية العظمى التى تجرى فى هيكل تلك الدولة .

١- نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال، القاهرة ١٩٥٨، ص ٢٧.

2- Nevill Barbour, A Survey of North West Africa (The Maghrib), 1958, P. 10-16.

ولد كان استيلاء العرب على الإسكندرية، رأس مثلث مرمريكا - سيرينايكا، إشارة طبيعية لهم بالزحف على ليبيا. وقد تم هذا مباشرة بعد فتح مصر، حيث وصل عمرو بنفسه إلى طرابلس، ومنها تلقائيا أرسل عقبة إلى فزان. فليس هناك إذن فاصل زمنى بين فتح مصر وليبيا. [1] على أن التعريب الحقيقى لليبيا تأخر إلى القرن ١١ حين تدفقت قبيلتا بنى سليم وبنى هلال من صعيد مصر بأعداد ضخمة، لتستقر الأولى نهائيا فى برقة والثانية فى طرابلس. ورغم تخريبها التاريخى، فقد كان تأثير هذه الموجة الدموى لا يقل عن تأثيرها الثقافى، إذ اختلطت العناصر العربية بالبربرية اختلاطا بعيد المدى، لا سيما في برقة، بحيث وضع الأساس الجنسى لليبيا الحالية .

ومنذ البداية، حقق الفتح العربى وحدة ليبا الإقليمية، ولو أنها أحيانا خضعت للعبة القوى العربية الإسلامية المحيطة، فعرفت ثنائية برقة لمصر، وطرابلس «لافريقية» مثلما حدث فى العباسية والفاطمية مثلا. فتحت الأولى كانت ليبيا يحكمها لحسابهم الأغالبة من تونس، واستعملت الثانية عليها الأسرة الزيرية من القاعدة نفسها. وفيما بعد حكمت طرابلس لثلاثة قرون ونصف من الغرب، من فاس وتونس، أيام الموحدين ثم عملائها الحفصيين، بينما كانت برقة تحكم من مصر تحت الفاطمية ثم السلاجقة[2] .

وهكذا كانت ليبيا أساسا قاعدة التقدم من مصر إلى إفريقية، والعكس

١- زيادة، السابق، ص ٢٩-٣٢.

2- Barbour, P. 348-9.

بالعكس. فكما كانت هى القاعدة الأمامية لتقدم الفتح العربى من مصر إلى شمال إفريقيا، كانت القاعدة الأمامية لتقدم الفاطمية من شمال أفريقيا إلى مصر. وفى الوقت نفسه فإنها كانت محور الشد والجذب بين المنطقتين. ولقد كان فى ظل هذه الاستراتيجية أن دفعت الفاطمية فى مصر بالهلالية والسليميين لغزو تونس فى القرن ١١. وبالمقابل خضعت ليبيا فى القرنين ١٣، ١٤ للحفصية فى تونس .

وفيما عدا هذا، فلقد تعرضت ليبيا، وخاصة طرابلس، لغارات البحر الأوربية من قرصان وصليبية فى اخريات العصر العربى. فمن صقلية هاجم النورمان طرابلس وأخضعوها لبعض الوقت فى القرن ٢.

وفى القرن ١٦ هاجمها الأسبان واحتلوها نحو نصف قرن [١]، إلى أن استدعت تركيا العثمانية لطردهم، فكان ذلك بداية الاستعمار التركى. وسنلاحظ هنا أن تدخل تركيا بالتحديد كمقاومة تحريرية ضد قوة أسبانيا بالذات، إنما هو تعبير مباشر عن استقطاب القوة فى العصر والمنطقة. فقد كانت أسبانيا الكشوف هى القوة الأوربية المسيحية البحرية العظمى حينذاك، بينما كانت تركيا هى القوة الشرقية الإسلامية العظمى. كذلك سنلاحظ هنا توسط موقع ليبيا تماما بين القوتين البحريتين العظميين فى أقصى الشرق وأقصى الغرب من حوض البحر المتوسط: لقد كانت المواجهة مبارزة بحرية بين أقصى طرفى البحر، مثلما كانت فصلا من الملحمة الصليبية .

١- المرجع السابق، ص ٣٩- ٤٤.

الاستعمار التركى

رغم أنها جاءت مدعوة للتحرير ، فإن القوة التركية تحولت بالأمر الواقع إلى استعمار تقليدى، وإن يكن من نوع خاص هو الاستعمار الدينى، تماما كما حدث في الجزائر من قبل وتونس من بعد. وتماما أيضا كما حدث فى الجزائر، لم يأت الاستعمار التركى إلى ليبيا برا من الشرق امتدادا لوجوده القائم فى مصر مثلا، أو ارتدادا لوجوده فى تونس مثلا، وإنما بحرا من نواة ارتكاز جديدة فى طرابلس، تمدد منها بعد ذلك إلى الخلف إلى برقة، مثلما ارتد من قبل من الجزائر إلى تونس. والواقع أن التوسع التركى فى المغرب العربى كله يمتاز بظاهرة القفز الضفدعى Ieap - frogging من ناحية، والارتداد العكسى من ناحية أخرى [1] .

وقد استمرت ليبيا «ايالة» عثمانية أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن، من منتصف القرن ١٦ إلى أوائل القرن ٢٠، استقلت بالحكم الذاتى فى أواخرها أسرة حاكمة لأكثر من مائة سنة خلال القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩، عادت بعدها إلى الحكم العثمانى المباشر حتى النهاية .

وقد كانت ليبيا العثمانية تعرف عادة بطرابلس وبرقة، وأحيانا بطرابلس الغرب فقط . ومن الناحية الإدارية كانت طرابلس ولاية تلحق بها فزان كسنجق تابع ، بينما كانت برقة سنجقا منفصلا فقط دون أن تعد ولاية

١- حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ص ٥١.

قائمة بذاتها. والواقع أن طرابلس كانت محور اهتمام العثمانية ومركز ثقل الوجود التركى بليبيا، فقد كانت دائما الأغنى موارد وسكانا. وينعكس هذا على سبيل المثال فى حجم العاصمتين فى النصف الثانى من القرن ١٩، حين كان سكان ليبيا بعامة يقدرون بنحو ٧٥٠ ألفا . فبينما كانت طرابلس المدينة تعد نحو ٦٠ ألفا، لم تكن بنغازى لتتجاوز ١٥ ألفا [١] .

أما اقتصاديا فقد كانت الايالة تعتمد، إلى جانب الإنتاج المحلى التقليدى، على مصدرين خارجيين أساسيين لهما قيمة خاصة فى تلك الفترة: تجارة القوافل ومكاسب القرصان. فالأولى، شبكة الطرق وحلقة الوصل بين البحر والصحراء، كانت تنقل حاصلات السودان وإفريقيا التقليدية الثمينة من ذهب وريش نعام وعاج ورقيق إلى الشمال، مقابل المصنوعات والأسلحة الأوربية من الشمال إلى الجنوب. على أن تجارة القوافل تدهورت بشدة حتى قاربت الاندثار فى القرن ١٩، لأسباب جغرافية تتعدى ليبيا والصحراء نفسها.

أما عن القرصنة فقد أصبحت مصدرا حقيقيا ومنتظما من مصادر دخل الدولة. فبظهيره الجبلى الطارد، وبساحله الصخرى الغنى بالمرافىء - «المراسى» - المحمية المنيعة، تحول «ساحل البربر Barbary Coast»، أقليم أطلس كما سمته أوربا حينذاك، إلى بيئة صالحة لنشاط القرصان الواسع فى

١- زيادة، السابق، ص ٥٢-٦١.

الحوض الغربى من البحر المتوسط [١] . وقد وصل هذا النشاط إلى أوجه فى القـرون ١٧ – ١٩ . وفى هذا الدور كـانت طرابلس بوجـه خـاص تشـارك مشاركة كاملة [٢] .

أما من الناحية السياسية فان ليبيا منذ بدايات الوجود العثماني، وكنتيجة للتوازنات بين تركيا والقوى، دخلت بالتدريج ولكن بصورة مباشرة وخطيرة لعبة صراع القوة فى البحر المتوسط. هذا بينما فى النهاية، وكنتيجة لضعف العثمانية وعجزها، كادت ليبيا أن تنزلق إلى حلقة «التكالب» على أفريقيا، وعلى الأقل فلقد انفتحت للتغلغل الأوربى الذى وضع الأساس الصلب للاستعمار الإيطالى .. فبحجة ردع القرصان ، قامت أكثر من دولة أوربية – فرنسا، نابولى، سردينيا بحملات وحروب بحرية حقيقية على ميناء طرابلس خلال القـرنين ١٨ ، ١٩ ، وأصبح من الظاهرات المألوفة المتكررة فى مياه طرابلس ظهور الأساطيل الأوربية، بما فيها البريطانية وحتى الأمريكية، فى مظاهرات بحرية للتهديد والضغط، وأحيانا للضرب. كذلك تكاثرت خطط احتلال المنطقة من قبل معظم تلك القوى، وإن لم تتحقق فى النهاية[٣] .

على أن هذا كله حقق من الناحية الأخرى وجودا متزايدا للنفوذ الأوربى فى المنطقة كاد أن يكون دولة داخل الدولة، بينما تجاذبت هى – طرابلس–

1- Barbour, P. 7, 36.

2- Fitzgerald, Africa, Lond., 1955, P. 214-7.

٣– نقولا زيادة، ليبيا، ص ٤٦–٥٩.

باطراد نحو البحر، نحو الشمال، ونحو النفوذ الأوربى سياسيا وحضاريا. وقد انعكست هذه الضغوط الأجنبية أحيانا فى ردود فعل وطنية وقومية ضد كل من أوربا العادية وتركيا العاجزة، تمثلت فى ثورات عربية ونضال وطنى فرض نفسه مرارا وانتزاع بعض الحكم الذاتى أو المحلى (ثورة غوما مثلا فى الجبل، جبل النفوسة) .

وبينما كانت طرابلس تخضع هكذا لقوى مركزية طاردة نحو الخارج centrifugal كانت برقة تخضع لقوى مركزية جاذبة نحو الداخل centripetal ، وتتجه فى عزلة متزايدة نحو القارة، نحو الجنوب، ونحو الصحراء، وبعيدا عن مؤثرات أوربا والغرب. فها هنا قد نشأت السنوسية، التى عاشت فى ليبيا نحو قرن كامل من البداية إلى النهاية. والسنوسية أساسا واحدة من الحركات الدينية - السياسية - الصحراوية التى تفجرت فى العالم الإسلامى فى القرن الماضى فى وجه الضغوط الاستعمارية الأوربية، والتى خلقت نمطا محددا فى الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامى هو نمط دول شيوخ الطرق وملوك الصحراء، وكانت أبرز أمثلته هى الوهابية والمهدية إلى جانب السنوسية. فكدعوة إلى «الجهاد» ضد الاستعمار الأوربى، بدأت كل منها حركة دينية، ولكنها أصبحت بالضرورة حركة سياسية، وفى الحالتين اتخذت من الصحراء وأعماق الصحراء معقلا تحتمى فيه.وتقفز منه بحرب العصابات على الوجود الاستعمارى، الذى تنتهى مع ذلك بالتعاون معه حين تعجز أمامه[1] .

1- L. Stoddard, New World of Islam, N.Y., 1921, P. 25-30.

جمال حمدان، العالم الإسلامى المعاصر، القاهرة ١٩٧١، ص ١٣٣-١٣٤.

ولقد تعاصرت بدايات السنوسية حوالى منتصف القرن الماضى مع عودة الحكم العثمانى المباشر إلى ليبيا، ثم انتشرت بقوة واشتد نفوذها فى أواسط إفريقيا بالصحراء الكبرى، والسودان الغربى، حتى اقتطعت لنفسها مجالا سياسيا أشبه بدولة داخل الدولة فرضت نفسها فى آن واحد على برقة وعلى الدولة العثمانية التى لاعترفت بها - مرغمة - كنوع من الحكم المحلى .

وقد اعتمد الهيكل المادى للسنوسية على شبكة من «الزوايا»، أشبه بالرباطات التى تجمع بين الإنتاج والدفاع، موزعة فى واحات الصحراء ذات المواقع المحمية والاستراتيجية حربيا وتجاريا، القائمة على طرق الحركة وخطوط القوافل التجارية، فلقد كان الإنتاج يقوم على أساس مزدوج من زراعة الواحات وتجارة القوافل التى كانت مصدرا هاما جدا للدخل . وكانت كل زاوية ملكية عامة للقبيلة، أى مركزا للوحدة القبلية، ومن هنا جاءت الولاءات التقليدية للسنوسية [1]، تلك التى ستلعب دورا هاما فى تشكيل الحياة السياسية لليبيا الحديثة .

ولقد قامت الزاوية الأولى فى الجبل الأخضر، ثم انتقل المركز إلى الجغبوب، ثم إلى الكفرة التى دخلت حينئذ لأول مرة فى الإسلام، بعد أن ظلت طويلا خارج نطاقه (ومن هنا الاسم، «الكفرة»). وهذا الانتقال الجغرافى يشكل هجرة منتظمة إلى الجنوب باستمرار، وهى هجرة لها مغزاها

1- F.E. Evans-Prichard, The Sanusi of Cyrenaica, Oxford, 1949, P. 54 ff.

ونتائجها السياسية . فمن الواضح أنها تعبير عن اتجاه مطرد نحو الجنوب، نحو القارة والداخل، وبعيدا عن الشمال والنفوذ الأوربى وأخطار البحر. وبالفعل فلقد كان وسط إفريقيا فى تشاد وبورنو ووداى ودارفور وكانم وتبستى مجالا رئيسيا للنشاط الدينى، وبالتالى للنفوذ السياسى، للسنوسية. [1]

على أن هذا التوسع تجاه الجنوب لم يلبث أن اصطدم بالتوسع الاستعمارى من الجنوب. فلقد كان التوسع الإمبراطورى الفرنسى هنا على أشده زاحفا نحو الشمال بلا توقف. وقد دخلت السنوسية معه فى صراع مسلح حوالى دورة القرن، ولكن الصراع انتهى فى أوائل القرن بانتصار فرنسا وقيام مستعمرة السودان الفرنسى التى وضعت حدا لتقدم السنوسية فى ذلك الاتجاه . وإذا كانت السنوسية بهذا قد اصطدمت بالاستعمار الأوربى فى الجنوب بعد أن كانت قد تفادته وتجنبته في الشمال، فإنها لن تلبث أن تعود لتواجهه وجها لوجه بصورة أعنف مع الزحف الإيطالى .

وعند هذا الحد نستطيع أن نرى بوضوح أن كلا من طرابلس وبرقة قد أتخذ فى ظل الاستعمار التركى، خاصة فى القرن الأخير منه، خطا تطوريا سياسيا مختلفا إلى حد معين، ستزداد الزاوية بينهما انفراجا فى المستقبل، وستنعكس إلى حد ما على التركيب السياسى لليبيا المستقلة بعد ذلك. فبينما كانت طرابلس تجذب جذبا نحو الشمال، تجاه البحر، وإلى فلك القوى الاستعمارية، كانت برقة تنجذب جنوبا، نحو القارة، وإلى قلب الصحراء، وقد

1- Ibid., P. 118-125.

أثر هذا الفارق ليس فقط على التوجيه السياسى المقبل، ولكن أيضا على الوضع الحضارى العام .

فمن جهة أصبحت طرابلس أكثر انفتاحا على الغرب واحتكاكا به، وبالتالى أكثر تعرضا لأخطاره الاستعمارية وجالياته المتزايدة، كما أصبحت مدنه أكثر تأثرا بالطابع الأوربى (عمارة وثقافة وأسلوب حياة .. الخ). وعلى العكس من هذا صارت برقة أكثر عزلة وانطواء، التراث العربى أغلب على طابعها وعلى مدنها، والوجود الأجنبى والخطر الاستعمارى على أية حال أقل كثافة وتهديدا نسبيا .

قواعد عامة

بهذه الصوة نصل إلى نهاية هذا الشريط الجيوبولتيكى المتصل لتاريخ ليبيا الطويل والمفعم . ومن المفيد، قبل أن نعالج الاستعمار الحديث، أن نتوقف لنحصر الملامح المشتركة والثوابت والمتغيرات إلى جانب الانتهاءات العامة التي يمكن أن نصل إليها من دراسة تلك المراحل المتعاقبة . فبذلك وحده نستطيع أن نستخرج القاسم المشترك فى جغرافية ليبيا السياسية التاريخية. فماذا نجد؟ ثمة سبعة انتهاءات واضحة أشبه بالمباديء أو القواعد، ولا نقول القوانين، العامة .

أولا: سلسلة استعمار . باستثناءات قليلة أبرزها التاريخ المصرى القديم والفتح العربى، تبدو جغرافية ليبيا السياسية التاريخية وهى سلسلة استعمار،

تتابع حلقاتها بلا انقطاع تقريبا. وهذا يعنى أن ليبيا عاشت دائما أو غالبا معرضة للخطر، الخطر الخارجى، ولئن أكد ذلك أهمية وقيمة موقعها، فإنه يكشف أيضا عن ضعف مواردها وقوتها الذاتية إلى حد أو آخر .

ثانيا: استعمار بحرى . رغم أن الأخطار الخارجية أتت أحيانا من الجنوب والصحراء ، منذ أقدم غارات «الجنوبيين» حتى أحدث ضغوط الفرنسيين، فإن مصدر الخطر الأساسى كان دائما الشمال والبحر، وكان الاستعمار الأكثر بروازا هو الاستعمار البحرى : فمن البحر المتوسط، سواء على طول سواحله الإفريقية يمينا أو يسارا، أو من وراء ساحله المقابل شرقا وغربا، جاءت معظم دورات الغزو أو الاستعمار. وهذه الحقيقة المنطقية إنما تعكس مركز البحر المتوسط عبر التاريخ كبؤرة القوة فى العالم القديم .

ثالثا: دورة عكس الساعة. تحرك مصدر الخطر الخارجى المتوسطى عبر التاريخ من منطقة إلى أخرى. وقد أخذت هذه الحركة نمطا جغرافيا محددا وجديرا بالملاحظة. فمن مصر القديمة على امتداد الساحل الشرقى أولا، إلى فينيقيا الشام ثانيا، إلى إليونان ثم روما، استدار السهم فى دورة مروحية عكس عقارب الساعة من الشرق إلى الغرب باطراد خلال العصور القديمة والكلاسيكية. ثم تكرر النمط نفسه تقريبا فى دورة أخرى خلال العصور الوسطى والحديثة : فمن الجزيرة العربية مع الفتح العربى، إلى تركيا العثمانية بعد ذلك، إلى إيطاليا الحديثة فى النهاية .

ومن مجموع هاتين الدورتين نرى أيضا أن الخطر الخارجي البرى والبحرى إنما أتى أساسا من الشرق، من الحوضين الشرقى والأوسط للبحر المتوسط، بساحليه الشمالي والجنوبى. أما من الحوض الغربى فقد كانت المؤثرات الخارجية ثانوية للغاية، متأخرة زمنيا ومحدودة سياسيا. ولعل هذا الفارق أن يعكس علاقات ليبيا الطبيعية من حيث موقعها الجغرافى فى حوض البحر .

رابعا: أستعمار استيطانى واستراتيجى. كان نوع الاستعمار الذى تعرضت له ليبيا فى تاريخها الطويل يتراوح أساسا بين الاستعمار الاستيطانى والاستعمار الاستراتيجى. يرمز إلى الأول كل من الاستعمار الفينيقى والاغريقى، ومن الثانى يبرز الاستعمار الرومانى ثم العثمانى. ومما له مغزاه فى هذا الصدد أن الاستعمار الإيطالى الحديث جمع، أو حاول الجمع، بين هذين الطابعين والطبيعتين. وازدواج أغراض الاستعمار هنا انعكاس لمناخ ليبيا فى شريطها المتوسطى بامكانياته السكنية، ثم لموقعها الجغرافى الهام بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى أى بين البر والبحر .

خامسا: من الساحل إلى الداخل. سواء جاء بحريا أو بريا، استيطانيا أو استراتيجيا، فلقد كان الاستعمار فى ليبيا كقاعدة عامة استعمارا ساحليا فى المرحل المبكرة، بمعنى أنه كان يتركز أساسا، إن لم يقتصر أحيانا على الشقة الساحلية المتوسطة، دون أن يتغلغل كثيرا فى الداخل. فالاستعمار الفينيقى أو الإغريقى أرتبط بشدة بالساحل حتى لقد كان استعمارا مدنيا بالدرجة الأولى.

أما فى المراحل الأحدث فقد اتسع الوجود الاستعمارى وتعمق أكثر فى الصحراء . فمنذ الرومان نسبيا، فالعرب، ولكن الأتراك أكثر، دخل الجنوب الداخلى فى دائرة نفوذ المركز الساحلية .

سادسا: الاقتسام الثنائى. من أبرز، إن لم تكن أبرز، ملامح التاريخ الجيوبوليتيكى لليبيا أقتسامها مرارا وتكرارا بين أكثر من قوة خارجية أو استعمار أجنبى فى وقت واحد. وكان هذا الاقتسام عادة ينصرف إلى برقة وطرابلس فى الدرجة الأولى. فنحن نستطيع أن نحصر سبع أو ثمانى حالات على الأقل وقعت فيها برقة لقوة أجنبية فى حين خضعت طرابلس لقوة أخرى. على الترتيب : برقة الفرعونية مقابل طرابلس الفينيقية، برقة الإغريقية وطرابلس القرطاجنية، برقة البطلمية وطرابلس الرومانية، برقة بيزنطة وطرابلس روما، برقة فارس وطرابلس الفاندال، برقة الفاطمية وطرابلس «إفريقية»، وأخيرا برقة العربية وطرابلس النورمان والأسبان .

ولا يمكن لهذه الثنائية الملحة المتوترة أن تكون مجرد صدفة تاريخية، بل لا بد أنها بصورة ما تركيب ما أصيل فى كيان ليبيا الطبيعى، هو بلا شك الثنائية الإقليمية بين هاتين «الجزيزتين» المتباعدتين اللتين تفصل بينهما شقة صحراوية شاسعة .

سابعا: الوحدة الإقليمية. رغم هذا الاقتسام الثنائى الملح والعميق فقد عرفت ليبيا الوحدة الإقليمية منذ وقت مبكر نسبيا، على الأقل منذ الرومان،

وزادت أبعادها، وتعمقت بعد ذلك باستمرار. لاسيما تحت الأتراك وتعنى هذه الوحدة النطاق المتوسطى والظهير الصحراوى، أى تضم إلى طرابلس وبرقة فزان وبقية الصحراء المجاورة. وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على أساس طبيعى واحد فى النهاية، يجعل من ليبيا وحدة إقليمية وسياسية تلقائية بصورة ما، كما يجعل من الثنائية الداخلية خاصية ثانوية مهما أزمنت، وذلك بالقياس إلى الوحدة العامة والأولية مهما أتت هذه ضعيفة أو متأخرة .

الفصل الثاني

الاستعمار الايطالى

استراتيجية الاستعمار الايطالى

صراع القوى

ظهرت أطماع إيطاليا فى ليبيا مبكراً فى القرن ١٩، ولكنها لم تتبلور وتأخذ صورة محددة، بل معلنة، إلا بعد الوحدة وكنتيجة لها : فلقد أصبحت «قوة»، تسعى إلى القوة. ولم تكن أطماعها الاستعمارية ولا وجودها الفعلى القائم من قبل لتقتصر على ليبيا، بل كانت تشمل تونس أيضاً. ففى طرابلس كانت الجالية الإيطالية متغلغلة ونامية، بينما كانت فى تونس تفوق الجالية الفرنسية تقليديا ولوقت طويل جداً فيما بعد.

ومن الناحية الأخرى، فلقد كانت لألمانيا بعد وحدتها هى الأخرى أطماع غير واضحة وغير محددة تماماً فى إفريقيا الشمالية، ابتداء من مراكش الى ليبيا، كشفتها فى حالة ليبيا سلسلة البعثات والرحلات الكشفية الصحراوية المتتابعة. وعدا ألمانيا، فلقد كانت هناك أيضاً بريطانيا تحيط بالجميع فى مصر والبحر المتوسط. وبين صراع هذه القوى الأربع، ومن مساوماتها وتصفياتها المرحلية، تحدد مصير ليبيا فى النهاية.

فبعد هزيمتها فى الحرب السبعينية، وتعويضاً عن خسارتها الإقليمية فى

الوطن وهيبتها السياسية فى أوروبا، وبتشجيع بسمارك الذى وجه عن عمد أنظارها بعيداً عن القارة، واستباقاً لإيطاليا التي كانت خططها سافرة وخطرها قائماً ، اتجهت فرنسا إلى الاستيلاء على تونس كامتداد لوجودها فى الجزائر.[1]

وبالاستراتيجية نفسها تقريباً ، وتوجيها لها بعيداً عن الانتقام لهزيمتها فى تونس، وفى اتفاق ثنائى على غرار «الوفاق الودى» الذى سيتلو قريباً بين فرنسا وبريطانيا حول مراكش ومصر، اتفقت فرنسا وإيطاليا فى ١٩٠٢ على إطلاق يد الأولى فى تونس مقابل إطلاق يد الثانية فى ليبيا [٢]. ومن الناحية العملية يمكننا بحق أن نسمى هذا الاتفاق «بالوفاق الودى الصغير».

غير أن هناك، إلى جانب هذا الوفاق الصغير، ما يمكن أن نعده أيضاً «الوفاق الودى الأصغر» بين إيطاليا وبريطانيا، وإن أتى فيما بعد وبصورة ضمنية. فبعد احتلال فرنسا لتونس أصبحت ليبيا العثمانية من وجهة نظر القوى العظمى فراغاً إمبرياليا «ومنطقة فضلة بينية imtercalary relict area استعمارياً مثلما هى جغرافياً، بين كتلتى الاستعمار البريطانى فى المشرق العربى والفرنسى فى المغرب. وكان على إيطاليا التى تطمع فى ملء هذا الفراغ أن تحصل من بريطانيا أيضاً على موافقتها ضمنياً. وقد تجسم هذا

1- W.G. East. Mediterranean Problems, Lond., 1949. P. 101-110; Fitz-gerald, Africa, P. 190-9.

٢- نقولا زيادة، ليبيا، ص ٥٤.

بالفعل بعد قليل فى الحرب العالمية الأولى حين كانتا حليفتين، وأغلقت بريطانيا طريق مصر الذى كان الثغرة الوحيدة لتموين المقاومة الليبية.

بهذا كله تكون ليبيا قد دخلت، ضمن ساحل إفريقيا العربية برمته من مصر إلى مراكش، فى صفقة مساومات استعمارية شاملة بين كل من طرفى مجموعتى القوى الأوروبية القديمة والجديدة فى ذلك الوقت. وهى صفقة حددتها توازنات القوى على القارة وعلى مسرح الأطماع نفسه. وكانت أبرز ملام«هذه الصفقة ميكانيكية التعويض التى تداعت فى سلسلة مثيرة من الأفعال وردود الأفعال الاستعمارية المتوالية: ألمانيا تهزم فرنسا فى الوطن فتتجه هذه إلى التعويض فى تونس، وفى تونس تهزم فرنسا أطماع إيطاليا فتتجه الأخيرة إلى التعويض فى ليبيا. لقد تحدد مصير ليبيا، بمعنى آخر، كجزء من سياسات القوى .

وفى غضون عقد فقط، وانتهازاً لورطة تركيا فى حروب البلقان، ولنكسة ألمانيا فى تحقيق أطماعها فى مراكش (حادثة أغادير)، تقدمت إيطاليا إلى ليبيا سنة ١٩١١، حيث بدأت الغزو وأعلنت الحرب على تركيا التى انسحبت من الميدان فى ١٩١٢ بعد عجزها عسكرياً. وانتهى بذلك أخيراً «تكالب صغير» على ليبيا كجزء أخير ومتأخر نوعاً من التكالب الأكبر على إفريقيا.

مراحل الاستعمار الإيطالى

من البداية إلى النهاية، تحولت المواجهة غير المتكافئة بالضرورة إلى صراع تقليدى، ولكنه نموذجى، بين الاستعمار والتحرير. فكان الأول غزواً استعمارياً مسلحاً بكل مظاهره التقليدية، ولكن أيضاً غير التقليدية، وكانت الثانية حرب تحرير وطنية ومقاومة شعبية بكل معانيها.

كذلك كان الأول حرباً عنصرية racist أبادية لاشبهة فيها باعتراف الكتاب الغربيين [1]، بينما أخذت الثانية دفاعاً عن النفس مسحة دينية، حيث من المسلم به دور الدين فى الصراع والوعى القومى فى المغرب العربى كله نتيجة لظروفه الخاصة [2].

١ - مرحلة استعمار الساحل. انقض الغزو على كل الساحل الليبى بطوله فى طرابلس وبرقة، وانتزع لنفسه مواطىء أقدام راسخة فى المدن الساحلية وظهيرها. وأثناء الحرب الكبرى الأولى كان معظم النطاق الساحلي، أى النطاق المعمور، قد احتل بأعماق مختلفة. ثم استمر التعمق حتى كان معظم الجبل الأخضر وطرابلس إلى الجبل قد أخضع مع نهاية المرحلة، حين اعترفت السنوسية بالسيادة الإيطالية على قطاع الساحل، وذلك مقابل الداخل الصحراوى

1- Barbour, P. 46.
2- Majid Khadduri, Modern Libya. A Study in Political Development. Baltimore, 1963, P. 10.

كإدارة وإمارة مستقلة [١].

٢ - مرحلة استعمار الداخل. كان قيام الفاشية في إيطاليا في ١٩٢٢ نقطة تحول خطيرة في الصراع، إذ وصل العدوان الإيطالي إلى أقصاه وأقساه. ولم ينقطع القتال طوال سنوات المرحلة العشر. ففي قطاع الساحل كان «الإقرار» pacification هو الهدف، وذلك بتعميق السيطرة الاستعمارية وتصفية جيوب المقاومة. ففي طرابلس تمت السيطرة العملية وانتهاء المقاومة الفعلية في بدايات المرحلة، بينما تم احتلالها النهائي في أواخرها. وبالمثل في برقة، إلا أنها تأخرت نوعاً في الحالين.

أما في الداخل فقد تعددت وتكررت حملات الصحراء السنوية التي تجاوزت لأول مرة قطاع الساحل إلى الاستيلاء على الجغبوب وسيرت في أواخر العشرينات، ثم على فزان وأخيراً الكفرة في أوائل الثلاثينيات. وبذلك تمت السيطرة التامة على ليبيا بعد أن انتهى القتال في كل أجزائها [٢].

٣ - مرحلة الاستقرار. لم تبدأ هذه المرحلة إلا بعد أن تمت مرحلة الغزو ثم الإقرار، وفيها بدأ الاستعمار يضع أغراضه ومشاريعه الاستيطانية والاستراتيجية موضع التنفيذ الجدي. فرغم أن المحاولات الأولى في

١- نقولا زيادة، ص ٨١-١٠٠.

٢- المرجع السابق.

هذا السبيل بدأت من قبل، ألا أن استمرار القتال جعلها عسيرة ومتعثرة للغاية. ولهذا فإنه فى العقد الأخير فقط من حياة الاستعمار الإيطالى بدأ تحقيق سياسة «الطلينة» بلا هوادة. فأولا أعلنت ليبيا كجزء من صميم الكيان الإيطالى، وتقدمت بصورة خطيرة خطط إجلاء الوطنيين بالجملة عن المناطق الخصبة، وتم طرد الكثيرين منهم خارج الحدود كلية، وكذلك مصادرة واغتصاب الأراضى الزراعية، ثم تهجير المستوطنين المستعمرين وزرعهم. ومن الناحية الاستراتيجية بدأ بناء الطرق الميكانيكية الكبرى لإحكام السيطرة على المستعمرة، وأهمها الطريق الساحلى الشهير من الحدود إلى الحدود La Strada Littoranea ... الخ. على أن المرحلة برمتها لم تكن بالكاد قد بدأت حتى جاءت معركة التحرير والتصفية النهائية.

حرب المقاومة الوطنية

منذ بداية الغزو الإيطالى، انهارت المقاومة التركية ثم انسحبت نهائياً من الميدان وخرجت من الصراع. على أن تركيا حاولت العودة مرة أخرى أثناء الحرب الأولى، لكن دون جدوى. فقد نظمت حملة عسكرية من برقة على حدود مصر الغربية تناظر حملتها على قناة السويس لكى تضع الاستعمار البريطانى فى مصر بين فكى كماشة، ولكى تفت«طريق التموين الأساسى

من مصر إلى ليبيا. وقد وصلت الحملة إلى مرسى مطروح، ولكنها ردت بعد قليل.

ومنذ ذلك الحين، بل منذ البداية فى الحقيقة، وقع عبء الدفاع حميماً على المقاومة الوطنية وحدها. وقد آلت قيادة المقاومة بالضرورة إلى السنوسية بحكم وضعها القائم فى برقة. ولكن يمكن القول إن الشعب كله تحول إلى جيش الدفاع، وأصبحت حرب التحرير حرباً شعبية فدائية بالمعنى المعروف اليوم، وصارت المواجهة مواجهة بين جيش نظامى ميكانيكى حديث، وبين قوات ميليشيا شعبية وحرب عصابات نموذجية بالضرورة.

ولم تكن المواجهة بطبيعة الحال متكافئة بحال سواء كما أو كيفاً، لاسيما أن العدوان تحول فى مرحلته الفاشية إلى حرب إبادة معلنة، حرب إبادة الجنس بلا خفاء وبكل ضراوة. فقد كان الغزاة كقاعدة يخيرون الوطنيين علنا بين الاستسلام المطلق والإبادة المطلقة ليفرض ما سماه السلام الرومانى Pax (Pace) Romana والمعروف أن هناك عشرات الآلاف قتلوا مباشرة فى الصراع، وأكثر منهم فقدوا بطرق غير مباشرة، هذا عدا تيار اللاجئين إلى الخارج. والمقدر بصفة تقريبية أن برقة فقدت ثلث إلى نصف سكانها، وأن مثل ذلك يقال بعامة عن ليبيا ككل [١].

مع ذلك كله فقد نجحت المقاومة فى شل الغزو وتأخيره طويلاً، وكبدته

١- زيادة، ص ١٠٩.

خسائر فادحة. ويكفى تعبيراً عن قوة المقاومة أن مرحلة الغزو استمرت عشرين سنة بلا انقطاع، بينما لم تزد مرحلة الاستقرار عن عشر سنوات فقط، أى أن ايطاليا حاربت عشرين سنة لتستقر عشر سنوات فحسب. والواقع أن صراع المقاومة يكاد يشكل نمطاً جغرافياً – سياسياً محدداً يرمز له اسم عمر المختار مثلاً، مكرراً كفا«عبد القادر فى الجزائر وعبد الكريم الخطابى فى الريف.

وهناك أسباب بشرية وطبيعية تفسر قوة المقاومة. فأولاً، وكما فى كل مجتمعات الرعى، جعلت سيادة البداوة الشعب كله بطبيعته ميليشيا عسكرية واحتياطياً للقتال، كما منحه الترحل الطبيعى حركية غير عادية هى بالضرورة الأساس المحورى فى حرب العصابات. وكثيراً ما كانت الحملات الإيطالية تتقدم كثيفة مجمعة من الساحل، ثم كان عليها كلما تقدمت فى الداخل أن تتشعب وتتفرق حتى تتشرذم فى النهاية إلى فلول تصب«هدفاً سهلاً لهجمات قوات العصابات الوطنية. وهذا مما يفسر كثرة تعدد الحملات الإيطالية الفاشلة.

كذلك فإن طبيعة المسرح الجغرافى جعلته بيئة مواتية لحرب العصابات، وبينما كانت الأرض تحارب فعلاً مع أبنائها كقوات غير نظامية، كانت تحارب بطبيعتها ضد قوات العدو النظامية، خاصة الميكانيكية. ويمكن من هذه الزاوية أن نحدد دور البيئة الجغرافية بدقة. إذا قلنا إن نطاق المعمور الساحلى بمرتفعاته الهضبية والجبلية فى برقة وطرابلس كان بمثابة «قلعة

شعبية - «folk fortress» [١]، بينما كان الظهير الصحراوى الشاسع وراءها بمثابة «عمـــق استراتيجى» وخطوط ارتداد خلفية بلا حدود.

ففى المرتفعات الشمالية كانت قوات العدو الميكانيكية تجد صعوبة بالغة فى الصعود والتوغل، خاصة فى فصل الأمطار، وبالأخص فى مناطق كثافة الغطاء النباتى [٢]. أما فى الصحراء فقد كان الامتداد السحيق فى الفراغ يرهق القوات الميكانيكية، إن لم يشلها أحياناً. ويكفى أن نتذكر أنها عجزت عن الوصول إلى واحة الكفرة إلا بعد إنشاء طريق ميكانيكى كامل طوله مئات الأميال. وهذا يفسر فى الحالين التجاء الغزو بشدة إلى السلاح الجوى. ومع ذلك فإنه لم يكن فعالاً فى المرتفعات الشمالية إلا فى المناطق غير الغابية أو الشجرية، وفى الصحراء إلا لأعماق محدودة.

أغراض الاستعمار الإيطالى

تحددت أهداف الاستعمار الإيطالى لليبيا فى غرضين معلنين لم يدعا مجالاً للشك فى تفسيرهما : الاستعمار الاستيطانى أو «الديموغرافى» كما كانت الفاشية تسميه، والاستعمار الاستراتيجى. وبهذا فى الواقع حاول

1- Derwent Whittlesey, The Earth and The State. Washington, 1944, P. 597.

٢- زيادة، ص ١٠٧.

الاستعمار الحديث أن يجمع بين البعدين التقليديين فى مراحل الاستعمار التاريخي بالمنطقة، أو البعد الإغريقي والبعد الرومانى، كما يمكن أن نرمز إليهما.

الاستعمار الاستيطانى

كانت إيطاليا تنظر الى ليبيا كمخرج وكوعاء لملايينها الطافحة التى تعانى من إفراط السكان فى الوطن. وعلى هذا الأساس كانت تخطط لتحويلها إلى قطعة من إيطاليا تماماً . وقد شجع هذه الخطط عامل القرب الجغرافى أولاً، فليبيا تواجه إيطاليا مباشرة عبر البحر. (والملاحظ أن توزيع الاستعمار الأوروبى عموماً فى الحوض الغربى من البحر المتوسط كان يقع بتناظر جغرافى مباشر ومثير بين المتروبول على الساحل الشمالى، والمستعمرة على الساحل الجنوبى)[١]

على أن العامل الأهم والفيصل هو البيئة الطبيعية، وبالتحديد تشابه المناخ، وفى كلمة عامل «المناخ المشابه homo oclimes » فكقطاعين من حلقة مناخ البحر المتوسط التقليدية، هناك تشابه مناخي أساسى بين شبه الجزيرة الإيطالية والنطاق الساحلى الليبى، خاصة منه المرتفعات. والواقع أن درجة الحرارة فى بنغازى لا تختلف كثيراً عنها فى نابولى. فمتوسط درجة

١- جمال حمدان، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٦٤، ص٣٠.

حرارة يوليو فى الأولى ٧٨° ف، وفى الثانية ٧٦° ف [١].

ونستطيع بعد هذا أن نميز بوضوح تام فى التجربة الإيطالية المراحل التقليدية الأربع فى الدورة العامة للاستعمار الاستيطانى، وهى الابتلاع السياسى، تفريغ السكان الوطنيين، اغتصاب الأرض، توطين المعمرين.

١ – الابتلاع السياسى. فى أواخر مرحلة الاستقرار فقط، بعد أن كان قد قطع شوطاً كبيراً بالفعل فى إقرار الأمر الواقع، كشف الاستعمار الاستيطانى عن حقيقته بصورة رسمية. فتماماً كما فعلت فرنسا فى الجزائر من قبل، أعلن «ليبيا الإيطالية Libia Italiana» جزءاً لا يتجزأ قانونياً من «إيطاليا الأم»، «لا يفصلهما البحر المتوسط إلا كما يفصل نهر التيبر بين ضفتى روما»، ساحلها هو «الشاطىء الرابع Quatro Sporda» بعد الإدريانى والتيرانى والمتوسط، وولاياتها الأربع طرابلس ومسراطه وبنغازى ودرنه مقاطعات إيطالية تماماً prefettura شأنها شأن أبروتزى أو كلابريا أو بيدمونت... الخ، وسكانها إما رعايا إيطاليون كاثوليك، أو رعايا إيطاليون مسلمون[٢] (كذا !).

1- W.B. Fisher, The Middle East, Lnd., 1950, P. 484; W. Fitzgerald, The New Europe, Lond., 1946, P. 206; W.G. Kendrew, Climates of the Continents, N.Y., 1942, P. 246-9.

2- East, Mediterranean Problems, P. 89-95; M. Moore, The Fourth Shore, Lond., 1940.

٢ – تفريغ السكان. أيا كان مدى صحة تقدير خسائر السكان – الثلث إلى النصف كما رأينا – فالأمر المحقق أن الاستعمار الإيطالى مسئول عن عملية تناقص رهيبة فى سكان ليبيا depopulation . وهذا التقدير، الذى لا نعرف أساسه بالضبط، قد لا يكون بعيداً جداً عن الحقيقة، وذلك إذا تذكرنا أن حرب السنوات السبع فى الجزائر فيما بعد قد كلفتها مليون شهيد ونصف المليون.

وعلى أية حال، فلا شك فى خطورة وجسامة عملية التناقص، فالمقدر أن عدد سكان ليبيا قبل الاحتلال كان قد بلغ ١,٥ مليون نسمة، وربما مليونين[١] فإذا صح هذا التقدير، لصح كذلك تقدير تناقص السكان بنسبة النصف فى ظل الاستعمار الإيطالى، لأن مجموع سكان ليبيا فى ١٩٣٨ بلغ ٨٨٨,٤٠٠، الليبيون منهم ٧٦٣,٢٠٠، أى نحو ثلاثة أرباع المليون[٢].

وإذا صح هذا الاستنتاج بدوره، لكان معناه فى الوقت نفسه أن السكان بتناقصهم الخطير هذا قد عادوا إلى مثل ماكانوا عليه فى النصف الثانى من القرن ١٩ ، حيث قدروا كما رأينا بنحو ثلاثة أرباع المليون. وهذا كله يعنى قرناً أو نحو قرن من التوقف السكانى الصافى net arrest ، الاستعمار الإيطالى وحده هو المسئول عنه.

---

١ – عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، ١٩٧١، ص٢٠٩.

1- R.J. Harison Church, Modern Colonization, Lond., 1951, P. 133.

وتلك فى الحقيقة ظاهرة تكاد تنفرد بها ليبيا، حيث إن معظم المستعمرات المعاصرة بما فيها ما تعرض للاستعمار الاستطيانى عرف نموا محسوساً فى الفترة نفسها. وإذا كانت ليبيا تنفرد من الناحية الأخرى بأنها تعد من آخر البلاد التى وقعت ضحية للاستعمار الأوربى، كما كان الاستعمار بها من أقصره عمراً، فإن معنى هذا كله أنها كانت أول بلد يتحمل ضراوة الفاشيستية فى تاريخ الاستعمار الحديث. وهذا أساساً ما يفسر مأساتها السكانية

وقد تم تناقص السكان بليبيا فى عصر الاستعمار الإيطالى عن طريقين أساسيين : زيادة الوفيات، والهجرة الخارجة. وقد حدثت الأولى بدورها بطريقين : مباشرة وغير مباشرة. فعوامل الموت المباشرة فى ميدان القتال وعمليات الإبادة المقننة بين المدنيين حصدت عشرات الآلاف عبر عقدين متصلين.

أما العوامل غير المباشرة فتتمثل فيما تعرض له معظم السكان من ظروف بالغة القسوة فى الحياة وفى التشريد الذى فرضه المستعمر سواء فى الجبل أو فى الصحراء حيث طرد مئات الآلاف بالجملة، وقذف بهم خارج المعمور الحقيقى، وخارج نطاق المطر، حيث اتبع حتى هناك سياسة سد الآبار [1]. فكانت القطعان تهلك بالجملة جفافاً وعطشاً، بينما تتفشى الأوبئة بالتالى

---

١ – نجلاء عز الدين، العالم العربى، مترجم، القاهرة، ص ٣٦٩.

بين القبائل وتحصدهم بالآلاف.

(وينبغى أن ندرك هنا أن فناء الحيوان - أساس حياة الرعى - كان يعنى بالضرورة فناء الإنسان، ويمكن لذلك أن يتخذ مؤشراً له ومقياساً. وفى هذا الصدد، قدر الإيطاليون بأنفسهم أن تناقص القطعان فى برقة وحدها فيما بين ١٩٢٦، ١٩٣٣ فقط كان على هذا النحو : الأغنام من ٨٠٠ ألف إلى ٩٨ ألفاً، الابل من ٧٥ ألفاً إلى ٣ آلاف، الماعز من ٧٠ ألفاً إلى ٢٥ ألفا).

هذا عن قوى تناقص السكان الطبيعية. أما عن الهجرة فقد عرفت ليبيا عملية «خروج» حقيقى «وشتات» بعيد المدى فى المهجر. فمنذ البداية تقريباً تحولت ليبيا، وخاصة برقة، إلى منطقة طاردة تلفظ بموجات اللاجئين فى نبض يكاد يكون منتظماً وموقوتاً بحملات العدو المتواترة. وتقدر هذه الهجرات فى مجموعها بسهولة بعشرات الآلاف.

وقد كانت مصاب الهجرة الرئيسية هى على ترتيب أحجامها مصر وتونس وسوريا ولبنان. فبينما كانت مصر بحكم الموقع الملجأ الطبيعى لأغلب لاجئى برقة، كانت طرابلس تجد ملجأها الطبيعى فى تونس، وبينما كانت بمصر أكبر جالية من الليبيين خارج الوطن، لم تكن جاليتهم بسوريا بقليلة الأهمية كذلك [1].

١- نقولا زيادة، ص ١١٨.

٣ - اغتصاب الأرض. الأرض هدف كل استعمار استيطانى، مثلما هى محكه. وكانت إيطاليا قد وضعت خططها فى هذا السبيل مسبقاً. وحتى قبل أن يتم الإقرار كانت سياسة اغتصاب الأراضى ومصادرة الأملاك العامة والملكيات الخاصة ماضية بلا هوادة، وبالأخض فى الأراضى الخصبة فى الجبل والسواحل.

حتى منتصف الثلاثينات فقط، كان الاستعمار على سبيل المثال قد سجل نحو نصف مليون هكتار (٤٥٠ ألفاً) باسم الدولة. وقد تم تجريد هذه الملكيات تحت دعاوى شتى كحق الفتح ونزع الملكية والمصادرة.. الخ. وشمل هذا زوايا السنوسية، بما فيها حتى البساتين ومزارع النخيل. وتم تمليك هذا كله لشركة تعمير انته Ente الإيطالية، التى تولت عملية اعدادها للمهجرين الإيطاليين[١].

والواقع أن الاستعمار الإيطالى فى آخر أيامه كان قد وضع يده على كل الأراضى الخصبة فى ليبيا المعمورة وطرد أصحابها وسكانها الأصليين إلى أطراف اللامعمور، وأحياناً إلى قلبه. أى أن عملية اغتصاب الأرض الخصبة صحبتها عملية إعادة توزيع للسكان الوطنيين، فى الوقت نفسه الذى صحبت هذه عملية إحلال للمستعمرين المهجرين المجلوبين محل الوطنيين.

ففى برقة استولى الإيطاليون على الجبل الأخضر، قلب برقة الزراعى

١- المرجع السابق، ص ١١ - ١١٥.

الحقيقى، أو برقة الخضراء كما يمكن أن نسميه، وفرغه من أصحابه الأصليين الذين أعيد توزيعهم بالقوة والطرد فى جناحى برقة الجافين المجدبين شرقاً وغرباً : شرقاً فى البطنان أومرمريقاً، وغرباً فى جزء من «برقة الحمراء» ذات التربة الصحراوية الكلسية، ثم فى سيرت الصحراء الساحلية المطلقة. وحتى فى هذه «المعازل» الحدية، التى كانت معسكرات اعتقال حقيقة كما يعترف الأوربيون [1] حددت للجماعات والقطعان نطاقات معينة لا تتجاوزها. والواقع أن الخطط التى وضعت فى أوائل الثلاثينيات لطرد ٩٠ ألفاً من العرب البدو من الجبل الأخضر إلى الجناحين تحولت إلى عملية إبادة وإفناء وحشية حقيقية.

وبالمثل فى طرابلس، بل وإلى أبعد مدى، حيث تعد طرابلس أغنى أجزاء ليبيا زراعياً على الإطلاق. فاستولى المستعمر على أجود الأراضى الزراعية الخصبة فى سهل الجفارة وحتى على سفوح الجبل، النفوسة وغاريان ونالوت. والواقع أن انتزاع الأرض تم فى طرابلس منذ وقت مبكر نسبياً، أواخر العشرينيات، وبلغ بسرعة نحو نصف الأراضى الزراعية الدائمة– النصف الأجود – أى نحو ربع المليون هكتار (٢٢٥ ألفاً) [2].

٤ – توطين المعمرين. شأن كل استعمار استيطانى، لم يكن الاستعمار الإيطالى يستهدف أقل من تحويل التراب الليبى وتغيير طبيعة الأرض

1- Babour, P. 46, 352-3.
2- P. Birot et Jean Dresch, La Mediterranée et le oyen-Orient t. II, Pais. 1956, P. 455 ff.

وفرض لاندسكيبه الحضارى، وذلك بزرع مجتمعه المهجر زرعاً فى التربة الجديدة. لذلك فقد وضعت خطط ضخمة للتهجير والتوطين، خطط الاستصلاح الشامل Bonificazione Integrale رسمت كل برامجها وتفاصيلها مسبقاً، وأعدت خرائط ورسوم مئات القرى للمعمرين قبل أن يتحركوا من الوطن. ولم تكن هذه هجرة مدن أو تجار، بل أساساً وعن عمد هجرة زراع من ريف إلى ريف، بل وعلى أن يستبعد العمل الوطنى منها تماماً.

وحتى لا يشعر المهجرون بالغربة أو يهتز التنظيم الاجتماعى ، وحتى تثبت جذورهم بعمق، باختصار حتى يخلقوا «مجتمعا متكاملاً صلبا على الأرض الجديدة، كانوا ينقلون سكان القرية الواحدة بأكملهم، بكل مرافقها من مدارس وكنائس... الخ. وعلى الجانب الآخر، كانت شركات الانتى تكون قد قامت بإعداد الأرض وتخطيطها وحفر الآبار وإقامة المباني وكل المرافق الاجتماعية والتسهيلات الحضارية، ثم بإعطاء كل عائلة قطعة أرض كافية تئول اليها ملكيتها بعد فترة معينة.

ولقد كانت المستعمرات الزراعية التى أنشأها الإيطاليون على نمطين من السكنى : قرى نووية مجمعة nucleated ضخمة تشمل كل المرافق المجتمعية إلى جانب المزارع، ومزارع سديمية مبعثرة dispersed تنتشر عادة على الطرق وتشبه العزب الصغيرة.

وكما فعل الاستيطان الفرنسي في الجزائر، كان الاستيطان الإيطالي يعطي هذه المستعمرات أسماء إيطالية كانت تبدو إلى قريب شاذة غريبة على الخريطة، ولكنها كانت محاولة سافرة لطلينة اللاندسكيب وانتزاعه من جذوره الأصيلة. مثلاً في طرابلس ثمة كنا نجد ثمة مستعمرات تحت أسماء مثل كاستيل بنيتو، ماركوني، جاريبالدي، كريسبي، جيودا، جراتزياني.. الخ.

وينبغي أن نضغط هنا على حقيقة هامة لم تزل لها نتائجها حتى عشية الثورة. فاستعمار طرابلس الاستيطاني سبق نظيره في برقة تاريخاً وقطع أشواطاً أكبر بكثير، وكان تعداد المستعمرة الإيطالية في طرابلس أضعافه في برقة. بل إن استيطان برقة لم يكن قد بدأ بالكاد حتى دهمته الحرب الثانية ووضعت نهايته مبكراً.

فقد وصلت أول موجة من المعمرين في أواخر الثلاثينيات (١٩٣٨)، نحو ٢٠ ألفاً، نحو نصفهم اتجه إلى برقة، والآخر إلى طرابلس. وكان ثمة موجة أخرى توشك أن تنطلق، لكن الحرب قامت وأوقفتها. وقد كانت خطة بالبو أن يوطن ٤٠ ألفاً كزراع في الجبل الأخضر على مدى ١٠ سنوات، ولكن الحرب أيضاً دهمتها.

أما في طرابلس فقد كانا لتوطن أنجح وأبعد مدى، حيث تركز أكثر من ثلثي الإيطاليين في ليبيا جميعاً . وفي ١٩٣٩ كان عدد كل الإيطاليين في ليبيا يبلغ نحو ١١٠ آلاف، لم يبق منهم إلا أقل من النصف بعد الحرب. ففي برقة اضطر الإيطاليون جميعاً إلى الجلاء أثناء الحرب حتى لم يعد بها

منهم بعدها إلا ٢٠٠ نسمة، أما فى طرابلس فقد بقى بعد الحرب نحو ٤٧ ألفاً.

ولعل هذه الأرقام نفسها وبحد ذاتها أن تثير سؤالاً ختامياً هاماً : إلى أى حد نجح الاستعمار الاستيطاني الإيطالى فى ليبيا «وهل حقق أغراضه حقيقة «هزيلة لا شك هى الأرقام التى تحققت، رغم أنها استنزفت اقتصاد المستعمرة ومثلت طبقة مسيطرة متحكمة، فى الوقت الذى أصب«أصحاب الوطن الأصليون مواطنين من الدرجة الثانية. فما هو حكم العلم الموضوعى؟

تختلف وجهات نظر بعض الكتاب والجغرافيين الغربيين فى التجربة. فيقول فيتزجيرالد عن اعداد المستعمرين الإيطاليين فى ليبيا: «أن هذه الأعداد لم تكن فى حد ذاتها مؤثرة، لكنها مع ذلك كانت تمثل بالنظر إلى الجفاف السائد نجاحاً مذكوراً فى ترويض بوادى شمال إفريقيا. وما من منطقة أخرى من حجم أو فقر مماثل فى أى قارة يمكن أن تبدى مستعمرة من البيض بهذه الكثرية العددية. »

ويأخذ هاريسون تشيرش موقفاً مشابهاً تقريباً [1]، بينما ينظر كلارك بتحفظ شديد إلى « الانجازة » الإيطالية فى ليبيا [2]. لكن الواقع الموضوعى

1- W. Fitzgerald, The New Europe, Lond., 1946, P. 206. Modern Colonization, P. 134.

2- J.I. Clarke, "Economic and Political Changes in the Sahara", Geography, April 1961, P. 104; Kimble, World's Open Spaces, 1946, P.144.

لا يدع مجالاً للشكل فى أن التجربة الإيطالية فى ليبيا - حتى بعيداً تماماً عن الجانب الأخلاقى فى القضية - كانت فاشلة استيطاناً مثلما فشلت الفاشية استراتيجياً.

على أن الأسوأ من ذلك أن المشروع برمته بدا من أساس خاطىء. لقد كانت إيطاليا تعانى دائماً من الفقر الاقتصادى الداخلى، وإفراط السكان الجسيم. لكن استعمارها لليبيا ماكان يمكن أن يكون لدوافع اقتصادية أو ديموغرافية. ولاشك أنها متناقضة ساخرة، ان لم نقل فضيحة جغرافية، أن الذى أعلن أن ليبيا مجرد صندوق من الرمال scatalone di sabbia إنما هو نفسه الذى حاول أن يتخذ منها مجالاً للاستيطان. ولقد كانت ليبيا تقليديا بلداً يخرج منه المهاجرون، فكيف على الإطلاق يتحول إلى مجال حيوى للآخرين ؟

إن ليبيا صحراء فى جملتها، وحتى معمورها المتوسطى الضئيل فقير مخلخل، وإمكانياتها الزراعية والمائية محدودة للغاية، كما كان أى بدء فى استثمارها - الطرق خاصة - يتطلب تكاليف ابتدائية باهضة وإنفاقاً أولياً جسيماً قد يربو على العائد الممكن منه. وبالفعل فلقد كانت ليبيا دائماً عبئاً مالياً وخسارة مادية على إيطاليا. هكذا لا يمكن إلا أن نصل إلا أن نصل إلى أن الاستعمار الإيطالى لليبيا فشل سكانياً كما فشل اقتصادياً، وهو قد فشل لأنه كان محكوماً عليه جغرافياً .

الاستعمار الاستراتيجى

فلماذا قام إذن «هذا هو السؤال الحرج والبديهى الذى يفرض نفسه فعلاً. والرد أنه إن يكن الاستعمار الإيطالى لليبيا كمشروع استيطانى قطعة من المضاربة الفاشلة ضد الطبيعة، فلقد كان فى جوهره قطعة من الاستعمار الاستراتيجى. فمنذ الوحدة وإيطاليا تعيش فى حلم الإمبراطورية الرومانية القديمة، وتطمع فى إحياء أمجادها. أى أن العوامل السياسية البحتة، الروح الإمبراطورية، ومثل «المجد» السياسى والأبهة والعظمة، كانت من أهم دوافعها إلى الاستعمار.

وفى عصر الاستعمار الحديث والمنافسات الإمبرايالية المحمومة، كانت إيطاليا تجد نفسها بلا إمبراطورية وليس أمامها إلا الفتات، بل «وحبيسة البحر المتوسط» أيضاً بدلاً من أن تكون وريثته. من هنا اتجهت لتترجم سياسة «بحرنا Mare Nostrum » الرومانية ترجمة إيطالية حديثة : Mare Nostr[1] . فاعتبرت أن ليبيا وتونس اللتين تواجهانها عبر البحر هما المجال والمنفذ الاستعمارى الطبيعى لها.

وفى عهد الفاشية اتسعت أحلام إيطاليا إلى إمبراطورية عظمى «إفريقية» «إسلامية» (كذا)، تبدأ من تونس وليبيا فلا تنتهى إلا فى الصومال واليمن. وبذلك يبتلع جسمها كل الاستعمار البريطانى فى حوض النيل، سواء مصر

1- Whittlesey, op. cit., p. 275-8.

والسودان، إلى جانب القرن الإفريقى، كما يرتكز هيكلها على البحرين المتوسط والأحمر. وفى هذا الإطار الإمبراطورى الشاسع كانت ترى فى ليبيا بالدقة «عتبة» أو «مفتاح» الإمبراطورية.

إن موقعها الجغرافى فذ من هذه الزاوية، ويمكن أن تقدم نموذجاً مثالياً للاستعمار الاستراتيجى. فهى لا تتوسط ساحل البحر المتوسط الجنوبى فى مواجهة إيطاليا مباشرة فحسب، ولكنها كذلك تقع «بين قوسى» الاستعمار البريطانى فى شمال شرق إفريقيا والفرنسى فى شمالها الغربى. وهى بذلك خشبة قفز من القاعدة الأم، وموطىء قدم على اليابس الإفريقى، ورأس حربة داخل محيط الاستعمار القديم. وبهذا لم يكن الهدف الإيطالى من استعمار ليبيا أن تقدم قاعدة أمامية للزحف شرقاً أو جنوباً فى اتجاه واحد؛ ولكن دائرياً يميناً ويساراً turn - table شأنها شأن الجزائر فى المغرب الفرنسى.

ومن الضرورى أن ندرك أن إيطاليا الفاشية فى فترة لمعانها وتوهجها قبل الحرب الثانية نجحت فعلاً فى أن تبدو قوة عظمى تهدد القوى القديمة، ونجحت تماماً فى بث الخوف والذعر فى بريطانيا وفرنسا إلى الحد الذى تراجعتا فيه أمامها، وسلمتا لها بكثير من ادعاءاتها وأطماعها وساومتا عليها بسياسة تهدئة متهافتة، وفى ضعف واضح، الأمر الذى جعلها تمضى قدما على خطتها الإمبراطورية المزعومة.

وعلى هذه الأساس أخذت إيطاليا من جانبها ترسم وتدعم حدود ليبيا السياسية كما تبنى شبكة استراتيجية فى الداخل تخدم التوسع المنتظر. فعلى

الجانب الفرنسي وطدت حقوقها نهائياً في فزان التي كانت فرنسا تدعي فيها مطالب إقليمية قديمة. وعلى الجانب البريطاني أخذت الجغبوب من مصر ومثلث سارة من السودان. وفي الداخل مدت الطرق الشريانية الاستراتيجية التي ستحمل الزحف. وكان الخط المحوري هو أوتوستراد الشاطىء الذي سيفتح «الطريق إلى تونس ومصر على السواء. وفي الجنوب كان طريق الكفرة الباهظ التكاليف لا تفسره قيمة الواحة الذاتية، ولكن قيمتها الاستراتيجية البارزة كالقاعدة الوحيدة وسط الصحراء ونقطة الوثوب إلى السودان من الجنوب.

وبالنسبة لتونس كانت أطماع إيطاليا ووجودها بها متغلغلة منذ منتصف القرن ١٩، ولكن فرنسا كانت أسبق إلى احتلالها. على أن إيطاليا ظلت بعد ذلك ولوقت طويل جداً تناوىء فرنسا في تونس وتتحدى استعمارها لها، كما ظلت جاليتها بها أكبر عدداً وأكثر سيطرة من الجالية الفرنسية، فضلاً عن وضع خاص كانت تتمتع به وامتيازات اعترف بها في اتفاقية موسوليني- لافال ١٩٣٥. وفي عصر الفاشية اشتدت الضغوط الإيطالية حتى بدأ الوضع في تونس أقرب كأمر واقع إلى لون من الحكم الثنائي الفرنسي الإيطالي condominium لم يكن بدوره إلا تمهيداً مرحلياً لترث إيطاليا فرنسا فيه نهائياً. ولم تعد إيطاليا تخفي صيحة «تونس لنا unisia Nostra»، بل أصبحت نغمة علنية رسمياً وشعبياً [1]. وقد كان في وجه هذه الأخطار

1- J. Klein, La Tunisie, Paris, 1949, P. 103-4.

الوشيكة بالدقة أن أقامت فرنسا «خط مارت» الدفاعى فى قطاع استراتيجى كعنق الزجاجة بجنوب تونس.

أما بالنسبة لمصر والسودان فقد اشتد التسلل الإيطالى فى مصر قبل الحرب الثانية، وزاد وجودها ونشاطها فيها إلى حد ملحوظ، خاصة ثقافياً ومادياً، كما أن نواياها وأطماعها لم تعد خافية. وقد كان الهدف أن تصبح «مصر قاعدة للزحف على السودان، بحيث تسيطر إيطاليا على حوض النيل برمته من مصبه إلى المنبع فى اثيوبيا والبحيرات، وبذلك تصل ما بين مستعمراتها فى شمال إفريقيا وكتلة مستعمراتها فى «إفريقيا الشرقية الإيطالية»، إرتريا وإثيوبيا والصومال الإيطالى.

فى إطار هذه الاستراتيجية الاستعمارية الموضوعة فقط. يمكن أن نفهم الاستعمار الإيطالى لليبيا على حقيقته : استعماراً استراتيجياً فى الدرجة الأولى، استعمار مواقع وقواعد عسكرية وموقعا جغرافيا لا موضعا عمرانيا. ولكن كما كان الاستعمار الإيطالى الاستيطانى لليبيا انحرافة جغرافية، فقد جاد استعماره الاستراتيجى كذلك خطأً تاريخياً. فلقد كان مشروع الإمبراطورية الإيطالية الخيالى يمت إلى منطق الماضى أكثر منه إلى حقائق الحاضر والعصر، إذ تبدد المشروع برمته بصورة ساخرة حقاً أثناء الحرب الثانية، حين انكشف عجز إيطاليا وخواؤها الشديد. ومع ذلك فقد قيض لهذه التجربة أن تثبت على الأقل قيمة ليبيا البالغة كموقع استراتيجى دقيق وكموقعة حربية هامة.

جغرافية التحرير

الحقائق الرئيسية فى معركة ليبيا أثناء الحرب الثانية، تلك التى تكشف أيضا عن جوهر جيوستراتيجيتها، تتلخص فى ثلاث : عملية شد حبل، محور خطى، مفاتى«استراتيجية خارج الحدود.

١ - عملية شد الحبل. أخذت المعركة صورة كاملة، ولكنها تقليدية لعملية شد حبل عسكرية of war - متواترة كما هى متوترة، بين قوات المحور والحلفاء، ما بين قاعدة مصر شرقاً وتونس غرباً. فقد تحولت مبارزة الصراع الملحمية إلى عملية مد وجزر عبر ليبيا، بحيث تناوبها كل من الطرفين على التبادل عدة مرات تقدماً وتراجعاً. بحيث تناوبها كل من الطرفين على التبادل عدة مرات واحتلالاً وإخلاء. فلثلاث مرات على الأقل خلال سنوات المعركة الثلاث، تقدم المحور من ليبيا إلى ساحل مصر، بينما توغل الحلفاء بالدورة نفسها داخل ليبيا [١].

على أن عملية شد الحبل هذه اقتصرت غالباً على قطاع برقة ما بين مرمريكا مريوط فى أقصى الشرق (مرسى مطرو«عادة) وساحل سيرت فى أقصى الغرب (اجدابية عادة). وفى الموجة الثالثة والأخيرة وحدها انفرجت العملية على سعتها لتشمل ليبيا بكامل عرضها من الحدود إلى الحدود.

١- الجيوبولتيكا، جـ ٢ ص ١٨٥-١٨٦، Khadduri, P. 42.

وتلك كانت الموجة الكاسحة التى أخرجت المحور نهائياً من ليبيا، ثم من إفريقيا الشمالية جميعاً من بعدها.

وهنا نستطيع أن نرى تشابهاً واضحاً مع حركة المعركة فى بولندا التى، كسهل بينى مفتوح، اكتسحتها القوات الألمانية والسوفيتية عدة مرات جيئة وذهاباً حتى حرثتها حرثاً. وتماما كما دمرت مدن بولندا تدميراً شبه كامل أحياناً، لقيت مدن ليبيا الساحلية مصيراً متشابهاً. فطبرق دمرت بنسبة ٨٥٪، نسبة تدمير وارسو بالضبط [١]، بينما فقدت بنغازى نحو ٦٠ ٪ من مبانيها. ويلاحظ هنا أنه لما كانت حركة المد والجزر أعنف تركزاً فى برقة، فقد كانت مدنها الضحية الكبرى ، خاصة طبرق، بينما نجت مدن طرابلس إلى حد بعيد.

٢ – المحور الخطى. كان محور المعركة خطيا Linear أساساً وبصرامة إلى أقصى حد. فلقد اقتصر ميدان المعركة عملياً على الشقة الساحلية الضيقة المحصورة ما بين البحر وأقدام المرتفعات الشمالية سواء ذلك فى برقة أو طرابلس. وفى هذا الإطار المختنق كان من الممكن للأسلحة الثلاثة البرية والبحرية والجوية أن تجتمع فى استراتيجية مكثفة [٢] . فكان هذا الإطار الجغرافى أحد الأسباب الرئيسية التى جعلت المواجهة تأخذ نمط شد الحبل والمد والجزر. أما الداخل

1- Pierre George, La Ville, Paris, 1952, P. 360.

٢- رسل فايفيلد، اتزل بيرسى، الجيوبولوتيكا، مترجم، القاهرة، جـ ٢، ص١٨٦.

الصحراوى فقد كان حقل ألغام - عدة ملايين مازالت بقاياها خطراً دفيناً لليوم - أكثر منه حقل قتال. وإذا كان هذا قد زاد من حصر المعركة فى الشقة الساحلية، فإن مصير الداخل العسكرى كان يتقرر على ضوء نتيجة معركة الساحل.

ومرة أخرى يقتصر الاستثناء على برقة. فهنا كان طريق التقدم والتقهقر ينشعب أحياناً إلى خطين : الخط الساحلى كمحور الأساس، والخط الداخلى حول أقدام الجزيرة الجبلية على أطرافها الصحراوية فى الجنوب كبديل ثانوى.

٣ - المفاتيح الاستراتيجية خارج الحدود. رغم أن ليبيا كانت مسرحاً رئيسياً للقتال، ودارت على أرضها المعارك المتعددة بلا انقطاع، وتعرضت هى للتخريب المباشر، فإن المعارك الفاصلة التى حسمت الصراع وقعت خارجها أو على أبوابها بدرجة أو بأخرى : من ناحية فى العلمين، ومن الناحية الأخرى فى مارت. والواقع أن هاتين هما مداخل وبوابات ليبيا الاستراتيجية الحقيقية ومفاتيحها الحاكمة.

فكل منهما جغرافياً عنق زجاجة يختنق فيه الساحل بين سلاسل المرتفعات الساحلية والبحر .بحيث يحدد موقع معركة حتمية فاصلة : العلمين بين هضبة الرويسات ومنخفض القطارة وخليج العرب، ومارت بين تلال مطماطة وخليج قابس. وكما أنشأ الفرنسيون من قبل فى الأخيرة خطهم المشهور، خط مارت، ضد الخطر الإيطالى فى ليبيا على تونس، ثم

استعمله الفيلق الألمانى فيما بعد فى مواجهة زحف الحلفاء الأخير، ركز هؤلاء كل استحكاماتهم وقوتهم للهجوم النهائى فى الأولى [1].

وبين هذين الضابطين المفتاحين كان الخط الساحلى الممتد لنحو ١٥٠٠ ميل مجرد «قناة انزلاق» يميناً ويساراً . وفى هذا بالدقةيتحدد دور ليبيا الجيوستراتيجى : أنها أساساً ممر ممدود، وطريق بلا حدود، أكثر منها قاعدة أساسية أو موقعاً حاكماً.

انتهاءات عامة

بهذه النهاية يمكن أن نصل إلى بضعة انتهاءات عامة عن تاريخ حياة الاستعمار الإيطالى فى ليبيا، تكاد تدور جميعاً - كما يتفق - حول الحدود القصوى «وأفعل التفضيل» ، وتعطى ليبيا صفات خاصة تنفرد بها فى تاريخ الاستعمار، على الأقل فى العالم العربى. وهذه الخصائص هى : آخر بداية، أول نهاية، أقصر عمر، ثم دور صراع القوى فى البداية والنهاية.

١ - آخر بداية. يعتبر مجيء الاستعمار الإيطالى هنا متأخرا للغاية من الناحية الزمنية، إذا قورن بتواريخ بدء الاستعمار الأوربى الحديث فى العالم العربى، فضلاً عن العالم الثالث عموماً . وتعد ليبيا بهذا من آخر الدول العربية سقوطاً للاستعمار الغربى. فإذا كان العالم العربى قد وقع للاستعمار فى موجات تاريخية ثلاث معروفة، ثلاثينيات

---

١ - فايفليد ويبرسى، المرجع المذكور، ص ١٨٥.

القرن ١٩ ، ثم ثمانيناته، ثم حوالى الحرب العالمية الأولى، فإن ليبيا تنتمى إلى الأخيرة، وتتعاصر بذلك مع المشرق العربى عموماً أكثر منها مع المغرب العربى الذى تنتمى اليه جغرافيا[١].

وليس من شك أن جزءاً هاماً من السبب فى تأخر تعرض ليبيا للاستعمار الأوربى يرجع إلى سيادة الصحراء عليها، فهى وحدة جافة فقيرة الإمكانيات قليلة الجاذبية والإغراء للطامعين، تكاليف الاستيلاء عليها قد ترجح أرباحها المادية. إنها «ميزة» الصحراوات والفقر. والملاحظ بالفعل أن ما أفلت من الاستعمار أصلاً فى العالم العربى إنما هى الوحدات الصحراوية أساساً، وفى مقدمتها قلب الجزيرة العربية خاصة.

٢ – أول نهاية. كانت ليبيا أيضاً من أسبق الدول العربية، فضلاً عن الإفريقية، حصولاً على الاستقلال. فهى من ناحية أول دولة استقلت بعد الحرب الثانية فى العالم، وبالتالى ثانى دولة استقلت فى إفريقيا العربية بعد مصر، وفى الوقت نفسه أتت رابع دولة مستقلة فى كل إفريقيا بعد مصر وإثيوبيا وليبريا.

ويلاحظ أن مرحلة التحرير فى العالم العربى جاءت مضغوطة جداً بالقياس إلى مرحلة الاستعمار، نحو عقد وبعض عقد. وبينما لم يسبق ليبيا فى هذا الصدد إلا سوريا ولبنان اللتان تحررتا أثناء الحرب نفسها، كانت ليبيا

١– حمدان، الاستعمار التحرير فى العالم العربى، ص ٢٧–٢٨.

هى التى افتتحت عقد التحرير الفعال بعد ذلك على مستوى العالم العربى كله، كما كانت فاتحته في المغرب العربى. حيث كان لوقع استقلالها وعدواه الأثر نفسه الذى كان لسوريا ولبنان فى المشرق [1].

ومن المحقق أن النضال الوطنى لعب دوراً فى التبكير بالتحرير فى ليبيا، كما أن البيئة الصحراوية والمعاقل الجبلية ساعدت فى هذه النهاية. ولكن من الثابت أيضاً أن صراع القوى الكبرى ساهم فى التعجيل بنهاية الاستعمار.

٣ - أقصر عمر. وترتيباً على كل ما سبق، فقد جاء عمر الاستعمار فى ليبيا من أقصر ماعرف فى العالم العربى ، دعك من غيره من مناطق العالم الثالث. فمع بداية متأخرة للغاية، ونهاية مبكرة نسبياً ، اختزل عمر الاستعمار الإيطالى فى ليبيا إلى الحد الأدنى، نحو ٣٠ سنة من ١٩١١ إلى ١٩٤١، أو نحو ٤٠ سنة إذا أضفنا عقد احتلال الحلفاء من ١٩٤١ إلى ١٩٥١.

وهذا أقل قليلاً من نصف عمر الاستعمار فى مصر أو تونس، وأقل كثيراً من ربع عمره فى الجزائر أو عدن، وأقل كثيراً جداً من عشر عمره فى مناطق كثيرة من إفريقيا وآسيا. ومن الناحية الأخرى، لا يقل عنه فى الدول العربية إلا سوريا ولبنان، بينما لا يعادله بالتقريب إلا عمر الاستعمار فى المغرب

1- J.I. Clarke, loc. cit., P. 105.

(مراكش) فى حالة اضافة عقد الاحتلال.

وفى كل هذا تبدو ليبيا لا شك أسعد حظاً – فى معنى – من كثير غيرها من الدول الأخرى العربية وغير العربية. لكنها من الناحية الأخرى كانت بلا شك أسوأ حظا من كثير آخرين، من حيث إنها تلقت ضربة الاستعمار فى أشد صورها ضراوة ووحشية. فمأساة ليبيا أنها، رغم قصر عمر الاستعمار بها، هى التى تحملت ضراوة الفاشية لأول مرة فى تاريخ الاستعمار الحديث.

حين كانت لألمانيا – مثلا مستعمرات، لم تكن تعرف النازية بعد، وحين ظهرت النازية لم تعد لها مستعمرات. ومن قبل كان استغلال الإمبراطورية الشاسعة قد أغنى بريطانيا وفرنسا عن الديكتاتورية المباشرة وأتاح لها قناع الديموقراطية. أما فى إيطاليا فقد اجتمع الاستعمار والفاشية، الإمبريالية والديكتاتورية، وفى ليبيا الإيطالية اجتمعت كلها لأول مرة مع الاستعمار الاستراتيجى والاستيطانى.

ولهذا كانت مأساة ليبيا لا تقارن إلا بمأساة الجزائر تقريباً من قبل وربما فلسطين من بعد. وهذا وحده هو الذى يفسر لماذا كانت ليبيا من الدول القليلة التى تعرضت لتناقص سكانى خطير فى ظل الاستعمار.

٤ – دور صراع القوى فى البداية والنهاية. من الحقائق الجيوبولتيكية المثيرة واللافتة أن ليبيا، كما وقعت فى البداية للاستعمار نتيجة

للعبة القوى، حصلت على استقلالها فى النهاية بفضل صراع القوى [1]. والفارق بين الحالتين هو التواطؤ والاتفاق على تقاسم الجائزة الاستعمارية في الأولى، والتضارب والعجز عن الاتفاق إلى حد الحرمان المتبادل في الثانية.

ولا شك أن هذا الفارق يشير أيضاً إلى اختلاف روح العصر، ففى الحالة الأولى كان عصر الاستعمار القديم فى ذروته، أما فى الثانية فقد كان عصر الاستعمار الجديد على الأفق. كذلك فهو يشير إلى تغير دور الشعوب بين العصرين، فإن الشعوب – الشعب الليبى فى هذه الحالة – كانت قد أصبحت أكثر يقظة ونضجاً وأكثر إيجابية فى الضغط وقدرة عليه من أجل التحرر والاستقلال.

1- Khadduri, P. 10, 111.

الفصل الثالث

ليبيا المستقلة

تصفية الاستعمار

حصلت ليبيا على استقلالها بفضل صراع القوى ومنافساتها فى الدرجة الأولى، دون أن يلغى هذا أو يقلل من دور الكفـــاح الوطنى الدائب الذى ساهم فى معركة الحرب الثانية بقوة نظامية وشعبية فعالة فى صف الحلفاء ضد المستعمر الإيطالى وحلفائه المحوريين .

فبعد المعركة العالمية التى دارت ثلاث سنين على أرضها خرجت ليبيا بعد الحرب وهى محتلة بقوات الحلفاء وتحت إدارة عسكرية : بريطانية فى برقة وطرابلس، فرنسية فى فزان، وبذلك وجدت ليبيا داخلها ثلاث إدارات وعملات وحدود جمركية . وقد وضع هذا التعدد بداية لتمزيق وحدة ليبيا من الداخل، كما قدم أساسا لمحاولات عودة الاستعمار إليها من الخارج .

والواقع أن فترة ما بعد الحرب كانت نموذجا للعبة القوى فى صورة «الاستعمار الجديد» ، وكان الصراع حول ليبيا يدور كجزء من صراع المهزومة على وراثة المستعمرات الإيطالية السابقة التى أرغمت إيطاليا المهزومة على أعلان تنازلها عنها. وأبرز ما ميز هذه المرحلة محاولة عظمى لفرض نوع من الاستعمار العالمى الجماعي المشترك على ليبيا تحت أسم «الوصاية» . فكما

كان «الانتداب» هو الشكل القديم للاستعمار القديم بعد الحرب الأولى فى ظل عصبة الأمم، كانت «الوصاية» هى الشكل الجديد للاستعمار الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، فى ظل الأمم المتحدة .

ولقد كان الاتجاه السائد هو إما إلى فرض وصاية دولية من خلال الأمم المتحدة عامة أو إلى فرض وصاية دول محددة من القوى الكبرى، وفى الحالتين إما أن تكون الوصاية موقوتة بأجل محدد، أو غير موقوتة على الإطلاق. وبين هذين الطرفين ظهرت كل الصيغ وأشكال الاقتراحات الممكنة، ابتداء من عودة إيطاليا إلى الوصاية الكاملة على كل ليبيا، أو الوصاية الجزئية على إقليم منها، إلى اقتسام الوصاية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، أو استبعاد إيطاليا تماما، واقتسام الوصاية بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، أو حتى بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى. هذا فضلا عن اقتراح بوصاية الجامعة العربية بعامة، أو مصر بالذات، إن كان لا مفر من الوصاية، واستحال انتزاع الاستقلال التام .

وفى هذا الصراع المعقد المتعدد الأطراف يمكن القول باختصار بأن كل طرف - الحلفاء المنتصرين بما فيهم الاتحاد السوفيتى - قد بدلت مواقفها أكثر من مرة، بل وتبنى معظمها معظم هذه الصيغ والاقتراحات فى وقت أو آخر، ولكن القاسم المشترك دائما كان هو توازن القوى : إما بالأطماع الإمبريالية وإما بحرمان الآخرين منها، إما سياسة الاقتسام والاقتسام بالتساوى وإما منطق لاشيد للجميع .

فأما إيطاليا، قوة الاستعمار المهزومة والمرفوضة، فقد كانت تحاول باستماتة العودة إلى ليبيا بأى صورة وثمن، وإلى طرابلس على وجه الخصوص. هذا بينما كانت فرنسا تطمع فى الاستيلاء على فزان التى كانت تحتلها بالفعل، ولها فيها ادعاءات قديمة، لتضمها إلى نطاق استعمارها فى الجزائر والمغرب العربى. وعلى الجانب الآخر كانت بريطانيا ترتب مع السنوسية المتعاونة معها للسيطرة على برقة التى تحتلها فعلا، وذلك تحت شكل ما من الحكم الذاتى .

وبهذا أصبح محور اللعبة المطروحة هو اقتسام ليبيا على هذا الأساس الثلاثى : برقة لبريطانيا، فزان لفرنسا، وطرابلس لإيطاليا. وحول هذا المحور دارت لعبة صراع القوى، وعلى صخرته بالذات ايضا تحطمت .

فمن ناحية تطورت أهداف الوطنية الليبية، فى وجه الأطماع الاستعمارية التمزيقية السافرة، من الإصرار على استبعاد إيطاليا بأى ثمن إلى رفض الوصاية بأى صورة، مصرة على الاستقلال التام، ووحدة التراب معا. ومن ناحية أخرى، فعلى ضوء رفض الليبيين المطلق لأى عودة لإيطاليا، وفى إطار صيغة تعدد الوصاية، اقترح الاتحاد السوفيتى أن تكون له الوصاية على طرابلس بدلا من إيطاليا. وكان فى هذا الكفاية جدا لأن يسارع الغرب باقتراح الاستقلال التام لليبيا، لا رغبة فى استقلالها، ولكن أبعادا للاتحاد السوفيتى واستبعادا لخطر «تسلله» إلى البحر المتوسط [1] .

1-P. Birot; J. Dresch, La editerranée et le Moyen-Orient, t. 11, Paris, 1956, P. 456.

لقد اختلف الاستعماريون، فاستقلت المستعمرة ! وهذا وحده هو المعنى الحقيقى – السلبى بالطبع – «لفضل» كل من الغرب والشرق على استقلال ليبيا. وهو المعنى نفسه الذى يقصد حين يذكر «فضل» اليابان مثلا فى تحرير دول جنوب شرق آسيا من الاستعمار الأوربى فى المرحلة نفسها[1] .

الدولة الجديدة

كل دولة جديدة فهى تبدأ دورة جيوبولتيكية جديدة فى تاريخ حياتها، هى بالتالى دولة فى مرحلة النشأة أو الطفولة. ورغم أصولها التاريخية القديمة كوحدة سياسية، فقد كانت ليبيا بعد الاستقلال مباشرة نموذجا لدولة مرحلة النشأة، بكل خصائص المرحلة ومشاكل الطفولة. فمرحلة النشأة هى مرحلة مشاكل الكيان الذاتى، وترتيب البيت من الداخل، وتدعيم الوحدة الوطنية وتحديد الحدود السياسية .. الخ . وليبيا المستقلة ولدت ولادة عسيرة، وورثت فى هذا كله إرثا صعبا معقدا، وتركة من المشاكل الجسيمة، الطبيعية والمصطنعة، المفروضة والمفترضة، السياسية والاقتصادية .. الخ، تتجاوز جميعا قدرات دولة جديدة فى مرحلة التكوين[1] .

1- Ritchie Calder, Dawn Over Asia, Lond., 1952, P. 18-20 H.S. Villard, Libya: The New Arab Kingdom of North Africa, Ithaca, 1956, P. 11-14.

فى الجانب السياسى، كانت المشكلة الكبرى هى «الاستعمار الجديد» الذى حل محل «الاستعمار القديم». فبدلا من الاستعمار الاستراتيجى - الاستيطانى اللاتينى - الفاشيستى السابق، وجدت ليبيا نفسها فريسة للاستعمار الاستراتيجى - البترولى الأنجلوسكسونى- الأطلنطى، أو استعمار القواعد العسكرية والشركات الاحتكارية . إما على الجانب الاقتصادى، فثمة كان الفقر الطبيعى والعجز المالى، وكل سلمها فريسة سهلة لذلك الاستعمار.

على أن هذه المشاكل لم تلبث ان تغيرت طبيعتها بشدة، كما تطورت ليبيا عموما بسرعة نادرة، فى دورة مختزلة مضغوطة للغاية، أساسا بسبب البترول، ثم بعد ذلك بفضل الثورة، أى الثروة والثورة إذا شئنا . فقد كانت الأولى ثورة اقتصادية كاملة، والثانية ثورة سياسية جذرية، وفيهما بالفعل يستقطب كل كيان ليبيا المعاصرة .

وترتيبا على هذا نجد أن ليبيا الجديدة، سواء على الجانب السياسى أو الاقتصادى، مرت فى ثلاث مراحل من التطور، تكاد تكون مترابطة عضويا ووظيفيا فى المجالين لترابط ضوابطهما ومحركاتهما . فسياسيا تقدمت ليبيا من مرحلة الدولة الاتحادية، إلى مرحلة الدولة الموحدة، وأخيرا إلى مرحلة الدولة الوحدوية . إما اقتصاديا فهناك بوضوح مراحل ما قبل البترول (١٩٥١-١٩٦١)، فالبترول الإقطاعى (١٩٦١-١٩٦٩)، فالبترول الثورى (من ١٩٦٩) .

التطور السياسي
ليبيا الاتحادية

مع تعدد قواه وتضاربها، فضلا عن سياساته المخططة العامدة، وضع احتلال الحلفاء أسسا لا شك فيها لتمزيق وحدة ليبيا . وهذا بالإضافة إلى الاختلافات المكتسبة فى التوجيه الحضارى والسياسى، التى سبق أن نمت منذ العصر العثمانى المتأخر، خلق مشكلة الوحدة الوطنية، وشكل الدولة الجديدة فى فترة ما بعد الحرب، والكفاح من أجل الاستقلال .

فلقد كانت السنوسية فى برقة، والمتعاونة مع بريطانيا، تطمع فى فرض سيادتها على الدولة الجديدة تحت الرعاية البريطانية. ولكن طرابلس عموما كانت ترفض هذه الصيغة، تبعية ورعوية أو رعوية ورعاية. وعند هذا الحد قررت السنوسية، فى سبيل الظفر ببرقة وبإيعاز من بريطانيا، أن تمضى وحدها تاركة ليبيا الأم لأقدارها. فأعلنت بالاتفاق مع بريطانيا فى ١٩٤٩ قيام «دولة برقة المستقلة»، فى الواقع إمارة مستقلة استقلالا ذاتيا فقط تحت السيطرة الحقيقية لبريطانيا فى الشئون الخارجية والدفاع [1] . وفى ظل هذه الدولة تم تأجير طبرق قاعدة بحرية جوية أساسية لبريطانيا، التى قامت بدورها بترتيب تأجير قاعدة أخرى مماثلة للولايات المتحدة فى الملاحة أو هويلس قرب طرابلس المدينة .

1- Villard, op. cit., p. 21-2. Khadduri, P. 72.

عزة النص، الوطن العربى، الاتجاه السياسى والملامح الاقتصادية، دمشق، ١٩٥٩، ص٧١-٧٧.

على أن الوطنية الليبية لم تلبث بنضالها السياسى الذاتى أن فرضت نفسها، فانتزعت استقلالها وقامت دولة ليبيا الواحدة فى ١٩٥١. ولكن برزت هنا مرة أخرى مشكلة شكل الدولة . فبينما كانت طرابلس، التى عادت فقبلت بحكم السنوسية، تطالب بالدولة الموحدة، كانت برقة وفزان تطالبان بالدولة الاتحادية، على أساس أن هذا يتفق جزئيا مع الأمر الواقع منذ أصبحت برقة دولة مستقلة .

على أن الاستعمار والنظام الحاكم نجحا فى النهاية فى فرض النظام الفيدرالى، فجاءت الدولة الجديدة اتحادية لا موحدة، تتألف من ثلاث «ولايات»، برقة وطرابلس وفزان، كما احتفظ «الإمارة» برقة «بوضع خاص» فى دستور الاتحاد، بحيث أصبح الحاكم «ملك المملكة الليبية وأمير برقة»، وبهذا جاءت ليبيا وهى الدولة الاتحادية الأولى والوحيدة – والأخيرة – فى العالم العربى كله، وذلك فيما عدا الاتحادات المركبة من أقطار كبيرة أو دويلات صغيرة .

ليبيا الموحدة

من حيث المبدأ، فكما كان « الوضع الخاص » لبرقة أقرب إلى «الوضع الشاذ» فى الحقيقة، كان النظام الفيدرالى بعامة يعنى نسيجا سياسيا مهلهلا ومفككا، فى دولة مليونية صغيرة وفقيرة، قليلة السكان بقدر ما هى شاسعة المساحة، وتعانى بذلك أصلا من التفكك الجغرافى . ولهذا فقد ضاعف

النظام الاتحادى من التفكك الجيوبولتيكى عموما فى الدولة الجديدة، حتى شبهت ليبيا بعربة يجرها ثلاثة خيول كل يشدها فى اتجاه[1].

ومن الناحية العملية، أثبتت التجربة، عدا تكاليفه الباهظة فى دولة عجز، شدة تعقيد النظام وصعوبات التنفيذ البالغة، ولم يكن تسييره قط موفقا أو سعيدا. وفضلا عن هذا فقد فتح الباب لخلق الحساسيات الإقليمية والمقارنات والموازنات التنافسية بين الولايات المكونة، حتى تراكمت الحساسيات مع الولاءات القبلية إلى درجة باتت تهدد الوحدة الوطنية. وقد اتخذ هذا الوضع منعطفا حادا وخطرا بعد ظهور البترول بوجه خاص. فقد بدأت التطلعات والتخوفات البترولية تأخذ شكلا إقليميا، وأصبح لانبثاق البترول الجيولوجى مغزاه وحساباته الإقليمية المقلقة[2] .

وقد جاء انبثاق البترول أساسا فى حوض سيرت، حلقة الانقطاع العمرانى بين نواتى المعمور الفعال فى طرابلس وبرقة. وقد كان هذا الموقع فى الواقع من حسن حظ ليبيا مرتين. فكما خلق نوية جديدة من العمران اللاحم بين النواتين، خلق أيضا بؤرة لأمة تجمعت حولها آمال الأقاليم المختلفة، بحيث أصبح البترول أداة توحيد داخلى .

فبعد نحو سنتين فقط من تدفق البترول، أعلنت ليبيا دولة أحادية موحدة

1- Barbour, P. 357; Khadduri, P. 169, 320-1.
2- J.I. Clarke, op. cit., P. 116; "Oil in Libya: Some Implications," Econ. Geog., Jan. 1963, P. 50.

فى ١٩٦٣، وأعيد تقسيمها السياسى - الإدارى من الولايات الثلاث إلى عشر محافظات، تفاديا وتفتيتا للمنطق الإقليمى. ولم يكن هناك شك أن البترول كان عامل الاختزال والانصهار السياسى الحاسم من الاتحاد إلى الوحدة، وأنه هو وحده الذى فرض الحل النهائى لمشكلة الوحدة الوطنية .

ليبيا الوحدوية

صحيح هو، دون شك، كل ما كتب وقيل عن أن ليبيا كانت آخر موقع تتوقع منه الثورة، فالصحراوات دائما آخر معاقل الرجعية. على أن قليلا من التفكير بعد الوهلة الأولى يهدينا إلى حتمية منطق الثورة مع ذلك. فالبترول- أكبر مذيبات العزلة والتخلف، وأسرع معجلات التطور فى القرن العشرين - كان يحمل فى طياته جنين الثورة وجرثومة فناء الإقطاع .

فالبترول إذ قلب الاقتصاد والحياة الحضارية والفكرية، حرك قوى التغيير الاجتماعى ومحركات الاضطراب الطبقى وألقى خميرة التفجر السياسى . البترول هو الذى خلق ليبيا العصرية الحديثة ماديا، ولكنه بليبيا العصرية الحديثة ماديا هو نفسه الذى خلق القوى الاجتماعية التى أطاحت بالملكية وصفت عصر تحالف الاستعمار والإقطاع .

وقد كان أول أهداف الثورة الجمهورية بعد تصفية النظام القديم هو

تصفية الاستعمار الجديد . فالواقع أن عصر الملكية الطارىء على تاريخ ليبيا لم يكن إلا عهد انتقال Interregnum بين الاستعمار الفعلى وبين التحرير الحقيقى. إذ لم تكن مرحلة الملكية فى الواقع إلا الشكل الجديد لعصر الاستعمار الجديد، بينما أن الثورة هى الشكل الوحيد لمرحلة التحرير الوطنى. فلم تلبث أن تمت تصفية القواعد العسكرية، أى الاستعمار الاستراتيجى الجديد، ليتطهر التراب الليبى من الاحتلال الأجنبى تماما لأول مرة منذ قرون.

وما أن تم ترتيب البيت من الداخل بالتحرير الكامل حتى تقدمت ليبيا مباشرة إلى الوحدة القومية داخل البيت العربى الكبير. ولم تعد القضية هى قضية الوحدة الوطنية فى الداخل كما كانت الحال بعد الحرب الثانية، بل تجاوزتها كلية إلى قضية الوحدة القومية على مستوى الوطن العربى كله. فدخلت أولا مع سوريا ومصر فى «اتحاد الجمهوريات العربية» كاتحاد كونفيدرالى يمثل خطوة أولية ولكنها ضرورية. ثم من داخل هذا الاتحاد تقدمت بعد ذلك إلى وحدة اندماجية شاملة مع مصر، تتحدد طبيعتها الدستورية خلال عام، هذا العام .

وعند هذا الحد نستطيع أن نسجل لليبيا الثورة ثلاث أولويات غير مسبوقة فى العالم العربى على مستوى الاستراتيجية السياسية .

فأولا: هى أول دولة بترول صحراوى ثورية فى العالم العربى، أى أول دولة بترول صحراوى تقوم بالثورة فيه . والواقع أن هذه كانت أصالة — وإن

بدت لأول وهلة غرابة - ثورة سبتمبر حين قامت، إذ جمعت بين «نقيضتى» ثراء البترول الفاحش وثورة مجتمع صغير العدد أغرقته الثروة . وعلى سبيل المثال والمقارنة، فلقد سبقت ثورة التحرير فى الجزائر ظهور البترول عمليا، فضلا عن أنها كانت ثورة على مستعمر خارجى، ولكنها فى ليبيا آتت بعد البترول بنحو عقد تقريبا .

ثانيا: هى أول دولة عربية بترولية تطلب الوحدة، بل تصر عليها وتحققها بالفعل، مع دول غير بترولية. وهذه أيضاً «متناقضة» أخرى بالغة الغرابة بالمقاييس التقليدية. فليس شك، ولا هو الآن سر، أن البترول فى عالمنا العربى المعاصر قد غذى، حتى وإن يكن مؤقتا، اتجاهات الانعزالية والإقليمية، أى الانفصالية السياسية، تحت دعاوى مختلفة . وقد جاءت ليبيا الثورة لتثبت خطأ هذه الفرضية مهما بدت بالأمر الواقع قانونا مستقرا، وأكدت أن البترول فى جوهره الحقيقى أداة وحدوية [١] .

ثالثا: وأخيرا، ليبيا أول دولة عربية من المغرب تحقق الوحدة مع المشرق، وتلك إنجازة أخطر مما قد يتصور البعض . لقد خلق الفكر الاستعمارى ثنائية زائفة بين مغرب ومشرق، عمقها كما عمق الهوة بينهما أجيالا، وصورهما عوالم مختلفة متنافرة بينهما برزخ لا يلتقيان. ليبيا - كما أرادها الاستعمار- كانت هذا البرزخ : الدولة العازلة الحاجزة. الآن فإنها الدولة الجسر : لقد حققت دورها الجغرافى الطبيعى كحلقة الوصل الحتمية .

١- جمال حمدان، بترل العرب، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٩٤-٣٠١.

التطور الاقتصادي

ما قبل البترول

خرجت ليبيا من الاستعمار الفاشيستى وهى «صندوق من الرمال» - هذا تعبير موسولينى المعروف - لتصبح فى ظل الاستعمار الأطلنطى دولة «على المعاش» البريطانى British pensioner [1] ، ثم الأمريكى، دولة عجز مزمن ترهن استقلالها تحت اسم تأجير القواعد العسكرية لكي تصبح ميزانيتها البائسة . فى سنة ٥٩ - ١٩٦٠ مثلا كان أكثر من ٥٨٪ من الميزانية من المعونات الأجنبية . وعدا هذا أصبحت ليبيا «معمل تجارب» ضخم للدول المتخلفة. بما تدفق عليها من الهيئات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأمريكية .. الخ[2] . ومع ذلك فلم تكن كل هذه المعونات تعدو بضعة ملايين من الجنيهات والدولارات سنويا، ولم تغير الموقف الاقتصادى المتأزم تغييرا حقيقيا .

أما تلك القواعد العسكرية الشاسعة، التى كانت خارج السيادة الوطنية عمليا، كأنها نسخة عصرية من مناطق الحقوق الأجنبية extra-territorialities فى مستعمرات القرن ١٩ ، فلم تستعمل فعلا إلا

1- Halford L. Hoskins, The Middle East, Problem Area in World Politics, N.Y., 1954, P. 180.
2- Clarke, "Ecn. and Political Changes in Sahara", P. 113-4.

لغرضين : تهديد القوى الوطنية المحلية المناضلة ضد تحالف الاستعمار والرجعية فى الدخل، وتهديد الدول العربية المناهضة للاستعمار والصهيونية، وبخاصة مصر كما حدث فى ١٩٥٦ وتكرر على نطاق أكبر فى ١٩٦٧ .

وبهذا فإن سياسية تأجير القواعد سلبت ليبيا استقلالها السياسى، ولم تمنحها الاستقلال الاقتصادى. كل ما فعلته أنها أكدت أنها دولة مريضة جيوبولتيكيا فى الأساس المادى والصرح الاقتصادى. والواقع أن ليبيا ما قبل البترول كانت مثالا لدولة الصحراء اللا فقرية، دولة صحراء ورعى فقيرة أشبه بقوقعة ضخمة ولكنها جوفاء .

مرحلة البترول الاقطاعى

حتى بكل مقاييس الشرق الأوسط وعمالقته، حققت ليبيا طفرة غير مسبوقة ولا ملحوقة فى ثورتها البترولية. ففى غضون سنوات معدودة، قفز الإنتاج من الصفر إلى معدلات لم تحققها دول المشرق البترولية الكبرى إلا فى أضعاف ذلك المدى. فلأسباب سياسية (نظام داجن «آمن»)، وجغرافية (غرب السويس)، وتكنولوجية (زيت خفيف)، دفعت الشركات بالإنتاج إلى مستوى وصل بالفعل إلى حد الاستنزاف اللاهث الملهوف حتى أصبح يهدد الرصيد المستقبلى تهديدا حقيقيا. فى نهاية المرحلة، مثلا، كان الإنتاج السنوى يقترب حثيثا من علامة المائة والخمسين مليون طن (١٤٩ مليونا)

حين قامت الثورة فى ١٩٦٩ .

وإذا كان هذا الإنتاج قد قلب الكيان الاقتصادى لليبيا حتى النخاع، وحولها من «صندوق الرمال» إلى «صندوق من الذهب» حقيقة ومجازا، فقد أدى النظام الاستعمارى - الرجعى الحاكم إلى «تعقيم» هذه الثروة الطارئة سياسيا واجتماعيا. ذلك أن البترول الليبى أصبح فى الواقع شركة مساهمة، أو بالأصح قسمة ضيزى، بين هذين الطرفين : النهب والاستنزاف الاستعمارى المنتظم من الخارج، والتبديد والاستهلاك الإقطاعى فى الداخل.

فأما الاستعمار، ففضلا عن سياسية النزح المقننة، فقد فرضت احتكاراته شروطا مجحفة، وأسعارا بخسة. لا تتناسب مع المزايا الإقليمية والنوعية النادرة للبترول الليبى، هذا عدا التلاعب والمغالطة فى الحسابات، وسياسية حرق الغاز بدلا من استثماره أو تخزينه .. الخ .

أما الإقطاع الحاكم، الذى تحول من الإقطاع الدينى إلى الإقطاع البترولى، من ثيوقراطية ملوك الصحراء إلى بلوتوقراطية ملوك البترول، فقد حاول بمكاسب البترول أن ينفث الحياة فى عظامه النخرة. فقد حول معظم العائدات إلى قنوات استهلاكية مسرفة، وإلى إنفاق مظهرى سفيه بقدر ما هو باذخ .

وقد خلق هذا بدوره شرنقة منتفخة حوله من بورجوازية الوساطة والسمسرة التجارية، والخدمات الاستهلاكية المظهرية غير المنتجة، ونشاطات

الكومبرادور الطفيلية . وبهذا كله اتخذ البترول الاقطاعى منعطفا طبقيا حادا، وبدأت طبقة وسطى متعاظمة تتبلور فى المدن الرئيسية، تقابلها طبقة أكثر اتساعا وتورما من بروليتارية المدن، لفظتها – أو لفظت هى – الزراعة والرعى تحت إغراء وجاذبية الدخول والأجور البترولية العالية .

وقد تجسد هذا بصفة خاصة جدا فى العاصمتين، حيث أصبح الهيكل الطبقى الجديد البازغ مقروءا للعيان على صفحة لاندسكيب المدينة : انفجار معمارى عارم من ناحية يتمثل فى أحياء العمارات الراقية وضواحى الفيللات المترفة، يتحلق حوله ويطوقه من الناحية الأخرى حزام عريض ومؤسف من مدن العشش الرثة ومستعمرات الأكواخ والصفيح، كادت فى وقت ما أن تصبح علما ،كما كانت معلما على طرابلس وبنغازى .

ومن جهة أخرى فلقد تضخمت هاتان المدينتان بعنف، وبلا ضابط حتى امتصتا نسبة كبرى من مجموع سكان البلد، بالضرورة على حساب الريف فى السواحل والواحات فى «الدواخل» تلك التى أصبحت تعانى بشدة من الهجرة الخارجة والنزوح والإقفار المتزايد . وقد انعكس هذا بدوره مباشرة على الزراعة. التى أهملت والإنتاج الغذائى الذى تناقص تناقصا حقيقيا، وزاد ابتعادا حتى عن الحد الأدنى من الكفاية الذاتية [١] .

وإذا كان هذا شأن الاقتصاد والإنتاج، فقد كان الوضع فى السياسة

1- Clarke, "Oil in Libya," op. cit., P. 52.

والاستراتيجية أخطر. فإلى جانب الاستعمار الاستراتيجى القائم والمقيم، عرفت ليبيا بكل معنى الكلمة الاستعمار البترولى، استعمار الاحتكارات والشركات العالمية - أكثر من ٣٠ شركة ! - كانت هى الأخرى تمثل دولة داخل الدولة . وفى ظل هذا الاستعمار المزدوج، كان طبيعيا أن تظل أرضا بورا سياسيا، مجرد دولة سالبة وسلبية منطوية على نفسها تجتر بترولها .

والواقع أن النظام الحاكم كما اتخذ من البترول فى الداخل أداة للمضاربات الإقليمية، وتجميد الولاءات القبلية، حوله فى السياسة الخارجية إلى مادة للنعرة الوطنية الضيقة. فلقد كانت الاستراتيجية العظمى الذى تبناها مع الاستعمار هى «الإقليمية البترولية»، وكانت البوصلة الموجهة والوجهة المحددة بكل عمد. هى العزل والعزلة ودور العازل : عزل ليبيا عن الدائرة العربية عامة، ومصر خاصة، والعزلة خلف أسوار الانفصالية العالية بدعوى الوطنية، وأخيرا دور الدولة العازلة، الدولة الحاجزة لليبيا بين المشرق العربى والمغرب .

وفى ظل هذه السياسة فإن بترول ليبيا - التى تقع تماما فى قلب العالم العربى الإفريقى - اقتطع اقتطاعا من الدورة الدموية العربية، دون أن يضخ الدم الحقيقى فى ذات شرايينها الجافة التى أرهقها جدب الصحراء دهورا . وبدعوى «بترول ليبيا لليبيين» - الإقليمية البترولية السافرة - حاول النظام تصوير دعوة الوحدة العربية على أنها طمع ملايين الكثافة الزاحفة فى ملايين بترولها المتدفق، ورفعت فى وجهها أيديولوجية «الشخصية الليبية» .

وبالنسبة لمصر بالذات رددت الرجعية الحاكمة مع الاستعمار خرافة «الاستعمار المصرى» (كذا)، بل حاولت أن تلعب لعبة التوازن والمضاربة المفتعلة بين المشرق والمغرب، وبخاصة بين مصر وتونس (اقرأ : عبد الناصر وبورقيبة) [1] . وضد هذه الأخطار الوهمية ضربت أخيرا نطاقا صحيا صارما حول الحدود الليبية. كانت أداته جهاز بوليس شبه عسكرى أقوى من الجيش نفسه، بل شرعت فى أخريات أيامها فى إقامة شبكة دفاع جوى صاروخى متطور ضد مصر(!) – حتى كسحتها الثورة .

عصر البترول الثورى

هناك علاقة تكامل عضوى محققة بين البترول والثورة . فلولا البترول لما كانت ثورة ليبيا السياسية بهذا الوقع والوزن. ولما كان لها هذا الحجم والتأثير : إنهما اليوم قطبا القوة الليبية فى التحليل الأخير. البترول هو الذى «ثور» ليبيا سياسيا فى النهاية، كما قلبها من قبل اقتصاديا، والاثنان، البترول والثورة، هما معا اللذان خلقا ليبيا الحديثة : الجمهورية، التقدمية، الوحدوية، الموحدة .

وعند هذا الحد مرة ثانية نستطيع أن نسجل لليبيا الثورة ثلاث أولويات محددة غير مسبوقة فى مجال السياسة البترولية .

1- Clarke, "Econ. and Political Changes", P. 115.

فأولا: إذا كانت ليبيا بالطبع أول أكبر دولة عربية غرب السويس، أى فى البحر المتوسط، فإنها بقوة هذا الموقع ومزاياه، وبقوة الوطنية الثورية كانت أول دولة عربية تدخل صراعا سافرا لتحرير البترول من الاحتكارات العالمية. هى التى حركت ثم قادت صراع «الأوبك» ليفرض على الشركات مبدأ المشاركة وإعادة تقدير الأسعار الحقيقية، وهى التى أعملت سلاح التأميم فى وجه الضغوط، وهى التى ضغطت حتى استردت عائدات ضخمة بأثر رجعى (أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه) .. ألخ .

ثانيا: هى أول دولة عربية بترولية صحراوية توظف بترولها توظيفا إنتاجيا كاملا لا استهلاكيا متلافا. إن البترول رأسمال ثابت من معطيات الجيولوجيا، يخضع لقانون النفاد، وليس دخلا متجددا. والآن تحاول ليبيا أن تحول هذه «الثروة الجيولوجية» الأرضة إلى «ثروة جغرافية» ولود ودائمة، وذلك عن طريق التصنيع والزراعة واستصلاح الأراضى و «الثروة الخضراء» ... الخ . وفى هذا الصدد كانت أول دولة بترولية تحدد الإنتاج - أحيانا بنسبة الثلث - وتفرضه على الشركات فرضا. حيث كان العكس تماما هو التقليد المعروف دائما. وهى قد بدأت أخيرا خطة تنمية اقتصادية خمسية تستهدف تغيير هيكل الاقتصاد تغييرا جذريا .

ثالثا: هى أول دولة عربية بترولية صحراوية توظف بترولها عربيا وقوميا بلا تحفظ، سخرته لخدمة القضية الفلسطينية «وقومية المعركة»، وحولته بقدر الإمكان إلى سلاح عربى، سياسيا، وعسكريا، فضلا عن النواحى الاقتصادية

والمادية . حدث هذا فى صفقة الميراج، وفى دعم دول المواجهة والمنظمات الفائية، وحدث فى الضغط على المواقف الاستعمارية من القضايا العربية كجزر الخليج .. الخ .

ونصل من هذا كله إلى إن البترول إن يكن أعطى ليبيا من قبل «وزنا اقتصاديا» فإنها فقط بالبترول والثورة مما أصبحت «قوة سياسية» ذات «وزن سياسى» . ومن الناحية الجيوبولتيكية فلقد كان معنى هذا أن ليبيا بعد أن كانت «منطقة فضلة relict area»[١] تحولت بالبترول الثورى إلى «منطقة منبثقة emergent area» ذات كيان نام متبلور له وجوده الذاتى .

بصيغة أخرى نقول : كانت ليبيا «فراغ قوة Power vacuum» تقريبا، أشبه شيء بالمنخفض الحاد بين قوى ضخمة في المشرق والمغرب، ولكنها بالثورة بعد البترول أصبحت تملك ما يسمى جيوبولتيكيا «فائض قوة Surplus power»، منحها ديناميـة وطاقة متدفقة، فاضت بها خارج حدودها، إلى آفاق المسرح العربى، بل أحيانا إلى أبعاد شبه عالمية. ولا خلاف على أن ليبيا اليوم تلعب دورا سياسيا أكبر مما يتناسب مع حجمها الأصلى بغير ذلك الفائض. وباختصار، لقد تحولت ليبيا من دولة «سالبة» إلى دولة «موجبة»[٢] .

١- جمال حمدان، افريقيا الجديدة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٣٢١-٣٢٢.

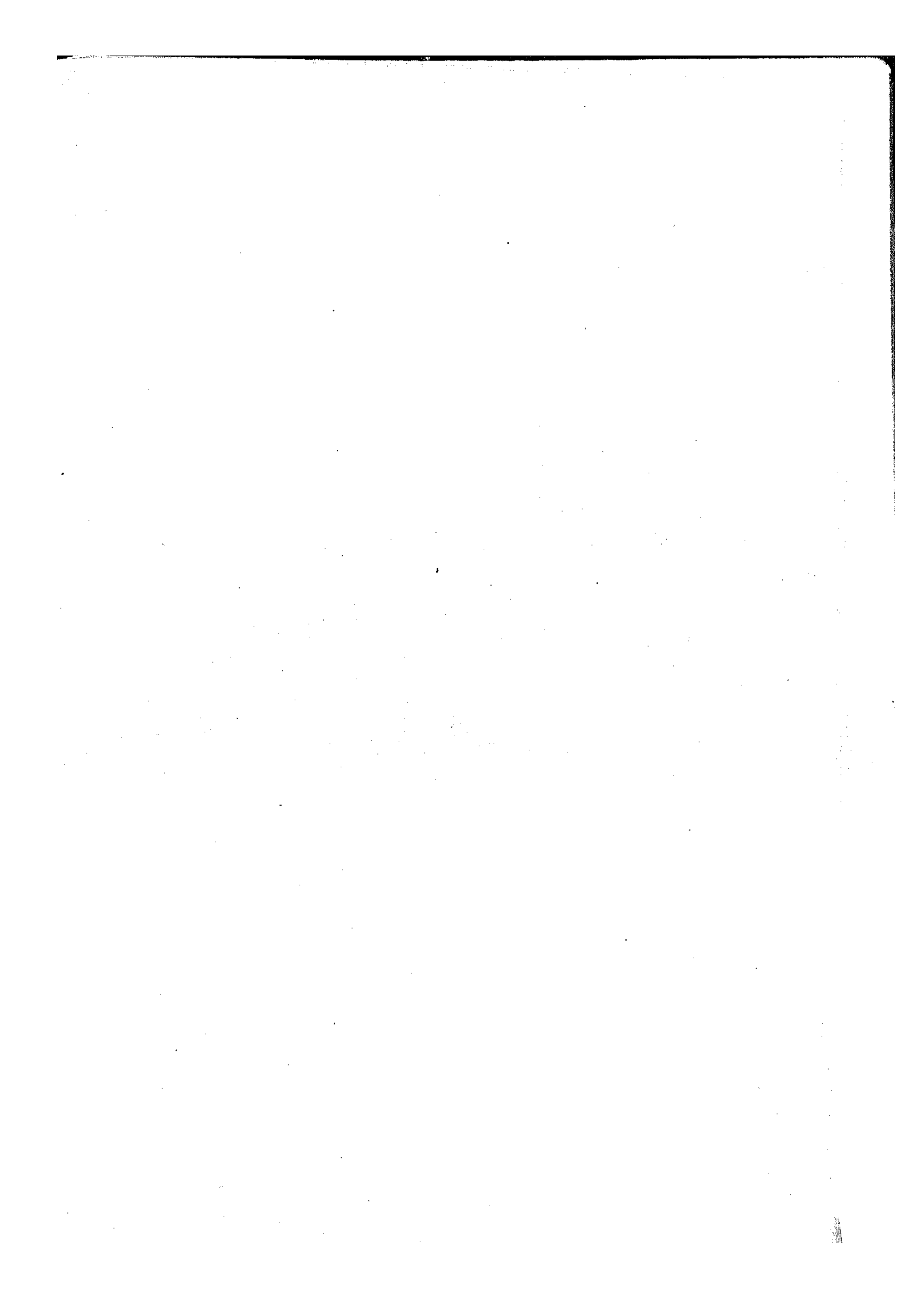
2- A.E. Moodie, Geography Behind Politics, Lond., 1949, P. 67.

وقد عبر كاتب أوربى عن هذا كله، فلخص تطور ليبيا الحديثة فى مقولة موجزة بقدر ما هى ثاقبة، فقال : «من دولة عصور وسطى، دولة شيوخ الطرق الدينية، ودراويش الصحراء على نمط المهدية (السنوسية)، حول البترول ليبيا إلى دولة صحراء وبترول، دولة ملوك الإقطاع وثيوقراطية الصحراء على النمط المعروف فى المشرق العربى (الملكية)، ثم حولتها الثورة إلى دولة اشتراكية تقدمية، دولة البترول والتحرير على النمط الجزائرى (الجمهورية)» .

والواقع أننا لا نبالغ إذا قلنا أن مركب البترول – الثروة، هو أكبر انقلاب فى تاريخ ليبيا منذ مركب الإسلام – التعريب، قلب كل شىء تقريبا فى حياتها، الوزن السياسى، التوجيه الجغرافى، التماسك الداخلى والوحدة الوطنية، حتى اتجاهات السكان نموا وهجرة قلبها، كذلك وجه المجتمع والأسرة .. الخ، كل عناصر ومركبات وهياكل الدولة باختصار .

الباب الثانى

تحليل القوة



الفصل الرابع

الوطن السياسى والحدود

الوطن السياسى

الكيان السياسى

قد تكون ليبيا كدولة ظاهرة حديثة جداً فى السياسة الدولية. بنت القرن العشرين على الأكثر، ولكنها فى حكم الجغرافيا السياسية، وبمقاييسها دولة قديمة للغاية، عمرها عشرون قرناً على الأقل. فمنذ عرف الإغريق القدماء الأرض التى ذكرها لنا هيرودوت باسم ليبيا، والعالم مضطر إلى أن يفردها كوحدة جغرافية متميزة تقدم وعاء طبيعياً، فعليا أو ممكنا، لوحدة سياسية منفردة، مهما كان نصيب محتوى هذا الوعاء من القوة والوزن أو حظ حدوده من الوضوح والتبلور. فلقد تكون تلك الوحدة ضئيلة الحجم والثقل كثيراً أو قليلاً، ولقد تختفى تماماً، أو حتى تتمزق وتتقاسم أحياناً، ولكنها تعود دائماً إلى الظهور، وتفرض نفسها حتى على المستعمر الخارجى، كما على أبنائها أنفسهم فى الداخل.

فبين كتلة جزيرة المغرب فى الغرب، ووادى النيل بمصر وحوضه فى الشرق، وإلى الجنوب من الحوض الأوسط للبحر المتوسط، تمتد مساحة شاسعة طولها عدة مئات من الأميال وعرضها بضعة مئات أخرى، ولا مفر من

اعتبارها منطقة جغرافية قائمة بذاتها. ثم هي في الوقت نفسه وإن اشتركت معهما في القطاع الأكبر من الصحراء، التي هي بحد ذاتها عامل فصل أولى، تختلف بقطاعها الفعال عن كل منهما اختلافات متفاوتة ولكنها أساسية، سواء في البنية أو البيئة، في الجوانب الطبيعية أو في النواحي البشرية.

ومن هذين العاملين بالدقة - مطلق الامتداد المترامى، والاختلاف الطبيعي والبشرى المطلق أو النسبى - استمدت ليبيا كياناً تلقائياً منفرداً ومستقلاً، سواء إقليميا كمنطقة جغرافية أو - كنتيجة منطقية - سياسياً كوحدة سياسية.

وترتيباً على هذا، فإن هذين العاملين نفسهما هما أيضاً نقطتا القوة الحقيقيتان في الوجود الليبى. فهما اللتان ضمنتا قيامة أولا ثم بقاءه ثانياً عبر التاريخ مهما كانت الظروف والعقبات الأخرى الجغرافية والتاريخية. فنحن في الواقع ورغم كل شيء إزاء وحدة سياسية أصيلة، دولة طبيعية بمعنى ما، بمعنى أنه لامفر من تخصيصها كوحدة سياسية منفردة. هنا بعبارة أخرى وطن طبيعى كوعاء لشعب تاريخى، وكل واضح القوام والتخوم إلى حد أو آخر.

ولكن إذا كان هذان العاملان نقطتي القوة، فإن هناك بالمقابل عاملين آخرين يعدان بمثابة نقطتى ضعف كامن بدرجة أو بأخرى. الحجم الطبيعى

أو الوزن السياسى هو العامل الأول. فالمنطقة على مساحتها الشاسعة فقيرة الموارد والإمكانيات، محدودة الطاقة البشرية. نظراً لسيادة الصحراء على معظم رقعتها. إنها دولة صحراوية أو شبه صحراوية. وهذه الضآلة وهذا الفقر على المستوى المطلق يزداد كلاهما، ويتأكد أكثر حين ننسبه إلى المناطق المجاورة، وخاصة كتلتى مصر شرقاً والمغرب غرباً، حيث تبدو المنطقة نسبياً كقزم بين هذين العملاقين.

ذلك العامل الأول. أما العامل الثانى فهو أن هذه النسيج الطبيعى الفقير ممزق فوق ذلك من الداخل إلى أكثر من رقعة متباعدة. هناك يعنى قدر معين من التفكك الطبيعى النسبى، وبالتالى قدر ما من التشتت والتبعثر الذى يضعف الوحدة السياسية ويفقدها بؤرة جامعة لامة قوية النسيج الطبيعى. باختصار، مهلهل نوعاً، كما هو مخلخل إلى حد أو آخر. والدولة لا يمكن إلا أن تكون، بالتعبير الجيوبولتيكى الدقيق، «دولة واسعة extensive state» بكل ما يعنى ويحدد هذا التعبير : وزن سياسى ضئيل، كثافة سياسية مخلخلة. قوة بشرية محدودة، موارد مادية واقتصادية فقيرة، نواة تاريخية ضعيفة التبلور، وتخوم طبيعية غير حاسمة الوضوح دائماً... الخ [1].

ومن نقطتى الضعف الداخليتين هاتين نستطيع أيضاً أن نفهم لماذا كانت ليبيا عادة فريسة سهلة للقوى الخارجية الأكبر حجماً من غزاة أو

1- Y.M. Goblet, Political Geog. & World Mao, Lond, 1955, P. 18 - 191.

استعمار، بينما حين نجت منهما أصيبت بالانشطار الذاتى من الداخل والانقسام إلى عدة وحدات سياسية منفصلة بدرجة أو بأخرى. كما نفهم أخيراً لماذا تقاسمتها فى وقت واحد أكثر من قوة خارجية، هذه تسيطر على جزء منها وتلك على آخر... الخ

على أننا فى النهاية حين نجمع نقط القوة والضعف هذه معا فى كفتى الميزان نستطيع أن نفهم كل مقومات ومظاهر الوجود السياسى، والكيان التاريخى لليبيا كدولة عبر العصور. فبفضل الأولى وبرغم الثانية، كان هناك دائماً إقليم سياسى واضح الكيان ثابته إلى حد بعيد، مهما اختفى مؤقتاً أو ابتلع فى كيان أكبر أو مزق بين أكثر من كيان أو قوة. إنها دولة من «دول الضرورة neccessity states »، لابد من قيامها ككيان منفرد قائم بذاته، ليس حتماً بفضل محتواه الذاتى تماما، ولكن كمنطقة فضلة relict area تبقت بين، وبعد أن تحددت، كيانات دول محيطة فعالة متبلورة[1]، منطقة تستمد انفرادها كوحدة سياسية لا من قوة كيانها الذاتى تماماً، بقدر ما تستمده من أنها مساحة أكبر جداً من أن تلحق بغيرها، وإن كانت أضعف محتوى من أن تقارن بصورة فعالة بغيرها.

وبرغم الأولى، نقط القوة، وبسبب الثانية، نقط الضعف، نجد الكيان السياسى الليبى مذبذباً متأرجحاً عبر العصور ما بين استمرار وانقطاع، وما بين

1- G. Hamdan, "The Political Map of the New Africa", Geog. Review, vol. L111 no. 3, 1963, P. 435-9.

وحدة وتمزق. دولة ضغط منخفض، قد يتحدد مصيرها بالضغوط الخارجية، دون أن يكون لها ضغط محسوس على الخارج ربما.

ومن مجموع هذه الخصائص التى تتناقض ولكن يكمل بعضها بعضاً، يمكن أن نلخص كل كيان ليبيا فى أنها «دولة طبيعية» بلا شك، «دولة جغرافية» لا «دولة سياسية»، أى من صنع الجغرافيا، لا من فرض السياسة. إلا أنها من الناحية الأخرى دولة طبيعية بالمعنى السلبى نوعا، معنى المنطقة الفضلة نسبياً. ثم هى بعد دولة واسعة إلى حد بعيد، ليست تماما فراغ قوة، ولكنها انخفاض قوة محقق.

على أن السؤال الذى يقفز هنا على الفور هو البترول، أين هو من هذا الكيان وفى هذا السياق؟ البترول ثروة طبيعية كبرى، وقوة استراتيجية بالغة الأهمية والخطر بالطبع. ولقد رأينا أن البترول قلب كيان ليبيا قلبا: إنه قوة مضافة، منح ليبيا قوة مضاعفة، وفائض قوة، وحولها من منطقة فضلة إلى منطقة منبثقة. ومن وجهة الكيان السياسى فى جوهره، يمكن أن نحدد فنقول إنه صحح أخطاء الكيان الجيولوجى، وعالج الضعف الخلقى فى الكيان السياسى بجرعة من القوة المادية حقنها فى صميم شرايينها الطبيعية.

نعم الطبيعية، فهذا هو صميم المسألة. فإنما السؤال الجوهرى فى هذا السياق هو : هل تعد ليبيا اليوم واحدة من تلك الدولة الصحراوية العديدة فى العالم العربى التى «شرع» البترول لها كيانا هو أصلا كيان اصطناعى؛ أو تلك التى خلق لها الاستعمار كيانا مصطنعا من لاشىء ؟

من المعروف أن هناك فى المشرق العربى عدة وحدات سياسية قزمية جوفاء، لم تكن تزيد عن شياخات مفتتة أو قرى صحراوية، بعضها لايزيد مساحة أو سكانا عن حجم مزرعة رعى ضخمة فى الغرب الأمريكى مثلا، فصل الاستعمار ما بينها وجمد انفصالها لأغراضه، ثم أتاها البترول فتمسكت بكياناتها السياسية بعد أن منحها على السطح ظلا من الشرعية الجغرافية - السياسية [١]. كذلك فإن هناك دولة صحراوية - الأردن - اقتطعها الاستعمار لأغراضه وخلق منها دولة جديدة من لا شيء، ثم توالت التطورات السياسية المحضة التى منحتها ما تتصوره كيانا شرعيا طبيعيا [٢].

من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، يمكن أن نقطع بأن ليبيا أبعد ما تكون عن هذا النمط السياسى الطفيلى. إنها دولة طبيعية بالمعنى الجغرافى، لا السياسى المجرد فحسب، وذلك رغم قدر من الضعف الداخلى. فهى أولا دولة ألفية قديمة، عتيقة أكثر مما هى عريقة ربما، لكنها وجدت منذ فجر التاريخ وطوال عصوره. وهى بعد من مقياس مساحى ضخم على أقل تقدير، وإن كانت محدودة الحجم السكانى. ثم هى كانت تقليديا تملك موارد طبيعية تتناسب - على فقرها - مع دولة واسعة.

وعلى هذا فإنها بالتأكيد ليست كيانا مصطنعا أو وحدة زائفة. وإذا كان للبترول من دور فى كيانها، فهو يقينا لم يشرع وجودا مصطنعا، وإنما هو قد

١- حمدان، بترول العرب، ص ٢٤٢-٢٤٣.

٢- جمال حمدان، «الأردن دولة. دراسة فى الجغرافيا السياسية»، مجلة الكاتب. القاهرة، ١٩٦٦.

عمق ورسخ أساسها المادى وجدد شبابها السياسى. وعلى عكس تلك الوحدات الصحراوية الضئيلة المفتعلة التى لا مفر من اختزالها على المدى الطويل، مهما أتخمتها صدفة البترول آنيا، فإنها وحدة سياسية لا مفر منها، وحدة لها مبرر وجودها الذاتى، وجدت لتبقى قبل البترول وبعده، قبل الوحدة العربية الشاملة أو داخلها.

نمو الوطن التاريخى

أحدث اسم لليبيا هو أقدم أسمائها، فلقد أطلقه الإغريق القدماء على كل الجزء الشمالى من إفريقيا حيث تسود البشرة البيضاء byae، تمييزا لهم عن إثيوبيا، وهى منطقة العناصر السوداء أو السمراء من القارة ethiopiae. وبالتدريج تقلص مجال التسمية وتخصص، حتى اختص بشمال إفريقيا غرب مصر، أى المغرب الآن، ثم انحصر فى النهاية فى ليبيا الحالية. وتطور مدلول الاسم. بهذا اتجه من الاتساع إلى الضيق، عكس اسم إفريقيا مثلا الذى اتسع من «إفريقية» تونس إلى القارة بعامة.

وقد أخذ العرب اسم ليبيا وتبنوه، ولكنهم حولوه إلى لوبيا، التى ظلت أيضا تطلق على صحراء مصر الغربية وامتدادها حتى وقت قريب، على أن ليبيا خلال التاريخ الحديث كانت تعرف عادة بطرابلس وبرقة، على غرار ماكان شائعاً فى العالم العربى. حيث كان العراق مثلا يسمى بالبصرة وبغداد، وفى

الجزيرة العربية نجد والحجاز والعسير... الخ، والأسمان طرابلس وبرقة بدورهما أسماء أقليمية قديمة.... الخ. من وضع الاستعمار الرومانى فى الأولى، والأغريق فى الثانية، وإن كان الأخير قد اشتق من اسم مدينة بركة لا من اسم الإقليم سيرينايكا. ولم تأخذ ليبيا هذه التسمية السياسية الموحدة بصفة نهائية وشاملة إلا مع الاستعمار الإيطالى الحديث حيث دعاها «ليبيا الإيطالية» كما رأينا.

وإذا كان شريط برقة وطرابلس هو نواة ليبيا جغرافيا، فإنه أيضا النواة التاريخية. فمن هنا نشأ الوطن السياسى الليبى فى القديم، ومنهما توسع بالتدريج نحو الجنوب حتى اكتسب رقعته السياسية الحالية. فقد كانت منطقة برقة وطرابلس موطنا لتنظيمات سياسية مبكرة، قبلية، أو اتحادات قبلية، ثم لمستعمرات من وراء البحر، متصلة كالعقد جغرافيا أو متقطعة، مستقلة أو تابعة، ولكنها دائما تمثل جرثومة الكيان السياسى فى المنطقة.

وبينما كانت هذه التنظيمات السياسية ترتكز إلى قاعدتها الأرضية الراسخة بمواردها الزراعية، كانت تجمع إليها منذ أقدم العصور موارد البحر ورعى الصحراء، وأهم منها كانت تستثمر موقعها الجغرافى بين البحر والصحراء فى الوظيفة التجارية، فكانت مجمع طرق القوافل الصحراوية من الجنوب وطرق الملاحة البحرية من الشمال.

ومن الناحية الأخرى فكما كانت تلك النواة الغنية تتعرض دائماً لأخطار البحر من قرصنة أو غزو بحرى، كانت مهددة باستمرار من الجنوب

بغارات الجماعات الرعوية والقبائل الصحراوية الرحل. ومن خلفها أيضا سكان الجبال – تبستى فى هذه الحالة – الذين أشار اليهم هيرودوت باسم أهل الكهوف troglodytes وشعب الجارامنت Garamantes ، ولعلهم بربر فزان أو الطوارق، أو باختصار «الجنوبيين» كما يعرفون فى تاريخ ليبيا عموما[1].

ولقد كان فى وجه هذه الغارات بالتحديد أن أقام الرومان مثلا «تخومهم» المشهورة، التى توغلت كثيرا فى الصحراء والتى لم تكن مجرد تحصينات بسيطة ضائعة فى الصحراء، بل طرقا عريضة ومحطات ومدنا أو أشباه مدن عامرة... الخ[2]) . وبالتدريج امتصت النواة الشمالية الجنوب الصحراوى فى كيانها السياسى، الذى أصبح بذلك عنصر أساسيا وان كان مذبذب المساحة فى تكوين الوطن السياسى الليبى.

ويبدو أن الظهير الصحراوى فى ليبيا كان مرتبطا سياسيا وخاضعا لنواتها الساحلية منذ وقت مبكر للغاية، وأنه ليس ارتباطا حديثا. فبالتجارة المستمرة، وبالغزو من فترة إلى أخرى، كانت منطقة فزان الحالية مرتبطة بصورة ما سياسيا بالشمال، وهو الارتباط الذى نجده مستمرا بصورة قاطعة فى العصور الوسطى المتأخرة، على سبيل المثال فى العصر التركى. ففى كل هذه المراحل نلاحظ دائما تواتر ثلاثية برقة – طرابلس – فزان فى الإطار الإقليمى

1- Oric Bates, Eastern Libyans, Lond., 1914, P. 28-30.
2- Goblet, P. 173.

السياسى الواحد.

وإذا كانت أجزاء كبيرة أو صغيرة من الجنوب الصحراوى تعد أرضا بلا صاحب أو تبعية محددة no man's land فى بعض المراحل التاريخية، فذلك أمر طبيعى فى مثل هذه التخوم الواسعة الخاوية والسحيقة. وينطبق هذا بصفة خاصة على حوض الكفرة، الربع الجنوبى الشرقى من ليبيا الحالية. فمن المحقق أنه كان آخر ما ارتبط منها بالشمال، ومنذ القرن الماضى على الأكثر فقط. بل إن الحوض يبدو على خرائط إفريقيا السياسية في القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ وهو اما منطقة بلا تبعية محددة، وإما حتى تابعة لمصر وداخل حدودها.

نتيجة هذا التطور الصافية هى أن الظهير الصحراوى الشاسع، رغم عزلته الموضعية، ورغم اختلاف السكان نوعا فى أقصى تخومه، حيث تبرز المؤثرات السودانية الزنجية، كان انحداره التاريخي دائما - كانحداره الطبيعى - نحو الشمال، وكما أنه يؤلف مع الشمال الحوض التضاريسى والهيدرولوجى الليبى، كان غالبا فى الحوض الحضارى والسياسى للنطاق الساحلى، وأشبه شيء بمجموعة من الأودية الاقتصادية التى تصب فيه، بعد أن رسمتها حولها، وعلى طول محاورها طرق القوافل التاريخية.

والخلاصة العامة التي نخرج بها من تتبع نمو الوطن السياسى الليبى تاريخيا يمكن أن تتركز فى ثلاث. أولا، أنه بدأ بداية قديمة مبكرة للغاية، فى نواة صلبة نوعا تتمثل فى النطاق الساحلى البحرى المتوسطى، ثم أخذ يتوسع

بالتدريج، ولكن باستمرار نحو الجنوب، حيث كان الظهير الحصراوى وخاصة فزان أقدم ارتباطا بالنواة الشمالية مما قد يظن، والرقعة السياسية المترتبة هى بهذا نتيجة توسع تاريخى لمجتمعات وطنية فى أوطان طبيعية. وفى هذا تختلف ليبيا جذريا كدولة قديمة عن دول إفريقيا المدارية الجديدة، حيث الرقعة السياسية مجرد نتيجة لتوسع القوى الاستعمارية الدخليلة فى فراغات سياسية مطلقة [1].

ثانياً: وبهذا، أصبحت ليبيا السياسية القديمة تتألف من البدايات الباكرة وكقاعدة تاريخية، ورغم الذبذبات المرحلية العديدة ما بين تقلص وتمدد، من إقليمين جغرافيين : النواة الشمالية، ساحلية متوسطية مرتفعة، محدودة المساحة، ولكنها صلب المعمور وقاعدة الوحيد والتنظيم السياسى ؛ والظهير الصحراوى الداخلى فى الجنوب، يعمل كشرنقة شاسعة وغلاف فضفاض يغلف النواة، ويتبعها بدرجة أكثر أو أقل تفككا، ويوفر لها من الحماية مثل ما يفرض عليها من عزلة.

ثالثا: إن توسع الوطن السياسى كان يسعى عن وعى أو غير وعى إلى الوصول إلى «الحدود الطبيعية»، إلى خط جبال تبستى – تاسيلى جنوبا، بينما كانت بحار الرمال – بحر الرمال العظيم – فى الشرق والعرق الشرقى الكبير فى الغرب هى الحدود الفاصلة تماما عن مصر والمغرب.

١– حمدان أفريقيا الجديدة ص ٣٤٤.

وبهذا كانت رقعة ليبيا السياسية تتحدد تاريخيا فى الشمال والجنوب بخط الساحل وخط الجبال، وكلاهما متوازيان تقريبا، بينما تقع شرقا وغربا «بين قوسين » من الرمال، وكلاهما لا يخترقان تقريبا.

وبهذا أيضا أصبحت ليبيا السياسية تتفق إلى حد بعيد، ومنذ وقت مبكر نسبيا مع ذلك الحوض الطبيعى من التصريف الداخلى أو شبه الداخلى المعروف بالحوض الليبى، بحيث أصبح خلف الكيان السياسى وحدة طبيعية واضحة بدرجة أو بأخرى.

شكل الدولة الجغرافى

هكذا إذن نمت وتحددت فى خطوطها العريضة الرقعة السياسية للوطن. ويبقى أن ننظر إلى صورتها العامة الراهنة كناتج نهائى لهذا التطور، وكحلقة الوصل الطبيعية بين دراسة الرقعة السياسية والحدود السياسية.

ولا شكل أن أبرز ما يميز الشكل الجغرافى للدولة اليوم هو الانتظام والاندماج الشديد. فليبيا تخرج برقعة سياسية مندمجة ملمومة إلى أقصى حد، تخلو تماما من الزوائد والأطراف أو الأسافين والجيوب الهامشية، بحيث يكاد الشكل الجغرافى للدولة أن يكون مثاليا تقريبا، شأنه فى ذلك كثيرا شأن مصر، المثل الكلاسيكى لشكل الدولة النموذجى فى كتب الجغرافيا السياسية[1].

1- Goblet, P. 53-55.

ونظرة إلى الخريطة تكشف لنا عن رقعة سياسية منتظمة للغاية، مضلع رباعى وسط بين المربع ومتوازى الأضلاع. فالحدود الشرقية والغربية عمودية على الساحل أو شبه عمودية، كما هى شبه متوازية. والحدود الجنوبية بدورها توازى خط الساحل فى الشمال، وكل يأخذ محورا من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى. أما عرض الرقعة من الشرق إلى الغرب فيدور حول ١٥٢٠ كم فى المتوسط، بينما يتراوح عمقها من الشمال إلى الجنوب بين ١٣٥٠ كم فى أقصاه فى الشرق، و١٠٨٠ كم فى أدناه فى الغرب.

وهذا ينقلنا أخيرا إلى علاقة الرقعة الأرضية بالبحر والساحل. فبالنظر إلى موقعها على بحر فى منتصف ساحله تقريبا، فإن ليبيا تأتى دولة ساحل واحد فقط (وثلاثة أضلاع برية)، مثلها فى ذلك مثل الجزائر المناظرة، وليست كمصر أو كتونس أو المغرب، وكل دولة ساحلين (وضلعين بريين). (والواقع أن ترتيب الدول العربية المتوسطية الخمس من سيناء إلى جبل طارق، بل كل الدول العربية الإفريقية الست من السودان حتى المغرب، بل وموريتانيا، يأتى على التعاقب بحيث تتلو دولة ساحل واحد دولة ساحلين، وهكذا).

ولكن لأن شكلها الهندسى منتظم، فإن ليبيا تملك أعلى نسبة ممكنة من طول الساحل إلى مساحة الدولة، مثلها فى ذلك مثل مصر هذه المرة، لا كالجزائر التى لا تتمتع إلا بساحل محدود نسبيا إذا قورن بمساحة الدولة الشاسعة. ففى مقابل مساحة قدرها ١,٧٦٠,٠٠٠ كم٢، يبلغ طول الساحل الليبى ١٩٠٠ كم، بنسبة ١ كم ساحلى لكل ٩٢٦ كم٢ مساحة. قارن

هذا بالجزائر : ١٢٠٠ كم من الساحل[1]، ٢,٣٨٢,٠٠٠ كم٢ من المساحة، بنسبة ١ : ١٩٨٥. (لكن قارن أيضا فرنسا ١ : ١٠٦، وإيطاليا ١ : ٢٨)[2].

وإذا كان جزء من الساحل الليبى يعد كذلك ساحلا ميتا بسبب صحراويته أو فقره أو جباله أو مستنقعاته، فإن ليبيا بمقاييس الدولة البرية، تطل منها على الشارع الرئيسى وهو البحر.

الحدود السياسية

تطور الحدود التاريخى

حتى أواخر القرن ١٩ لم تكن فكرة الحدود السياسية واضحة بين دول الصحراء الكبرى. فالصحراء بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها الرحل، فضلا عن التجانس القومى القاعدى جنسا ولغة ودينا، كانت عوامل مضادة للتحديد السياسى الصارم بالمعنى الحديث. ولهذا فإن خرائط العصر كلها اجتهادية، وذات طبيعة عامة عائمة إلى حد بعيد.. على أننا إذا تتبعنا

1- Insititut Pedagogique National, Geographie, L'Algérie, Alger, P. 22.
أحمد توفيق المدنى، جغرافية القطر الجزائرى، الجزائر، ١٩٥٢، ص٩.

2- E.C. Semple, Influences of Geog. Environment, Lond., 1911, P. 256.

الخرائط المتاحة لوجدنا أن هذه الحدود الغامضة أو التقريبية تتجه نحو الانبثاق التدريجي ثم التعيين العام فالتحديد القاطع[1]. ويمكن القول أن سنة ١٩١٩ تحدد هنا خط التقسيم بين عصر ما قبل الحدود بمعناها الدقيق وعصر الحدود الدقيقة.

فاذا بدأنا تتبعنا بخريطة ١٨٣٠ لوجدنا الحدود قاصرة جدا، حيث تقتصر على رسم النطاق المتوسطى بالتقريب، دون ما فواصل ولو تقريبية مع مصر وتونس، حيث كان الكل داخل المجال العثمانى الواحد. ولكن منذ ١٨٧٨ تتسع الحدود لتشمل فزان بصورة عامة، كما تبرز الحدود مع تونس بصورة لا تكاد تختلف عما نعرفها اليوم. وإذا كانت الحدود بين برقة ومصر واردة بصورة خطية، فالظاهرة الهامة هى أن قلب الصحراء الغربية أو الليبية يظهر كبقعة بيضاء مفتوحة على فراغ الصحراء الكبرى الداخلى، وكأرض بلا صاحب.

ولا تكاد الخريطة فى ١٩١٠ تختلف جوهريا، الا أن حدود ليبيا الغربية تزداد انبعاجا وتعرجا حول فزان ، وأن حدود مصر تزدادا تحديدا واتساعا نحو الغرب، بينما تظهر لأول مرة تحت تأثير النفوذ البريطانى حدود السودان شاملة مثلث سارة، على حين تتحول الأرض الفراغ بلا صاحب إلى عازل بين الأطراف الثلاثة أقرب إلى المثلث شكلا. وفى ١٩١٤، بعد أن أصبح الوجود

1- A. R. Hall, Boundaries in International Relations, in: World Political Geog., ed. Piercy and Fifield, N.Y. 1951, P. 519.

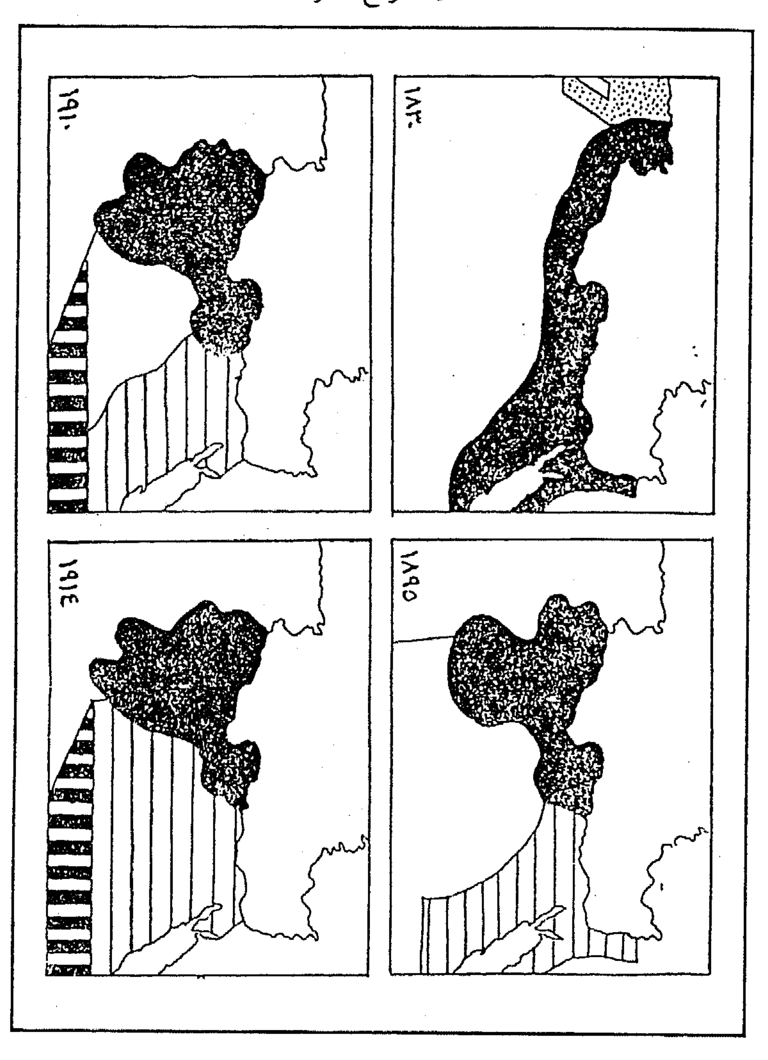
الإيطالى فى ليبيا خطرا يهد النفوذ البريطانى فى مصر، تمددت حدود مصر على الخرائط إلى حدود ليبيا القائمة لتملأ الفراغ السابق بما فى ذلك حوض الكفرة[1].

على أن هذا الوضع لم يلبث أن اختفى فى ١٩١٩ بعد تسويات ومساومات الحرب، ولأول مرة تأخذ رقعة ليبيا وحدودها بداية شكلها الحالى إلى حد كبير، فلقد بدأ كما قلنا عصر الحدود بالمعنى الدقيق. فالحدود الغربية قد استقرت على شكلها النهائى تقريبا، والشرقية على خطها العريض، ولم تتبق إلا الحدود الجنوبية. حيث ظل مثلث سارة منذ ١٨٩٩ مع السودان، بينما ظل القطاع الأوسط من الحدود الجنوبية يقع إلى الشمال بمسافة من خط تبستى، وذلك تبعا لإعلان ١٨٩٩ ومؤتمر باريس ١٩١٩ وتحديد ١٩٢٣، وهى الاتفاقيات التى فرضتها بريطانيا وفرنسا من قبل.

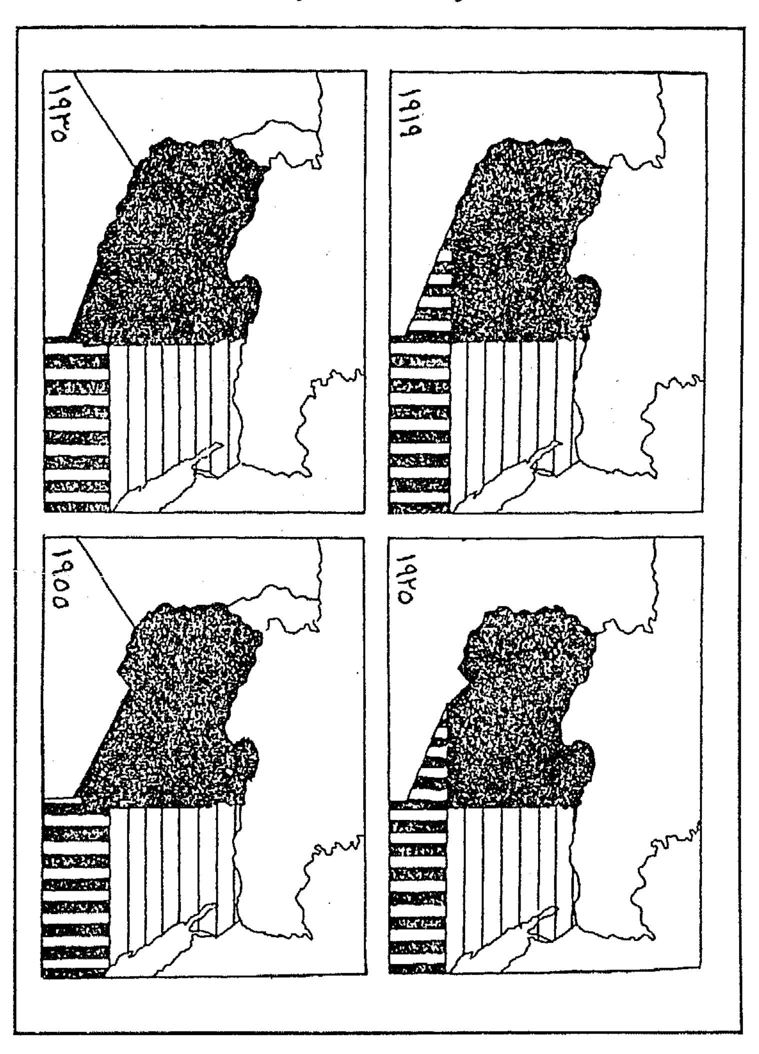
وفى ١٩٢٥ نجحت إيطاليا، مستغلة خوف بريطانيا، فى وضع الحدود الشرقية النهائية، حيث نقلت الجغبوب إلى الجانب الليبى مقابل شقة ساحلية للجانب المصرى. ثم نجحت كذلك فى ١٩٣٥ فى نقل مثلث سارة الاستراتيجى إلى ليبيا، وفى الوقت نفسه أرغمت فرنسا على القبول بدفع الحدود الجنوبية إلى خط جبال تبستى، ولو أن هذه الاتفاقية لم يتم التصديق عليها.

1- L. Dudley Stamp, Africa, N.Y. 1953, P. 11-25.

شكل ٥ – تطور حدود ليبيا ورقعتها السياسية على خرائط القرن الأخير. لاحظ عملية التوسع المطرد.



شكل ٦- تطور حدود ليبيا ورقعتها السياسية على خرائط القرن الأخير. لاحظ بدء مرحلة التحديد الدقيق.



وبذلك كله خرجت إيطاليا وقد انتصرت فى معركة الحدود على كل من بريطانيا فى مصر والسودان شرقا، وفرنسا فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية جنوبا. وهكذا نجحت إيطاليا الفاشية فى توسيع رقعة ليبيا إلى حدها الأقصى الذى عرفت به بعد ذلك وورثته بعد الاستقلال. والاستثناء الوحيد هو أن القطاع الشرقى من الحدود الجنوبية عاد فتقلص شمالا مرتدا إلى ما كان عليه قبل ذلك، وكان هذا بالطبع على حساب ليبيا ولحساب إفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد والنيجر فيما بعد).

وواضح أنه كان نتيجة لتفاهم ومساومة بين بريطانيا وفرنسا فرضت على ليبيا الناشئة فى أول عهدها بالاستقلال.

تلك بإيجاز قصة تطور حود ليبيا السياسية. ونستطيع من هذا العرض التاريخى أن نخرج بالنتائج العامة الآتية. أولا، تحددت حدود ليبيا السياسية، ككل حدود المنطقة، بصراع القوى الأوربية المستعمرة فى المنطقة، وبتوازنات هذا الصراع ونتائجه. فقد كانت كل قوة وتسعى إلى توسيع الرقعة التى تحت نفوذها إلى أقصى حد ممكن، وبالتالى كان نبض المد والجزر بين هذه القوى يترجم إلى ذبذبات فى الحدود إما بالانكماش وإما بالتوسع. وتم هذا عادة إما بالمساومات وأما بالمصادمات، إما بالتنازلات وإما بالمبادلات، وغالبا ما كان ذلك بالتهديد أو الوعيد.

ومعنى هذا كله أن الحدود هنا ككل حدود المنطقة هى من صنع الاستعمار وهى إرثه. وفى هذا المعنى على علاته فلقد كان من حظ ليبيا أن

الفاشية الإيطالية كقوة استعمارية صاعدة ومتحرشة نجحت فى إرهاب القوى الاستعمارية القديمة - بريطانيا وفرنسا، فخرجت بالحد المناسب، أو الأنسب من الرقعة، ولو أن ليبيا خسرت شريحة منها فيما بعد. نتيجة لمساومات بريطانيا وفرنسا بعد أن عادتا بلا منافس فى المنطقة.

ثانيا: نمت رقعة ليبيا الحديثة على الخريطة السياسية بالتدريج الوئيد منذ أواخر القرن الماضى، وتحددت حدودها على دفعات. والاتجاه الأساسى فى الخرائط القديمة المتاحة هو توسع الرقعة المعروفة أو المعترف بها دوليًا. وفى هذا الاتجاه كانت الحدود الغربية مع تونس والجزائر بالتحديد هى أولها ظهورا وأكثرها تبلورا واستقرارا، بل هى لم تكد تتغير منذ ١٨٧٨ ولا تكاد تختلف الآن عما كانت عليه حينذاك. وعلى العكس من ذلك تماما الحدو الجنوبية، تناولتها التعديلات والذبذبات الحادة منذ البداية وحتى فى عصر الاستقلال نفسه. وفى المنزلة بين المنزلتين تأتى الحدود الشرقية مع مصر، حيث استقرت بصفة نهائية بعد الحرب الأولى، أو بين الحربين.

ثالثا: رغم أن الحدود القائمة هى من صنع الاستعمار وإرثه، ورغم أن قطاعات كبيرة منها حدود خطية هندسية أو فلكية بحتة، فهى لا يمكن أن تعد حدودا عشوائية تماما أو اصطناعية بالضرورة، ولا المنطق الأساسى خلفها فاقد كلية. فهى من ناحية تضم الوطن الليبى بأبعاده التقليدية المقررة، ومن ناحية أخرى تحقق له شكله المنتظم الملموم المتماسك الخالى من الزوائد والأطراف، كما تصل به إلى تخومه الطبيعية على الجبال وعبر بحار الرمال.

أما أن الحدود خطية هندسية وفلكية، فهذا منطق حتمى وسليم ولا مفر منه من الناحية العملية فى وراء صحراوى من اللا معمور المطلق أو شبه المعمور. ويمكننا أن نضع الموقف كله فى إطاره الصحيح فى أنه إن تكن «الحدود» اصطناعية فى الأعم الأغلب، فإن «التخوم» طبيعية بدرجة مقنعة، إن تكن الأولى خطوطاً تاريخية، فإن الثانية معطيات جغرافية، والأولى مركبة على الثانية بصورة ما.

جغرافية الحدود

الحدود، هى بطبيعتها أطراف الرقعة السياسية، تمثل خطوط توازن القوة السياسية وجبهات التحام الضغوط السياسية على جانبيها. فيها تتحدد المداخل والنقط الاستراتيجية الحاسمة، وحولها عادة تتركز الأقليات القومية. وهى من ثم أشبه بحد الموسى، وتعد بمثابة مشاتل المشاكل. وبالنسبة لليبيا فإن حدودها التى تتاخم ست دول منها اثنتان غير عربيتين، تضم ٥ نقط حرجة تلتقى فيها حدد ثلاث دول، النقط الثلاثية tripoint.

وفيما عدا هذا فإن حدود ليبيا مترامية، يبلغ مجموع أطوالها بالتقريب نحو ٤٤٣٤ كم. وهذا الطول، الذى يتناسب مع الرقعة الشاسعة وتعدد الأضلاع، يضاعف من صعوبات مراقبتها، والدفاع عنها غلبة الصحراء، عليه وبعد ناة المعمور عنه. واذا نسبنا طول الساحل إلى طول الحدود، أو ١٩٠٠ كم إلى ٤٤٣٤ كم، لكانت النسبة بالتقريب ١ : ٢,٨ (مقابل ١ : ١,١ فى

مصر). وهذا يتناسب أيضاً مع الشكل الجغرافى المنتظم، ذى الأضلاع الأرضية الثلاثة والضلع البحرى الوحيد.

أما إذا نسبنا الحدود البرية إلى المساحة، فإن النتيجة هى ١كم من الحدود لكل ٣٩٦ كم مربع من المساحة (مقابل ١ : ٣٨٧ فى مصر). فإذا ما نسبنا الحدود نفسها إلى عدد السكان لكانت النسبة هى ١كم لكل ٤٥٠ نسمة، أى أن خلف كل كيلو متر من الحدود نحو ٤٥٠ نسمة للدفاع عنه. أما اذا أضفنا الحدود البرية إلى البحرية (والأخيرة حدد قومية حيث الأولى حدود دولية) [1]، لكان المجموع ٦٣٣٤ كم. فإذا ما نسبنا هذا المجموع إلى عدد السكان لكان هناك نحو ٣١٥ نسمة للدفاع عن كل كيلو متر من الحدود البرية والبحرية (مقابل ١ : ٧٠٠٠ فى مصر).

على أن السكان أجدر بأن تنسب إلى الحدود البرية أساسا، وذلك بحساب معامل احتكاك الحدود Coefficient of Friction الذى ينتج من حاصل ضرب كثافة السكان الحسابية العامة فى نسبة الحدود البرية إلى رقعة المساحة السياسية. ويصل هذا المعامل فى حالة ليبيا إلى ٤٣٥,٦، وهو رقم منخفض نسبيا، يشير إلى وضع مناسب سياسيا، لأن القاعدة العامة أن هذا المعامل كلما زادت قيمته كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود[2].

1- Moodi, P. 88.

2- S.W. Boggs, International Boundaries, N.Y. 1940, P. 25.

فإذا ما انتقلنا إلى أطوال الحدود بتفصيل، فإنها تتوزع دوليا كالآتى، مع ملاحظة أن الحدود مع مصر هى وحدها الحدود الرسمية الدقيقة، أما البقية فتقريبية مقدرة بمجلة القياس على خرائط كبيرة المقياس وتحتمل هامش خطأ معين:

الحدود مع مصر ١٠٩٤كم

الحدود مع السودان ٤٠٠ كم

الحدود مع تشاد ١٠٩٠ كم

الحدود مع النيجر ١٥٠ كم

الحدود مع الجزائر ١٢٠٠ كم

الحدود مع تونس ٥٠٠ كم

واضح أن أطول حدود لليبيا هى تلك المشتركة مع الجزائر، وذلك لأنها متعرجة كثيرا وباستمرار. ثم تلى الحدود مع مصر، التى تكاد تعادل طول الحدود مع تشاد مثلما تسودهما الطبيعة الخطية. ولا تزيد الحدود مع تونس عنها مع السودان كثيرا من حيث الطول، إلا أنهما تختلفان تماما فى الرسم والطبيعة والعمران والقيمة الاستراتيجية. أما أقصر الحدود فهى المشتركة مع النيجر.

أما جغرافيا، فإن الحدود تتوزع كالآتى :

الحدود الشرقية (مع مصر السودان) ١٤٩٤ كم

الحدود الجنوبية (مع تشاد والنيجر والجزائر حتى غات) ١٥٩٠ كم

الحدود الغربية (مع تونس والجزائر حتى غات) ١٣٥٠ كم

وهكذا تأتى الحدود الجنوبية هى أطول الحدود، ولكنها أقصر إلى حد معين من طول الساحل الموازى، لأنها خطية غالبا، وهو معرج بالطبع. والحدود الشرقية والغربية متقاربة بصفة عامة، ولكن الأخيرة أطول نوعا رغم أن الرقعة الأرضية أكثر تعمقا نحو الداخل فى جانب الأولى. ويرجع هذا إلى أن الحدود الشرقية خطية أغلبها، والغربية متعرجة دائما.

الحدود الغربية

تأخذ الحدد مع تونس اتجاها من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى كمحور عام، لكنها تتعرج على شكل رقم ٤ شديد الانفراج. ويبدأ الخط على البحر عند رأس أغادير، فاصلا بذلك بين مدن مدنين ثم زارزيس وبن قردان التونسية وبين زوارة والزاوية فى طرابلس، مستفيدا هنا من ثغرة سكانية أساسية بين ليبيا وتونس.

فالواقع أن نطاق كثافة السكان الأساسى فى تونس ينتهى مبكرا عند خليج قابس لتبدأ منطقة الجفار الصحراوية، التى تستمر حتى الحدود الليبية، بل وعبرها لمسافة واضحة. هذه الثغرة السكانية، التى تعكس قطاعا من الأرض يجمع بين المستنقعات السبخة والتربة الفقيرة وجفاف ظل المطر، تمنح خط الحدود من الناحية السياسية أساسا بشريا سليما، كما تذكرنا بمثيل لها مشهور على الحدود بين المغرب والجزائر فى قطاع ملوية[١].

يتجه الخط بعد ذلك جنوبا قرب بلدة العصا ثم مدن نالوت فسيناون حتى يصل أخيرا إلى غدامس. وهو يقطع خلال هذه الرحلة سهل الجفارة ثم يصعد كوستا «الجبل» ثم يرتقى سطح «القبلة» قبل أن يصل إلى جبال نالوت ثم الحمادة الحمراء. ونتيجة لهذه الخلفية الطوبوغرافية يكتسب الخط فى قطاعه الساحلى خاصة قيمة استراتيجية كبرى، إذ هنا يتحدد المدخل الغربى الاستراتيجى والتاريخى لليبيا. ولقد رأينا كيف كان خط مارت وفتحة تلال مطماطة – النفوسة غير بعيد عبر الحدود هى عنق الزجاجة فى الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة[٢].

وعدا هذا فإن الخط هنا يقطع فى جزيرة بشرية صغيرة من البربر، بربر النفوسة، ليشطرهم بين ليبيا وتونس. من هنا ظهور تلك المدن المتباعدة أو المتقاربة على جانبى الخط. وواضح أنها كلها مدن حدود، ومن ثم تكتسب

1- Fitzgerald, Africa, P. 180-2.
2- Birot; Dresch, Medit. et Moyen-Orient, P. 454-8.

أهميـة خاصـة. إلا أن غدامس بالذات تنفـرد بأهميـة مضـاعـفـة، بشـريا واستراتيجيا. فهي من جهة تكاد تكون المدينة الوحيدة فى وسط صحراوى قاحل، وبعد رحلة موحشة قاسية. ثم هى من الجهة الأخرى نقطة حرجة استراتيجية، نقطة ثلاثية، إذ تلتقى عندها حدود ثلاث دول: ليبيا، تونس، الجزائر، ولهذا كانت دائما نقطة محصنة ومدينة قلعة.

من غدامس جنوبا تبدأ الحدود مع الجزائر. وهى عـموما تأخذ محورا شماليا- جنوبيا قليل التعرج حتى غات، وبعدها تسير خطية نحو الجنوب الشرقي. وتستمر الحدود هنا مصعدة على أرض تزداد ارتفاعا باطراد نحو الداخل، مارة على التعاقب بين قطاعات الصحراء الصخرية من الحمد والرملية السافية من العرق، حتى تصل فى أقصى الجنوب إلى ضلوع كتلة جبال تاسيلى الصخرية وقممها العالية.

والرحلة من غدامس حتى حوالى برج التارات تتم تحت سماء جافة تماما أو تقريبا فى وسط من اللامعمور عمليا، مما يجعلها حدودا فعالة رغم أنها سلسلة من الخطوط الاصطناعية.

أما فى قطاع تاسيلى فى الجنوب فالحدود طبيعية أكثر، ولذا أكثر تعرجا. ولما كانت الكتلة كجزيرة جبلية وسط الصحراء الكبرى تتلقى بعضا من المطر التصادمى، وتكسوها بعض المراعى، فإن هناك غشاء خفيفا من العمران يغطيها وينتشر عبر الحدود يمينا ويسارا. تلك هى كتلة بربر الطوارق، التى تؤلف بقعة زيت ممدودة على الخريطة السياسية، التى تمزقها الحدود

بالضرورة بين أكثر من دولة. وهذا ما يفسر كثرة المدن هنا نسبيا بعد غيابها، كما يفسر وقوعها على الخط توا كمدن حدود مباشرة: برج التارات، سردليس، ثم كبراها غات، وقربها فويت، تقابلهما عبر الحدود قلعة شارليه الجزائرية.

ولا شك أن حدود ليبيا مع الجزائر حدود هامة ذات قيمة استراتيجية سواء فى قطاعها الشمالى اللامعمور، أو الجنوبى شبه المعمور. فإذا كان الأخير قطاعا حرجا عمرانيا، بما يقسم السكان الأقارب على الجانبين، وما يستدعى من تنسيق وترتيب للمصالح المشتركة، فإن الأول حدود حرجة بتروليا. فعليها مباشرة تطل حقول الجزائر الصحراوية، حقل فور بولينياك، وكذلك امتداده الليبى العطشان فى فزان. بل إن إحدى نقط الحدود الفلكية وهى أوان تارجلى Ouan Taredjeli لتقترب بشدة من موقع أحد حقول الحوض الجزائرى[1]. وفضلا عن هذا، فبجانب الحدود وبطولها مباشرة يسير أنبوب البترول الجزائرى إلى الصخيرة فى تونس.

الحدود اذن تقسم حوضا بتروليا واحدا بصدفة جيولوجية- سياسية، كما تقسم جزيرة بشرية احدة بضرورة جغرافية – سياسية. لكنها مع ذلك لا تثير تعقيدات خاصة، فليست هناك مشاكل حدود بين ليبيا والجزائر. فهذه الحدود، التى تحددت فى الاتفاقية الليبية – الفرسية فى ١٩٥٥ تجددت فى اتفاقية ١٩٥٦ ، لم تستدع إلا تعديلات طفيفة فى التفاصيل عما كانت

1- Clarke, AOil in Libya,S P. 50-1.

عليه خطوط الاتفاقية الإيطالية – الفرنسية ١٩١٩. وكانت اتفاقية ١٩٥٦ قد سمحت لفرنسا باستئجار جزء من مطار عجيلة الذى تمزقه الحدود، ذلك لمدة ٢٠ سنة[١].

الحدود الجنوبية

إذا كانت الحدود الغربية كالشرقية حدودا مع العرب، فالجنوبية وحدها هى الحدود المشتركة مع غير عرب، وإن ظلت مشتركة مع وسط إسلامى موضعى على أية حال. فهذه الحدود، التى تكاد توازى خط الساحل الليبى فى الشمال بدقة غير عادية، لا تزيد فى طرفيها فى أقصى الغرب أقصى الشرق عن مجرد مماس للشقيقتين الجزائر والسودان على الترتيب، بينما يشترك معظمها مع النيجر وتشاد.

وإذا كانت الحدود الغربية حدودا بلا مشاكل، فإن الحدود الجنوبية هى بسهولة مشاتل المشاكل. فلقد كانت طويلا فى تذبذب مستمر، تتأرجح ما بين الشمال والجنوب بحسب قوة الضغوط السياسية الآتية من الجنوب أو المبذولة من الشمال. وهى التى تلقت أخيرا أكبر تعديلات وأخطر اقتطاع إقليمى. والمثير فى هذا كله أنه إنما حدث فى الحدود الوحيدة التى يمكن أن تعد نسبيا حدودا طبيعية من بين كل الإطار السياسى لليبيا.

١– المرجع السابق.

ففى أواخر القرن ١٩ كانت قوة تركيا فى ليبيا تمثل ضغطا منخفضا للغاية، بينما اشتدت الضغوط الفرنسية على فزان. حيث كانت لها أطماع قديمة، ثم على منطقة الكفرة. حيث جاءت من تشاد وأغرتها منطقة الفراغ السياسى فى الصحراء الليبية - المصرية - السودانية. وفى النهاية تغلب الضغط المرتفع على المنخفض، ونجحت فرنسا بالتفاهم مع بريطانيا فى دفع حدود ليبيا إلى الشمال، وذلك فى إعلان ١٨٩٩ ثم فى مؤتمر باريس ١٩١٩ ثم فى تحديد ١٩٢٣. على أن دخول إيطاليا فى الصراع قلب انحدارات الضغط تماما، حيث نجحت فى العودة بالخط إلى مساره القديم، وذلك فى اتفاقية ١٩٣٥ التى لم يتم التصديق عليها مع ذلك.

وبهذه الصيغة الأخيرة كاد الخط يكون هندسيا مستقيما رغم أنه - للتناقض الغريب - يرتقى تماما سطح سلسلة جبال تاسيلى - تبستى على منسوب يتراوح بين ٤٥٠٠ قدم، ٦٠٠٠ قدم، يصل فى القمم قريبا من ١٠,٠٠٠ قدم. فباستثناء بعض الانثناءات الطفيفة فى الغرب ما بين غات وتمو، وأخرى فى الوسط فى منطقة قمة بارداى وأخواتها، كان الحد خطيا مباشرا يستمر حتى يعلو تلال إردى Erdi فى أقصى الشرق قبل أن يلتحم بنقطة السودان الثلاثية عند خط عرض ١٩ درجة شمالا.

ولقد كان هذا هو الخط الذى ألفنا منذ الأربعينيات أن نراه حدودا لليبيا. غير أن الذين يتعاملون بانتظام مع خريطة الوطن العربى لاحظوا منذ أواخر الخمسينيات تغيرا فجائيا فى حدود ليبيا الجنوبية، أفقدها شريحة

إقليمية هامة لحساب إفريقيا الاستوائية الفرنسية القائمة حينذاك. ففى اتفاقية ١٩٥٥ بين ليبيا وفرنسا، وكانت الأولى ما تزال متأثرة بالنفوذ البريطانى، نجحت فرنسا فى استعادة خط الحدود القديم.

بذلك أصبح مسار الحدود يبدأ من تمو ليسير فى خطين مستقيمين تماما. فيتجه أولا نحو الشمال الشرقى إلى نقطة النيجر الثلاثية، ثم إلى نقطة التقاء مدار السرطان خط طول ١٦ درجة شرقا. ثم عند هذه النقطة ينكسر الخط نحو الجنوب الشرقى بزاوية قائمة تقريبا، ويستمر حتى نقطة السودان الثلاثية حيث يلتقى خط عرض ٣٠ ١٩° شمالا بخط طول ٢٤° شرقا. وبذلك خسرت ليبيا نحو ٤٠ ألف ميل مربع، لا نعرف بعد إمكانياتها المعدنية، وخاصة البترولية، ولكنها قد لا تخلو منها[1].

وإذا كانت تلك الذبذبة تمثل خطوة إلى الوراء بلا شك من وجهة نظر الوطنية الليبية والقومية العربية، فانها أيضاً خطوة إلى الخلف من الجهة العلمية الموضوعية. أولا لأنها تستبدل بحدود طبيعية، جبلية فاصلة، تعد خط تقسيم مياه طبيعى، حدودا هندسية مصطنعة، تقتطع جزءا من حوض طبيعى واحد هو الحوض الليبى الذى يصرف شمالا. وثانيا لأنها تنقل شريحة إقليمية من دولة ذات سواحل ومخرج بحرى إلى دولة داخلية حبيسة لا مخرج لها إلا إلى خليج بيافرا على بعد آلاف من الكيلو مترات، فتضاعف بذلك من مشكلة الخروج فى قلب القارة الإفريقية.

1- Clarke, AOil in Libya,S P. 50-1.

كيف إذن نفسر منطق هذه الحدود الجديدة؟ جذور المشكلة هنا، كما في حالة الطوارق، كما في حالات عديدة أخرى في قارة الأحواض الداخلية، والأحواض المدارية بالدقة، هي التعارض الكامن بين حواف الأحواض الجبلية المرتفعة كخطوط عمران بشرى وبينها نفسها كخطوط حدود سياسية. فلما كانت هذه الحواف الجبلية المرتفعة تتلقى بعض الأمطار التصادمية وسط جفاف الصحراء المحيط، فإنها تتحول إلى جزر من العمران الخفيف وسط اللامعمور. وبصفتها العمرانية هذه، فإنها تمثل وحدة بشرية تترامى على سفحها عند أقدامها شمالا وجنوبا، ولكنها بصفتها التضاريسية تقدم أفضل الحدود السياسية وأكثرها منطقية. من هنا فلابد للحدود السياسية، إذا أريد لها أن تكون طبيعية فاصلة، من أن تقطع عبر تلك الوحدة البشرية وتمزقها. بينما إذا أريد تجميع هذه الوحدة البشرية داخل نطاق سياسي موحد، فلا مفر للحدود من أن تصبح اصطناعية هندسية بحتة[1].

وفي حالة تبستي، فإن الجزيرة العمرانية البشرية هي جماعات التبو شبه الزنجية، التي يقع الجزء الأكبر منها على الجانب الآخر في تشاد. وخط الحدود القديم كان يضم مجموعة من التبو داخل ليبيا، يستبعد اليوم أغلبهم الخط الجديد. على أن المجموع الكلي لتبو ليبيا لم يكن يزيد أصلاعلى عدة آلاف أو بضعة عشرات من الآلاف. وإذا كان لابد من الترجيح، فإن حدا طبيعيا جيدا لهو أفضل من تجميع أقليات ثانوية قد يمكن تبادلها؛ إنه حد لايجوز التفريط فيه وسط رتابة الصحراء.

١- حمدان، إفريقيا الجديدة، ص ١٢٩-١٣٠.

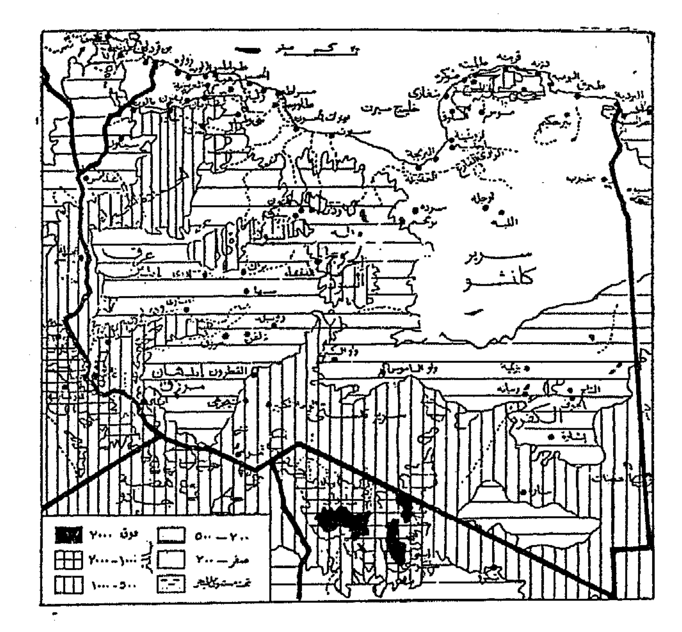
الحدود الشرقية [1]

هذه هي أطول حدود لليبيا مع شقيقتين عربيتين، وهي من أطول الحدود بين العرب عموما. يبلغ طولها ١٤٩٤ كم، منها ١٠٩٤ كم مع مصر، ٤٠٠ كم مع السودان. وهي في مجموعها حدود خطية هندسية، بل فلكية أولا وقبل كل شيء. وإذا كان هذا يصمها في معظمها بالاصطناعية المطلقة، فإنها في النهاية إنما تجرى سط صحراء مطلقة من أشد صحارى العالم جفافا ووحشية. ولهذا فإنها لا تمثل ولا تثير اليوم مشاكل على أى مستوى، رغم أنها لم تتحدد إلا بعد مشكلات سياسية معقدة ممطوطة.

فالحدود الليبية مع مصر تحددت في ١٩٢٥ بعد نزاعات ومساومات مطولة بين مصر بريطانيا من ناحية، وتركيا إيطاليا من ناحية أخرى. فلقد حاولت كل من تركيا وإيطاليا على الترتيب دفع الخط شرقا ليبدأ من رأس علم الروم، أى عند مرسى مطروح، إلى سيوة. هذا بينما كانت مصر وبريطانيا تطالبان بأن يبدأ الخط عند رأس الملح، بذلك ينقل البردية إلى مصر، إلى أن ينتهي عند الجغبوب. وفيما عدا هذا، وفقد كانت بريطانيا تحاول أن تدفع بخط الحدد غربا ليتبع خط طول ٢٤° بدلا من ٢٥°، بينما كانت تركيا ثم إيطاليا تحاولان العكس.

١- جمال حمدان، دراسات في العالم العربي ، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٩٣-٩٤.

شكل ٧- التضاريس والحدود لاحظ علاقة الحدود السياسية بالظاهرات الطبيعية.



وإذا كان الحد التاريخى هنا غير واضح أصلا ومذبذبا باستمرار، فإن الحد الحالى الذى انتهت إليه اتفاقية ١٩٢٥ إنما يمثل فى الواقع النتيجة النهائية لصراع قوة البحر وقوة البر. ذلك أنه تقرر بحيث تكون الجغبوب لليبيا وسيوة لمصر مقابل ظهير برى للسلوم. بذلك تكون الأولى من الناحية العملية نقطة احتشاد لقوة ايطاليا البرية، بينما تقدم السلوم قاعدة لقوة بريطانيا البحرية.

وينقسم خط الحدود الليبية – المصرية إلى قطاعين غير متكافئين

طولا: قطاع متعرج فى الشمال، وآخر فلكى هندسى فى الجنوب. فالأول، وطوله ٢٩٠ كم، يأخذ شكل رقم ٤ شديد الانفراج، ويمتد من نقطة تقع شرق البردية الليبية وغرب السلوم المصرية، وينتهى عند التقاء خط عرض سيوة بخط طول ٢٥°، تاركا واحة الجغبوب لليبيا وواحة سيوة مصر.

وإذا كان هذا يشطر حوضا طبيعيا واحدا أساسا، هو أيضاً وحدة اقتصادية متكاملة تقليديا، وكتلة بشرية وحضارية وثقافية بربرية واحدة، فإنه كذلك يمزق الهضبة الشمالية التى تنحصر بينه وبين البحر، هضبة مرمريكا- مريوط التى تمتد من برقة حتى مشارف الإسكندرية، كما ينصف القبائل البدوية التى تترامى فوقها، وهى بدو أولاد على.

ولهذا كله فرغم أن قطاع الحدود الشمالى هذا متعرج، فلا يعنى ذلك أنه حد طبيعى، بل هو اصطناعى إلى مدى بعيد. ومن هنا استدعى تنظيما خاصا للقبائل والمراعى وتحركات القطعان والسكان، تنظيما يكاد يتجاهله من الناحية العملية ويكاد بالتالى يدينه من الناحية العلمية.

على أن القطاع برمته إنما يستمد خطره من الناحية الاستراتيجية. فكما هو المدخل الغربى لمصر، فإنه المدخل الشرقى لليبيا. وإذا كان مفتاحه الحرج يقع بعيدا داخل الجانب المصرى، فإن امتداده الليبى يمثل وحدة استراتيجية متصلة، كما تشهد الحرب الثانية بصفة خاصة.

ومن الناحية الطبيعية، ينقسم القطاع إلى ثلاثة أقسام فيزيوغرافية من

الشمال إلى الجنوب: شريط السهل الساحلى، نطاق الهضبة الجيرية، وخط المنخفض الواحى. وكل منها يمثل خط اقتراب حربى هام. ولكن الأول أهمها لسهولته، بينما أن آخرها أقلها أهمية لرخاوة أرضه، فى حين لم تعد وعورة الثانى عقبة للحركة الميكانيكية.

إذ ننتقل من القطاع الشمالى إلى الجنوبى نجد أمامنا خطا بسيطا مستقيما يمتد مع خط طول ٢٥° شرقا لمسافة ٨٠٤ كم حتى نقطة السودان الثلاثية على خط عرض ٢٢° شمالا عند جبل العوينات. والخط كله يمر فى فراغ بشرى مطلق، فلا خطر له ولا منه. إنه حدود ميتة. وفضلا عن ذلك فهو مانع طبيعى لا نظير له، إذ ينقسم من الناحية الطبيعية إلى قطاعين: صحراء رملية من الغرود فى الجزء الشمالى والأكبر منه، وصحراء صخرية وحصوية من الحمد الرق فى الجزء الجنوبى والاصغر منه.

فالأول هو بحر الرمال العظيم، أعظم منطقة غرود فى العالم، إن وقع معظمه داخل الجانب المصرى، فإن معظم أطرافه تمتطى الحدود على الجانبين، فضلا عن أن امتداده العرق الكبير يقع على الجانب الليبى. والبحر كله غير منفذ للجيوش البرية مطلقاً، فلا يمكن لأى قوة اختراقه[1].

1- R.F. Peel, ALibya: Some Notes on the Geographical Back-ground of the Present OPerations,S Scot. Geog. Mag. vol. 57, no. 1, Feb. 1941, P. 18.

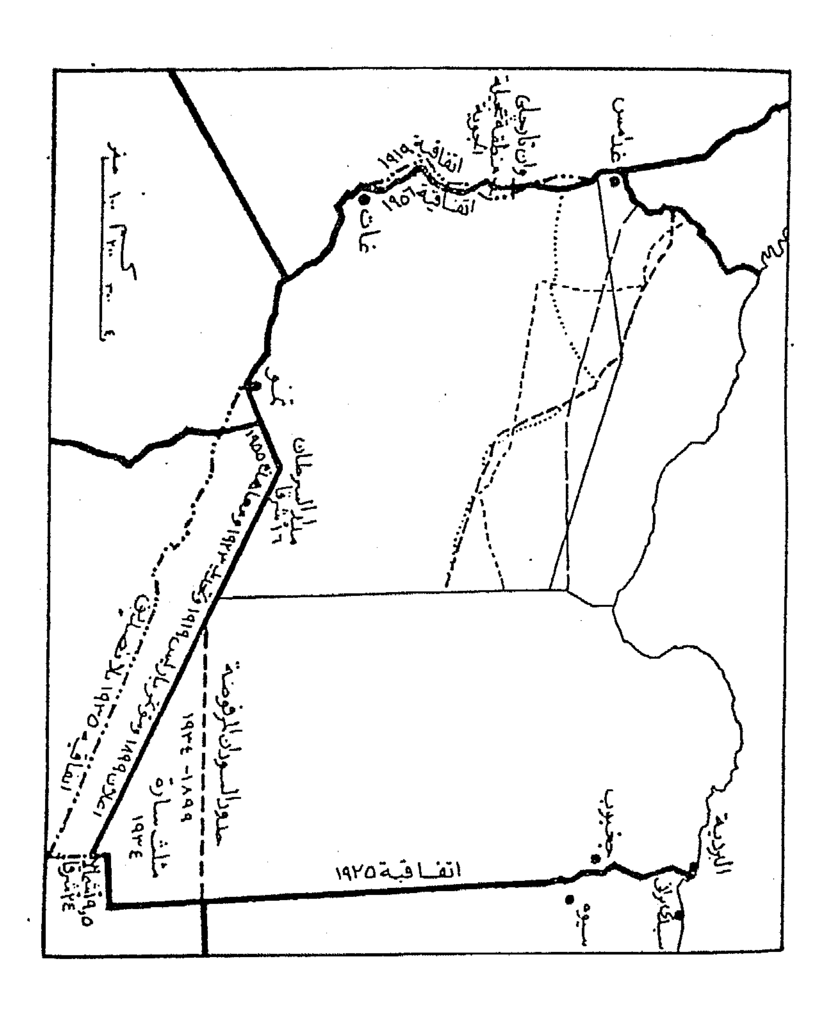
أما القطاع الثانى فمنطقة صخرية فسيحة تتداخل فيها الكتل الجرانيتية بالمسطحات الحصوية، كما تعلوها هنا وهناك كثبان الرمال والعروق، وتتمثل فى هضبة الجلف الكبير على الجانب المصرى وسرير الكفرة وسارة على الجانب الليبى. والمنطقة إن مكنت للحركة الميكانيكية إلا أن بعدها السحيق عن مراكز العمران لا يجعلها مدخلا أو حتى بابا خلفيا [١].

والوضع نفسه ينسحب على الحدود الليبية السودانية. فهى أيضاً تقوم على أرضية من الرق والحمد تعلوها خطوط من الغرود والعروق، يمكن للقوات الميكانيكية أن تتسلل خلال ثغراتها غير الرملية الصلبة. وتلك بالفعل كانت الخطة الاستراتيجية المبيتة لإيطاليا الفاشية منذ انتقل إليها مثلث سارة من السودان. غير أن بعد المعمور السحيق يجعل مثل هذه الخطة غير واقعية أو عملية.

من الناحية السياسية، أخيرا، فإن الحدود هنا تمثل امتدادا مباشرا للحدود مع مصر، وذلك حتى خط عرض ٢٠° شمالا، وهناك تنكسر بزاية قائمة لتتبع هذا الخط حتى ملتقاه بخط طول ٢٤° شرقا، حيث تنكسر بزاوية قائمة أخرى حتى خط عرض ٣٠ ١٩°، وهى النقطة الثلاثية التى تجتمع عندها أراضى ليبيا والسودان وتشاد.

1- Ibid., P. 22.

شكل ٨– حدود ليبيا السياسية. تطورها التاريخي ومناطق المشكلات.
لاحظ ذبذبات الحدود الجنوبية بصفة خاصة.



الفصل الخامس

الموقع . التوجيه . والحجم

الموقع السياسى

كما تتوسط ليبيا ساحل البحر المتوسط الجنوبى، تتوسط العالم العربى الإفريقى، بل تبدو كقب الميزان منه، حيث كفتاه فى حوض النيل شرقا وإقليم أطلس غربا (لا سيما اذا أضفنا موريتانيا كذلك) . ومن الناحية الاخرى فإنها كما تتألف فى الداخل من نطاق متوسطى وقطاع صحراوى، تقع بين البحر المتوسط ومن خلفه أوربا شمالا وبين الصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الإفريقى وإفريقيا المدارية جنوبا.

ولقد كان لموقع ليبيا الجغرافى دائما عبر التاريخ قيمة كبيرة، لعلها كانت أكبر فى العصر الحديث، حين بلغت قمتها فى الحرب الثانية، بل وبعدها كما تشهد سياسة القواعد العسكرية بها. فبموقعها الاستراتيجى يمكن على الأقل تهديد شرايين مواصلات البحر المتوسط، كما يمكن منه الزحف يمينا إلى الشرق الأوسط ويسارا على شمال إفريقيا[١]. والحقيقة أن للموقع فى ليبيا ذات الموضع الفقير (أى البيئة الطبيعية الفقيرة) قيمة مضاعفة ومعوضة. بل يمكن القول بأن سياسة تأجير القواعد العسكرية بعد الاستقلال لم تكن إلا استثمارا ماديا مباشرا، بقدر ما كان خاطئا، للموقع

1- Barbour, P. 344-5, 369.

الجغرافى لكى يكمل موارد الموضع الطبيعى المحدودة.

ومهما يكن، فلا شك أن هذا الموقع كان ضابطا أساسيا جدا فى تاريخ ليبيا السياسى والحضارى. فقد كانت بفقرها الطبيعى والعمرانى الشديد تبدو كجزيرة صحراوية أو شبه صحراوية بين هذه الكتل السكانية الضخمة، وتكاد تمثل فراغا أو شبه فراغ قوة وسط قواعد تعد بمثابة «مراكز طبيعية للقوة natural seats of power». ومن هنا تدفقت الضغوط السياسية عبر التاريخ من هذه المراكز لتنصب فيها ولتملأ هذا الفراغ. وهذا أول ما يفسر لماذا كانت ليبيا فى جزء طويل من تاريخها فريسة أو ضحية للاستعمار أو القوى الخارجية، جيرانا وغير جيران.

وبهذا أيضا تحددت الضغوط والعلاقات والاتجاهات السياسية بمحورين أساسيين : محور رأسى من البحر أساسا، ومن الصحراء إلى حدما، ومحور أفقى على القارة، أو بالأحرى على طول ساحل القارة، من مصر والمغرب على السواء وبصورة شبه متكافئة. ولا شك أن المحور الأخير كان أفعل فى تاريخ ليبيا، وأكبر وزنا وأبقى أثرا، وإن كان المصدر البحرى لا يقل خطرا وأخطارا.

المحور الرأسى

فإذا بدأنا بالبحر، فإن ليبيا، التى تملك جبهة بحرية مترامية تمتد ١٩٠٠ كم، تعد الدولة صاحبة أطول ساحل على الشاطىء الجنوبى من

البحر المتوسط. وقد لا يكون هذا الساحل غنيا بصفة خاصة بالمرافيد الطبيعية الممتازة، كما أن مراسيه معرضة للرياح الشمالية الغربية، ولكنه لا يخلو من قطاعات مضيافة وموانى جيدة كميناء طرابلس، ولكن خاصة كخلجان وكوات البومبة والبردية، ولكن بالأخص طبرق فى برقة. وقد ربطت هذه الجبهة البحرية ليبيا بالبحر وقواه ربطا وثيقا، لا سيما أن المعمور الفعال يطل عليه ويلتصق به كلية. والواقع أن ليبيا بقدر ما تنظر إلى البحر، تعطى ظهرها بدرجة ما للصحراء التى تفصلها أيضاً بالضرورة عن القارة بدرجة أخرى. ولولا واحات الظهير الصحرواى المنتشرة، والتى قدمت مواطىء أقدام ونقط راحة لكانت الصحراء عازلا أشد، ولكان ارتباط ليبيا بالقارة أقل مما هو عليه بالفعل(١).

ويرسم الساحل الليبى خطا هندسيا منتظما كحرف دال مسحوب شديد الانفراج والاستطالة. فالقطاع الأساسى من الساحل فى كل من برقة وطرابلس يتجه من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، فهما متوازيان تقريبا، يصل بينهما قطاع عمودى فى جبهة برقة الغربية. ورغم أن ساحل برقة، التى تؤلف شبه جزيرة بارزة فى البحر، يبدو أكثر شمالية من ساحل طرابلس، إلا أن الواقع أنهما يبدآن فى حدهما الأقصى على خط عرض واحد تقريبا.

على أن الجزء الأكبر من برقة بعد هذا أكثر شمالية، وبالتالى أكثر جزرية وبحرية، بينما طرابلس داخلية وأكثر قارية، مندمجة ومندغمة فى صلب

1- Barbour, P. 342.

القارة مباشرة. وبينما تقترب ليبيا فى قمتيها هاتين من اليابس الأوربى اقترابا ملموساً، فإنها بفضل خليج سيرت تعد من أكثر سواحل إفريقيا الشمالية تعمقا نحو الجنوب ونحو القارة. بل إن الساحل الليبى فى جملته يبدو كخليج كبير – أكبر خليج – فى ساحل إفريقيا الشمالى.

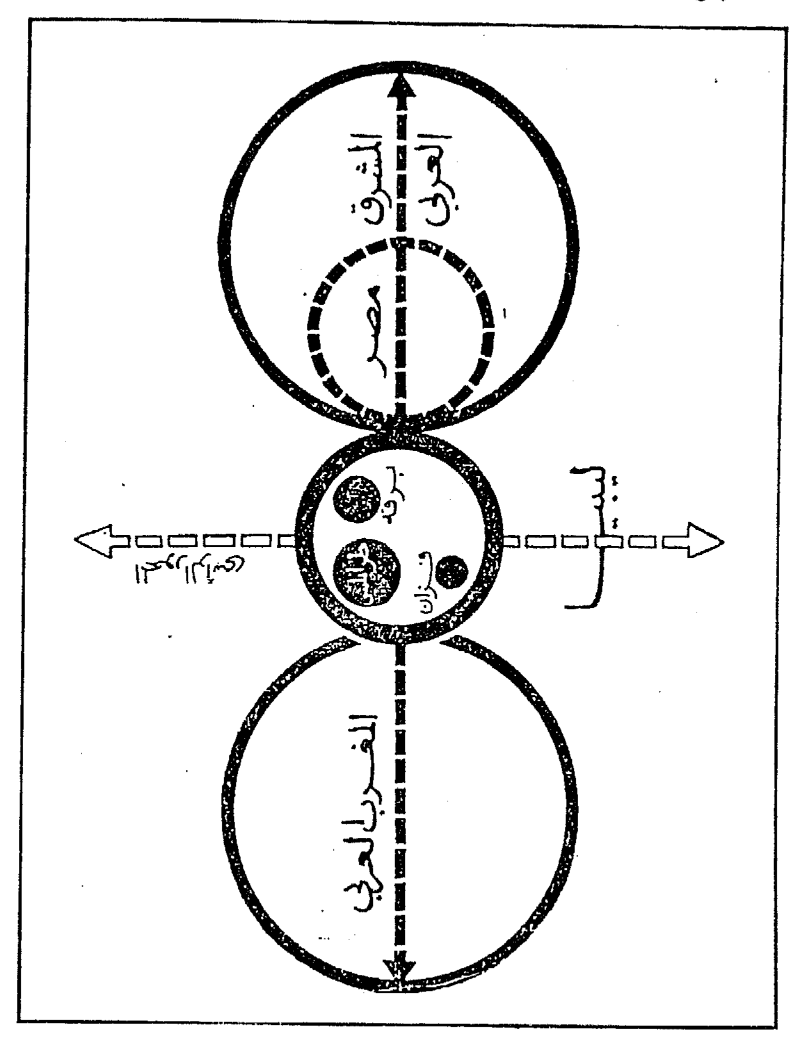
والساحل الليبى بعد هذا يقع برمته فى الحوض الأوسط من البحر المتوسط. ذلك الذى ينحصر بين صقلية في الغرب وكريت فى الشرق، وفى داخل هذا الحوض فإن برقة تكاد تقع على نفس خطوط طول اليونان، على حين تواجه طرابلس إيطاليا مباشرة على خطوط طول واحدة. هذا فضلا عن أن الشقة البحرية بين الساحلين تضيق فى هذه القطاعات إلى حد بعيد. فالمسافة مثلا بين قمة برقة ورأس ماتابان فى اليونان لا تزيد على ٤٠٠ كم، وبينها وبين كريت لا تزيد على ٣٠٠ كم. كذلك لا يفصل ساحل طرابلس عن صقلية أكثر من ٤٨٠ كم [١].

وهذا بلا ريب يفسر العلاقة التاريخية المتواترة منذ العصور الكلاسيكية مع هاتين الوحدتين الأوربيتين على وجه التخصص، حيث أطبق الاستعمار اليونانى والرومانى فى العصور الكلاسيكية ثم الرومانى فى العصر المسيحى وأخيرا الإيطالى فى القرن الحالى. وهو كذلك يفسر بتناظر الموقع ارتباط برقة بوجه خاص بالاستعمار اليونانى، مقابل طرابلس بالاستعمار الرومانى سواء فى وقت، واحد أو فى مراحل متعاقبة [٢].

1- D.H. Cole, Imperial Military Geography. Lond. 1937. P. 108-110.

2- Birot and Dresch, P. 454 ff.

شكل ٩- ليبيا: الهيكل الجيوبولتيكي. قوة بينية صغيرة تقع بين قوتين قطبيتين كبيرتين. قلب مفكك نوعا، ضعيف نوعا، ولكنه ليس بالقلب الميت على الإطلاق.



وإذا كنا نستطيع أن نرى من ذلك أن ارتباط ليبيا البحرى كان بحكم الموقع بالحوض الأوسط من البحر، فإن من السهل أيضا أن نرى أن ارتباطها الثانى كان بالحوض الشرقى منه. فمن هنا أتى الاستعمار الفينيقى إلى طرابلس فى العصور القديمة، ثم التركى فى العصور الوسطى إلى طرابلس وبرقة جميعا. وعلى العكس من هذا وذاك، كان الارتباط بالحوض الغربى محدودا، ضعيفا ومتأخرا نسبيا، لذا يتراجع على أكثر تقدير إلى الدرجة الثالثة فقط فى توجيه ليبيا البحرى. (قارن فى هذا السياق مصر، حيث يأتى الحوض الشرقى فى الدرجة الأولى، والأوسط فى الثانية ؛ وعلى العكس إقليم أطلس حيث يحتل الحوض الغربى من البحر الدرجة الأولى، والأوسط الثانية).

المحور الأفقى

هذا عن المحور البحرى أو الرأسى، بكل خطره وأخطاره. ولكن لا شك مع ذلك أن المحور الأفقى على القارة هو العمود الفقرى فى الموقع السياسى لليبيا. فمن المرجح جدا أن الموقع بين كتلتى مصر والمغرب هو الضابط الأول لتاريخ ليبيا السياسى والحضارى. إنها أساسا قوة بينية interstitial صغيرة الحجم تتوسط قوتين «قطبيتين» كبيرتين. (من الطريف أنه حتى الاستعمار الإيطالى الحديث فى ليبيا كان يبدو هو الآخر كإسفين بينى محصور ومحاصر بين كتلة الاستعمار البريطانى فى المشرق، وكتلة الاستعمار الفرنسى فى المغرب..).

والملاحظ هنا بالذات تقارب تقليدى مثير ولافت عبر تعدادات السكان الحديثة بين كتلة مصر السكانية فى كفة، وكتلة إقليم أطلس فى الكفة الأخرى. وعلى سبيل المثال، ففى سنة ١٩٧٠ كان تعداد الأولى ٣٣,٣ مليون، مقابل ٣٥ مليونا للثانية (تونس ٥,٢ مليون، الجزائر ١٤,٣ مليون، المغرب ١٥,٥ مليون). وبين هذين الثقلين تأتى ليبيا بمليونيها، وهى دولة بينية لا مفر تشكل بالضرورة ممرا أكثر منها مقرا للقوة.

ولعل هذا الوضع البينى نفسه يذكرنا مرة أخرى، ومع الفارق بموقع بولندا فى شرق أوربا. فكما تنحصر ليبيا بين البحر والجبال شمالا وجنوبا (المتوسط وسلسلة تبستى)، تنحصر بولندا سهلية التضاريس بين ساحل بحر (البلطيق) فى الشمال وسلسلة جبال (الكربات) فى الجنوب. وكما تقع ليبيا صغيرة الحجم بين كتلتى الكثافة فى مصر والمغرب، تقع بولندا متوسطة الحجم بين كتلتى السلافية الكبرى فى الروسيا الأوربية والجرمانية الضخمة فى وسط أوربا. وتاريخ بولندا كله ومصيرها المعلق الدقيق الذى يتخلص فى تعرضها الدائم للاجتياج المستمر من جانب كل من الطرفين، ثم للتقسيم وإعادة التقسيم إلى حد الاختفاء الكامل من الخريطة أحيانا، هذا التاريخ وهذا المصير إن هو إلا وظيفة مباشرة لهذا الموقع الجيوبولتيكى البينى الحرج.

الشىء نفسه يكاد ينطبق على ليبيا. والفارق الأساسى أن بولندا كلها، كسهل معمور كله يمثل جزءا من السهل الأوربى العظيم، تعد « ممرا قاريا» كاملا Durchgangsland ، بينما أن ليبيا بحكم سيادة الصحراء عليها لا

تشكل إلا «ممرا ساحليا» أساسا، بعمق نطاقها المتوسطي المعمور فقط. بل تكاد هذه الخاصية تتركز بالدقة فى شريطها الساحلى البحرى المباشر، الذى يحدد بذلك جسرا ممتدا بين قطبى مصر والمغرب، ويعين خط المقاومة الدنيا للحركة بينهما.

ومن بين الشد والجذب بين هذين القطبين خرج تاريخ ليبيا تقليديا، وهو كما رأينا مرارا أشبه بلعبة شد حبل تاريخية، يناوبانها فيها كالمد والجزر بحسب موازين القوة السائدة، وفى الأعم الأغلب يتقاسمانها فيها بينهما: برقة لمصر (تحت الفراعنة مثلا ثم البطالسة والعرب)، وطرابلس «الإفريقية» أو المغرب الأدنى أو تونس (كما حدث تحت قرطاجنة وأيام الأغالبة والحفصية). ولم تكن معارك المد والجزر بين الحلفاء والمحور فى الحرب العالمية الثانية إلا ترجمة حديثة ومكثفة للظاهرة نفسها أساسا.

وبالمقابل، فلعل مما يذكر لليبيا بالتقدير بعد الدهشة أنها استطاعت أحيانا أن تفرض نفوذها على القطبين، مثلما فعلت حين أسست أسرة حاكمة فى تاريخ الفرعونية المتأخر، وكما حدث فى مراحل لاحقة بالنسبة لأجزاء من المغرب الأدنى. على أن هذه حالات موقوتة عارضة بصفة عامة، وربما كانت الاستثناء الذى يؤكد القاعدة أكثر مما ينفيها.

التوجيه الجغرافى

أبعاد ليبيا الأربعة

وعند هذا الحد نصل إلى أبعاد ليبيا الجغرافية والتاريخية الأربعة، تلك التى من مجموعها ومن «وردة» اتجاهاتها، ومن توازنات الشد والجذب بينها تخرج وجهة البلد الطبيعية، ويتشكل وجهها البشرى، وشخصيتها الإقليمية، كما تتحدد بوصلتها السياسية.

محددة هى بوضوح، تلك الأبعاد، مثلما تتبع خطة هندسية سهلة بسيطة. فإذا نحن رسمنا أربع دوائر متساوية الأقطار، قطر كل منها ١٠٠٠ ميل، مماسة لدائرة ليبيا أو محيطة بأضلاعها، فإنها تحدد لنا عموما المجالات الأساسية لتيارات التاريخ والسياسة الليبية. فثمة دائرة المغرب، فالمشرق، ثم دائرة البحر المتوسط، ومن ورائها أوربا شمالا، وأخيرا دائرة الصحراء الكبرى ومن خلفها إفريقيا جنوبا.

ومن تقاطع وتفاعل هذه الأبعاد الأربعة، يتحدد أيضا المحوران الأساسيان اللذان تدور حولهما معظم التيارات الرئيسية فى حياة ليبيا كما رأينا. فالبعدان الأولان يصنعان معا المحور الأفقى، العمود الفقرى الصلب بلا جدال فى توجيه ليبيا الجغرافى، وعلاقاتها المكانية وارتباطاتها الخارجية. أما البعدان الآخران فهما اللذان يؤلفان المحور الرأسى، إلا أنه ثانوى بالمقارنة. فالأول هو خط الحياة، بينما أن الثانى هو خط الخطر. الأول ارتبط بالتعمير، بينما

الثانى بالاستعمار. فمن الأول أتت الأصول الجنسية وروابط الدم والعلاقات الحضارية والثقافية الأساسية، فى حين لم يجىء من الثانى إلا الغزو والغارات بحرا وبرا.

البعد الشمالى

فإذا بدأنا بالبعد الشمالى، أو الدائرة المتوسطة، فقد رأينا لليبيا بعدا بحريا بالغ الأهمية، ارتبطت فيه بالبحر وقواه منذ فجر التاريخ، وفى كل الاتجاهات، وعلى كل المحاور عند ذلك. على أن من الواضح أن أغلب هذا كان استعمارا داميا، إما استيطانيا وإما استراتيجيا، إما نهب قراصنة وإما غارات صليبية. وغالبا ما ردت ليبيا بالمثل، إما بالدفاع وإما بالهجوم.

أما اليوم فهناك علاقات اقتصادية بعيدة المدى وبالغة الخطر، وأخرى سياسية هامة ومتنامية. فأوربا الغربية عموما، والسوق الأوربية المشتركة خصوصا، هى سوق بترول ليبيا الأولى والكبرى - أكثر من ٩٠ ٪ من صادراتها. وبالمقابل تأتى أكبر نسبة من واردات ليبيا من المجال نفسه. أى أن معظم تجارة ليبيا الخارجية تتم مع أوربا الغربية. وإذا كانت مروحة البترول الليبى تنتشر لتفترش غرب القارة، فإن داخلها تيارا بتروليا محوريا يخرج بطول المحور الجغرافى الشمالى إلى إيطاليا، ومن ورائها ألمانيا الغربية خاصة، حيث يكاد وحده يستوعب نصف إلى ثلث هذه التجارة.

وعلى أساس هذه العلاقات الجارية الوثيقة مع أوربا الغربية، التى تعد

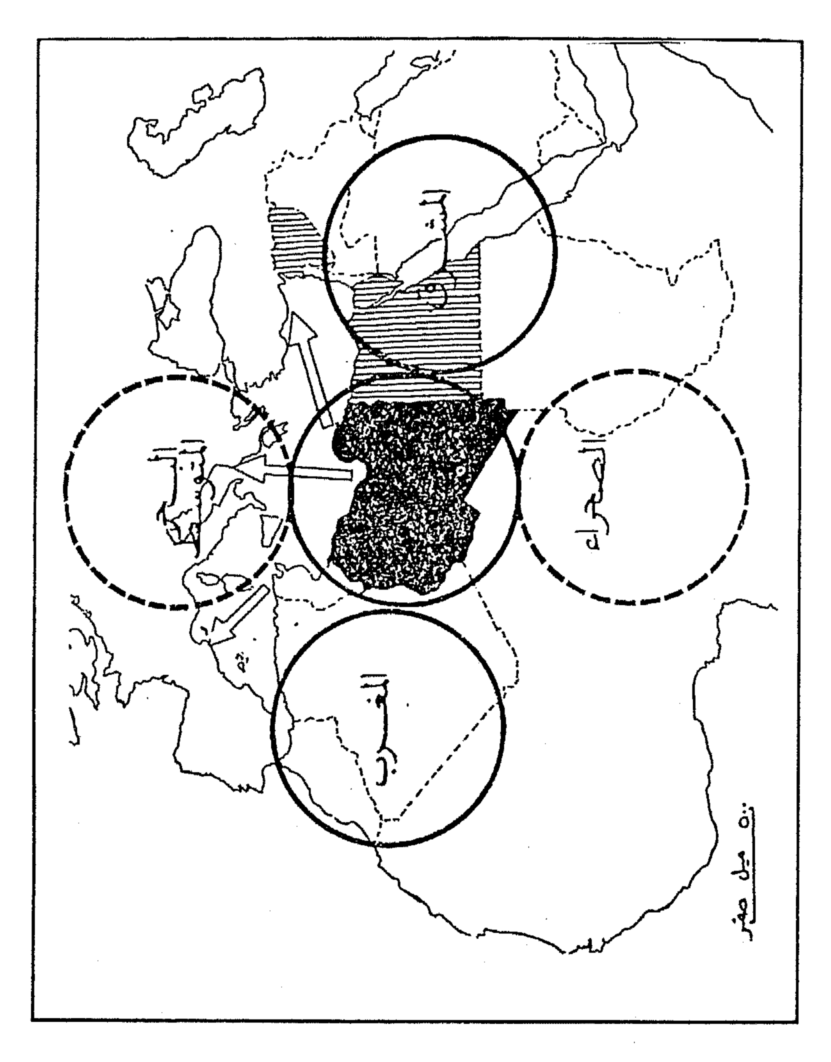
امتدادا للبعد التاريخى الشمالى، يكمن لليبيا أن تلعب بلا شك دورا خطيرا- بدأته بالفعل - لحساب القضية العربية. وبالمثل فإن لها دورا متوسطيا هاما تبدى مثلا فى أزمة مالطة مع حلف الأطلنطى، ويمكن أن يتطور إلى المشاركة فى مشروع وحدة البحر المتوسط، والتعاون بين دول الشرق الأوسط ودول غرب أوربا والسوق المشتركة.

البعد الجنوبى

البعد التالى، الجنوبى وأضعف أبعاد ليبيا، كان كالشمالى مصدر أخطار منذ القديم، العصر الرومانى مثلا، حيث تواترت غارات الجنوبيين وسكان الجبال من «أهل الكهوف».. الخ. على أن هذه أخطار محدودة نسبيا، وكانت اليد العليا، والضغط الأعلى دائما لليبيا. كما أن الجنوب كان طريق تجارة أيضا. فثمة كانت حزمة مجمعة من طرق القوافل التاريخية تخترق ليبيا من السودان إلى المتوسط وبالعكس، حاملة سلع المداريات الثمينة وصناعات الشمال المتقدمة.

وفى الوقت الحالى يعطى هذا البعد الإفريقى لليبيا مكانا ومكانة ملحوظين فى الوحدة الإفريقية وفى تدعيم العلاقات العربية - الإفريقية، ويبرز هنا بنوع خاص لا شك دور ليبيا الحاسم فى أوغندا، حيث ساعدت بنجاح فى مطاردة التسلل الإسرائيلى وطرده. وتكرر الدور نفسه بالنجاح نفسه فى

شكل ١٠- أبعاد ليبيا الأربعة، لاحظ موقع ليبيا الجغرافى والحضارى الذى يعنى تعدد الأبعاد وكثافة العلاقات الخارجية تاريخيا وحاليا.



تشاد، الجارة المباشرة التى تحسنت أخيرا علاقاتها مع ليبيا، وتقدمت مع العالم العربى.

البعد المغربى

على النقيض تماما من البعد الجنوبى، يأتى البعد المغربى فى الطليعة من أبعاد ليبيا جميعا. فمن دائرة المغرب، قطب الأساس بلا جدال، استمدت ليبيا سكانها الأصليين جنسا ولغة وهم البربر، كما تحددت معظم ملامح حضارتها وطريقة حياتها اليومية. على أن ليبيا تنفرد بخصائص تختلف بها عن المغرب اختلافات هامة مع ذلك، خاصة فى النواحى الطبيعية.

ففى ليبيا، التى تبدأ شمالا حيث تنتهى كتلة جبال الأطلس جنوبا، لا يظهر هذا النظام الجبلى الألبى الأساسى إلا مخففا جدا، متواضعا دقيقا وعلى تقطع - جبال طرابلس قديمة ليست من النظام الألبى ولا تنتمى إليه، ولا يعود هذا النظام إلى الظهور إلا بعيدا فى الجبل الأخضر ببرقة. كذلك فان المناخ المتوسطى السائد فى إقليم أطلس يتدهور فى ليبيا كثيرا. وحتى بشريا، فإن البربرية التى ما زالت نسبتها مرتفعة فى المغرب تكاد تختفى عمليا من ليبيا.

ومن الممكن أن نلخص الموقف بأكمله فى عبارة مجملة فنقول: إن ليبيا من المغرب بشريا (أنثروبولوجيا وحضاريا)، ولكنها ليست فيه تماما طبيعيا (جيولوجيا وتضاريسيا ومناخيا). إنها من «المغرب» ولكنها ليست من «جزيرة

المغرب»، من «ساحل البربر» - كما كان يسمى - ولكنها ليست فى «إقليم أطلس»، من «شمال إفريقيا» دون «إفريقيا الصغرى». بعبارة واحدة، إنها أقل المغرب العربى مغربية كما قد نقول.

بعد المشرق

وهنا يأتى دور دائرة المشرق. هى الثقل المقابل والمغناطيس المضاد، دون أى تعارض أو تناقض مع ذلك. منها استمدت ليبيا عروبتها واسلامها، أى ثقافتها وعقيدتها، بينما كانت ليبيا هى التى «قدمت» العرب والإسلام إلى المغرب وقدمته إليهما. ولقد آتى تعريب ليبيا كاملا شبه مطلق، وحتى دماؤها امتزجت امتزاجا عميقا بالدم العربى. كذلك فلقد كانت ليبيا طريق المغرب- «الركب المغربى» - إلى الحج [1].

ومن الناحية الأخرى فلقد دخلت ليبيا فى علاقات حميمة وبعيدة المدى مع المشرق، وخاصة مصر التى كانت تلقى بظلها الحضارى على برقة، مثلما كانت طرابلس تقع فى ظل تونس حضارة [2] ولقد كانت ليبيا الإسلامية تتطلع تقليديا إلى الأزهر كما تنظر إلى الزيتونة. ومن قبل كانت هجرة الليبيين إلى مصر القديمة لا تنقطع، ومؤثراتهم الجنسية ثابتة حتى اليوم

١- حسين مؤنس، مصرو رسالتها، القاهرة ص ٣٢-٣٨.

2- Barbour, P. 57.

فى كل جبهة غرب الدلتا والفيوم والصعيد الأوسط. ومن بعد كانت القبائل البرقاوية تتعامد على خط الحدود السياسية الوهمى بطول من البطنان حتى مريوط. وفى القرن الأخير كانت مصر ملجأ وملاذا للاجئين الليبيين أيام الفاشية، ومنها اتخذوا قاعدة الاحتشاد والانطلاق للتحرير.

خلاصة هذا كله أن ليبيا، كما تجد نفسها أقل المغرب العربى «مغربية»، تخرج أيضا وهى أكثره «مشرقية»، إن لم يكن بحكم البيئة فبسبب الموقع. وليس صدفة بعد هذا أن كثيرا من الباحثين يضعها فى الشرق الأوسط، بينما يصنفها البعض الآخر فى الشرق الأدنى؛ على حين يصنفها آخرون - فيشر مثلا - بينهما : برقة فى الأوسط، وطرابلس خارجه[1]. كذلك يرى جان دريش أن برقة تحدد نهاية المشرق العربى. بينما يبدأ المغرب العربى بطرابلس[2].

وأيا كانت قيمة هذه التقاسيم، التى قد تكون تحكمية بدرجة أو بأخرى، فإن ليبيا تظل مدخل المغرب وبوابة المشرق، ودون ما تعارض بين البعدين. فهى تمد يدا إلى الأول وأخرى إلى الثانى، وتضع قدما هنا وأخرى هناك. أو كما يقول كلارك، فإن أبناء المغرب العربى فى دول المغرب والجزائر وتونس ينظرون إلى ليبيا كمنطقة انتقال بينهم وبين مصر[3]. إنها حلقة الوصل،

1- The iddle East, P. 3.
2- Birot and Dresch, Medit. et Moyen-Orient, P. 455-6.
3- J.I. Clarke, AEcon.. and Political Changes,S P. 105.

عامل الاتصال، وضابط الإيقاع. وإذا كان لهذا الدور من مغزى وظيفى ووظيفة سياسية قومية، فمؤداها أن رسالة ليبيا، المؤهلة لها بالجغرافيا والمرشحة لها بالتاريخ، هى أن تكون «مفاعلا وحدويا» بين المغرب والمشرق، وقدرها هو أن تجمع بينهما شعبيا أو رسميا.

الحجم : المساحة والسكان

تلك إذن خريطة تاريخ ليبيا وتوجيهها الجغرافى كما يرسمها موقعها السياسى الحاسم داخل دوامة من الأبعاد وبين دوائر وقوى عديدة. فالى أى حد ترتفع قامتها السياسية فى هذا الإطار، ما قوتها البشرية، ما هو حجمها ؟ ها هنا نضع أيدينا على ما يبدو جليا نقطة الضعف الأساسية والتقليدية فى كيان ليبيا الجيوبولتيكى، ألا وهى كثافة السكان الضئيلة. فالقوة البشرية ليست محدودة فحسب، ولكنها تترامى على رقعة سياسية شاسعة. فبمجموع سكانى قدره نحو ١,٩٠٤,٠٠٠ نسمة (قل الآن مليونين)، على مساحة قدرها نحو ١,٧٥٩,٠٠٠ كم٢، فإن متوسط الكثافة الحسابية لا يناهز بالكاد ١,١ فى الكيلو المربع، إن هناك من أسف تعارضا جذريا بين المساحة السياسية وحجم السكان، يكاد يجمع بين الحد الأقصى من الأولى والأدنى من الثانية.

لن نذكر هنا أن ليبيا يمكن أن تستوعب داخل حدودها كل رقعة فرنسا

(٥٤٧,٠٠٠ كم٢)، وكل الجزر البريطانية (٣١٤,٠٠٠ كم٢)، وكل أيبيريا (اسبانيا ٥٠٤,٠٠٠ كم٢، البرتغال ٩٢,٠٠٠ كم٢)، وإيطاليا (٣٠١,٠٠٠ كم٢) مجتمعة (المجموع ١,٧٥٨,٠٠٠ كم٢ مقابل ١,٧٥٩,٠٠٠ كم٢ لليبيا). لن نذكر كذلك أنها مثل مساحة الجزر البريطانية خمس مرات ونصف المرة.

يكفى فقط أن نشير إلى أن ليبيا أقل قليلا من لبنان سكانا (١,٩٠٤,٠٠٠ مقابل ٢,٦١٤,٠٠٠ سنة ١٩٧٠)، فى حين أن ليبيا مثل مساحة لبنان ١٧٣ مرة ! كذلك فكل جارات ليبيا الست المتاخمة لحدودها، عربا وغير عرب، أكثر منها سكانا، ولكنها أعظم مساحة باستثناء الجزائر والسودان. بل إنها لمن أكبر دول إفريقيا جميعا فى المساحة، ولكن من أقلها سكانا.

وبمزيد من التفصيل، فان ليبيا تعد رابعة الدول العربية مساحة بعد السودان والجزائر والسعودية، ولكنها أقلها سكانا على الإطلاق باستثناء دويلات الخليج واماراته القزمية. أما فى إفريقيا فهى تأتى أيضا الرابعة مساحة بعد السيودان فالجزائر فزائيرى (الكونغو)، بينما هى فى قائمة السكان لا ترجح إلا سبع أو ثمانى دول من جميع وحداتها التى تزيد قليلا عن الخمسين. أى أن ترتيبها فى السكان يكاد يكون بالتقريب عكس ترتيبها فى المساحة، سواء ذلك فى العالم العربى أو العالم الإفريقى.

ويمكننا أن نعبر عن الحقيقة نفسها بطريقة أخرى، ونعنى بذلك تكنيك الانحدارات الجيوبولتيكية. فإذا نحن نسبنا مجموع سكان كل الدول الجارات المتاخمة لليبيا إلى عدد سكانها هى، ثم قارناها بالنسب المماثلة لهذه الدول الجارات، لوجدنا فارقا ديموغرافيا، وبالتالى انحداراً جيوبولتيكيا شديدا بين الأخيرة وبين ليبيا لا يقارن بما بين كل دولة من تلك الدول ومجموع جاراتها المتاخمة، كما يوضح هذا الجدول.

الوحدة	عدد السكان بالمليون	عدد الجارات	عدد السكان الجيران	نسبة السكان الجيران إلى سكان الوحدة
ليبيا	٢	٦	٧٨	٣٩
مصر (١)	٣٥	٣	٢٠.٣	٠.٦
السودان	١٥.٥	٨	٨٠	٥.٣
تونس	٥.٣	٢	١٧	٣.٢
الجزائر	١٥	٦	٣١	٢.١
النيجر	٣.٥	٧	٨٠	٢٢.٩
تشاد	٣.٧	٥	٨٠	٢١.٦

١- تشمل الحدود الآسيوية.

والنهر الأخير فى الجدول هو مقياس حدة الانحدار الجيوبولتيكى أو اعتداله. وفيه يشتد الانحدار وتزداد الهوة كلما زادت النسبة، ويقل ويعتدل ويقترب من التكافؤ كلما قلت النسبة. وواضح أن أشد انحدار هو ما يحيط بليبيا : إنها أشبه بقاع بئر عميقة تحيط بها الأرض العالية من كل الجهات تقريبا. وفى الوقت نفسه تأتى ليبيا ومصر كالنقيضين المباشرين فى كل المجموعة، إذ يصل معدل الانحدار حول الأولى إلى عشرات أضعافه حول الثانية. وبالمقارنة فإن تونس والجزائر مثلا أقرب إلى التكافؤ والاعتدال فى الانحدار.

وإذا كانت تلك هى الصورة الأساسية، فإنها لا تعدم نقطا مضيئة ومشجعة للغاية مع ذلك. فمن ناحية، فإن المساحة المطلقة هى نقطة قوة سياسية أساسية فى حد ذاتها، ومهما كانت طبيعتها الظاهرية أو محتواها الآنى. فأولا يتعين علينا أن ندرك بوضوح أن عظم المساحة والرقعة مبرر أساسى من مبررات وجود الدولة raison d'ere ككيان سياسى متميز أصلا، ولولاه لكانت ليبيا مجرد واحدة من دول الجيب الصحراوية الضئيلة العديدة، تلك التى ترصع أطراف العربى والتى تفتقر إلى مبرر وجود حقيقى، وتكاد تعد شذوذا سياسيا إما من «غرائب» السياسة أو من «حفرياتها».

وثانيا فلقد أثبتت التجربة القومية أن لكل شبر من التراب الوطنى قيمته السياسية المنظورة أو غير المنظورة، الكائنة أو الكامنة. فمنطلق المساحة عمق استراتيجى هام وحاسم وشرط للحماية، خاصة فى عصر الطيران والصواريخ.

ومن ناحية أخرى فإن إمكانيات الأرض دائما كم مجهول قد يخبىء المفاجآت الكبرى سواء زراعيا أو معدنيا. فإذا كانت الرقعة الكبرى من مساحة ليبيا هى الصحراء القاحلة الجرداء، فإن تطورات تكنولوجيا الزراعة الممكنة تجعلها رصيدا محتملا بالقوة للمستقبل.

وأهم من ذلك كله فلقد بررت الصحراء نفسها بالفعل أخيرا، وأثبتت وجودها الفائق بالبترول الذى أصبح عصب حياة ليبيا، ومدار قيمتها السياسية بحيث أعاد تقييم قوتها ووزنها الجيوبولتيكى من الأساس، وعدل من التوازنات الديموغرافية السابقة المختلة، وصحح الموقف كثيرا من حيث الانحدارات الجيوبولتيكية. إن ليبيا المعاصرة تدين – اليوم على الأقل – بكل قامتها وقيمتها للرقعة، والرقعة الصحراوية بالتحديد، أكثر منها لرقعتها غير الصحرواية.

كذلك فإن البترول بدوره قد سبب ثورة ديموغرافية، صغيرة ربما ولكنها حقيقية جدا. والواقع أن البترول قلب كل اتجاهات السكان فى ليبيا وأنماطها، ليس النمو فحسب، بل حتى الهجرة قلبها بصورة درامية لها مغزاها الكبير. وفى هذا فان ليبيا إنما تشارك في نمط عام يشمل العالم العربى كله، حيث كانت الهجرة تخرج كقاعدة من وحدات الصحراء قليلة النمو إلى دول الزراعة والكثافة السكانية سريعة النمو، فأصبحت تخرج من دول الزراعة إلى دول البترول الصحراوية التى تتفوق الآن فى معدل التزايد[1].

---

١ – حمدان، بترول العرب، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

فتاريخيا كانت ليبيا بصفة تقليدية منطقة طرد سكانى وهجرة خارجة مزمنة .. تصدر الرجال بانتظام في السلم والحرب : وحسبنا أن نشير فى ذلك إلى تسربهم أو تدفقهم عبر التاريخ على مصر، واستقرارهم وتوطنهم بها، ثم إلى «الخروج» أو الشتات الليبى أيام الغزو الإيطالى فى المشرق والمغرب العربيين. الآن فإن البترول قد حولها إلى مغناطيس حقيقى للهجرة الوافدة وإلى منطقة جذب بشرى تتدفق عليها تيارات الهجرة الداخلة، سواء للعمل أو الإقامة، تصب بها عشرات الآلاف من المواطنين العرب من كل أقطارهم. لقد انقلب نمط الهجرة «بطنا لظهر».

كذلك من حيث نمو السكان الطبيعى. فعلى الأقل منذ بدأ الغزو الايطالى تحولت ليبيا إلى منطقة تناقص سكانى خطير، أحيانا بشكل نكبائى، سواء بعوامل الموت المباشرة أو غير المباشرة، أو الهجرة والتفريغ، كما رأينا. أما الآن فإن البترول، على العكس تماما، أخذ يغير الصورة بسرعة، فبدأ معدل النمو يشتد ويتسارع، وأخذ حجم السكان الكلى معه يزيد ويرتفع، كما يوضح هذا الجدول[1].

١- دليل الاستثمار الصناعى، الجمهورية العربية الليبية، مركز التنمية الصناعية، جامعة الدول العربية، ١٩٧١، ص ١.

الوحـــدة	عـدد السكـــان	ملاحظـــات
١٩٥٣	١,٣٠٠,٠٠٠	تقدير
١٩٦٤	١,٥٦٠,٠٠٠	احصاء
١٩٦٩	١,٨٧٥,٠٠٠	تقدير
١٩٧٠	١,٩٠٠,٠٠٠	تقدير
١٩٧٢	٢,٠٠٠,٠٠٠	تقديرتقريبى

ومن هذه الأرقام يتضح أن مجموع السكان زاد نحو ٢٦٥ ألفا بين سنتى ١٩٥٣، ١٩٦٤، أو بنسبة ٢٠,٤ ٪ فى ١١ سنة. ثم زاد نحو ٣٣٥ ألفا أخرى بين سنتى ١٩٦٤، ١٩٧٠ أو بنسبة ٢١,٤ ٪ فى ٦ سنوات. أى أن السكان حققت نسبة متقاربة من الزيادة فى الحالتين، ولكن فى نحو نصف المدة، أى أن معدل النمو كان الضعف تقريبا.

والواقع أن البترول قد دفع بمعدل النمو دفعة كبيرة، حتى منح ليبيا اليوم أعلى معدل نمو سكانى بين العرب جميعا، باستثناء إمارتين أو ثلاث من إمارات الخليج. فمعدل تزايد السكان السنوى الآن ٣,٦ ٪ (كان فى بعض السنوات السابقة ٣,٧ ٪)، وهو معدل إذا استمر فسوف يضاعف مجموع سكان ليبيا فى أقل من ربع قرن، وبذلك لن تأتى على ليبيا سنة ٢٠٠٠ إلا وهى دولة الملايين الخمسة أو الستة، وربما أكثر.

بل أكثر من هذا نستطيع أن نقول إن ليبيا اليوم بلد يمتاز – أو يعانى – من حالة تفريط السكان under-population ، بمعنى أن سكانه أقل مما ينبغى، وأقل من إمكانياته المادية كما رفعها البترول فجأة. فمن المعروف أن كشف مورد اقتصادى ضخم فجأة، كما يمكن أن يصحح فورا حالة من إفراط السكان، يمكن أيضا أن يخلق حالة من تفريطهم، بمعنى أنهم يصبحون فى يوم وليلة وعددهم أقل مما يتناسب مع الموارد الجديدة. ولهذا فان طاقة ليبيا للتشبع السكانى قد ارتفعت بالبترول كثيرا. وأمامها بذلك إمكانيات نمو سكانى كبيرة.

وكل هذه تطورات جوهرية فى صالح ليبيا السياسية، تقربها نسبيا من قدر من التكافؤ المعقول مع نظيراتها من العرب، وتخفف من حدة الانحدارات الجيوبولتيكية معها. لقد تغير – بالتأكيد – نمط القوة التاريخى القديم إلى حد معين، وأصبح لليبيا اليوم وضع جديد ووزن آخر فى جغرافيتها السياسية.

الفصل السادس

العمران والأساس الطبيعي

نمط العمران

إذا كان حجم السكان الضئيل داخل الرقعة الشاسعة وبين كتل السكان الكبرى في الخارج هو الضابط الأول لمصير ليبيا السياسى، فإن نمط العمران داخل تلك الرقعة هو الضابط الأساسى لتركيبها السياسى الداخلى. وقد لعبت الجغرافيا دورا لا يقل أهمية عن التاريخ فى تقسيم وتركيب ليبيا الداخلى، وكل من الجغرافيا والتاريخ ترك طابعه الذى لا يمحى على سياسة ليبيا. وإلى حد بعيد، فإن كفاح ليبيا المعاصر لخلق دولة حديثة إنما هو كفاح ضد إرث الماضى وضد العقبات الطبيعية [1].

وابتداء نستطيع أن نجرد التركيب العام لليبيا فى هذا الهيكل الأساسى : مضلع رباعى شبه منتظم، ينقسم فى الداخل بمحورين متعامدين إلى أربعة أرباع بالتقريب، مثلما يتوجه نحو الخارج بأربعة أبعاد، تدور بدورها حول محورين أساسيين.

فليبيا دولة بحر متوسط وصحراء بالدرجة الأولى، بمعنى أن الرقعة السياسية تتألف من إقليمين من الأقاليم الطبيعية. فهناك الجبهة الساحلية

1- Khadduri, P. 3-4.

المتوسطية، أو «السواحل»، وهى أساسا كتلتان مستطيلتان ومنفصلتان من المرتفعات الهضبية، الجبلية أو التلية، تصل فى أعلاها إلى نحو ٨٠٠ متر. ثم هناك الظهير الصحراوى الداخلى، أو «الدواخل»، وهى بعامة رقعة شاسعة المساحة من صحراء الحمد والرق (أى الصحراء الصخرية والحصوية) تمتد كالجبهة بعرض الدولة من الحدود إلى الحدود «بين قوسين» من صحراء العرق وبحار الرمال (أى الصحراء الرملية) فى أقصى الشرق وفى أقصى الغرب.

ولكن فيما بين هذين الإقليمين تطغى الصحراء تماما، فتغطى من ٩٠٪ إلى ٩٥٪ من المساحة الكلية، بل المقدر أن ٢٪ فقط من كل مساحة ليبيا هى التى تخلو حقيقة وبصرامة من الصحراء [1]. أما النطاق المتوسطى فشريط ساحلى قليل العمق، يتراوح فى أقصى اتساعه بين ٥٠، ١٠٠ كم من الساحل، فضلا عن أنه من نوع متدهور فقير، وأكثر من ذلك متقطع غير متصل.

على أن هذا النطاق المتوسطى هو القطاع المعمور الفعال حقيقة فى ليبيا، هو «الاكيومين» وهو «النواة النووية» للدولة، فيه يتركز أكثر من ٩٠٪ من مجموع الأمة، ومنه يأتى معظم الإنتاج والثروة، وإليه بالفعل تتعلق بقية رفعة ليبيا السياسية، التى لا تعدو بذلك أن تكون غلافا منتفخا أو شرنقة

1- Jean Despois, Developentbof Land Use in Northern Africa, in: A History of Land Use in Arid Regions, ed. L. D. Stap, Unesco, Paris, 1962, P. 220.

ضخمة ولكنها جوفاء من اللامعمور أو شبه المعمور على الأكثر.

ويفصل بين النطاق المتوسطى الساحلى وبين الظهير الصحراوى خط عرضى من الجبال والمرتفعات الوسطى يكاد يتوسط المسافة ما بين الساحل والحدود الجنوبية ويوازيها. أو هو بالأصح يجنح إلى الشمال أكثر، كما أنه قاصر فى امتداده على النصف الغربى والطرابلسى فقط دون الجانب البرقاوى. ويتألف هذا الخط من الغرب إلى الشرق من جبال الحمادة الحمراء، ثم جبال السودا، ثم الجبل الأسود والحروج السوداء.

ومن الناحية الأخرى، يفصل بين شرق ليبيا وغربها نطاق رأسى عريض ومتصل من الصحراء، يبدأ من منتصف جبال تبستى فى الجنوب فلا ينتهى إلا عند سيف البحر تماما فى خليج سيرت. وتدخل فى هذا النطاق البروزات وأقدام التلال الأمامية من جبال تبستى - سرير تبستى - ثم سلسلة جبال الحروج السوداء. وبهذه الصورة، يشطر النطاق المرتفعات الساحلية فاصلا كتلة برقة عن كتلة طرابلس تماما، كما يقسم الظهير الصحراوى الداخلى إلى حوضين منفصلين فى الجنوب. هما حوض الكفرة فى الشرق، وحوض فزان فى الغرب.

وبهذا كله يقسم القاطعان شبه المتعامين، الجبلى والصحراوى، ورقعة ليبيا عموما إلى أربعة أرباع تقريبية، وإن كانت مساحة الربعين الجنوبيين أكبر دائما، هذا فضلا عن أن أربعتها تنفصل عن بعضها البعض جميعا

بجبهات وفواصل صحراوية شاسعة. فهناك أولا نواتا طرابلس وبرقة في الشمال، ثم حوضا فزان والكفرة في الجنوب.

ومن وجهة نظر العمران، فإن النواة الأولى هي النواة الكبرى على الإطلاق، فهي وحدها ثلثا ليبيا، بينما أن الثانية هي النواة الصغرى حيث لا تصل بالكاد إلى نصف الأولى سكانا، أى أقل قليلا من ثلث ليبيا، أما حوض فزان على اتساعه الهائل فمجرد نوية صغيرة للغاية لا تعدو ٥٪ من مجموع سكان الدولة، على حين يأتي حوض الكفرة وهو بحق « الربع الخالي » الليبي، صحراء شبه مطلقة من اللامعمور المطلق تقريبا.

ويعني هذا في الواقع العملي أن المعمور الليبي الحقيقي إنما هو نواتا طرابلس وبرقة، باعتبار أن فزان تذييل بالغ الضآلة سكانيا وإنتاجيا. كذلك فلما كانت هذه الكتل السكانية منفصلة عن بعضها البعض بجبهات صحراوية عميقة، فإنها تقوم «كجزر» بشرية حقيقية، كل منها في ركن من أركان مضلع الدولة. وليبيا المعمورة بهذا ثلاث جزر أساسية، أو بالأحرى جزيرتان ونصف كما عبر البعض.

والجدول الآتي يعطي تقديرا عاما لسكان الكتل الثلاث في ١٩٥٣ حين كان مجموع سكان ليبيا ١,٣ مليون نسمة [١] .

١- عزة النص، أحوال السكان في العالم العربي، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٧٨.

الولاية	المساحة بالكم ٢	عدد السكان	السكان ٪	الكثافة كم ٢
طرابلس	٣٥٣,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	٦٥,٤	٢,٤
برقة	٨٥٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	٢٨,٨	٠,٤
فزان	٥٥١,١٤٠	٧٥,٠٠٠	٥,٧	٠,١
ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠	١,٣٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠	٠,٧

ولكن من الواضح مدى الخطأ النسبى فى هذه التقديرات، فقد جاء إحصاء عام ١٩٥٤ بنتائج عامة وخاصة مختلفة على النحو الآتى[١].

الولاية	المساحة بالميل ٢	عدد السكان	السكان ٪	الكثافة ميل ٢
طرابلس	١١٠,٠٠٠	٧٤٦,٠٦٤	٦٨,٣	٦,٩
برقة	٣٥٠,٠٠٠	٢٩١,٣٢٨	٢٦,٧	٠,٨
فزان	٢٢٠,٠٠٠	٥٤,٤٣٨	٥,٠	٠,٢
ليبيا	٦٨٠,٠٠٠	١,٠٩١,٨٣٠	١٠٠,٠	١,٦

1- Encyclopedia Americana, loc. cit., P. 46-7.

كذلك يتتبع الجدول الآتى نمو السكان بحسب الأقاليم بين احصائى ١٩٥٤، ١٩٦٤ [١] .

الإقليم	السكان ١٩٥٤	السكان ١٩٦٤	السكان ١٩٦٤٪	الزيادة	الزيادة السنوية٪
طرابلس	٧٣٨.٣٣٨	٠٢٩.٢١٦،	٦٦.٠	٢٩٠.٨٧٨	٣٩.٤
برقة	٢٩١.٢٣٧	٧٨.٧١٤	٢٩.٠	١٦٠.٢٣٢	٥٥.٠
فزان	٥٩.٣١٥	٤٥١.٤٦٩	٥.٠	١٨.٣٩٩	٣١.٠
ليبيا	١.٠٨٨.٨٨٩	١.٥٥٩.٣٩٩	١٠٠.٠	٤٧٠.٥١٠	٤٨.٦

واليوم إذ تعد ليبيا نحو المليونين، فإن كثافات السكان الإقليمية قد ارتفعت نسبيا، ولكن النمط لم يختلف جذريا. فقد بلغت الكثافة فى المحافظات الغربية ٤١٣ نسمة فى كل ١٠٠ كم٢، مقابل ٥٣ نسمة فى المحافظات الشرقية، ١٢ نسمة فى المحافظات الجنوبية. فالكثافة مازالت أعلى ما تكون فى الغرب، وأقل ما تكون فى الجنوب، أما الشرق فيأتى فى المرتبة الوسطى [٢] .

١- عبد العزيز شرف، ص ٣١١

٢- دليل استثمار الجمهورية العربية الليبية، مركز التنمية. الصناعية، جامعة الدول العربية، ١٩٧١، ص ١.

الضوابط الطبيعية

هذا باختصار شديد نمط العمران في ليبيا. وسنرى كم له من نتائج ومغزى سياسى، بل كيف أنه المفتاح الأساسى لفهم التركيب السياسى الداخلى للدولة. ولكن علينا أولا أن نحلل الضوابط الطبيعية الكامنة خلفه. وكبلد بلا أنهار، فإن الماء هو بلا شك الضابط الأول لهذا النمط. ولكن المطر والتضاريس والتربة معا هى بدورها الضوابط الأولية لتوزيع الماء. ولهذا فلندرس بشيء من تفصيل صورة اللانسكيب الطبيعى فى كل وحدة عمرانية على حدة.

فأما طرابلس[1] فكتلة مستطيلة من المرتفعات الهضبية الجبلية تمتد من الحدود التونسية حتى رأس مسراطة، تبدأ على الساحل بسهل «الجفارة»، الذى يرتقى إلى «الجبل»، الذى يتدرج بدوره إلى هضبة الحمادة الحمراء فى الجنوب. و «الجبل» هوحافة كويستا تتألف من مجموعة من الجبال هى من الغرب إلى الشرق : نالوت والنفوسة ثم غاريان فترهونة ومسلاتة. وأقصى ارتفاع الحافة ٨٠٠ متر، يقطعها عديد من الأودية التى تجرى بالماء موسميا.

والحقيقة المناخية الحاكمة فى كتلة طرابلس. هى أنها تقع فى ظل مطر تونس، التى تقع إلى الشمال فضلا عن الغرب منها فتحجب عنها الرياح العكسية الغربية الرطبة. ولهذا فالمطر قليل، وهو يزداد قلة بسرعة نحو الجنوب

1- Birot & Dresch, P. 455.

لأنه داخلى، ونحو الغرب (عكس اتجاهه العام) لأنه ظل مطر أكثر[1]. ويبلغ المطر فى مدينة طرابلس ٣٥٠ ملليمتر، أما عمق نطاق المطر (٣٠٠ - ١٠٠ ملليمتر) فلا يزيد بصفة عامة عن ٦٠ كم، حيث تبدأ الصحراء الكاملة. من هنا تخلو طرابلس من الأنهار، ولكنها من الناحية الأخرى تعوض بثروة مائية باطنية وفيرة قريبة من السطح تقوم عيها آلاف الآبار الغنية التى تعد الأساس الطبيعى للإنتاج والاقتصاد الزراعى كله.

وعلى هذا الأساس تقدر المساحة الصالحة للاستغلال بكل أنواعه ودرجاته فى طرابلس بنحو ١٠ ملايين هكتار، ٨ ملايين منها تصلح للرعى فقط، ومليونان للزراعة. ولكن الربع فقط من هذه المليونين الأخيرة، أى نحو نصف المليون هكتار، هو الذى يصلح للزراعة الدائمة، بينما يزرع باقيها، ١,٥ مليون هكتار، أحيانا على يد البدو زراعة مؤقتة غير منتظمة. وتتركز رقعة الزراعة الدائمة أساسا حول وخلف مدينة طرابلس فى سهل الجفارة. وبفضل هذه الرقعة الخصبة تنفرد طرابلس فى ليبيا جميعا بأنها أغنى أجزاء الدولة بالإنتاج، وبأنها الوحيدة التى تفوق أهمية الزراعة فيها أهمية الرعى على الإطلاق عدة مرات.

وتتركز المحاصيل الأساسية بهذه الرقعة الخصبة بحيث يسود القمح والشعير فى السفوح المنخفضة، والفواكه والخضروات على الساحل، ثم محاصيل البحر المتوسط على السفوح الجبلية، بينما يأتى الرعى فى الظهير

١- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ص ١٠٩.

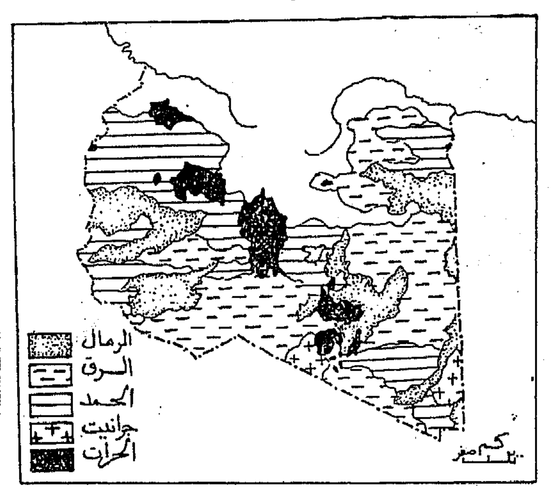
الجاف. وفوق الكل كقاعدة عريضة من الخامات تأتى معظم الصناعات الخفيفة والبسيطة والتقليدية التى تملكها ليبيا. والكل معا هو بدوره الذى يفسر الغلاف البشرى السميك نسبيا الذى يتوج طرابلس فيخصها بثلثى أبناء الأمة لتصبح مركز الثقل الديموغرافى، ونواة المعمور الكبرى فى الدولة.

لنقارن الآن برقة [1] . كتلة مستطيلة هى الأخرى، تمتد ما بين خليج سيرت وخليج البومبة والبردية، إلا أنها تبرز من اليابس على شكل لسان طويل عريض ناتئ فى البحر كرأس أو كشبه جزيرة، وذلك حيث تلتحم طرابلس بجسم اليابس تماما. وكطرابلس، فإن الكتلة هضبة جبلية تلية، كما أنها لا تختلف كثيرا فى الارتفاع، ترقى من الساحل إلى الداخل بعدة سلمات أو درجات حتى تصل إلى أقصاها فى الجبل الأخضر بارتفاع مشابه، أى أكثر من ٨٠٠ متر. إلا أنها تأخذ بعد ذلك فى الانخفاض التدريجى نحو الجنوب فى عدة درجات أخرى، حتى تصل إلى الصحراء الحقيقية، الحجرية أولا ثم الرملية فى النهاية حيث سرير وبحر رمال كلنشو.

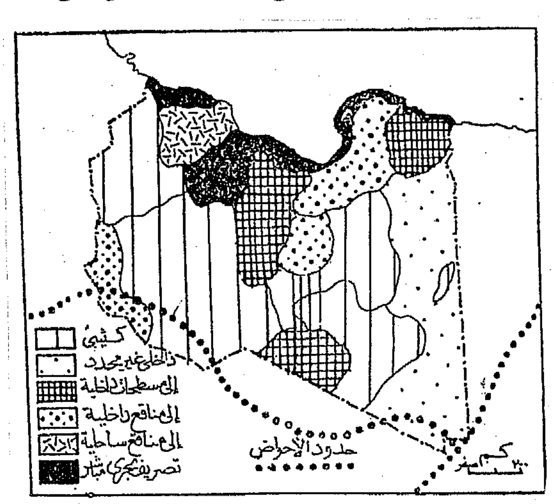
وتختلف برقة بعد هذا فى مناخها اختلافا محسوسا عن طرابلس. فرغم وقوعها على عروض واحدة تقريبا، إلا أن شكل برقة كشبه جزيرة بارزة يجعلها أكثر تأثرا بالظروف البحرية وأقل خضوعا للمؤثرات الصحراوية. فالموقع البحرى البارز يضعها مباشرة فى مستقبل الرياح الغربية الرطبة، ولذلك فهى

1- Fisher, iddle East, P. 481-9.

شكل ١١- أشكال الأرض السائدة. الجزء الأكبر من الصحراء الليبية يتألف من صحراء صخرية وحصوية تقع «بين قوسين» من الصحراء الرملية.



شكل ١٢- خريطة التصريف المائي. نسبة كبيرة من الرقعة تتميز بالصرف الداخلي، ولكن ليبيا عامة تتفق إلى حد معين مع حدود الحوض الطبيعي الليبي.



أغزر من طرابلس بصورة مطلقة. ويمكننا أن نجمل الموقف الأساسى كله فى أن برقة تكاد تكون ضعف طرابلس مطرا.

فعلى الساحل يتروح المطر بين ٢٠٠، ٣٠٠ ملليمتر، ترتفع فى الهضبة إلى ٥٠٠ - ٦٠٠ ملليمتر، تزيد عن ذلك أيضا فى الجبل الأخضر. ومعنى هذا أن هناك مناطق كثيرة فى برقة تنال من المطر ١٥ - ٢٠ بوصة فى السنة، وهى كمية تعادل مطر وهران فى الجزائر مثلا. وإذا كان المطر يقل فى المنطقتين بسرعة كلما اتجهنا جنوبا نحو الداخل، فإن نطاق المطر فى برقة أعمق مما هو عليه فى طرابلس. فخط مطر ١٠٠ ملليمتر فى برقة يقع على بعد ١٠٠ كم من الساحل، مقابل ٦٠ كم فى طرابلس. وإذا كان مطر طرابلس يزداد كلما اتجهنا شرقا، فإنه على العكس فى برقة يتناقص فى هذا الاتجاه، حيث تصبح برقة البحرية ومرمريكا (البطنان) أقل القطاعات رطوبة.

على هذا الأساس وحده، المطر، قد يمكن أن نتوقع أن تكون إمكانيات الإنتاج والحياة أغنى فى برقة منها فى طرابلس. ولكن ليس هكذا الواقع، وتلك هى المتناقضة الهامة التى تطلب تفسيرا. وهذا نجده أساسا فى عامل التربة والمساحة. فبرية هضبة من الحجر الجيرى فى المحل الأول، والتربة جيرية بصفة عامة.

من هنا أدت غزارة المطر فى بعض مناطقها إلى انتشار ظاهرات السطح الكارستية Karst، وفيها يتسرب معظم المطر إلى باطن التربة حيث يختفى تحت الأعماق، فلا توجد أنهار جارية مطلقا حتى من مثل أودية طرابلس

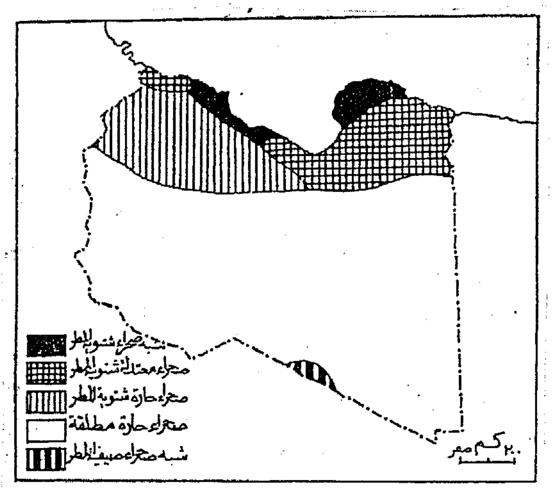
الفصلية. وهذا الوضع ينتشر فى الجبل والهضبة وبرقة الحمراء. أما حيث يقل المطر نسبيا فإنه يندفع على السطح بسرعة ليختفى مباشرة، فلانجد آبارا كثيرة وينابيع غنية مثلما نجد فى طرابلس. وهكذا فى النتيجة الصافية تفسد التربة فى برقة ما أصلح المطر، وتعود المنطقة وهى أقل قدرة على الإنتاج من طرابلس الأقل مطرا.

يضاعف من هذا، كما يترتب عليه، أن المساحة الصالحة للاستغلال بأنواعه أقل بكثير. فالمساحة الصالحة للاستغلال ٤ ملايين هكتار (مقابل ١٠ ملايين فى طرابلس)، منها ١٥٠ ألفا فقط صالحة للزراعة الجافة، وأقل منها كثيرا ما يصلح للزراعة الرطبة، بينما الباقى صالح للرعى أو للزراعة غير الدائمة.

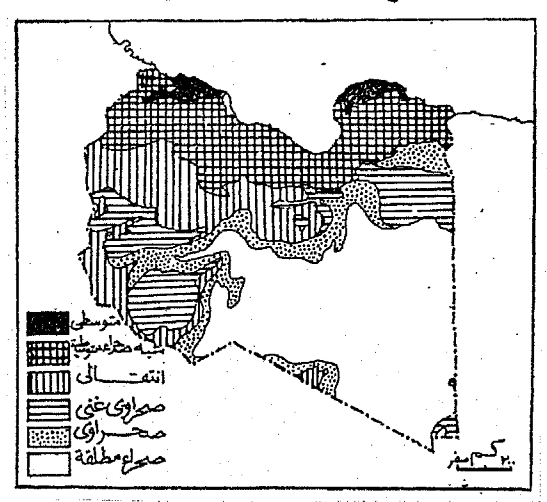
النتيجة النهائية منطقيا أن برقة أفقر فى إمكانياتها وإنتاجيتها، رأسيا وأفقيا، من طرابلس. فبينما تسود الزراعة تماما على الرعى فى طرابلس، يسود الرعى كلية فى برقة، وتنزلق الزراعة إلى مجرد حرفة ثانوية تكميلية. والزراعة بعد مذبذبة غير مضمونة، ككل الزراعة الجافة البعلية. والشعير لا القمح هو المحصول الرئيسى، وحتى الدخن يكاد أيضا يتفوق على القمح. كما تقتصر الفواكه - فواكه البحر المتوسط - على واحات وحدائق الرى بالبينابيع، وهى الأخرى يكاد النخيل الذى ينتشر انتشارا واسعا أن يتفوق عليها كذلك.

ومن المنطقى بعد هذا كله غياب الصناعة بمعنى الكلمة، فيما عدا الصناعات الرعوية التقليدية، الجلدية والصوفية والألبان... الخ. ويترتب على

شكل ١٣- الأقاليم المناخية فى ليبيا، حتى مرتفعات السواحل الشمالية يغلب عليها النوع الصحراى بدرجة أو بأخرى، نحو ٢ ٪ من المساحة الكلية هو وحده الذى يعد خاليا تماما من المؤثرات الصحراوية.



شكل ١٤ الأقاليم النباتية. كانعكاس للمناخ والتضاريس، الأنواع الصحراوية وشبه الصحراوية هى السائدة.



هذا وذاك جميعا فى النهاية ضآلة الغطاء البشرى، فلم يكن يصل سكان برقة بالكاد إلى نصف سكان طرابلس تقليديا، رغم أن مطرها الضعف، وبذلك لم تكن لتزيد عن ثلث سكان الدولة عادة.

لا يتبقى لنا بعد هذا إلا حوضا فزان والكفرة. كلاهما حوض شبه دائرى، صحراء من الحمد والعرق، تتداخل فيها قطاعات الصحراء الصخرية والصحراء الرملية، وتعد من نوع الصحراوات الواحية desert-cum-oasis، وإن كان هذا أصدق على فزان بصفة خاصة. ففى فزان تتعاقب خطوط الحمد وخطوط العرق بصورة تامة : حمادة تنغرت، حمادة زغر (الصغير)، حمادة مرزق، ومن الرمال إيدين أوبارى edeyen، إدهان مرزق edehen.

وفزان، وإن كان أقل مساحة، أغنى كثيرا، كما هو أكثر ارتفاعا فى منسوبه العام. فهو حوض كالصحن من الوديان والواحات المترابطة، إذ تخترقه مجموعة من الوديان الطولية كالآجال والشاطئ تنقطها فى بطونها سلاسل من الواحات الهامة التى تعتمد على المياه الجوفية مثل مرزق وسبها والقطران وغات وزويلة... الخ. وأساس الإنتاج والحياة هو النخيل وبعض المحاصيل الغذائية العامة. ولهذا كله لا يعدو سكان الحوض المائة ألف أو ٥٪ من المجموع، ولا تعدو فزان أن تكون تذييلا للدولة لنواة طرابلس الكبرى والمجاورة.

أما حوض الكفرة فانخفاض واسع يغطى أكثر من ربع مساحة ليبيا. يتألف من الحمد تحيط به عروق الرمال من الشمال والشرق والغرب : بحر

كلنشو شمالا، والعرق الكبير على الحدود شرقا كتتمة لبحر الرمال العظيم في مصر، ثم بحر رمال ريبانه غربا. والمنطقة من أفقر صحارى العالم وأقلها مياها، وتقل فيها الواحات جدا : جالو – أو جله فى الشمال، والكفرة فى الجنوب، وبينهما ٣٠٠ كم تخلو تماما من المياه والحياة.

وحتى الواحات الأولى أقرب جغرافيا وعمرانيا إلى دائرة برقة، بينما تتوسط الكفرة قلب الحوض فى منخفض شبه دائرى تحيط به مجموعة من الواحات الصغيرة : الجوف، التاج، ربيانه، بزيمة، تازربو، بشارة... الخ. وهذه جميعا كل ثروتها النخيل، وكل أهميتها أنها كانت مركز طرق قوافل رئيسى، وكل سكانها لا تعدو بضعة آلاف، ٥ – ١٠ آلاف على الأكثر، أى فراغ عمراني من الناحية العملية.

التفكك الجغرافى

السؤال الآن : ما المغزى السياسي لهذا النمط العمرانى، وما هى نتائجه الجيوبولتيكية ؟ هناك ثلاث نتائج هامة تنعكس مباشرة على الجسم السياسى للدولة، تحمل مشاكل إقليمية عديدة ومعقدة، وتحتاج دائما أن توضع فى حساب التخطيط السياسى الناجح. وتلك هى : هامشية المعمور، التشتت الطبيعى، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد الثنائية الإقليمية.

هامشية المعمور

من الواضح أن المعمور الفعال، مركز الثقل البشرى والإنتاجى. وبالتالى السياسى، يقع كلية على أقصى هامش الرقعة السياسية. وإذا رسمنا خط أبعاد متساوية isostade موازيا للساحل وعلى بعد ١٠٠ كم منه، بل ٥٠ كم وحتى ٣٠ كم، لضم السواد الأعظم من الثروة البشرية والمادية فى الدولة. فأكثر من ثلاثة أرباع السكان يتجمعون فى شريط ساحلى لا يتجاوز ٣٠ كم. وعلى هذا فالنطاق المتوسطى الذى لا يزيد عمقه على الأكثر على ١٠٠ كم يتطرف تماما على جانب واحد من رقعة الدولة الشاسعة، تاركا بقية الجسم الضخم حتى الحدود الجنوبية ولمسافة أكثر من ١٠٠٠ - ١٢٠٠ كم كفراغ أو شبه فراغ معزول بقدر ما هو مهجور.

باختصار شديد، ولكنه غير مخل : الشمال هو المعمور، والجنوب هو اللامعمور. والواقع أن ليبيا برمتها تبدو «معلقة» إلى هذا النطاق المتوسطى الطاغى، الذى يبدو بدوره معلقا إلى السهل الساحلى الذى يتجسد بصورة استراتيجية فى ذلك الكورنيش الحاسم والحاكم، «شارع ليبيا» الرئيسى والشريانى، الذى يمر وحده بنحو ٨٠٪ من مجموع سكان البلد جميعا (١).

ولهذا النمط العمرانى نتيجتان خطيرتان، ضعف المركزية، وإهمال الأطراف.

١- عبد العزيز شرف، ص ٣١١.

١ - ضعف المركزية. فهذا التطرف الهامشي للاكيومين قضى بغياب المركزية الجغرافية، والمركزية السياسية على الفور، أو على الأقل بضعفها الشديد والمفرط. فالقلب السياسى الحيوى النابض للدولة يقع على ضلوعها، بينما أن القلب الجغرافى النظرى أو الهندسى هو قلب ميت تقريبا من الناحية البيولوجية. صحيح أن هذا الموقع الهامشى قد قصر مصدر الأخطار الخارجية على جانب واحد محدد، وقلل احتمالات الخطر الخارجي من بقية الجوانب، كما حد من « معامل الاحتكاك » مع هذه الحدود الأرضية. وصحيح أن الجزء الأكبر من الرقعة السياسية تحول إلى غلاف لنواة الشمال يحميها بالعمق الاستراتيجى.

ولكن من الصحيح أيضا أن هذا التطرف عرض النواة الشمالية لكل الخطر، كما أن الفراغ العمراني فى الجنوب هو أيضا فراغ استراتيجى قد يغرى بالأطماع الإقليمية وبملئه من الجنوب. وفضلا على هذا فإن تطرف النواة الشمالية قد قلل بالضرورة من قبضة الدولة المركزية على الأطراف البعيدة فى الجنوب، بحكم المسافة الشاسعة وضعف المواصلات المتخلفة. ولهذا كله أخطاره الكامنة بلا شك، لا سيما أن هناك بعض اختلافات أنثروبولوجية وخلافات سياسية على بعض الحدود الجنوبية. والمعروف أن فزان بخاصة لم تعدم بعض تطلعات مكتومة أو مكبوتة. أما للانفصال من الداخل أحيانا أو للضم من الخارج أحيانا أخرى.

٢ – إهمال الأطراف. فإن هذا التطرف قضى بالضرورة بإهمال الأطراف الداخلية السحيقة البعد. وهناك بالفعل فارق كبير. بل حاد فى مستوى الحضارة والخدمات والاهتمام بين السواحل والدواخل. وشكوى الأخيرة من التخلف والإهمال هى شكوى حقيقية، وإن يكن ذلك غير مقصود بالطبع. فكل الثروة والرخاء، كل ثمرات الحضارة والتقدم والتنمية والتطوير، مركزة بعنف فى الشمال، بعكس الجنوب والأطراف النائية التى تعانى من الحرمان وفقر الدم، إن لم يكن لفقرها الذاتى فلصعوبة المواصلات وضعف الارتباط مع الشمال.

وتحاول الثورة الآن أن تصحح من هذا الوضع المختل، وأن تخفف من حدة الفروق والانحدارات، وذلك بمشاريع التنمية والتطوير فى الجنوب. على أن هذه الجهود تستدعى وقتا طويلا، مثلما هى باهظة التكاليف. ولكن حل مشكلة المعمور الهامشى ليس مستحيلا، وهو يتلخص أساسا فى توسيع ونشر رقعة المعمور الليبى بقدر الإمكان، وبالذات فى فزان. حيث يجب تكثيف الوجود الليبى والليبية. ومفتاح هذا يكمن فى التنمية الاقتصادية الإقليمية باختصار.

ومن هذه الزاوية فإن من حسن الحظ أن فزان، التى كانت أول كشف بترولى فى ليبيا ولكن صرف عنها النظر لشدة بعدها عن الساحل، تملك ثروة بترولية هامة، كما كشف بها حديثا عن ثروة ضخمة من خام الحديد، ولهذا

فإن فزان بمثابة احتياطى ليبيا ورصيد المستقبل.

التشتت الطبيعى

تنفصل وحدات المعمور الإقليمية الثلاث فى ليبيا عن بعضها البعض انفصالا فيزيقيا عميقا وحادا، إما بالصحراء وإما بالصحراء والجبال معا. [1] فالجبهة الصحراوية كفاصل تعد قاسما مشتركا أعظم فى كل الحالات، كما بين طرابلس وبرقة، وبين طرابلس وفزان. ولا شك فى أن أخطر هذه الجبهات وأثقلها بالنتائج هى الشقة الصحراوية الشاسعة - ٦٥٠ كم - التى تفصل فصلا مطلقا بين برقة وطرابلس بطول خليج سيرت. هذا وقد تضاف الجبال كفاصل إلى جانب الصحراء، فيتضاعف العزل الجغرافى بينهما، كما هى الحال بين طرابلس وفزان. حيث يندفع خط الجبال والمرتفعات الوسطى .

وينبغى هنا أن نضغط منذ البداية على أن هذا التشتت الطبيعى الداخلى لا يفقد ليبيا وحدتها العامة الأساسية بحال. فالواقع أن الصحراء كما هى عامل فصل نسبى فى الداخل، فإنها عامل فصل أقوى وأفعل عن الخارج. فالغلاف الصحرواى الأوسع الذى يطوق ليبيا ويلفها بمجموعها ويفصلها عن جاراتها هو عامل أساسى فى حفظ وحدتها العامة وكيانها الكلى. فهو وحده الذى يتغلب على جبهات الانفصال الصحراوية داخلها. وبمعنى آخر فإن

1- Birot et Dresch, P. 458.

الغلاف الصحراوى الخارجي كفاصل جغرافى وسياسى هو ثقل مضاد وغلاب يوازن ويرجح الجبهات الصحراوية الداخلية كسطوح انفصال محلى. ومن هنا بالتحديد يستمد الكيان الليبى وجوده الأساسى خارجيا كوحدة بذاتها رغم تفككه النسبى داخليا.

لهذا فلا ينبغى أن نبالغ فى تقدير التشتت الطبيعى فى ليبيا بحيث يخرج عن أبعاده الحقيقية وحجمه الطبيعى. فإذا صح أن عوامل الفصل الداخلى هى بلا شك أعلى بكثير من المألوف فى الدول العادية، فإن المهم أن عوامل الوصل الداخلى أقوى منها فى النهاية وأرجح. ومن هنا فليس صحيحا أن ليبيا هى «بالأحرى بلدان لهما شخصيتان» كما تقول اليزابيث مونرو(١)، أو أن البلد يدين بوحدته للعوامل السياسية أكثر منه للعوامل الجغرافية كما يقول باربر (٢).

وإذا كانت ليبيا تنقسم إلى ثلاث «جزر» عمرانية، فكذلك مثلا تنفصل الحجاز ونجد والإحساء فى الجزيرة العربية إلى ثلاث جزر سكانية متباعدة داخل المحيط الصحرواى، ولكنها جميعا تأتلف فى وحدة سياسية واحدة. وحكم الاثنين فى هذا لا يزيد – فى معنى – عن حكم الدول الجزرية متعددة الجزر مثلا، والجزر القليلة العدد أساسا، بل هو أفضل بلا شك؛ وليس فيه ما

1- Elizabeth Monroe, The Mediterranean in Politics, Lond., 1939, P. 161-2.

٢- ص ٣٤١.

يعوق الوحدة الوطنية والسياسية الأساسية. على أن هذا لا شك يلون الوحدة الداخلية إلى حد ما بالسلب أكثر منها بالإيجاب.

وفيما عدا هذا، فلا شك كذلك أن ضعف شبكة المواصلات الداخلية قد أكد هذه الفواصل الطبيعية أكثر مما ألغاها أو خفف من أثرها. فرغم وجود الطريق الساحلى الشريانى الذى يربط بين برقة وطرابلس على محور عرضى فى الشمال، ورغم مجموعة طرق القوافل على محور طولى بينهما وبين الكفرة وفزان فى الجنوب، فقد كانت الشبكة تقليديا مخلخلة فى مجموعها، ضئيلة الكثافة. عاجزة عن أن تلم أطراف الدولة فى نظام متماسك.

وحتى فى العصر الحديث، فإنه حتى الإيطاليين - بنائى الطرق الكلاسيكيين - لم يهتموا إلا بالطريق الساحلى (لاسترادا)، لا ليربط أوصال ليبيا بقدر ما يفتح شارعا رئيسيا يطل على المتروبول، أو يحملها إلى أطماعها التوسعية خارج ليبيا نفسها. ومن الناحية الأخرى فإن طريق الكفرة الميكانيكى الذى شقته الفاشستية بتكاليف باهظة لم يكن إلا لأغراض عسكرية، ولم يأت فى النهاية إلا فى الربع الخالى الميت من ليبيا.

والأسوأ من هذا أن ليبيا تخلو حتى الآن من أى شبكة خطوط حديدية إلا بضعة خطوط حول العاصمتين - خطوط ضواحى تقريبا من الناحية العملية - كل مجموع أطوالها ٣٦١ كم. فثمة قطاع فى طرابلس يمتد على جانبى العاصمة ما بين زوراه والخمس مع وصلة جنوبا إلى غاريان. وفى

برقة قطاع آخر، حول بنغازى شمالا وجنوبا، إلى المرج (١٠٨ كم) والى السلوق (٥٥ كم)، هذا فضلا عن وصلة حديثة من السلوم إلى طبرق ونحو درنة أمتدادا للخط المصرى الساحلى.

ومن جهة أخرى فإن الخطوط الحديدية للدول المجاورة، سواء فى مصر أو تونس تستمر إلى قرب الحدود الليبية، ولكنها تتوقف فجأة عندها أو قبلها بقليل أو كثير[1] . والواقع أن ليبيا، كما هى بلد بلا أنهار، تعد بلدا بلا سكك حديدية. ولا تكاد توجد فى إفريقيا جميعا مساحة مماثلة بلا خطوط حديدية.

بكل هذه الحواجز والفواصل الداخلية العريضة، الطبيعية والصناعية، ليس غريبا أن تبدو وحدات المعمور كما لو كانت تعطى ظهورها لبعضها البعض، تنظر كل فى اتجاه مختلف إما إلى الخارج أو إلى الداخل أو حتى إلى نفسها. وحتى من الناحية المادية والاقتصادية البحتة، فإن هذا التباعد يرفع تكاليف النقل والمواصلات بين الكتل الثلاث. بحيث تضعف إمكانيات التبادل والتفاعل التجارى والتكامل الاقتصادى إلى الحد الأدنى. والنتيجة العامة توجيه مركزى طارد centrifugal، تفتقد ليبيا معه بؤرة مركزية لامة لاحمة قوية أو متوسطة، الأمر الذى انعكس أحيانا على كيان الدولة من ناحيتين، التوجيه الخارجى والتركيب الداخلى.

1- Barbour, P. 344.

فعن الأولى، نجد أثرها فى السلم وغير السلم، فى الحضارة كما فى السياسة. فمع هذا التباعد الجغرافى بين الأقاليم الثلاثة، كان كل منها يتجه إلى حد ما إلى الدول المجاورة ويرتبط بها فى علاقات متواترة نسبيا، تضفى عليها بعضا من طابعها الحضارى أو مؤثراتها ونفوذها. بمعنى آخر، بقدر ما كانت هذه الأقاليم تتباعد عن بعضها البعض، بقدر ما كان كل منها يقترب من الجارات الخارجية، ويتطلع إليها، وربما وقع فى فلكها إلى حد أو آخر.

ولعل هذا ما يفسر الاختلافات الثانوية فى بعض جوانب الطوابع المحلية فى كل منها، حيث نجد المؤثرات الحضارية المصرية غير غائبة على الأقل فى برقة، بينما تقع طرابلس فى ظل تونس حضاريا (مثلما تقع فى ظلها مطرا) !، وتكاد تشكل امتدادا حضاريا لها، هذا على حين تبدى فزان طابعا أكثر إفريقية وصحراوية وسودانية.

أما فى غير السلم وخارج الحضارة، فإن هذا التفكك والتباعد المسافى أدى، فى وجه الغزو الخارجى، إلى تلك الظاهرة اللافتة التى تكررت بالحاح شديد فى تاريخ ليبيا، وهى اقتسامها فى وقت واحد بين أكثر من قوة خارجية. والملاحظ فى هذا الصدد أن هناك اتفاقا ما بين أثر تركيب العمران الليبى المشتت من الداخل وأثر الوضعيات الاستراتيجية الخارجية، بين تفكك وتباعد وحدات المعمور الليبى محليا، واستراتيجية الشد والجذب من جانب الأقطاب الخارجية. فالقوتان تعملان فى اتجاه واحد وتؤكد كل منهما الأخرى وتدعم نتائجها. وهى تقسيم أو تقاسم أقاليم ليبيا بين أكثر من اتجاه

أو ارتباط. ولا شك أيضا أنه على أساس هذا التشتت الطبيعى جزئيا كانت محاولات الاستعمار فى عصرنا الحديث لتمزيق ليبيا، إلى وصايات ثلاث مختلفة كما بعد الحرب، أو إلى دولة فيدرالية بعد ذلك.

هذا عن التوجيه الخارجى وعلاقته بالتشتت الطبيعى، أما عن التركيب الداخلى فلقد طالما أثر هذا التشتت على التماسك السياسى، بحيث عانى كثيرا من التفكك والتخلخل، مما زاد من ضعف الدولة والحكومة. ففى كثير من مراحل التاريخ كانت الرابطة بين أقاليم الدولة ضعيفة واهية نوعا، وسلطة الحكومة المركزية اسمية عادة، من السهل الانقضاض عليها أو الانتقاص منها. فزان مثلا، كثيرا ما انفصلت عن الحكم المركزى، كما حدث لنحو العقد أثناء العصر القرمانلى فى القرن الماضى [١] . وعموما كما عبر البعض لم تكن ليبيا أحيانا تزيد عن مجرد « تعبير جغرافى » [٢] ، بل حتى لم يكن واضحا دائما كما أضاف الرئيس الليبى نفسه [٣] . أضف إلى ذلك المنافسات الحادة بين الأقاليم على القيادة. على آن الظاهرة الأخيرة أدخل فى باب الثنائية الإقليمية الذى سنعالجة حالا.

المهم هنا أولا أن لنا أن نطمئن إلى أن مشكلة التشتت الطبيعى هذه قابلة للعلاج، على الأقل جزئيا، أساسا بالمواصلات، تكثيف المواصلات،

١- عبد العزيز شرف، جغرافية ليبيا، الاسكندرية، ١٩٧١، ص ٨، ٢٠٦.

2- Majid Khadduri, Modern Libya, P. V; Encyelopaedia Britannica, 1959, vol. 14, art. Libya, P. 27.

٣- «ندوة حرة مع الرئيس القذافى». الأهرام، ٧٢/٤/٧، ص ٤.

الجوية كالبرية، والحديدية كطرق السيارات، جميعا وعلى السواء. فعن الأولى، لا ننس أن الطيران قد اختزل تلك الفراغات الصحراوية وألغى فواصلها إلى حد بعيد. ولعل مما له مغزاه بالفعل أن ليبيا، بينما تخلو كما رأينا من أى شبكة حديدية جديرة، تمتاز اليوم بشبكة نامية نشطة من الخطوط الجوية الداخلية، فضلا بالطبع عن الخارجية. إن الطائرة – وحدها – هى سفينة الصحراء الحقيقية.

على أن الشبكة الأرضية لا تقل أهمية وضرورة. وإذا كانت الطرق البرية، طرق السيارات، الحديثة ضرورة أساسية، فإن ليبيا بمقياسها الضخم – ولا نقول شبه القارى – إنما جعلت للطرق الحديدية أساسا، ذلك أن القاعدة الأصولية فى جغرافية النقل أنه كلما زادت المسافات كلما زادت أفضلية القطار على السيارة. وإذا كان خبراء الأمم المتحدة قد قرروا فى الخمسينيات أن السكة الحديدية سابقة لأوانها فى ليبيا[1]، فإن الموقف اليوم مختلف، والواقع أن الأوان قد آن لكى تنشىء ليبيا – البترولية – شبكة أولية على الأقل من السكك الحديدية، تلحم أجزاءها وتلم أعضاءها المتناثرة كأنها الهيكل الحديدى الوثيق. والنقطة الأساسية هنا أن مثلها لن يكون استثمارا اقتصاديا فحسب، بل سياسيا أيضا وفى الدرجة الأولى، واستثمارا ناجحا مضمونا إلى ذلك فى الحالتين.

1- B. Higgins, Econoic and Social Developent of Libya, U.N., 1952, P. 47.

ومن هذه الزاوية، فإن هناك محورين أساسين لمثل هذه الشبكة يقترحان نفسهما على الفور، بحيث يربطان معا كتل السكان الرئيسية ربطا محكما. فالمحور العرضى الساحلى منطق أولى بلا شك، لأن مثله سوف يربط بين الأغلبية العظمى من مدن ليبيا الكبيرة والصغيرة، ويجرى وسط الكتلة الكبرى الساحقة من كل سكان الدولة ويخدمها إقليميا. وبذلك يمثل استثمارا اقتصاديا ناجحا تماما، فضلا عن ربط برقة بطرابلس ربطا مباشرا. وبطبيعة الحال فإن هذا الخط سيفيد من القطاعات الحديدية الحالية القائمة ويكملها حتى يتواصل المحور من الحدود إلى الحدود، حيث يتصل بدوره بالشبكة المصرية والتونسية من اليمين ومن الشمال، ويصبح بذلك قطاعا أساسيا فى سكة حديد العرب من سيناء إلى جبل طارق.

أما خط المحور الطولى فينبغى تخطيطيا أن يخرج من مدن طرابلس إلى فزان. مارا بواحات مدن الحدود. غدامس وغات حتى تمو، فضلا عن سبها ومرزق وسائر واحات فزان الداخلية. أو على العكس قد يمكن أن يمضى الخط مباشرة من طرابلس إلى واحات فزان الداخلية. سبها ومرزق، ثم منه تخرج وصلات فرعية إلى مدن الحدود تلك. وهذا الخط، الذى يعد فى الواقع بمثابة نصف مشروع خط الصحراء القديم Transsaharrien ، ربما اتصل فى المستقبل بخطوط حديد دول السودان الغربى المقبلة، وبذلك يصبح هو الآخر جزءا من خط الصحراء الكبرى.

والملاحظ أن الخطين المقترحين يرسمان معا زاوية قائمة أو حرف T،

وهذا يعكس على الفور الخطة الهيكلية لتوزع العمران والسكان فى ليبيا. كذلك فهما معا يشبهان خطة سكة حديد غرب السودان فى كردفان وإمتدادها الحديث إلى الجنوب، كما يؤلفان خطة مقلوبة أو صورة مرآوية مقابلة لهيكل الشبكة المصرية.

ومن حسن الحظ أن الخط الطولى من هذه الشبكة سيصبح حقيقة واقعة فى المستقبل القريب. فبفضل احتياطى فزان الضخم من الحديد، تقرر أخيرا إنشاء خط حديدى من منطقة الخام فى سبها إلى مسراطة على الساحل الطرابلسى بطول ٧١٠ كم. وسيكون من شأن هذا الخط أن يشجع على التفكير فى استثمار احتياطى فزان من البترول كذلك، كما سيفتح الجنوب كله للتنمية والتطوير. ولكل سيجعل من الجنوب فى النهاية مركزا من مراكز القوة والثراء. يضاف إلى أقاليم ليبيا ويخلق التوازن السليم بينها.

الثنائية الإقليمية

رغم أننا يمكن أن ننظر إلى صورة العمران الليبى كثلاثية ترسم ضلعين رأساهما برقة وفزان ويجتمعان بزاوية قائمة فى طرابلس، فإن المعمور الليبى إنما يستقطب حقيقة فى ثنائية طرابلس - برقة. فهذه هى الثنائية الأساسية والكلاسيكية تاريخيا فى ليبيا. فهاتان الوحدتان تقفان كقطاعين منفصلين تماما، بحيث تبدو كل منهما كجزيرة طبيعية وبشرية، يفصل بينهما قطاع

من الصحراء يتجاوز ٦٠٠ إلى ٦٥٠ كم، هو حوض سيرت. إذ هنا يتعمق البحر المتوسط نحو الجنوب إلى أقصى مداه فى ليبيا، بينما تتقدم الصحراء الكبرى نحو الشمال إلى أقصى امتدادها حتى تلامس سيف البحر تماما، لتصبح بذلك حلقة الانقطاع الرئيسية الجدباء المطلقة، التى تخلو من أى مصادر للمياه أو مظاهر للحياة.

هذا اللسان - الإسفين من اللامعمور، الذى تصفه اليزابيث مونرو بأنه «لابد أن يكون من أشد الحدود الطبيعية والبشرية وضوحا فى العالم » [١] ، هو سطح الانفصال الذى يشطر نطاق المعمور المتوسطى، وهو العامل الجغرافى الأساسى الذى يكمن خلف تلك الثنائية الطبيعية الأساسية، التى كثيرا ما ترجمت إلى ثنائية سياسية وأحيانا إلى ثنائية حضارية. فكنتيجة للتباعد المحسوس، وضعف معامل الاتصال والتفاعل بالتالى، فضلا عن اختلاف التوجيه الخارجى المترتب (الرحلة بين طرابلس وبرقة أصعب منها بين طرابلس وتونس، أو بين برقة مصر) [٢] ، تراكمت حتى تبلورت فى كل من الكتلتين مظاهر بشرية محلية مختلفة، قد لا تكون من الدرجة الأولى بالضرورة، ولكنها ساعدت على التباعد بينهما سياسيا أحيانا، وربما على بعض الاتجاهات التنافسية أحيانا أخرى.

1- Mediterranean in Politics, P. 161-2.

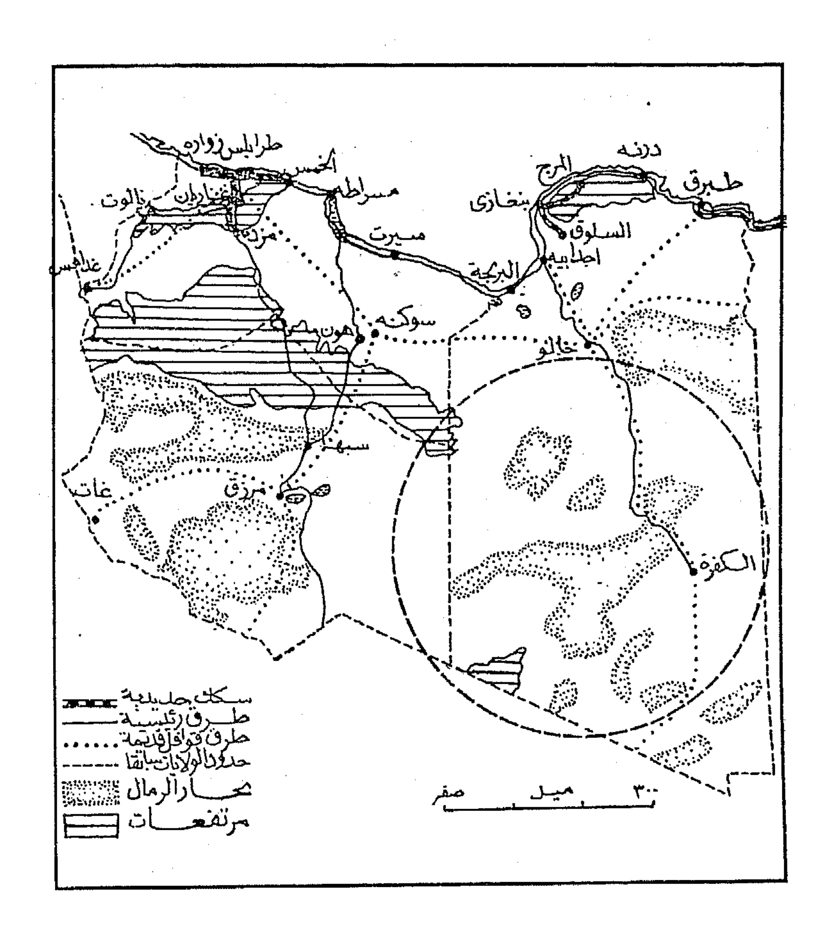
2- Barbour, P. 342.

ويمكن القول أن هذه الثنائية قديمة قدم أسم ليبيا ذاته، ترمز إليها ثنائية اسم سيرينايكا الإغريقى، وطرابلس اللاتينى، وتدل عليها بعد ذلك ثنائية الاستعمار المتواترة عبر التاريخ . وحتى أثناء العصور العربية كانت التسمية المزدوجة طرابلس وبرقة هى الإشارة التقليدية إلى ليبيا الحالية. حتى طرق التجارة والقوافل القديمة فى ظهيريهما كانت ثنائية. فحزمة طرق القوافل فى ليبيا كانت تنقسم تقليديا إلى شعبتين منفصلتين ومتباعدتين، ليس بينهما اتصال عرضى إلا محليا فى أقصى الشمال. فثمة كان محور تشاد - الكفرة - برقة (أوجلة - إجدابية) فى جانب، ومحور النيجر - فزان (مرزق - سوكنه، غات - غدامس) - طرابلس.

ومن الناحية الأخرى، فنظرا لتفوق طرابلس تقليديا فى الحجم والسكان والإنتاج، فلقد كانت كل ليبيا تسمى أحيانا بطرابلس، كما فى بعض مراحل العصر التركى. حين كانت تعرف بإيالة طرابلس. وفى تلك الفترة كانت مدينة طرابلس أكبر من بنغازى - كما رأينا - عدة مرات. كذلك ففى أواخر العصر التركى، خاصة فى القرن ١٨ ، وبالأخص فى القرن ١٩ ، بدأت فروق حضارية هامة تتكون بين المنطقتين - كما رأينا من قبل أيضا- فبينما اتخذت طرابلس وجهة شمالية ومسحة متقدمة أكثر. نتيجة للتوغل الأوربى، وتدفق الجاليات الأجنبية، ازدادت برقة انطواء وانعطافا إلى الجنوب، وتمسكا بالطابع العربى التقليدى. خاصة تحت تأثير السنوسية.

غير أنه حين تولت السنوسية الحكم اتخذت كنظام إقطاعى رجعى

شكل ١٥- خريطة الطرق والمواصلات. لاحظ «الثنائية» الواضحة فى خطوط الطرق الحديثة كما فى خطوط القوافل القديمة، وذلك انعكاسا لثنائية العمران بين طرابلس وبرقة بسبب الفواصل الطبيعية من صحارى ومرتفعات. الدائرة، وقطرها ٩٠٠ ميل، تمثل الربع الخالى الليبى.



سياسة مخططة تضمن لها الاحتفاظ بالسلطة، وهى سياسة التوازنات والمضاربات بين أقاليم الدولة. وكان محور هذه السياسة اتخاذ برقة، موطنها الأصلى، وقاعدة نشأتها الأولى، مركز نفوذ وعصبية وولاء خاص لها داخل الدولة الجديدة. وكان هذا يعنى وضعا خاصا متميزا لبرقة. ولكنه فى الواقع خلق وضعا شإذا، فقد كانت طرابلس وهى ضعف برقة سكانا وإنتاجا تجد نفسها النواة الكبرى فى ليبيا. مثلما هى الأكثر تطورا وتحضرا. ولهذا كانت ترى فى تمييز برقة تمييزا للشطر – الشقيق الأصغر على الشطر – الشقيق – الأكبر، وتغليبا للأقلية الرعوية البدوية الأقل تعلما على الأغلبية الزراعية المستقرة الأكثر تعلما[1] .

وتلك كانت البذرة الحقيقية فى النعرة المحلية الضيقة التى ظهرت حينئذ، ألقتها وغذتها السياسة الضيقة الأفق التى تبنتها السنوسية لأغراضها الخاصة، فجمدت الولاءات القبلية التقليدية وخلقت روحا إقليمية وعصبيات غير صحية وغير مسئولة.

وقد تبدى هذا الوضع بجلاء فى فترة ما بعد الحرب حين اتفقت السنوسية مع بريطانيا على فرض سيادتها على الدولة الجديدة تحت الرعاية البريطانية. فقد رفضت طرابلس هذه الصيغة، وكانت القضية الأساسية بالنسبة لها هى الاستقلال والوحدة فقط، على حين كانت هى الاستقلال والحكم فى برقة.

1- Barbour, P. 357-9; Khadduri, P. 88-89, 109-110.

وفيما بعد حين سويت هذه القضية، أخذ النزاع الإقليمى شكل قضية الدولة : اتحادية أم موحدة. فبينما كانت طرابلس تطالب بدولة موحدة وبالتمثيل السياسى على أساس عدد السكان، كانت برقة (وفزان) تريدان النظام الاتحادى وتطالبان بالتمثيل الإقليمى المتساوى. ومن الواضح أن الموقف الأول أكثر ديموقراطية ومنطقا، بينما يساوى الأخير بين أقاليم غير متكافئة فى الحجم والثروة والنضج - فى حالتنا بين ٨٠٠ ألف فى طرابلس، ٣٠٠ ألف فى برقة[١] .

ولقد نجح الاستعمار والنظام الحاكم فى فرض الاتحاد مع ذلك، على أساس تمثيل نيابى مزدوج، أحد مجلسى البرلمان فيه يتبع عدد السكان، والآخر يتبع التمثيل الإقليمى المتساوى. على أن من الواضح أن هذا كان تكريسا عامدا للإقليمية، وللثنائية الإقليمية وتعميقا واستثمارا للتفكك الطبيعى، انتهى بليبيا إلى نسيج سياسى أكثر تفككا وتخلخلا، اشتدت فيه المنافسات والحساسيات الإقليمية حتى أصبحت أو كادت ظاهرة جيوبولتيكية مرضية.

وقد انعكس هذا الوضع بصورة كاشفة بعد ظهور البترول بوجه خاص. ففى البداية انبثق البترول على جانبى خط الحدود «الولائية» - هكذا كان التعبير المستعمل - بين طرابلس وبرقة. فبدأ الاهتمام بالتوزيع الإقليمى

---

١ - جلاء عز الدين، العالم العربى، ص ٣٧٥- ٣٧٩، نقولا زيادة، ليبيا، ص ١٣٨، ١٧٣.

للبترول يشتد ويصبح ظاهرة مقلقة، خشية أن يتركز فى ولاية دون الأخرى، كما حدث بالفعل، وإلى أقصى حد عند ذلك.

فإذا كانت الآبار والحقول لم تلبث أن توسعت وزحفت يمينا ويسارا، فانها أخذت باطراد ثم بشدة ثم على الإطلاق تقريبا نحو اليمين، نحو برقة، حتى أصبحت معظم وأهم حقول البترول بها، وبحيث زحف الحوض وتحرك برمته، وبما فيه نواته النووية شرقا، حتى كاد أن يكون حوضا برقاويا أساسا.

فحتى ١٩٦٣ ، عام التحول من الاتحاد إلى الوحدة، كان حقلان فقط فى طرابلس (الضهرة ومبروك) لا يمثلان حينذاك أكثر من سبع إنتاج ليبيا، مقابل سبعة حقول فى برقة تستأثر بصلب الإنتاج. وبعد ذلك التاريخ، كانت معظم الكشوف الجديدة تظهر كما يتفق شرقا، وكان أحدث كشف أضخم من سابقه باستمرار، بحيث كان الحوض يزحف بل يقفز شرقا أكثر وأكثر. بمعنى آخر، أصبحت برقة من البداية مركز الثقل الطاغى فى ليبيا بتروليا.

والجدول الآتى يعطى توزيع الحقول المنتجة فى ١٩٧١ بحسب ترتيب متوسط إنتاجها اليومى [١] ، مع ملاحظة أن حقل سرير هو أكبر حقول ليبيا من حيث الاحتياطى. كما يعد أكبر حقل منفرد فى إفريقيا، كما ينبغى أن نضيف حقل أبو طنل الذى كشف فى العام الأخير ويعتبر ثانى حقول ليبيا احتياطيا بعد سرير.

1- Oil and Gas Journal, Vol. 68, Dec. 1971.

الحقـــل	تاريخ الإنتاج	متوسط الإنتاج برميل / يوم
زليطن	١٩٥٩	٥٦٦.٨٦٥
سرير	١٩٦١	٤٠٢.١٠٧
جالو	١٩٦١	٣٩٢.١٧٨
انتصار أ	١٩٦٧	٣٣٤.٥٥٣
نافورة	١٩٦٥	٣٣٢.١٥٦
انتصار ب	١٩٦٧	٢٦٣.٢٤٢
أمل	١٩٥٩	٢١٢.٨٩٥
ضيفا	١٩٦٠	١٨٦.٤٦٨
راقة	١٩٦٠	١٤٦.٢٤٤
راقوبة	١٩٦١	١٣٣.١٥٨
باهي	١٩٦٨	١٠٢.٧٨٩
أوجلة جالو	١٩٦٦	٨٧.٨٤٦
سماح	١٩٦١	٨٢.٩٥٨
الضهرة	١٩٥٩	٧٥.١٧٢
انتصار جـ	١٩٦٧	٢١.٠٥٣
نور مرده	١٩٦٧	١٥.٠٤٣
ركب	١٩٦٢	١٤.٦١٨
بيضاء	١٩٥٩	١٤.٦١٧
الكتلة	١٩٦٣	١٣.٩٩٥
العودة	١٩٦٢	١٢.٨٤٦
لهيب	١٩٦٦	١١.٠٧٦

وقد كان معنى هذا على الفور خلق توازن قوة إقليمى جديد داخل ليبيا. فبعد أن كانت طرابلس بحكم الإنتاج الزراعى وعدد السكان هى مركز الثقل البشرى فى ليبيا، انتقل مركز الثقل بعنف، وخارج كل توازن إلى برقة بسبب البترول. فإذا أضفنا الثقل السياسى الخاص الذى كانت السنوسية قد فرضته لصالح برقة، لرأينا مدى الاختلال الجديد فى التوازن القديم.

أو لعله كان تصحيحا. فلقد قرب بين الحجم والثقل الكلى للإقليمين: الثقل السكانى والزراعى لطرابلس، والثقل البترولى لبرقة. وحتى من الناحية

السكانية وحدها، أخذ البترول يصحح الاختلال الشديد قليلا. فالملاحظ أن إقليم برقة في العقد الأخير هو أسرع أقاليم ليبيا نموا فى السكان، وبعد أن كان يمثل ٢٦,٧٪ من مجموع الدولة فى تعداد ١٩٥٤، أصبح ٢٩,٠٪ فى تعداد ١٩٦٤، بينما تراخى إقليم طرابلس قليلا من ٦٨,٣٪ إلى ٦٦,٠٪ على الترتيب. والاتجاهات نفسها تنعكس على نمو العاصمتين.

كل هذا إلى جانب التطورات المادية والحضارية الجذرية التى أدخلها البترول كان تمهيدا للوحدة الدستورية وفرض منطقها. وبهذا، وعلى عكس ما كان يخشى البعض، أذاب البترول روح الإقليمية الضيقة، ومنطق العزلة الإقليمية، وقرب بين حجم ووزن كل من شقى الأمة مثلما قرب المسافة الفعلية بينهما فى وحدة عضوية مادية وغير مادية، فوحد الأمة ودفع بالجميع إلى المشاركة بلا عقد ولا حساسيات كتوائم أكفاء فى مسيرة الدولة المتوحدة المنطلقة.

وإذا كانت مشكلة الإقليمية قد أصبحت الآن ظاهرة تاريخية فحسب بفضل البترول ثم الثروة، فإن آثارها ومخلفاتها لا تزال باقية فى تكوين العاصمة. فلليبيا – ماتزال – عاصمتان من الناحية الفعلية (أو كما وصفهما البعض «نصفا عاصمة» !) تتوزع أجهزة الدولة ومؤسساتها فيما بينهما، «وتهاجر» الحكومة بينهما من وقت لاخر («عاصمة رحل» كما وصفها آخرون !).

فغداة الاستقلال، كان هناك اقترحان : إما باختيار طرابلس عاصمة وحيدة ودائمة للدولة، واما إختيار طرابلس وبنغازى عاصمتين مشتركتين co-capitals [1] تتحرك بينهما الحكومة دوريا. فاستقر الأمر على الاختيار الأخير. أما غداة الانتقال من الاتحاد إلى الوحدة، فقد كانت محاولة النظام القديم خلق عاصمة جديدة من لا شيء – البيضاء فى برقة – نوعا من المضاربة السياسية الفاشلة، مثلما ثبت فيما بعد أنها كانت قطعة من المضاربة الفاشلة عمرانيا.

وكما كانت طرابلس تزيد على ضعف برقة سكانا، فكذلك تقليديا كانت تفعل طرابلس المدينة بالنسبة إلى بنغازى تقريبا. على أن جنوح البترول إلى جانب برقة بدأ أخيرا يغير من قصة المدينتين، وذلك لصالح بنغازى نسبيا، التى أصبحت أسرع نموا. ومع ذلك فإن قوة جاذبية طرابلس واضحة فى السنوات الأخيرة. والاتجاه يتزايد نحو تركيز العاصمة الوطنية فيها بصفة محددة [2].

1- Philip Ward, Touring Libya, The Eastern Provinces, Lond., 1969, P. 17; Khadduri, loc. cit.,

٢– جمال حمدان، المدينة العربية، ص ١٤٣، ١٤٧، القاهرة، ١٩٦٤.

G. Hamdan, ACapitals of the New AfricaS, Econ. Geog., July 1964, P. 245 ff.

التاريـــخ	طرابلـــس	بنغازى
قبيل الحرب	١٠٨,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
بعد الحرب	١٢٥,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
١٩٥٤	١٣٠,٠٠٠ (١)	
أوائل الستينيات	١٩١,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
١٩٦٤	٢١٢,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠
أواخر الستينات	٣٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠

١- ترتفع إلى ١٨٤ ألفا بالضواحى والتوابع.

الفصل السابع

التجانس البشرى

من أبرز خصائص التركيب الجيوبولتيكى لليبيا أنها بقدر ما تعانى من التفكك الجغرافى، بقدر ما تمتاز بالتجانس البشرى، لا أقليات تقريبا، نمط حياة متشابه أساسا، تكامل اقتصادى وثيق بين أقاليم الدولة ... الخ . ولا تناقض بين الظاهرتين بالضرورة، وانما هناك بالفعل تعويض . فعلى لاندسكيب طبيعى ممزق إلى حد ما، فرض نفسه غطاء بشريا متجانسا إلى حد بعيد . والنتيجة أن الأخير يخفف ويحيد من نتائج الأول سياسياً، بل ويجبها عمليا .

ولما كانت الوحدة الوطنية فى التحليل الأخير هى محصلة التماسك الجغرافى والتجانس البشرى أساساً، وكان هذا يصحح عيوب ذاك، فإن الأمة الليبية تخرج بصورة عامة وهى جسم سياسى سوى التركيب كثيرا. قوى النسيج إلى حد كبير، إن كانت قد شابته أحيانا الروح الإقليمية أو النظرة المحلية الضيقة فإنها لم تصل قط إلى حد الانفصالية، حتى برغم المؤامرات الاستعمارية ومناورات الرجعية . وتلك على أية حال مرحلة تاريخية انتهت، وكانت فى معظمها من مخلفات التخلف ورواسب القبلية الرعوية التى تتحلل الآن أمام زحف المد المدنى الراكض، وتذوب فى بوتقة المدن المتنامية .

التركيب الاثنولوجى

فى الجنس، فى اللغة، كما فى الدين، لا تعرف ليبيا أقليات تذكر، وليس هناك من الناحية العملية شيء كمشكلة أقليات . فنسبة الأقليات فى جملتها بجميع أنواعها وفروعها قد لا تزيد تقريبا على ٥ ٪ – ١٠ ٪ من مجموع الشعب الليبى، نصفها من البربر والنصف الآخر من العناصر السودانية . فإذا عرفنا أن القاعدة الأصولية فى العلم السياسى أن الدولة التى تمثل الأغلبية فيها ٨٠ ٪ والأقلية ٢٠ ٪ فى المتوسط تعد دولة متجانسة بما فيه الكفاية تماما وسليمة البنية إلى حد بعيد [١]، لأدركنا مدى الانسجام البشرى الكبير الذى تتمتع به ليبيا .

الجنس

من الناحية الأنثروبولوجية، تأتى الفرشة القاعدية فى تكوين السكان من البربر، نسل «الأمازيغ» الأحرار، وسلالة الحاميين الشماليين، وامتداد لكتلتهم الأساسية فى المغرب العربى الكبير . ولقد تعرضت قاعدة الأساس هذه – كما يحدث دائما – لبعض مؤثرات خارجية دخيلة من الشمال ومن الجنوب، كان أبرزها الفاندال والقوط وعناصر البحر المتوسط ثم العناصر السودانية

1- S. Van Valkenburg, Elements of Political Geog. N.Y., 1940, P. 282.

الزنجية على الترتيب . ولكن من المسلم به أن الأثر الجنسى الذى تركته تلك المؤثرات فى تكوين السكان الحاليين محدود للغاية [١] .

ولكن بينما يبدو أن المؤثرات الشمالية فى إقليم أطلس كانت أقوى منها فى ليبيا، إما لفقر الأخيرة النسبى وقلة جاذبيتها الطبيعية، وإما لبعدها الجغرافى عن المصدر، فإن المؤثرات الجنوبية فى ليبيا تبدو أقوى، إذ يقدر أن الدماء الزنجية تدخل بدرجة أو بأخرى فى تركيب نحو ثلث السكان عامة [٢]، لاسيما فى أقصى الجنوب فى فزان نتيجة لتجارة الرقيق . ويرجع ذلك أما إلى توغل ليبيا بساحلها إلى الجنوب أكثر من سواها، وإما إلى تجمع طرق القوافل بها، وإما أخيرا إلى قلة عدد سكانها الأصليين أصلا، بحيث كان للكمية نفسها من الدماء الدخيلة أثر أكبر وأوقع مما كان لها فى منطقة أكبر سكانا مثل أقليم أطلس .

اللغة

على أن أكبر تفاعل جنسى فى تاريخ المنطقة جميعا إنما حدث حين وصل المد العربى من الشرق . غير أن هذا الالتقاء التاريخى بين البربر والعرب كان فى جوهره والأساس لقاء بين أقارب متباعدين، بين أبناء العم الحاميين والساميين . ولهذا لم يكن تغييرا جذريا، ولا جزئيا فى التركيب الجنسى

1- S. Van Valkenburg, Elements of Political Geog. N.Y., 1940,.

2- Statesan's Year-Book, 1960.

للسكان البربر الأصليين بقدر ما كان إعادة مزج «وخض» . ومعروف أن الفروق المرئية بين البربر والعرب طفيفة، لعل أبرزها أن لون البشرة أفتح، كما أن الشقرة أكثر حدوثا بين البربر .

بل أن هناك نظرية، لم يرفضها العلم الحديث كما لم يحققها بعد تماما، تذهب إلى أن البربر من أصل عربى قديم . فقد ذكر ابن خلدون والبكرى وليو الإفريقى (الوزانى) أن البربر أتوا أصلا من جنوب الجزيرة العربية، اليمن بالتحديد عن طريق مصر لا شك (١) .

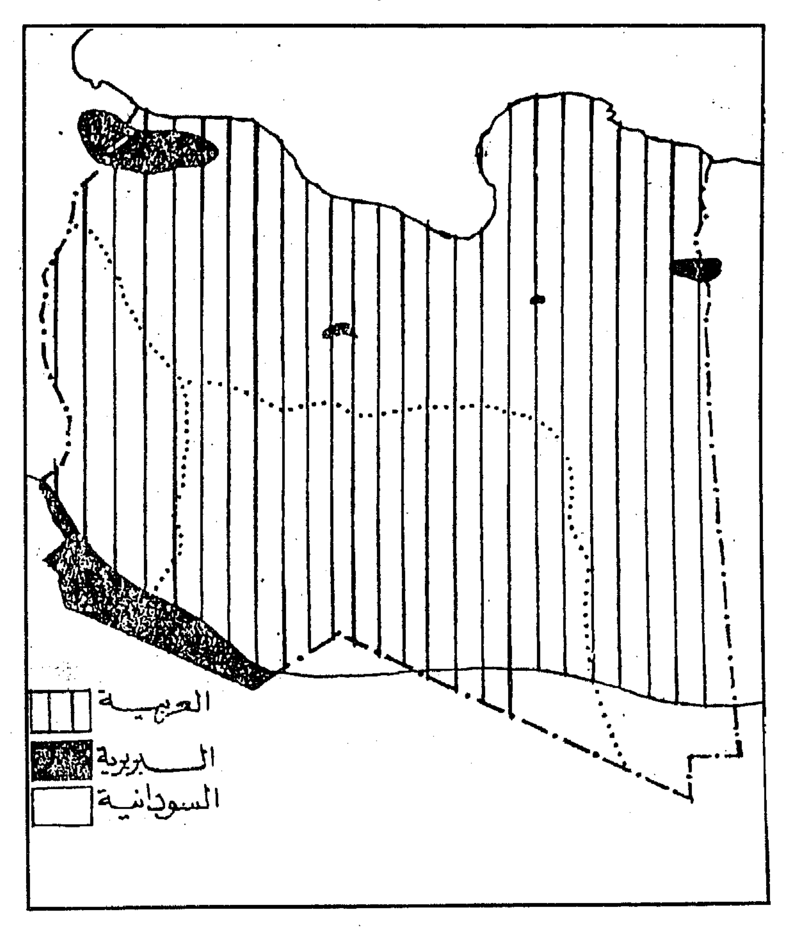
على أية حال، فإذا كانت موجة الفتح نفسها فى القرن السابع هى فاتحة التعريب، فقد كانت موجة الهلالية وبنى سليم فى القرن ١١ هى قمة التعريب، ولا نقول خاتمته . فقد انصبت هذه القبائل بكامل قوتها العددية لتستقر نهائيا فى ليبيا، كما فى تونس، وأجزاء أخرى من المغرب العربى، ولتختلط اختلاطا كاملا وشاملا بالبربر دما ولغة، حتى انصهرت تماما فيهم وتعربوا تماما بها . ومن الصعب اليوم أن يفرق المرء بين العربى والبربرى لشدة التداخل والامتزاج . ويقدر البعض عدد الهلالية والسليمية – تخمينا بالطبع– بنحو ١٥٠ ألفا، بينما يقدر البعض الآخر عدد الهلاليين وحدهم بنحو المليون (٢) . كذلك يقدر أن مجموع الدماء العربية التى انصبت فى ليبيا يعادل نحو ٣٠٪ من عد سكانها الأصليين (٣) .

1- C.S. Coon, Races of Europe, N.Y., 1939, P. 465-6.

٢– عبد العزيز شرف، ص ٢٠٣ ;Barbour, P. 180

٣– شرف، ص ٢١٣ .

شكل ١٦- المجموعات اللغوية الأساسية التجانس هو نغمة الأساس في التكوين البشرى لليبيا، الأقليات هامشية للغاية مثلما هي ضعيفة الوزن. لكن البعض يبالغ في تصويرها وتأويلها. الخط المنقط مثال لهذا. فهو أحد التفسيرات الشائعة لحدود المجموعات البربرية والسودانية، يكاد يحتل نصف مساحة ليبيا. ولكنه الخط الخطأ.



وقد استقر بنو هلال أساسا فى طرابلس، إلى جانب تونس، بينما توطن بنو سليم فى برقة حيث تنتمى إليهم اليوم مباشرة قبائلها العربية المعاصرة والتى تعرف بقبائل السعدية . وبهذا كله لم تكن العصور الوسطى قد انتصفت وعبرت خط الزوال حتى كانت ليبيا قد تعربت تماما، واكتسبت الطابع العربى صيغة وصبغة بصفة نهائية . ولعل من المثير أن برقة بالذات تعد اليوم من أكثر أجزاء العالم العربى عروبة وتعريبا خارج الجزيرة العربية نفسها.

ورغم أن زحف العربية كان مدا غطائيا كاسحا، فطبيعى أن يترك جيوبا هنا أو يتخطى هوامش هناك، كما هى القاعدة فى كل صراع اللغات . والنقطة الهامة هنا، هى أنه لما كان مصدر المد العربى من الشرق، فقد كانت قوة اندفاعه تقل نوعا كلما ابتعدنا غربا، ومن ثم فإن الأقليات البربرية المتخلفة تزداد حجما ونسبا وكثافة كلما أمعنا فى ذلك الاتجاه . ومن هنا تأتى ليبيا، وهى عند الحد الأدنى من نسبة الأقليات وعند الحد الأقصى من التجانس اللغوى . أنها أكثر، كما هى أقدم، دول المغرب العربى تعريبا .

فنسبة البربرية فى دول المغرب تقدر اليوم تقليديا – هناك تقديرات أخرى، كما أن هناك دائما بعض تضارب بين التقديرات المختلفة [1] – بنحو ٤٠ ٪ فى المغرب، ٣٠ ٪ فى الجزائر، مقابل ٢ ٪ فقط فى تونس[2] ولعلها أقل من ذلك فى ليبيا . وبمعنى هذا ابتداء وانتهاء أننا لا نستطيع ولا ينبغى

١- محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، ص ٣٤٠.

2- W. Fitzgerald, Africa, P. 190-9.

أن نتكلم عن أقليات فى ليبيا من الناحية العملية . وفضلا عن هذا فإن معظم هذه البقايا البربرية مزدوجة اللسان تجمع بين البربرية (لغة التماهاق tamahagg وكتابتها التاماشك tamachek) وبين العربية، أى أنها على قمة دورة من عملية التعريب .

أما عن التوزيع الجغرافى للجيوب البربرية فهو كما نتوقع أقوى كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب، فى طرابلس منه فى برقة، وفى غرب طرابلس منه فى شرقها، ولكن بالأخص فى جنوبها الغربى، والواقع أن هذه البقايا تتركز أساسا على حدود ليبيا المشتركة مع تونس والجزائر، ثم تستدير على طول حدودها المشتركة مع النيجر . والمقدر أن نحو ربع سكان طرابلس قد يحملون نسبة كبيرة من الدم البربرى [١] . وباستبعاد الأقليات والجاليات الأوربية الوافدة، فلا شك أن طرابلس أقل تجانسا على العموم من برقة . ومع ذلك فالفارق نسبى، وليست طرابلس بالمنطقة المخلطة أو المتنافرة كما توحى بعض المصادر[٢] .

وبينما تبدو العناصر البربرية هنا فى طرابلس كجزر بشرية، ولا نقول نطاقات، واضحة المساحة نسبيا، فإنها فى الشرق فى برقة تتحول إلى نقط ميكروسكوبية شديدة التباعد، كما هى بالغة الضالة. وهى فى الأولى ترتبط بالهوامش والأطراف السياسية أى الحدود، وفى الثانية بالهوامش والأطراف

1- Barbour, P. 345.

2- Encyclopedia Americana, vol. XVII, 1961, art. Libya, P. 46-7.

الطبيعية أى حواف الصحراء . وفى جميع الحالات فإنها ترتبط بمناطق الطرد الفقيرة من جبال جرداء أو واحات منعزلة . ومن الناحية السياسية فالواضح فى هذا التوزيع مبدأ التبعثر الجغرافي إلى جانب التفتت الحجمى، الأمر الذى يزيدها ضعفا على ضعف .

فكتلة البربر الأساسية فى طرابلس تحتل جبال النفوسة ونالوت وجادو وسيناون، ولها تتمة عبر الحدود فى جنوب تونس. ويبدأ الخط المحدد هنا من غات فى الجنوب إلى غدامس إلى زوارة على البحر. وثمة جزيرة أخرى صغيرة فى سوكنة . أما فى برقة فهناك واحة أوجلة، وهم من البربر الخلص الذين مازالوا يتكلمون البربرية، ثم واحة جالو والزاوية والفواقر، وهم من البربر المتعربين. وأخيرا فى أقصى الشرق نجد جزيرة الجغبوب، تتمها عبر الحدود واحة سيوة. وعدا الكتلة الرئيسية الأولى، فكل واحدة من هذه الجزر لا تعدو بضعة آلاف، قل كأنها قرية متوسطة من قرى المناطق الزراعية فى الشمال .

غير أنه يبقى بعد ذلك عنصر خاص فى أقصى الجنوب الغربى من ليبيا على حدودها المشتركة مع الجزائر والنيجر، ونعنى به الطوارق، «أهل اللثام» وأصحاب لغة التفيناغ tifinagh . فامتداداً لكتلتهم الكبرى فى الصحراء الكبرى، نجد شريحة منهم فى جنوب فزان وعلى سفوح تاسيلى، تبلغ بضع عشرات من الآلاف . وهم من البربر أساسا، إلا أنهم يجمعون إلى جانب المؤثرات العربية تاثيرات زنجية سودانية قوية. خاصة من الحوصا (الهاوسا) والتبو[1] .

1- N. Barbour, (Maghrib), P. 258-265.

وأخيرا، فعلى الحدود الجنوبية الشرقية المشتركة مع تشاد، على سفوح تبستى وفى مثلث سارة، ثمة شريحة مناظرة من التبو، التيدا والدازا، وهم من العناصر السودانية الزنجية أساسا، ولا يمثلون هنا إلا امتدادا فقط لكتلتهم الرئيسية فى شمال تشاد . وعلى الخريطة، فإن هذه الشريحة تبدو رقعة كبيرة نسبيا، ولكننا هنا إنما فى قلب الصحراء حيث الكثافة السكانية عند حدها الأدنى. ولهذا فإن الوزن العددى لهذه الأقلية ضئيل للغاية .

وعند هذه النقطة نلاحظ أن كلا من الطوارق والتبو، كأقليات لغوية أو لغوية وجنسية، إنما تتوزع على طول الحدود الجنوبية. وهى إذا كان لا خطر لها عدديا، فإن موقعها على الحدود السياسية هو الخطر الوحيد. وقد لعب الاستعمار طويلا على هذه الحقيقة، وحاول أن يستغلها للاقتطاع السياسى وإثارة القلاقل. ولقد رأينا بالفعل كيف أن هذه الأقليات الحدية هى محور جيوبولتيكى سليم لما يقوله هاريسون تشيرش من أن هذه العناصر لا يجمعها والليبيين فى الشمال إلا أقل القليل، وأن من المعقول لذلك أن تضم مناطقها- فزان وجبال تبستى - إلى تشاد[1] .

الدين

ولا يبقى فى نهاية دراستنا للتركيب الأنثولوجى لليبيا إلا كلمة قصيرة عن التركيب الدينى . لا أقليات دينية على الإطلاق عمليا، فنسبة الإسلام

1- Modern Colonization, P. 134.

٩٨ – ٩٩٪ . وثمة عناصر من الخوارج الاباضية بين بعض بربر النفوسة والجبل، امتدادا لواحات الجزائر الجنوبية، ولكنها لا وزن لها عمليا . وإذا كانت الأقليات الدينية فى المشرق العربى هى المسيحية أساساً، فإنها فى المغرب العربى اليهودية، بينما تختفى المسيحية تماما. إلا من العناصر الأوربية الوافدة[1] .

وهكذا نجد أن الأقلية الدينية الوحيدة هى اليهودية، الذين تراوحت تقديراتهم بين ٣٠ ألفا قبيل الحرب الثانية وبين ١٠ آلاف بعدها . وأصلهم من أسبانيا وإيطاليا (ليفورنو)، وفدوا فى عصور الاضطهاد الوسطى، وتركز معظمهم فى طرابلس المدينة . وقد نزح الكثير منهم بعد اقامة إسرائيل. وبالمثل تم تصفية الجالية الأوربية، وأساسها الإيطاليون، التى ناهزت قبيل الحرب المائة ألف، ونحو الأربعين ألفا بعدها .

أنماط الحياة والمجتمع

التكامل الاقتصادى

كانعكاس مباشر للبيئة الطبيعية، تمتاز أقاليم ليبيا المختلفة بطبيعة الحال باختلافات معينة فى الاقتصاد والإنتاج . وإذا كانت هذه الاختلافات نسبية

---

١ – حمدان، العالم الإسلامى المعاصر، ص ٧–٢٨. .Planhol, P. 82-3

فقط، فى الدرجة أكثر مما هى فى النوع، فإنها تعطى لكل منها لونا محليا سائدا . على أن من هذا التنوع النسبى تأتى الوحدة الاقتصادية وينبثق التكامل الإقليمى بحيث لا يستغنى إقليم من ليبيا عن الآخرين، ولا يمكن أن يعيش بدونهم .

فإذا كان الرعى هو النمط السائد فى برقة، بينما الزراعة هى الأغلب على طرابلس، فى حين تسود واحات النخيل فى فزان، فإن هذا يرسى الأسس العريضة للتكامل الاقتصادى، وبالتالى التكامل السياسى داخل إطار الدولة. فبرقة كانت تقليديا تمد الآخرين بالمنتجات الرعوية، اللحوم ومنتجات الألبان والصوف والجلود، وأحيانا بالقمح والشعير، بينما تقدم طرابلس بالمقابل الإنتاج الزراعى والصناعى من منسوجات بأنواعها ومصنوعات خفيفة وزيوت ومحاصيل المزرعة ... الخ، على حين يمثل التمر - وهو خبز الصحراء - مساهمة فزان خاصة كبديل عن الحبوب فى سنى الجفاف .

هذا عن التكامل الاقتصادى والوحدة المادية . أما عن تنظيم المجتمع، عن نمط الحياة، فإن هناك أيضا بطبيعة الحال اختلافات وطوابع محلية متعددة فى مظاهر الحياة العادية واليومية والتفاصيل البشرية والحضارية بين أجزاء ليبيا، ترجع غالبا إلى البيئة والاقتصاد . فمثلا من الناحية الحضارية تتشابه طرابلس مع المغرب فى الملبس والمسكن والعادات بوضوح، بينما يقترب نمط الحياة فى برقة من نمطه فى ساحل مصر الشمالى الغربى، على حين تبدى فزان ملامح قوية من حضارة السودان .

على أن هذه جميعا فروق ثانوية فى النهاية، وأوجه الشبه تفوق كثيرا أوجه الاختلاف، بحيث يسود الوطن بعامة نمط حياة مشترك فى خطوطه الأساسية العريضة، هو فى واقعه رد فعل للاستجابة المشتركة لمشاكل طبيعية متشابهة أساسا، كالجفاف والصحراء واقتصاد الرعى وبيئة الترحل والتنظيم الاجتماعى القبلى .... الخ .

وإذا كان البترول قد فرض على هذا اللاندسكيب الحضارى القديم غطاء جديدا، فهو إنما يضفى عليه طابعا مشتركا أيضا، يحول مجتمع الصحراء والرعى إلى مجتمع البترول والمدن، ويؤكد بذلك من جديد الوحدة الأساسية فى نمط الحياة وتنظيم المجتمع .

الرعى والقبلية

ففى الأساس، تعكس البيئة الليبية الصفة الاجتماعية التقليدية والجذرية التى تسود الشرق الأوسط والعالم العربى، وهى ذلك التداخل الفريد والنادر بين المعمور واللامعمور، بين الصحراء والواحة، وبين الاستبس والمزروع، بين البداوة والاستقرار، بين الزراع والرعاة، وكذلك بين مجتمع القبيلة والمدينة[1].

فإذا كانت البداوة والترحل هى النمط السائد فى الصحراء والقطاعات

1- Fisher, iddle East, P. 113-123.

شبه الصحراوية والاستبسية، فإن المجتمع الزراعى فى السواحل والواحات لا تنفصل جذوره وأصوله هو الآخر عن الرعى والرعاة، وذلك من خلال وعن طريق أنصاف البدو أو أنصاف الرحل أو أنصاف الزراع . فقطاع كبير، لعله الأكبر، من أهل الزراعة يجمعون ما بين الزراعة والرعى . والكل بدوره مرتبط ارتباطا وثيقا بمجتمع المدن على الساحل .

ولقد كان التقليد المدنى أصيلا وبارزا منذ القديم فى ليبيا، حيث كان الساحل فى كل من برقة وطرابلس يتألف من عقد متباعد الحبات أو سلسلة متقاربة الحلقات من المدن الصغيرة أو الكبيرة . وقد كانت هذه المدن موانى صحراوية بقدر ما كانت موانى بحرية، تنتهى إليها وتصب فيها تجارة القوافل، وتربط بذلك مجتمع الداخل بالساحل، والرعاة بالزراع بمجتمع المدن .

بل إن العقود الأخيرة منذ الاستعمار الإيطالى شهدت دورة كاملة، بقدر ما كانت تعسة، من العلاقة العضوية بين سكان المدن والسواحل، وبين سكان الصحراء والواحات . ففى سياسته المخططة لتفريغ المناطق الخصبة والمأهولة، طرد الاستعمار السكان الوطنيين من المعمور والمزروع إلى هوامش الصحراء وقبلها، حيث ارتدوا بالضرورة من الاستقرار وحرف التجارة والزراعة إلى الترحل والبداوة والرعى .

وعلى العكس أيضا، فإن إبادة الاستعمار لقطعان البدو كانت تدفع بهم دفعا إلى التدفق على المدن كمجال وحيد . ولهذا كانت حياة المدن دائما ذات وزن خاص . وقبل البترول مثلا، فى الخمسينيات، كان توزيع السكان

على النحو الآتى : ٢١ ٪ سكان المدن، ٣٧ ٪ سكان الريف، ٢٢ ٪ أنصاف البدو، ٢٠٪ البدو، أى أن مجموع المستقرين كان ٥٨٪، والرحل ٤٢٪ [١].

البترول والمدن

والآن فإن البترول قد بدأ دورة جديدة، ولكنها لا تقل دلالة . فتحت إغراء مكاسب وأجور البترول العالية فى المدن، أحدث البترول هجرة داخلية واسعة المدى. عميقة الأثر من الداخل إلى الساحل ومن الواحات والاستبس والصحراء إلى المدن، حيث استقطبتهم فى حرف الخدمات الجديدة، وحولتهم من البداوة والرعى إلى مجتمع مدن نام ومتضخم .

والمقدر أن نحو ٤٠ ٪ من الزراع قد هجروا الزراعة إلى المدن فى السنوات القليلة الأخيرة . وبالمقابل قفزت نسبة سكان المدن من ٣٧ ٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٦٣ ٪ فى عام ١٩٦٧ ، أى أنها تضاعفت تقريبا فى ٧ سنين، وأنها الآن تزيد على ثلثى سكان الدولة . ومعنى هذا أن اثنين على الأقل من كل ثلاثة ليبيين هما الآن من أبناء المدن، بعد أن كانا على الأرجح من أبناء الخيام .

وإذا كانت المدنية الكاسحة هى اليوم سمة مشتركة بين كل دول

١- داود صليبا، مصطفى الحاج ابراهيم، العالم العربى، دمشق، ١٩٥٨، ص ٣٢٩.

البترول الصحراوى العربية، بكل أخطارها وأخطائها، فالمفارقة المثيرة هنا هى أن دول البترول أصبحت الآن أكثر تمدينا من الدول الزراعية والصناعية القديمة والكبيرة فى العالم العربى. والواقع أن نسبة التمد ين تكاد اليوم تتناسب تناسبا عكسيا مع حجم الدولة فى العالم العربى بصورة عامة، فكلما صغر حجم الدولة كلما كانت نسبة سكان المدن أعلى، والعكس بالعكس . وبالنسبة لليبيا، فلقد كانت نسبة حياة المدن فيها قبيل البترول مباشرة هى كنسبتها فى مصر منذ نحو ٤٠ سنة قبل ذلك فى ١٩١٧ (٢١٪ مقابل ٢١,٦٪)[1] ، ولكنها فى أقل من عقد سبقت مصر بنحو ٢٠ ٪ أو النصف (٦٣٪ مقابل ٤٢٪ حوالى عام ١٩٦٧) .

ليس هذا فحسب . ليست الهجرة إلى المدن ساحقة فقط، ولكن الأهم من ذلك أن ليبيا تتحول بسرعة – بترولية – إلى مدينة كبرى واحدة . فالهجرة العارمة إلى المدن إنما تعنى فى الحقيقة الهجرة إلى المدن الكبرى، وبالأخص العاصمتين طرابلس وبنغازى، ليس فقط على حساب الريف والواحات، ولكن ربما كذلك على حساب المدن الصغرى والمتوسطة . فى عام ١٩٥٤ مثلا كانت نسبة سكان المدن + ٢٠ ألفا هى ١٨,٣ ٪ ارتفعت فى ١٩٦٤ إلى ٢٥ ٪ . وفى الوقت نفسه كانت نسبة سكان المدن + ١٠٠ ألف هى ١١,١ ٪، ارتفعت فى ١٩٦٤ إلى ٢٢,٥ ٪، أى تضاعفت فى ١٠ سنوات فقط، وهى اليوم أيضا لا شك أكثر .

1- G. Hamdan, Studies in Egyptian Urbanis, Cairo, 1959, P. 10.

من هنا تمتاز ليبيا اليوم بلا ريب بظاهرة تضخم العاصمة . ففى ١٩٦٤ كان عدد سكان مدينة طرابلس يمثل ٢١ ٪ من مجموع سكان إقليم طرابلس، وبنغازى ٣٠ ٪ من مجموع سكان إقليم برقة[١] . وفى التاريخ نفسه، حين بلغ عدد سكان ليبيا ١,٥٥٩,٠٠٠ ، كان عدد سكان مدينة طرابلس ٢١٤,٠٠٠، بنسبة ١٣,٧ ٪ من مجموع الدولة، وبنغازى ١٣٧ ألفا بنسبة ٩٪ من الدولة، والاثنتان ٢٢,٧ ٪ . وعلى أساس الأرقام التقريبية الجارية، يقدر سكان ليبيا حاليا بنحو المليونين، وعدد سكان مدينة طرابلس بنحو ٣٠٠ ألف، وبنغازى بنحو ١٥٠ ألفا . وهذا يعنى أن نسبة المدينتين إلى الدولة هى ١٥ ٪، ٧,٥ ٪ على الترتيب، بينما يصل مجموعهما معا إلى ٤٥٠ ألفا أو ٢٢,٥ ٪، أى بين خمس وربع حجم الدولة، وهى نسبة مرتفعة بلا شك بالمقارنة إلى الدول الأخرى .

ولقد يقال إن هذا - بعينه - هو إفراط التمدين overurbanization أكثر مما هو تمدين متزن سليم، كما قد توصف ليبيا الجديدة بأنها رأس ضخم وجسم ضئيل، وهو النمط الذى لا يقوى هيكل الدولة أو يوسع قاعدتها .على أن هذا فيما يبدو هو نمط بترولى - صحراوى عام، لا يقتصر على ليبيا بل يتواتر فى معظم دول الصحراء البترولية. ثم هو على أية حال سمة ملحة من سمات الدول النامية والعالم الثالث عموما [٢].

١- عبد العزيز شرف، ص ٢٢٦، ٢٢٧.

2- N.V. Sovani, Analysis of Over - Urbanization, in : The City in Newly Developing Countries, ed. G. Breese, Prentiee-Hall. 1969, P. 322-330.

وأيا ما كان، فلقد أحدثت ثورة البترول بليبيا، كما فى كل الدول العربية البترولية، ثورة مدن حقيقية وعاتية، وتحول بترول الصحراء عمليا وماديا إلى مدن البترول . والنتيجة الصافية أن المجتمع الليبى بدأ قبيلة وهو الآن ينتهى مدينة . وهذان الطرفان النقيضان فيما نرى هما القطبان النهائيان لنمط الحياة القديمة والجديدة فى ليبيا .

وإذا كان لهذه الطفرة الكاملة والانقلاب الجذرى آثارها ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الحادة والحرجة، ابتداء من الإنتاج الزراعى والكفاية الغذائية إلى الإسكان والازدحام والتضخم والغلاء ... الخ، فالذى يعنينا هنا نتائجها ومغزاها السياسى بالنسبة لتركيب المجتمع كجسم سياسى .

فبينما كانت القبيلة، كوحدة المجتمع الأساسية القديمة، تمثل نظام حياة ونمط مجتمع متجانس القوالب إلى حد معين، إلا أنها كانت تخلق مشكلة القبلية وروح العصبية الضيقة والولاءات المحلية المحافظة التى لا تتلاءم كثيرا مع مثل الوطنية ومقوماتها. وبذلك كانت تصيب النسيج السياسى والوحدة الوطنية بالتفتت والتمزق . ولقد رأينا بالفعل كيف استغلت السنوسية الأساس القبلى استغلالا رجعيا متحجرا لم يكن فى صالح الوحدة الوطنية بحال.

وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الصحراء هى مهد القبلية، فإن المدينة الآن لحدها . فالبترول الآن يذيب القبيلة والقبلية فى بوتقة المدن، حيث

تنصهر الوحدات الدموية القديمة فى وحدات سكنية جديدة، لتخرج لنا سبيكة سياسية متجانسة كما هى متطورة .

حقا إن التمدين يعنى أن تركيز السكان، وهم المركزون أصلا بعنف فى نواتى المعمور الساحلى، يزداد عنفا على عنف فى بؤرات المدن، بحيث يمكن القول أن ليبيا تتحول باطراد من جزيرتين سكانيتين إلى نقطتين مدنيتين . وإذا كان هذا يعد خطرا اجتماعيا وتخطيطا، فإن من الممكن علاجه . أما من الناحية السياسية فإنه يخلق مجتمعا أكثر تجانسا ونضجا وتشابكا ويدعم الوحدة الوطنية بصورة أو بأخرى .

والحقيقة أن من الصعب أن نرى كيف كان يمكن لمجتمع القبلية الصحراوى أن يتطور، أو بالأحرى أن ينقرض، بغير عملية التمدين، إذ لا مذيب للقبلية، كما هو للعزلة، إلا التمدين والمدن . ومن هذه الزاوية على الأقل، فإن التمدين هنا عملية صحية، لأنه يعنى إذابة القبلية detribalization ، وهذا مطلوب كما هو مفيد سياسيا .

الفصل الثامن

القوة الاقتصادية

البترول خط تقسيم تاريخي وطاغ في تطور ليبيا الاقتصادي، بحيث لا يصح حديث عن قوتها الاقتصادية ما لم يميز بين عصرين : ماقبل البترول، ومابعده. والفرق بينهما يحدد مباشرة الفارق الجسيم في الوزن السياس لليبيا ما قبل البترول ولليبيا البترولية. وعشية ظهور البترول في ليبيا لم يكن بالعالم العربي من دول الصحراء بلا بترول إلا اثنتان، ليبيا والأردن، أما الباقي فإما دول صحراء وبترول أو دول زراعة وبترول أو دول زراعة بلا بترول.

فاقتصاد ليبيا التقليدي قبل البترول يتلخص في أنها دولة رعي وزراعة:رعي استبس وصحراء، وزراعة متوسطية وشبة متوسطية. دول فقيرة الموارد الطبيعة، مثلما هي متخلفة ماديا وحضاريا، محور اقتصادها الإنتاج المعاشي subsistence economy بغرض الكفاية الذاتية، وأساساالكفاية الغذائية، ومع ذلك لا تكاد تحققها بل تحقق عجزا مزمنا، فهي دولة عجز deficit state نكاد نقول «طبيعي».

ذلك أن أبرز ما يميز الإنتاج الطبيعي في ليبيا هو أنة إنتاج حدى واسع، لأنة يقع في إقليم طبيعي هامشي، ومناخ متدهور غير مأمون. ولهذا كان الإنتاج دائما مذبذبا غير مضمون، يتأرجح من سنة إلى أخرى بحسب المطر،

لا يحقق فائضا غذائيا إلا بالكاد فى المواسم الجيدة، بينما يتهدده خطر المجاعة الحقيقية سواء بالنسبة للانسان أو الحيوان فى مواسم الجفاف والقحط.

على هذا الهيكل التحتى العتيق والضيق، أتى البترول ليفرض هيكلا فوقيا عاتيا عاليا بالغ القوة والثقل. وبهذا أصبحنا إزاء «اقتصاد مزدوج dual economy » بالمعنى الكامل، على نحو ما يعرف كثير من دول العالم الثالث. على أن هذا الإزدواج لم يصل بعد بطبيعة الحال إلى نقطة التوازن والتكامل، ولازالت الفجوة بين حدية واسعة وغير مستقرة[1].

ولقد رج العنصر الجديد الاقتصاد التقليدى وأعاد تشكيلة، أحيانا بالسلب كما هو بالإيجاب، فضلا عن أنه وضعة برمتة فى مرتبة ثانوية للغاية من حيث المكانة والدور العام. لكنة أساسا منح الاقتصادالليبى طاقة فائقة واستقرارا مطلقا، كما حوله من اقتصاد كفاية معاشى صرف، محدود ومتواضع، إلى أقتصاد تبادلى exchange economy فى الدرجة الأولى، بالغ الثراء والتنوع.

الاقتصاد التقليدى

قبل أن نبدأ تحليل الاقتصاد الزراعى والرعوى التقليدى غير البترولى، لابد أولا أن نسجل بعض تطور محسوس حدث فى العقود الأخيرة، بعضه

1- W.A. Hance, African Economie Development, Lond., 1958, P. 188.

قبل البترول، وبعضة بعده، وكثير منه بعد الثورة، ولكن أكثرة ينتظر المستقبل. ذلك أن الإمكانيات الطبيعية الكامنة، وإن لم تكن شديدة الثراء، تترك هامشا مشجعا للتوسع والتقدم.

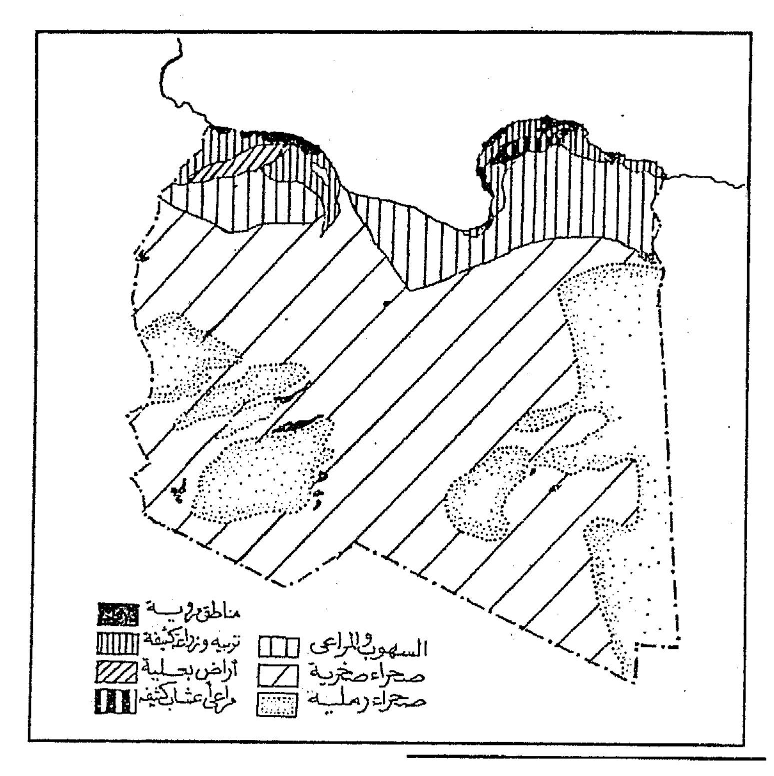
فهناك إمكانيات لا بأس بها لاستثمارالموارد المائية الضائعة، ولترشيد استعمالها، وكذلك لتوسيع رقعة الزراعة واستصلاح الأراضى، ثم لتكثيف الإنتاج وتحسينة. وهناك الآن خطة خمسية طموح محورها الأساسى هو توظيف عائدات البترول لإعادة تقويم الإنتاج الزراعى والرعوى، فضلا عن خلق الصناعة الحديثة، أو بعبارة أخرى لتوظيف الثورة البترولية فى تحريك ما تسميه الخطة «الثورة الخضراء».

القاعدة الأرضية

فى المقدمة تأتى القاعدة الأرضية. بالميل المربع، تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة ٧٥٠٠ ميل، بينما لا تزيد مساحة الأرض التى تزرع فعلا عن ٣٧٥ ميلا، إلى جانب ٤٣٧٥ ميلا تستغل كمراع. وبالهكتار، تبلغ كل المساحة الصالحة للاستغلال نحو ١٤,٢ مليون هكتار، لا يزرع منها بالفعل إلا نحو ٢,٩ مليون هكتار تمثل ٤,٥ ٪ من مساحة الدولة. أما الباقى وقدره نحو ١١ مليون هكتار فلا يصلح إلا للرعى، بينما لا يزرع على الرى إلا حوالى ٧٥ ألف هكتار، أو نحو ٣ ٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية.

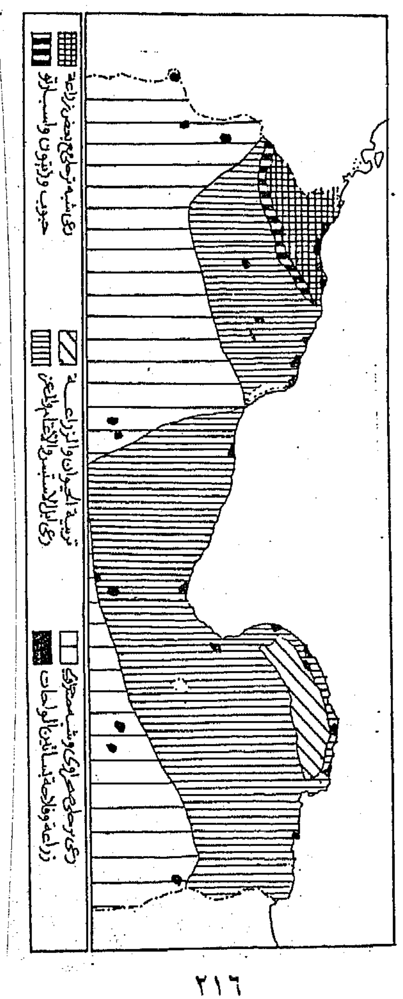
والجدول الآتى يلخص خريطة استغلال الأرض حسب آخر تعداد زراعى أجرته وزارة الزراعة الليبية بالتعاون مع الفاو فى ١٩٦٠[1]

شكل ١٧- خريطة استغلال الأرض. الاستغلال الزراعى والرعوى المنتج يقتصر على نطاق الشمال. الخريطة تؤكد أيضاً صورة الصحراء الليبية كصحراء صخرية وحصوية تحيط بها الصحراء الرملية على الحدود يمينا يسارا.



١- دليل الاستثمار الصناعى، ليبيا، مركز التنمية الصناعية، ص١٥.

شكل ١٨- استغلال الأرض. خريطة تفصيلية للنطاق الشمالى.
هذا هو النطاق المعمور الحقيقى فى ليبيا، فيه يتركز السواد الاعظم من السكان، ومنه يأتى معظم الإنتاج الاقتصادى.



نوع الاستغلال	المساحة بالهكتار	٪
الحبوب	٩٩٠,٨٤١	٤١,٧
العلف	٧٨,٣٧٠	٣,٣
خضر وأزهار	١٧,٧٢٠	٠,٧
بور للراحة	١,٢٨٨,١٥٣	٥٤,٣
المجموع	٢,٨٦٨,٧٢٨	١٠٠,٠

الأرض الصالحة للزراعة وللاستغلال إذن ضئيلة جدا بالنسبة إلى مساحة الدولة، تكاد تذكر بمصر، والاثنتان تذكرنا بأننا إزاء دول صحراوية فى الأساس. ولكن يمكن القول أن الأرض الزراعية متوفرة بالنسبة إلى عدد السكان، عكس مصر، بل هى تكاد تقارب مساحة الأرض الزراعية بمصر. على أن الضابط والفارق الحرج بعد هذا هو الكيف لا الكم، والكثافة لا المساحة. فنسبة كبيرة من الأرض الليبية ضعيفة التربة، شبه صحراوية، رملية أو جيرية.

غير أن العامل المحدد الخطير للإنتاج أنما هو الماء. فماء المطر غير كاف وغير مضمون، والمساحة التى يمكن أن تعتمد الزراعة فيها على المطر لا تزيد عن ١ ٪ من المساحة الكلية للبلاد. والمياه الجوفية ليست غير محدودة ولا هى مستغلة بما فيه الكفاية. ولهذا فإن النسبة الضئيلة من زراعة الرى تلعب

دوراً هاما للغاية فى الإنتاج. فإذا أضفنا فى النهاية تخلف المستوى الفنى عامة، لخرج متوسط إنتاجية الفدان منخفضا انخفاضا شديدا – القمح مثلا أقل من ثلاثة أرباع الإردب – إلا فى مناطق الرى المتميزة فى طرابلس خاصة حيث يصل متوسط الفدان إلى معدله المألوف فى البلاد الزراعية.

المركب الزراعى

ويتألف المركب الزراعى الأساسى من عدد كبير نسبيا من المحاصيل المتنوعة، لا يبرز بينها محصول معين بصفة خاصة، وهذا فى حد ذاته من أخص خصائص الاقتصاد المعاشى غير التجارى. والحبوب تأتى فى الصدارة، الشعير أولا ثم القمح. وهذا الترتيب نفسه يعكس سيادة الجفاف والظروف الحدية. فمحصول الشعير ضعف محصول القمح تقريبا. مثلا فى ١٩٦٨، بلغ إنتاج الشعير ٩٨ ألف طن، والقمح ٥٢ ألفا، بينما بلغ مجموع إنتاج الحبوب جميعا ١٥٢ ألفا.

ولقد كانت ليبيا تكفى نفسها عادة فى الحبوب، وربما وجد بعض الفائض للتصدير فى بعض السنوات، ولكن الأغلب أن يتحتم الاستيراد فى سنوات الجفاف. على أنه منذ البترول وإهمال الزراعة، أصبحت ليبيا لا تكفى نفسها. ففى سنة ١٩٦٨ مثلا كانت نسبة الاكتفاء ٤٤٪، أى أقل من النصف، والباقى يستورد. وكان هذا الوارد يمثل نحو ١٣٪ من مجموع قيمة

الواردات، تعادل نحو ٥ ٪ من قيمة الصادرات. وتقل نسبة الاكتفاء سنة بعد سنة باطراد. ففى القمح وحده، بينما لا تنتج ليبيا إلا نحو ٥٥ ألف طن، فان الاستهلاك قد وصل الآن إلى ٢٠٠ ألف طن، بحيث لم يعد الإنتاج المحلى يغطى إلا ربع الاستهلاك، والباقى يستورد. وخطة ليبيا الزراعية الجديدة هى العمل على تحقيق الكفاية الذاتية فى الغذاء بعامة والحبوب بخاصة [١].

أهم المحاصيل الزراعية الأخرى هى الفواكه، فواكه البحر المتوسط، وخاصة الزيتون والكروم. والزيتون لا شك أهم محصول بعد الحبوب، هناك منه نحو ٣ - ٤ ملايين شجرة، وقد بلغ الإنتاج فى ٦٨ - ١٩٦٩ نحو ٢٣ ألف طن. وهذا إنتاج كبير نسبيا إذا تذكرنا أنه يفوق ربع إنتاج تونس ذات الوضع الخاص فى الزيتون، كما يفوق نصف انتاج المغرب ويعادل إنتاج سوريا. وبهذا تأتى ليبيا رابعة الدول العربية فى إنتاج زيت الزيتون.

أما الكروم فإنتاجها السنوى يقل عن الزيتون، فيبلغ نحو ١٥ - ١٦ ألف طن. ويبلغ إنتاج التمر الضعف تقريبا أو أكثر قليلا، يأتى من نحو ٣ ملايين نخلة، وإن كانت بعض المصادر تذكرأرقاما أكبر بكثير. وينبغى أن نذكر فى النهاية الخضروات التى تلعب دورا هاما فى تغذية الاستهلاك المحلى، وإن كانت بعيدة وتزداد كل عام بعدا عن تحقيق الكفاية [٢].

1- U.N., Statistical Yearbook, 1969, 1970.

٢- البنك الليبى، التقرير السنوى، ١٩٧٠، ص ٣٧.

الثروة الحيوانية والمعدنية

تمثل الثروة الحيوانية قيمة خاصة فى ليبيا، ترمز إلى سيادة الصحراء والرعى، مثلما ترمز فى الوقت نفسه إلى سيادة الرعي الجاف. فبينما يقدر عدد الماشية بنحو ١٢٢,٠٠٠ رأس فقط، يصل عدد الأغنام إلى ١,٧٠٩,٠٠٠، والماعز نحو ١,٤٠٥,٠٠٠، والإبل إلى ٢٣٥,٣٠٠. وبهذا فإن مجموع الثروة الحيوانية كلها نحو ٣,٥ مليون رأس (٣,٤٧١,٤٥٠ فى ١٩٦٨)[1].

ولقد كان للثروة الحيوانية مكان بارز فى صادرات ليبيا تقليديا، وكانت مصر سوقا تقليدية للأغنام الحية والماعز. ولكن إهمال الرعى منذ البترول قلب الموقف تماما، بحيث أصبحت ليبيا تستورد اللحوم والحيوان ومنتجات الألبان من الخارج، بما فيه حتى مصر، وذلك بنسبة حوالى نصف مجموع استهلاكها. والخطة الجديدة تستهدف زيادة الثروة الحيوانية إلى حد الكفاية الذاتية على الأقل، بتوفير المياة الجوفية وتوسيع المراعى وتحسين السلالات. ومن بين مشروعاتها تحويل الكفرة إلى مرعى ومزرعة لحوم وطنية تتسع لربع مليون رأس من الأغنام.

وتنقلنا الثروة الحيوانية إلى الثروةالمائية إلى المعدنية. فليبيا تملك مصايد أسماك لا بأس بها، خاصة فى طرابلس، كما يناظر الإسفنج من البحر نبات

1- The Economic Developent of Libya, P. 47;

دليل الاستثمار الصناعى، ليبيا، مركز التنمية الصناعية، ص ١٦.

الحلفا من الاستبس. أما المعادن فثمة بعض الأملاح والجبس فى الجفارة، طرابلس، وبعض البوتاس والنطرون فى مرده. لكن الحديد هو البند الهام.

فلقد كشف حديثا عن رصيد كبير جدا من خام الحديد الجيد فى فزان، ففى وادى الشاطىء بمحافظة سبها، يقدر الاحتياطى الذى عثر عليه تقديرا مبدئيا بنحو ٣٥٠٠ مليون طن، تعادل نحو ٥ ٪ من احتياطى العالم[1]. وإذا كان الموقع الداخلى البعيد عقبة، فإن ضخامة الثروة تبرر الاستغلال بلا تردد. وكما رأينا فلقد تقرر بالفعل وضع مشروع لخط حديدى إلى الساحل لنقل الخام.

الصناعة والتجارة الخارجية

الصناعة بسيطة، وهى قسمان : تقليدية وخفيفة. الأولى تعتمد على منتجات المراعى من صوف وجلود، ومنها المنسوجات الوطنية والسجاد والبسط والجلود المدبوغة ومنتجات الألبان. والثانية أساسها المحاصيل الزراعية، وأهمها عصر الزيتون وطحن الغلال والسجاير وتعليب الأسماك والفواكه والخضروات، وإلى قريب صناعة الأنبذة. والخطة الجديدة تهدف إلى نشر وتوسيع الصناعة المتطورة، خاصة المنسوجات القطنية والصوفية وأنابيب الصلب والألومنيوم والأسمدة، فضلا عن بعض الصناعات الاستهلاكية والمجتمعية الحديثة كالأثاث والزجاج والكابلات والأسمنت... الخ.

---

١ – المصدر السابق.

والأسمنت بالذات يكاد من قبل يكون الصناعة غير الزراعية الوحيدة ذات الأهمية الخاصة فى ليبيا، حيث تنتج منه نحوالمليون طن (٩٨١ ألف طن فى ١٩٦٩)، وحيث تأتى بذلك الخامسة بين العرب بعد مصر فلبنان فالمغرب فالعراق. وهذا الوضع تعبير بليغ عن ثورة التعمير فى ليبيا البترول، حتى ليمكن القول أن الصناعة الأولى فى ليبيا إنما هى صناعة البناء والتشييد.

أما عن التجارة الخارجية فقد كانت ليبيا فى الأساس تصدر الخامات الزراعية والرعوية، إلى جانب قليل من المصنوعات التقليدية والبسيطة المعتمدة عليها، وفى مقابل ذلك تستورد المصنوعات والآلات الحديثة إلى جانب بعض الحبوب والأغذية أحيانا. فالصادرات الأساسية كانت تتمثل تقليديا فى الحيوانات الحية والأسماك وزيت الزيتون والفواكه والحلفا.

على أن الأقتصاد فى جملته كان اكتفائيا فى الدرجة الأولى، والتجارة الخارجية عند حدها الأدنى الضرورى أو الممكن، كما كان اقتصاد عجز أساسا. فى ٥١ – ١٩٥٢ مثلا كانت قيمة الصادرات ٤ ملايين جنيه، والواردات ١١ مليونا. وفيما بين ١٩٥٤، ١٩٦١ كانت قيمة الصادرات تتراوح بين ٣، ٦ ملايين جنيه فقط[1].

١- البنك الليبى، التقرير السنوى، ١٩٦٦، ١٩٧٠، ١٩٧١.

ذلك فى خطوطه العريضة هيكل الاقتصاد الأصلى والقديم : قاعدة واسعة نسبية، لكنها متواضعة القامة إلى حد بعيد، قل قاعدة «أفقية» لها عرض أكثر مما لها ارتفاع، ولكنها حتى على عرضها النسبى ليست بمستقرة ولا وثيقة الأساس : وعلى هذه القاعدة الأفقية تفجر البترول ليتوجها باقتصاد «رأسى » بالغ الارتفاع والرسوخ، رغم ما فى أساسه المادى من ضيق نسبى. وبهذه القامة الشاهقة طغى العنصر الرأسى على الأفقى فى الاقتصاد طغيانا كاملا حتى وضعه فى الظل ودفع به إلى مرتبة ثانوية للغاية. بل إن تعاظم دور البترول أدى بالفعل إلى تناقص حقيقى فى قيمة الإنتاج الزراعى الرعوى، نتيجة لما لحقه من إهمال وهجر.

نتائج البترول الاقتصادية

أصاب البترول المركب الاقتصادى العام بتغيير هيكلى جذرى يصل إلى حد الثورة المطلقة لا شك. ويمكننا أن نلخص هذه الآثار والنتائج فى ثلاثة مجالات : قطاعات الحرف، هيكل التجارة الخارجية، عناصر الدخل القومى.

١ – قطاعات الحرف. أعاد البترول توزيع القطاعات والفعاليات الأساسية فى القوى العاملة، وبالتحديد من الحرف الأولى إلى

الثانية والثالثة، الثالثة أساسا. فتحت إغراء الأجور العالية والدخول المرتفعة فى صناعة البترول وفى خدمات المدن، تحولت الزراعة والرعى إلى اقتصاد طارد غير مجز، فقد جاذبيته وأخذ يلفظ بقوته العاملة بشدة إلى الصناعة نوعا، ولكن إلى الخدمات والتجارة بصفة أساسية.

فقبل البترول كانت نسبة المشتغلين بالزراعة (والرعى) ٧٠ ٪ تقريبا. وفى عام ١٩٦٣ عند بداية البترول، كانت نسبة المشتغلين فى قطاع الزراعة من مجموع القوى العاملة في ليبيا ٦٣ ٪، هبطت فى سنة ١٩٦٧ إلى ٣٧٪، أى انخفضت بنسبة النصف تقريبا فى ٤ سنوات فقط. بل إن المقدر أن أكثر من ٤٥ ٪ من المشتغلين بالزراعة والرعى قد هجروهما منذ بداية البترول وحتى اليوم. ولعلنا نلاحظ هنا أن نسبة قطاع الزراعة فى ١٩٦٣، وهى ٦٣ ٪، هى النسبة نفسها لسكان المدن فى ١٩٦٧، أى أن حياة الزراعة وحياة المدن قد تبادلتا المواقع النسبية تماما فى ٤ – ٥ سنين فقط.

أكثر من هذا، فإن التدفق من الحرف الأولى إلى الثالثة، بقدر ما أصاب الأولى بالضمور الشديد أصاب الأخيرة بالتضخم المفرط، وهو ما يعرف بافراط الحرف الثالثة over-tertiari zation وهذه الظاهرة التى عرفها كثير من دول العالم الثالث النامية، تصل فى دول البترول إلى حد خطير يكاد يكون مرضيا. وليست ليبيا فى هذا باستثناء. ففيها أهملت الزراعة فتناقص إنتاج الغذاء، وهجرت الواحات التى غزاها الرمل والملح فتوسعت الصحراء

على حسابها - عملية «التصحير» كما تسمى أحيانا desertification *

وإذا كانت مكاسب البترول قد عوضت هذا كله بسهولة جدا عن طريق الاستيراد الشامل، فإن المعنى الحقيقى هو أنه بينما كانت موارد البترول الطارئة تتبدد فى القنوات الاستهلاكية البحتة، كانت موارد الزراعة الدائمة تتقلص وتتجمد هى الأخرى على المدى الطويل.

٢ - هيكل التجارة الخارجية. انعكس البترول على تركيب التجارة الخارجية فكان وقعه كاملا. فالاقتصاد الآن تبادلى فى المحل الأول، والتجارة الخارجية هى عصب الاقتصاد، والبترول عصب التجارة الخارجية. ففى السنوات الأخيرة أصبح البترول يؤلف بين ٩٩٪، ٩٠٪ من الصادرات، والباقى يتكفل به فائض الإنتاج الزراعى والرعوى من الزيتون والفواكه والحلفا والجلود والفول السودانى.

وبأرباح البترول يتم استيراد كل شيء تقريبا، من المصنوعات والآلات الرأسمالية والاستهلاكية إلى الأغذية الزراعية والحيوانية. ولكن تظل الواردات دائما دون الصادرات قيمة بكثير، تاركة بذلك فائضا سنويا ضخما يتراكم ليجعل ليبيا من الدول الغنية ماليا. على سبيل المثال، بلغت قيمة الصادرات فى ١٩٦٩ نحو ٢١٥٠ مليون دولار، مقابل ٦٤٥ مليونا للواردات.

ولقد تصاعدت أرقام التجارة الخارجية بصورة ثورية منذ البترول،

فتعدت علامة المائة مليون جنيه بعد ظهوره مباشرة، وظلت تتضاعف كل عام لفترة طويلة، حتى تعدت جملة قيمة التجارة الخارجية فى السنوات الأخيرة علامة الثلاثة بلايين دولار.

والخلاصة إذن أننا بصدد تجارة المحصول الواحد أولا، وتجارة الخامات ثانيا، وبتجارة التصدير ثالثا، وتجارة الفائض الكبير أخيرا وليس آخرا.

٣ – عناصر الدخل القومى. من أهم نتائج البترول تغيير عناصر ومكونات الدخل القومى تغييرا جذريا كذلك. فبعد أن كانت الزراعة والرعى هما مصدر الدخل القومى الأساسى، تراجعتا بشدة إلى الوراء، وأصبح البترول هو عصب الاقتصاد. ففى ١٩٦٨ كان توزيع الناتج المحلى الاجمالى بين القطاعات الاقتصادية الأساسية هو كالاتى : الزراعة ٤٪ فقط، الصناعة ٦٥٪، فيها للبترول وحده ٥٥٪، وأخيرا الخدمات ٣٢٪.

بالمثل انقلبت مصادر الميزانية الوطنية. ففى ٦٣ – ١٩٦٤ كان البترول يساهم بنسبة ٥٠ ٪ من إيرادات الميزانية، ولكنها ارتفعت إلى ٧٠٪ فى السنوات الأخيرة. بل إننا نستطيع أن نضعها قاعدة عامة أن القيمة النسبية لمساهمة الإنتاج الزراعى الرعوى التقليدى فى الاقتصاد الليبى كانت تتراجع باطراد سريع عاما بعد عام كلما زاد إنتاج البترول وارتفعت عوائده فى الدخل القومى. إن العلاقة بينهما تكاد تكون عكسية بانتظام.

تطور الإنتاج

بعد أن حللنا موقع البترول فى الاقتصاد الليبى ووقعه عليه، وقبل أن نتقدم إلى مغزاه بالنسبة إلى قوة ليبيا السياسية، لنقف الآن أمام إنتاجه : تطوره، حجمه، عوائده، ثم نقاط قوته، وتسويقه. والجدول الآتى يقدم لنا صورة كاملة عن نمو الإنتاج، وكذلك عن صادراته، خلال عقد منذ بدايته فى ١٩٦١ إلى ١٩٧١.

السنة	الانتاج بالمليون طن	صادرات الخام بالمليون برميل
١٩٦١	٠,٥	٥
١٩٦٢	٩	٦٠
١٩٦٣	٢٢,٤	١٦٧
١٩٦٤	٤١,٥	٣١٤
١٩٦٥	٥٨,٨	٤٤٣
١٩٦٦	٧٢,٢	٥٤٧
١٩٦٧	٨٣,٨	٦٢١
١٩٦٨	١٢٤,٥	٩٤٥
١٩٦٩	١٤٩,٠	١١٣٢
١٩٧٠	١٦٠,١	١١٨٨
١٩٧١	١٣٢,٩	٩٨٩
المجموع	٨٥٤,٧	٦٤١١

الطفرة المثيرة هي بلاشك الحقيقة الكبرى البارزة في الجدول. ففي السنوات الأربع الأولى كان الإنتاج يضاعف نفسه مرة كل عام : من الصفر تقريبا إلى ١٠ إلى ٢٠ إلى ٤٠ مليونا. وبين ١٩٦٤، ١٩٦٧ كان الإنتاج قد تضاعف مرة ثانية من حوالى ٤٠ إلى ٨٠ مليونا، وفى ١٩٦٨ كان الإنتاج قد وصل علامة المائة مليون طن وتجاوزها بكثير جدا. وفى ١٩٦٩، حين قامت الثورة، حقق وتجاوز لأول مرة علامة الألف مليون برميل. وفى السنة التالية فقط كان قد وصل إلى قمته ١٦٠ مليون طن فى ١٩٧٠، حققها في عقد واحد فقط. وهذا يقارب نحو ١٢٠٠ مليون برميل، أو نحو ٣,٣ مليون برميل فى اليوم.

وإذا كان الإنتاج قد انخفض فجأة وبحدة بعد ذلك إلى ١٣٢,٩ مليون طن، فذلك كسياسة عامدة مخططة بعيدة النظر. على أنه لو قد ترك على معدله السابق لبلغ ١٨٠ مليونا بدلا من ذلك. وحتى ذلك التاريخ، كان مجموع الإنتاج التراكمى الذى تحقق فى ١١ سنة هو ٨٥٤,٧ مليون طن، ومجموع صادر الخام التراكمى هو ٦٤١١ مليون برميل.

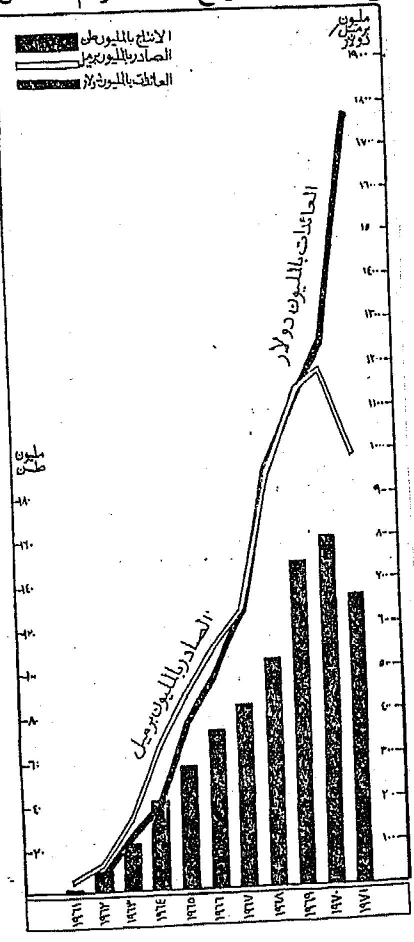
وتلك جميعا أرقام قياسية بأى مقياس. فحتى عمالقة البترول فى المشرق والخليج العربى لم تعرف هذه المعدلات النادرة. قارن مثلا السعودية والكويت. السعوية بدأت الإنتاج ١٩٣٩ بنصف مليون طن، وفى ١٩٤٩ بلغت ٢٣,١ مليون طن. أى أنها حققت فى ١١ سنة ما حققته ليبيا فى ٣ سنوات. ثم إنها – السعودية – وصلت إلى ٤١ مليون طن فى ١٩٥٣، أى بعد ١٥ سنة

من بدء الإنتاج، وهو المستوى نفسه الذى وصلته ليبيا فى ٤ سنوات من بدء الإنتاج. وفى ١٩٦٢ ، انتجت السعودية ٧٥ مليون طن، مقابل ٧٢,٢ مليون طن لليبيا فى ١٩٦٦ ، أى بعد ٢٤ سنة مقابل ٦ سنوات على الترتيب. وحين حققت ليبيا قمتها ١٦٠ مليون طن فى ١٩٧٠ ، كان قد مضى عقد فقط منذ بدء الإنتاج، وقد استدعى هذا المستوى ثلاثة عقود بالضبط لكى يتحقق فى السعودية سنة ١٩٦٩.

خذ الكويت الآن، التى كانت أكبر طفرة سابقة لليبيا. بدأت فى ١٩٤٦ بنحو ٠,٨ مليون طن، وفى ٨ سنوات كانت قد حققت الرقم القياسى حينذاك ٤٣,٦ مليون طن وذلك عام ١٩٥٣ . ولكن ليبيا حطمت هذا الرقم، حين حققت ٤١ مليون طن فى ١٩٦٤ ، أى فى ٤ سنوات من البدء، أى فى نصف المدة. وعلامة الثمانين مليون وصلتها الكويت فى ١٩٦١ ، وليبيا فى ١٩٦٧ ، الأولى - يعنى - بعد ١٦ سنة من بدء الإنتاج، والثانية بعد ٧ سنوات، أى نصف المدة مرة أخرى. ومنذ ١٩٦٩ ، أى فى غضون ٩ سنوات أو أقل من عقد، كانت ليبيا قد بلغت رقم ١٥٠ مليونا، وهو الرقم الذى لم يتحقق للكويت حتى اليوم ١٩٧١ ، أى بعد ٢٥ سنة أو ربع قرن من الإنتاج.

الخلاصة الواضحة هى أن معدل نمو الإنتاج الليبى يتراوح بين ضعف وثلاثة أمثال المعدل الكويتى أو السعودى. أما معدلات الدول السريعة النمو التى جاءت بعد ليبيا مثل أبو ظبى فلا تقارن بها من حيث الكم أو السرعة.

شكل ١٩– تطور إنتاج البترول الليبى. اتجاه النمو الصاعد يكاد يكون مطردا. لاحظ العلاقة المتغيرة فى سلوك منحنى الصادر ومنحنى العائد: فبعد أن كان الأول على يسار الثانى تقاطع الاثنان ثم تبادلا المواقع. هذا يعكس المراحل الثلاث فى أسعار البترول: أقل من دولار أولا، ثم حوالى الدولار، ثم أكثر من الدولار. لاحظ فى النهاية كيف ترتفع العائدات رغم انخفاض الصادر.



وتبقى الظاهرة البترولية الليبية طفرة غير مسبوقة بالتأكيد، وغير ملحوظة على الأرجح، فى تاريخ العرب، وربما العالم البترولى. ظاهرة إعصارية لا مفر من أن نصفها بأنها تفجرت بسرعة العاصفة ونمت بمعدل صاروخى.

من حيث نسبة الإنتاج المحلى إلى الإنتاج الإقليمى والعالمى، يتأكد أيضا نمو ليبيا الفائق. فى بداية الإنتاج، لم تكن النسبة من الإنتاج العالمى تتعدى ٠,٧ ٪، ولكنها فى ١٩٦٦ كانت قد ارتفعت إلى ٤,٥ ٪ من العالم، أو ما يعادل ١٥,٦ ٪ من إنتاج الوطن العربى. ثم فى ١٩٧٠ بلغت النسبة الأولى ٦,٨ ٪، والثانية ٢١,٧ ٪، أى أن ليبيا كانت أكثر قليلا من خمس العرب بتروليا، وهى الآن – أرقام ١٩٧١ – أقل من الخمس قليلا (١٧ ٪).

بالمثل من حيث سباق الإنتاج وترتيب المنتجين. فمنذ ١٩٦٥ كانت ليبيا قد تغلبت على العراق، ثانى أقدم منتج عربى، لتصبح ثالثة العرب. وفى بضع سنين أخرى لحقت بالكويت وتجاوزتها، والكويت هى السابقة الوحيدة التى سجلت أكبر طفرة نمو عربية من قبل. وبذلك احتلت ليبيا المركز الثانى بعد السعودية بين العرب، والسادس فى العالم. وهى الآن تعود إلى المركز الثالث بين العرب والسابع فى العالم بعد تخفيض الإنتاج، كما تأتى الخامسة فى العالم من حيث التصدير. وهى فى هذا كله الدولة التى قلبت توازنات الإنتاج القديمة التقليدية بين المشرق والمغرب العربيين، لتجعل من الثانى أكثر من أخ أصغر للأول.

دخل البترول

على أن ليبيا لم تكن الأسعد حظا من حيث الكم فحسب، بل ومن حيث الدخل أيضا. فقد دخلت ميدان الإنتاج متأخرة للغاية، فأفادت من كفاح الدول البترولية العربية الأسبق ضد الشركات فى معركة العائدات. فهى من جهة دخلت بعد بدء عصر المناصفة بكثير، كما أنها بدأت بعد أن انتهى العصر الذهبى، عصر «أيام العز bonanza days» بالنسبة للشركات، والغفلة من جانب الحكومات[1]. ولهذا نالت شروطا أفضل نسبيا منذ البداية، سواء فى مساحات الامتيازات ودورة التنازلات الجزئية عنها أو العوائد والإتاوات... الخ. ومع ذلك فقد كانت أسعار البترول الليبى بخسة للغاية بالقياس إلى مزاياه النوعية والموقعية. وكان هذا تعبيرا مباشرا عن مرحلة التبعية السياسية التى كانت تخضع لها ليبيا الملكية.

على أن ليبيا من الجهة الأخرى كانت هى التى – بعد الثورة – قد انقلبت لتقود صراع المنتجين ضد الشركات حول الأسعار. فهى التى دفعت الأوبك إلى المواجهة الحاسمة مع الشركات، ثم ضغطت حتى رفعت نسبة عائدات الدولة إلى ٥٥ – ٦٠ ٪ من صافى الأرباح،وحتى فرضت مبدأ التعويض عن خسائر الماضى حين استردت أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه، وأخيرا مبدأ تقنين أى تحديد حجم الإنتاج، بل وفرضت التأميم الجزئى فى بعض الحالات.

1- Hoskins, Middle East, P. 208.

وتعد اتفاقية ١٩٧٠ نقطة تحول هامة فى هذا السبيل، حين فرضت ليبيا على الشركات زيادة سعر البرميل ٣٠ سنتا، إذ إن هذه أكبر زيادة تحصل عليها دولة ما منذ تحقق مبدأ المناصفة فى الخمسينيات الباكرة. فإذا أضفنا أن هذا تم جنبا إلى جنب مع خفض حجم الإنتاج الكلى، لأدركنا أن ليبيا الثورة قد حققت بنجاح حل المعادلة الصعبة فى حسابات البترول وهى رفع الأرباح مع خفض الإنتاج.

على أن أكبر معركة سياسية حقيقية دخلتها ليبيا مع الشركات الاحتكارية صاحبة الامتياز هى تلك التى تدور حول قضية المشاركة بالذات، المشاركة فى الإنتاج والأرباح. وإذا كانت دول الخليج العربى قد نجحت أخيرا فى أن تنتزع من شركاتها حق المشاركة بنسبة ٢٥٪ ترتفع بالتدريج إلى ٥٠٪ فى الثمانينيات، فإن هذا النجاح يرجع جزئيا وبطريق غير مباشر إلى موقف ليبيا التى سبقت بالمطالبة بالمشاركة بنسبة ٥٠٪ فورا.

والمشاركة هى الوسيلة الحقيقية الوحيدة لتتحول دول البترول من «شريك نائم» إلى مالك منتج حقيقى يملك سر الصنعة أو تكنولوجيا الإنتاج، أى يملك مصيره. وإذا كان ذلك المطلب لم يتحقق بعد، فإن نجاحه فى المستقبل جدير بأن يكون علامة كبرى على الطريق ؛ على الطريق ربما إلى التأميم، حتى يأتى اليوم الذى تصبح فيه أهم سلعة تنتجها الدولة ملكا خالصا لها.

وقد انعكس هذا كله فى تطور عائدات الدولة من البرميل الواحد ومن جملة العائدات، على نحو ما يوضح هذا الجدول [1].

السنة	عوائد البرميل بالسنت	جملة العائدات بملايين الدولارات
١٩٦٢	٦٤.٧	٣٩
١٩٦٣	٦٥.١	١٠٩
١٩٦٤	٦٢.٩	١٩٧
١٩٦٥	٨٧.٨	٣٧١
١٩٦٦	٨٧.٠	٤٧٦
١٩٦٧	١٠١.٦	٦٣١
١٩٦٨	١٠٠.٧	٩٥٢
١٩٦٩	١٠٠.٠	١١٣٢
١٩٧٠	١٠٩.٠	١٢٩٥
١٩٧١	١٧٨.٦	١٧٦٦

وواضح على الفور أن عائد البرميل الواحد مر بثلاث مراحل : حتى ١٩٦٦ كان بين ثلثى دولار ونحو ٠,٨ دولار، ثم من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ تراوح حول الدولار، ثم من ١٩٧١ قفز قريبا من الدولارين مرة واحدة (١,٨ دولار)، أى نحو ٣ أمثال ما بدأ به. أما جملة العائدات التى جاوزت علامة المائة مليون فى ثانى سنة من الإنتاج، فقد أخذت تتضاعف بعد ذلك لثلاثة سنوات بزيادة نحو ١٠٠ مليون أخرى كل عام حين قاربت نصف البليون

1- Petroleum Press Service, Aug. 1972.

دولار، ثم البليون نفسه بعد سنتين أخريين، لتقترب بعد سنتين أخريين كذلك من البليونين إلا قليلا. هذا بينما يصل مجموع دخل الدولة من عائدات البترول طوال عصر الإنتاج إلى ٥٩٦٨ مليون دولار، قل ٦ بلايين أو أكثر من ٣ بليون جنيه استرليني أو ليبي (أعلن أخيرا جدا أن هذا المجموع بلغ ٧ مليار دولار).

ومن جهة أخرى فإذا نحن أضفنا إلى هذه الدخول البترولية قيمة الإنتاج المحلي في سائر القطاعات لوصل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي ومعه متوسط دخل الفرد إلى مستوى بالغ الثراء والدلالة، كما يوضح هذا الجدول[1].

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون جنيه ليبي	الدخل القومي مليون جنيه ليبي	متوسط دخل الفرد بالدولار
١٩٦٧	٧٦١،٤	٦٣٣،١	١٠٦٢
١٩٦٨	١٠٩٥،٣	٧٩٧،٨	
١٩٦٩	١٢٨٢،٨	٩٣٣،٨	١٣٩٤
١٩٧٠	١٤٣٢،٠	١٠٧٠،٩	
١٩٧١	١٦٣٥،٠	١٢٢٤،٤	

١- دليل الاستثمار الصناعي، ليبيا، مركز تنمية الصناعة .. الخ، ص ١٢.

(١) تقديرات متوقعة.

فمن ١٥ مليون جنيه استرليني في ١٩٥٠، ارتفع الدخل القومي إلى ٥٦ مليون جنيه ليبي في ١٩٥٩، أي أقل قليلا من أربعة الأمثال، تم قفز إلى ٦٣٣ مليونا في ١٩٦٧ أي أكثر من ١١ مثلا في ٨ سنوات، ومنذ ١٩٧٠ تعدى علامة البليون جنيه ليبي. وبالمثل طفر اجمالي الناتج المحلي، وكذلك نصيب الفرد من الدخل القومي. فمن نحو ٤٠ دولارا في ١٩٥١، ارتفع متوسط الفرد من الدخل القومي إلى ١١٦ في ١٩٥٨، إلى ٤٥٦ في ١٩٦٣، إلى ٩٠٠ في ١٩٦٦، إلى ١٠٦٢ في ١٩٦٧، إلى ١٣٨٤ في ١٩٦٩ (١). وهو لا يقل الآن عن ١٥٠٠ – ٢٥٠٠ دولار، بل ربما زاد عن ذلك كثيرا. فلقد أعلن أخيرا أن قيمة إنتاج ليبيا من البترول في السنة الأخيرة بلغ ١,٨ مليار دولار، تعادل وحدها ٢٥٪ من كل ما حققنه من عائدات في سنوات الإنتاج العشر كلها.

نقط القوة والسوق

السؤال الذى لا شك يفرض نفسه هنا والآن هو : لماذا فرض البترول الليبي نفسه هكذا على الإنتاج العالمي ؟ ماهي مصادر ونقط قوته الخاصة؟ إذا كانت حاجة السوق، ومصلحة شركات الإنتاج، وطبيعة النظام السياسي الحاكم قبل الثورة، سهل القياد شديد التساهل، هي كلها من العوامل التي

ساعدت بلا جدال على دفع ثورة البترول فى ليبيا إلى أبعد حد، فإنها وحدها لا تكفى لتفسيرها، لا سيما أن منهاماهو عارض طارىء. كذلك فإن وفرة الرصيد، وغزارة إنتاج الآبار، وقلة عمق الإرسابات البترولية، وانخفاض تكاليف البحث والاستخراج، لا تكفى هى الأخرى، لا سيما أن أغلبها تشترك فيه دول أخرى كثيرة فى الشرق الأوسط.

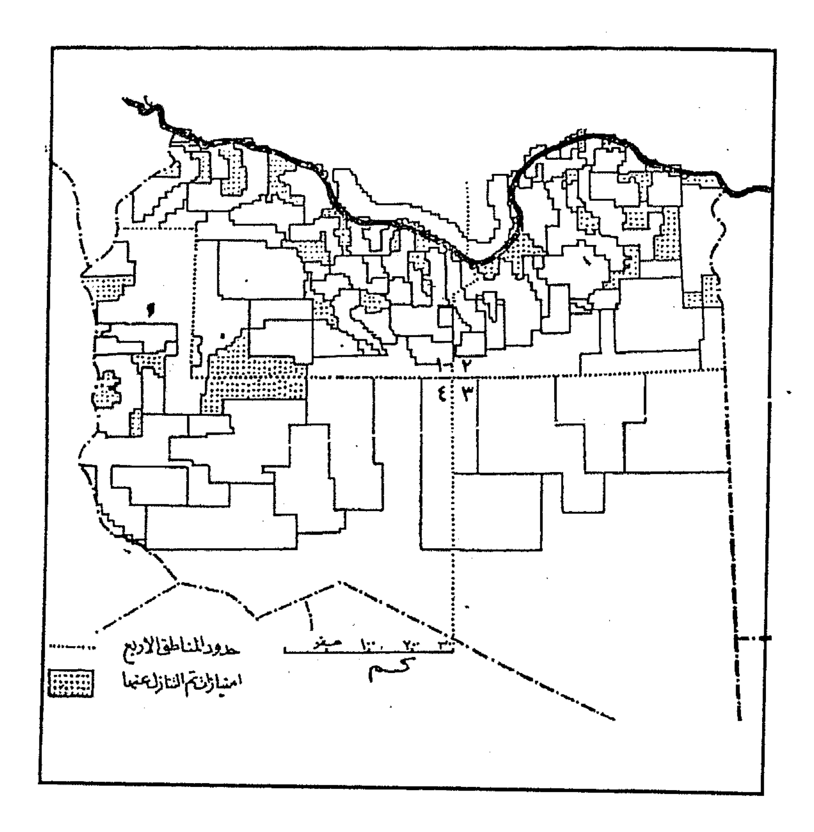
ثمة فى الواقع أربع نقط قوة تنفرد بها ليبيا بتروليا : الموقع غرب السويس، والموقع قرب أوربا، والموقع الساحلى، ثم طبيعة البترول الليبى[١]. فالموقع غرب السويس أعفى البترول الليبى ابتداء من تحميله بإتاوة مرور ما، سواء فى أنابيب المشرق أو عبر قناة السويس. وفضلا عن هذا فقد حرره من أخطار التوقف فى حالة إغلاق القناة، ومن الدوران حول القارة إلى طريق الرأس. وهذا يفسر دفعة الإنتاج العظمى فى البترول الليبى بعد عدوان ١٩٦٧.

أما الموقع قرب أوربا، فى مواجهتها وازاء «بطنها» فى البحر المتوسط، فقد وضع البترول الليبى عند أطراف أصابع السوق الكبرى للبترول العربى. ففى مقابل عدة آلاف من الكيلومترات فى حالة الخليج العربى، وبضع عشرات من الآلاف فى حالة الرأس، يقع البترول الليبى على بعد بضع مئات فقط من الكيلومترات من مصبه الطبيعى.

١- حمدان، بترل العرب، ص ٩٧-١٠٠.

شكل ٢٠- حوض البترل الليبى وحقوله.
لاحظ الموقع على خليج سيرت، ولكن أساسا على الجانب البرقاوى قبل التوحيد وتعديل التقسيم الإدارى.

شكل ٢١- امتيازات البحث البترولى. لاحظ النمط الرقعى المبعثر، نقيض الامتيازات الغطائية الشاملة فى المشرق العربى. هذا النمط انعكس ايضاً على نمط الحقول المنتجة بالفعل إلى حد ما.



كذلك الموقع الساحلى لا يقل أهمية، وهو مكمل للعاملين السابقين. فمن حسن حظ ليبيا أن حوض بترولها الأساسى جاء قريبا للغاية من الساحل، لا سيما أن تقوس خليج سيرت المقعر يقربه من البحر أكثر. وإذا نحن رسمنا خط أبعاد متساوية بفاصل ٣٠٠ كم مثلا من الساحل، لوقع الحوض الليبى برمته داخله. بينما - للمقابلة - يقع خارجه تماما كل البترول الجزائرى.

ورغم أنه حوض صحراوى، فإنه لحسن الحظ أيضا يخلو من الكثبان الرملية الشاسعة وتغلب عليه مسطحات الرمال الخشنة والحصى والحصباء الممهدة، كما يخلو من الجبال والعوائق الطبوغرافية البارزة كالتى تعوق خروج البترول الجزائرى مثلا. إن البترول الليبى يقطع أقصر رحلة برية، مثلما يقطع أقصر رحلة بحرية، فى السوق العالمية تقريبا.

أما عن طبيعة ونوعية البترول فإن البترول الليبى، كالجزائرى وعلى عكس بترول المشرق، من النوع الخفيف الذى تقل فيه نسبة زيوت الوقود وترتفع نسبة المقطرات الخفيفة. وهو بذلك يلائم أغراض الصناعة والمواصلات كل الملاءمة. وفضلا عن ذلك فهو زيت غنى بنسبة الشمع فى الوقت الذى يكاد يخلو عمليا من الكبريت، آفة بترول الكويت مثلا وأداة التلوث الخطيرة عند الاستعمال.

ومن السهل بعد هذا كله أن نرى مدى قوة البترول الليبى فى السوق الأوروبية بالتحديد بمثل ما أن من الصعب أن نرى كيف يمكن لغيره من

البترول العربى أو غير العربى أن ينافسه فيها. والحقيقة أن البترول الليبى يتمتع بصدارة مطلقة فى غرب أوربا كأمر واقع وكنتيجة منطقية. فالأغلبية الساحقة من بترول ليبيا تجد سوقها الطبيعية تقليديا فى غرب أوربا، وقليل ما يذهب خارجها بما فى ذلك الولايات المتحدة رغم أنه فى تزايد مطرد.

ولنأخذ هنا سنتين مختلفتين للتحليل والمقارنة، ١٩٦٦، ٦٨ - ١٩٦٩. فى الأولى ذهب نحو ٩٠٪ من بترول ليبيا إلى غرب أوربا، مقابل ٩٤٪ فى الثانية. وفى داخل غرب أوربا هناك مزيد من التركيز على بضع دول معينة. ففى ١٩٦٦ صدرت ليبيا ٧١,٥ مليون طن، ٥١,١ مليون منها، أى بنسبة ٧١,٤٪، للدول الأربع ألمانيا الغربية وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا وحدها. وقد خص ألمانيا الغربية ٣٨,٨٪، تليها بريطانيا ١٤,٢٪، ثم فرنسا ١١,٦٪، فايطاليا ١٠,٨٪. وبهذا كانت ألمانيا الغربية كبرى عملاء البترول الليبى، حيث اعتمدت عليه بنسبة ٥٢,٦٪ من وارداتها من البترول العربى. وبعد الأربعة الكبار كان نصيب هولندا وبلجيكا مما يعادل نصيب فرنسا تقريبا، بينما لم يكن نصيب أسبانيا يقل عن نصف ذلك كثيرا [1].

على أن سوق البترول الليبى فى أوربا وخارجها خضع لبعض تطورات طفيفة ما بين التاريخين. والجدول الآتى يوضح أهم الأسواق فى ٦٨ - ١٩٦٩ بالبرميل.

1- Oil and Gas Journai, Nov. 1966.

الدولة	كميـــة الـــواردات	النسبة المئوية
ألمانيا الغربية	٢٣٥.٦١٣.٠٠٠	٢٣.٤٨
إيطاليا	٢٠٧.٩٩٧.٠٠٠	٢٠.٧٣
بريطانيا	١٧١.٦٧٥.٠٠٠	١٧.١١
فرنسا	١٠٥.٠٨٧.٠٠٠	١٠.٤٧
هولندا	٧٧.٧٤١.٠٠٠	٧.٧٥
أسبانيا	٦٢.٠٦٤.٠٠٠	٦.١٨
الولايات المتحدة	٦٢.٠٥٧.٠٠٠	٦.١٨
بلجيكا	٣٣.٩٠٦.٠٠٠	٣.٣٨

فإذا كانت ألمانيا الغربية تظل العميل الأول، فإن نسبتها التى وصلت فى بعض السنوات إلى ٤٣٪ من صادر البترول الليبى، انخفضت إلى أقل من الربع. هذا بينما قفزت إيطاليا إلى المرتبة الثانية، نحو الخمس، تليها عن كثب بريطانيا، بينما تأتى فرنسا بنحو نصف وزن إيطاليا، العشر. وبعد ذلك تأتى هولندا التى تحتفظ بترتيبها السابق، تليها الآن أسبانيا والولايات المتحدة اللتان تظهران متأخرتين كعميلتين هامتين نسبيا وعلى قدم المساواة، لتحلا محل بلجيكا السابق. وتأخذ كل من أسبانيا والولايات المتحدة نحو ضعف

بلجيكا. كما أن هولندا وبلجيكا معا تأخذان حوالى ما تأخذه فرنسا، العشر. وهناك الى يجانب هؤلاء عدد من الدول الأوروبية تأخذ كل منها أقل قليلا من ١ ٪، كالنرويج والدنمرك وسويسرا، تضاف إليها جزر الهند الغربية عبر المحيط[1].

وإذا نظرنا إلى خريطة السوق بثوابتها ومتغيراتها نظرة عامة، فسنجد أن أوربا هى السوق المطلقة، أما الولايات المتحدة والأمريكتان فعميل حديث وصغير نسبيا. ثم نجد أن أوربا هنا تعنى أساسا غرب أوربا، التى تعنى بدورها السوق الأوربية المشتركة فى الدرجة الأولى. وفى داخل شبكة التصريف المروحية هذه نجد محورين أساسيين يتنقل التصريف على طولهما : محور رأسى يمتد من ألمانيا الغربية إلى إيطاليا، كان مجموع استيراده فى ١٩٦٦ نحو ٤٩,٦ ٪، مقابل نحو ٤٤,٢ ٪ فى ٦٨ - ١٩٦٩. ثم محور قاطع يمتد من بريطانيا إلى فرنسا، كان مجموع استيراده فى ١٩٦٦ نحو ٢٥,٨ ٪، مقابل نحو ٢٧,٦ ٪ فى ٦٨ - ١٩٦٩. ثم محور قاطع يمتد من بريطانيا إلى فرنسا، كان مجموع استيراده فى ١٩٦٦ نحو ٢٥,٨ ٪، مقابل نحو ٤٤,٢ ٪ فى ٦٨ - ١٩٦٩. ثم محور قاطع يمتد من بريطانيا إلى فرنسا، كان مجموع استيراده فى ١٩٦٦ نحو ٢٥,٨ ٪، مقابل نحو ٢٧,٦ ٪ فى ٦٨- ١٩٦٩. فالمجموع الأول هو الأهم دائما، ولكنه الآن أقل وزنا نسبيا، بينما يزداد الثانى وزنا بالتدريج.

1- PETROLEUM PRESS SERVICE, AUG. 1972.

أهم المستوردين من ليبيا		أهم المصدرين إلى ليبيا	
ألمانيا	٢٣ ٪	إيطاليا	٢٨،٥ ٪
إيطاليا	٢٠،٥ ٪	الولايات المتحدة	١٢،٥ ٪
بريطانيا	١٢،٥ ٪	بريطانيا	١١ ٪
فرنسا	١٢،٥ ٪	ألمانيا الغربية	٧،٥ ٪
هولندا	٨،٥ ٪	فرنسا	٦ ٪
المجموع	٧٧ ٪	المجموع	٦٥،٥ ٪

العلاقة إذن أساسية جدا بين البترول الليبى والسوق الأوروبية ولكن هذه العلاقة تنعكس أيضاً على التجارة العامة بالضرورة، أو قل ينعكس التصدير على الاستيراد. فنجد أوربا الغربية أكبر مورد لليبيا فى حاجاتها من المصنوعات والآلات والأغذية والخامات... الخ، كما نجد أن الأربعة الكبار فى استيراد بترولها هم أنفسهم أكبر مورديها بصورة عامة. ولنأخذ مثلا سنة ١٩٦٧ لنرى النسب المئوية فى التجارة الخارجية العامة (بما فيها البترول) استيرادا وتصديرا.

وبديهى أن عناصر وبنود الاستيراد الليبى تتوزع بقدر ما تتنوع على

اتساع العالم كله، ولذا فإن دائرة استيراد ليبيا أوسع بكثير من دائرة تصديرها البترولى التى تجد ميزتها الكبرى فى أوربا موقعا. من هنا لا تحتكر أوربا من واردات ليبيا العامة مثلما تحتكر من صادراتها البترولية. ومع ذلك فإن الدول الأوروبية الكبرى فى استيراد بترول ليبيا تصدر إليها ٥٣٪ من مجموع الواردات الليبية. ولا شك أن هذه النسبة ترتفع إلى الثلثين على الأقل إذا أضفنا بقية دول غرب أوربا.

هذه صورة عامة وعريضة للبترول الليبى ابتداء من الإنتاج إلى التسويق، لكنها لا تكتمل إلا باضافة الغاز الطبيعى. فثروة ليبيا الباطنية لا تقتصر على البترول، وإنما هى تملك ثروة لا تقل خطرا من الغاز الطبيعى، وثورته وإن تأخرت زمنيا ليست أقل تفجرا ومغزى من ثورة البترول. فقد كشفت الأبحاث عن ثروة عظيمة من الغاز، يميزها أيضاً أن الغاز الليبى يخرج طبيعيا مع البترول، مما يسهل وييسر إنتاجه ويقلل التكاليف. وما منع الإنتاج أو أخره سوى مشاكل الإسالة والنقل والتسويق.

وقد بدأ الإنتاج فى ١٩٦٨، حين عقدت ليبيا أول أكبر صفقة غاز فى تاريخ صناعة البترول فى العالم مع كل من إيطاليا وأسبانيا، ٢٠ سنة مع الأولى، ١٥ سنة مع الثانية. وطاقة الإسالة فى مصنع مرسى البريجة تتزايد كل عام، كما تتعدد المصانع فى سائر موانى البترول، وقد بلغ الإنتاج فى ١٩٦٩ نحو ٢,٢٥ بليون متر مكعب، وكان الاحتياطى وقتئذ يقدر بنحو ١٠٠٠ بليون متر مكعب، كما يقدر حاليا بنحو ٣,٤ × ١٠ ٣ قدم مكعب أو نحو

٣٠,٠٠٠ بليون قدم مكعب.[1].

مستقبل البترول

علينا الآن أن نتساءل : إذا كانت تلك هى نقط القوة فى البترول الليبى، وكان هو عصب القوة فى الدولة، أفليس فيه نقط ضعف ما ؟ إن البترول بطبيعته ثروة زائلة، تنضب بقدر وبسرعة ما نسحب منها. ولهذا يصبح حجم الرصيد الاحتياطى قضية بالغة الأهمية. وهنا بالفعل يكمن ما قد يبدو إلى حد ما نقطة الضعف النسبية فى البترول الليبى، كما فى غير الليبى، بل الأول أكثر ضعفا. فموقف ليبيا فى الاحتياطى أقل قوة من موقفها الإنتاجى إلى حد بعيد، وكذلك من موقف بعض الدول البترولية العربية الأخرى.

وبطبيعة الحال فإن الرصيد الكامن هو دائما كم مجهول، يخضع تقديره للمزيد من الأبحاث والكشوف. فالكلمة الأخيرة فى احتياطى البترول الليبى لم تقل بعد، ومع ذلك فإن الصورة العريضة واضحة الآن بما فيه الكفاية. ولقد تطورت تقديرات احتياطى البترول فى ليبيا عبر السنوات الأخيرة تطورا كبيرا.

ففى ١٩٥٩ قدر الاحتياطى بنحو من ٧٥٠ مليون طن فقط، وفى ١٩٦٢ بنحو ٦ بليون برميل بنسبة ٢ ٪ من الاحتياطى العالمى. ولكن فى

1- Oil and Gas Journal, vol. 68. Dee. 1970;

ماهر عرفة، دراسة ميدانية لصناعة البترول (ليبيا)، مركز التنمية الصناعية، الجامعة العربية.

غضون سنة أو اثنتين تضاعف التقدير، فكان ١٣ بليون برميل فى ٦٣-١٦٩٤. ثم فى ١٩٦٦ قفز التقدير إلى ٢٠ بليون برميل، تمثل ٨ ٪ من احتياطى العرب، ٥٪ من احتياطى العالم. وفى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٩ كان الاحتياطى المنشور هو ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ألف برميل (٣٥ بليون برميل) تمثل ١٢,٨ ٪ من رصيد العرب البالغ حينئذ ٢٧٢ بليون برميل[١]. وفى ١/١/ ١٩٧١ كان الاحتياطى الثابت وجوده يقدر بنحو ٣٨٤٥ مليون طن تمثل ٨,٤ ٪ من رصيد العرب المقدر بنحو ٤٥,٧٧٦ مليون طن.[٢] وواضح أن الاتجاه الصاعد مستمر عموما بلا انقطاع، ومن المؤكد أن الرصيد الموثوق منه سيزداد فى المستقبل كثيرا.

على أن حجم هذه الثروة البترولية يبرز بكامل أبعاده حين يوضع موضع المقارنة مع الدول العربية الشقيقة المماثلة. فهنا تأتى ليبيا فى المرتبة الرابعة بعد السعودية فالكويت فالعراق. فهى إن قاربت الأخيرة إلا أنها أقل من ثلث أى من الأولين، كما يوضح هذا الجدول، ١٩٦٦.

١- مجلة نفط العرب، إبريل ١٩٧١، ص ٦١.

٢- مجلة نفط العرب، أغسطس ١٩٧٢، ص٢١-٢٨.

الدولـة	بليون برميل	٪ من العرب	٪ من العالم
السعودية	٧٤,٤	٣٣,٥	١٨,٥
الكويت	٦٨,٧	٣١	١٧
العراق	٢٤	١٠	٦
ليبيا	٢٠	٨	٥

ولا يختلف الموقف كثيرا بالنسبة لأرقام ١٩٧١، كما يوضح الجدول الآتى الذى يعطى النسب المئوية من احتياطى العرب للدول الخمس أو الست الأولى [1]. إلا أن الملاحظ أن ليبيا قد فقدت ترتيبها الرابع للجزائر وأن تقاربتا كثيرا.

١- مجلة نفط العرب، أغسطس ١٩٧٢، ص٢١-٢٨.

الدولة	الاحتياطى بمليون طن	٪ من العرب
السعودية	١٧,٢٧٨	٣٧,٧
الكويت	٩,٢٤٢	٢٠,٢
العراق	٤,٢٩٥	٩,٣
الجزائر	٣,٨٨٩	٨,٥
ليبيا	٣,٨٤٥	٨,٤
المحايدة	٣,٧٥٢	٨,٢
العالم العربى	٤٥,٧٧٦	١٠٠,٠

كذلك الموقف فى الغاز الطبيعى. فقد قدر احتياطى ليبيا فى أول
١٩٧ بنحو ٣٠ بليون قدم مكعب، يأتى بها أيضا فى المرتبة الرابعة بين
ب بعد الجزائر فالسعودية فالكويت، كما يوضح هذا الجدول، ١٩٧٠.

الدولـة	بليون قدم مكعب	٪ من العرب	٪ من العالم
الجزائر	١٥٠	٤٦,٩	١٠,٠
السعودية	٥٠	١٥,٧	٣,٣
الكويت	٣٩	١٢,٢	٢,٦
ليبيا	٣٠	٩,٤	٢,٠

ومرة أخرى لا يختلف الموقف كثيرا بالنسبة لأرقام ١٩٧١، كما يوضح الجدول الآتى [1] :

الدولة	بليون قدم مكعب	٪ من العرب
الجزائر	١٤١,٠٠٠	٤٤,٤
السعودية	٤٩,٥٠٠	١٥,٦
الكويت	٣٨,٠٠٠	١١,٩
ليبيا	٣٠,٠٠٠	٩,٤
العراق	١٨,٥٠٠	٥,٨
العالم العربى	٣١٧,٠٠٠	١٠٠,٠

1- Oil and Gas Journal, vol., 68,Dec., 1970.

فإذا أخذنا الآن احتياطى البترول ونسبناه إلى معدل الإنتاج الراهن لاتضحت أعماق الموقف أكثر. ففى ١٩٧١ كان الإنتاج ١٣٢ مليون طن. فإذا افترضنا استمرار هذا المعدل، وهو المخفض من قبل، لكان معنى هذا أن الرصيد المرصود الآن، وهو ٣٨٤٥ مليونا، يكفى لمدة ٢٨,٩ سنة فقط، أى يمكن أن ينضب حوالى سنة ٢٠٠٠، أى عند نهاية القرن. معنى هذا أن الجيل الحالى أو الطالع قد يرى نهاية عصر البترول.

وواضح أن موقف ليبيا من هذه الزاوية أشد خطورة من موقف كبار المنتجين العرب الآخرين. ويمكن القول أن معدل الاستنزاف السنوى من الرصيد يعد فى ليبيا أعلى منه فى كثير من الدول العربية الأخرى. فبينما نسبة الرصيد الليبى ٨,٤ ٪ من مجموع الرصيد العربى، نجد نسبة الإنتاج السنوى الضعف، ١٧ ٪ من مجموع الإنتاج العربى الجارى. وحتى الآن بلغ مجموع الإنتاج التراكمى فى ليبيا منذ بدء الإنتاج (١٩٦١ - ١٩٧١) نحو ٨٥٥ مليون طن أو ٦٤١١ مليون برميل، أى ما يعادل ٢,٣ ٪ من الاحتياطى الحالى تقريبا، أو نحو ١٨ ٪ من الثروة الليبية الكامنة أصلا.

إن بترول العرب عموما ينزف بأسرع مما قدر له منذ سنوات، ولكنه فى ليبيا ينزف بأسرع منه فى أى دولة بترولية عربية أخرى مماثلة. وهنا وجه الخطر والخطورة، إذ إن ذلك يهدد الأساس المادى الصلب والفقرى للدولة والمجتمع. فالدولة التى حققت لنفسها وزنا وحجما سياسيا معينا مهددة بأن تتقلص كيانا وقوة فى المستقبل البعيد نسبيا أو القريب. والمجتمع، بعد أن وصل إلى مستوى

معين حضارى واستهلاكى ومعيشى بل وديموغرافى بحت، يمكن أن يجد نفسه فجأة أو بالتدريج وقد فقد القاعدة الاقتصادية التى قام عليها. نفاد البترول، باختصار، يمكن أن يهدد بعودة ليبيا المستقبل - كغيرها من دول البترول الصحراوية العربية - إلى عصر ليبيا ما قبل البترول، وذلك فى عالم سيكون مختلفا أشد الاختلاف عن عالم اليوم، فضلا عن عالم الأمس.

من هنا بالدقة جاء قرار ليبيا الثورة الحازم والريادى بتقنين وتحديد الإنتاج، وقفا لهذا النزيف المتصاعد والمتسارع. والحقيقة أنه قرار ثورى استراتيجى، لأنه يأتى فى وجه تيار جارف من التسابق الإنتاجى المحموم والهستيرى بين دول البترول جميعا، وضد كثير من الإغراءات الآنية الغلابة. ولكنه إنما يشترى المستقبل كله بجزء من الحاضر، ويرفض أن يبيع الاستراتيجية الطويلة المدى من أجل التكتيك القصير المدى.

على أن أمام ليبيا أيضاً عدة خطوات أخرى، إلى جانب ضبط الإنتاج، لتأمين مصيرها وكيانها السياسى. فلابد أولا من استثمار الإنتاج البترولى بأقصى كفاءة ممكنة، أى الحصول على أقصى قدر من الأرباح منه. وهذا لا يكون إلا بالحد الأقصى من المشاركة، لا فى الأرباح وحدها، ولا فى الإنتاج معها فحسب، بل حتى الاستهلاك فى كل مراحله، أى «من البئر حتى السيارة». وقد يستدعى هذا عند نقطةمعينة أن تفرض ليبيا ملكيتها الكاملة على ثروتها الكامنة، و «تلبيب» البترول، بمعنى التأميم الجزئى أو الكلى. ولكن هذا متروك للمستقبل.

أما فى الأثناء، فبالمشاركة الجدية وحدها يمكن ترشيد الإنتاج بكل صوره، تعدينا وتصنيعا وتسويقا. تعدينا، بمنع عملية الخطف السطحى skimming، وذلك بتعميق الاستخراج وحسن ضخ بقايا الآبار، أى بالتوسع الرأسى الصحى. ثم كذلك بالتوسع الأفقى السليم بالبحث النشط وتمويل الاستكشاف الجديد.

أما تصنيعا، فباستثمار الغازات بدل حرقها، فالغاز الطبيعى هو ثروة ليبيا الثانية بعد البترول، وهما جناحا ثروتها الباطنية. وهناك أيضا التحول إلى التكرير إلى أقصى حد ليكون التصدير تصدير مشتقات لا خامات، ثم التحول من المشتقات إلى المصنوعات، أى البتروكيماويات، الأسمدة، البلاستيك، المذيبات والمنظفات الصناعية، الألومنيوم... الخ. فإنما البترول مادة خام للصناعة الحديثة أكثر منه وقودا لها.

أما تسويقا، فبالمساهمة فى نقل الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، والنقل للغير إن أمكن، فضلا عن البيع المباشر للعملاء... الخ.

ولقد بدأت ليبيا بالفعل فى هذه الاتجاهات، فهى الآن تمارس رقابة حقيقية على عملية الإنتاج، وفرضت التأميم الجزئى على بعض الشركات وتطالب بالمشاركة الفعالة فى جميعها، كما أسست شركة وطنية للبحث والإنتاج، وبدأت تكون نواة أولية لأسطول ناقلات ليبى خاص وخالص. وفضلا عن هذا أقامت عددا من معامل التكرير وإسالة الغاز، هذا إلى جانب

مشاريع الصناعات البتروكيماوية العديدة فى خطة التصنيع الخمسية الجديدة... الخ.

ذلك كله عن البترول في حد ذاته. ولكن لا يقل أهمية عنه البترول من حيث هو أساس ومنطلق لاقتصاديات ما بعد البترول وما خارج البترول، ونعنى هذا الزراعة وملحقاتها والصناعة بشتى فروعها. فالبترول والغاز نفسهما، فضلا عن كل النشاطات المترتبة عليهما من مشتقات وصناعات ونقل، هى موارد متبددة غير متجددة مهما اقتصدنا فى إنتاجها ورشدنا فى اقتصادها.

أما المطلوب أساسا فهو تحويل هذه الثروة الطارئة إلى قاعدة اقتصادية دائمة. المطلوب هو «زرع» البترول أو «استزراعه»، أى تحويله من «تعدين» إلى «زراعة». وبهذا وحده يتحول من ثروة «حفرية» زائلة إلى ثروة «حولية» متجددة، تعيد معها خلق البيئة الطبيعية نفسها واللاندسكيب الحضارى. وهذا فى نهاية المطاف سيكون الاختبار الحقيقى لنجاح ليبيا الثورة : أن تتحول من ثورة سياسية إلى ثورة أيكولوجية، ثورة بيئة [1].

ولما كانت مشكلة الجغرافيا الطبيعية الحاكمة والمستحكمة فى ليبيا هى الجفاف، فإن المعنى المباشر لهذا هو أن يتحول البترول إلى ماء، أعنى أن تترك كل نقطة بترول تخرج من باطن الأرض نقطة ماء خلفها تبقى فى الأرض. فبرأس المال وطاقة الوقود التى يتيحها البترول، لابد من استنقاذ كل نقطة ماء

1- Jacks and Whyte, The Rape of the Earth.

فى هيدرولوجية ليبيا لتتحول إلى محاصيل زراعية وثروة حيوانية، تقدم بدورهاخامة لصناعات شاملة.

والحقيقة أن البترول إذا كان قد طغى تماما حاليا على دور الاقتصاد الرعوى والصناعى التقليدى القديم، وضعه على الهامش تقريبا، فإن قصارى دوره الأمثل فى كيان ليبيا إذا نظرنا إليه نظرة تاريخية بعيدة المدى هو بالدقة والتحديد أن يعيد خلق وتحديث ذلك الاقتصاد وتجديد شبابه قبل أن ينضب هو. وإذا كان البترول قد أدى إلى تصحير بعض الواحات، فواجبه الحقيقى أن يترك الصحراء واحة قبل أن يمضى. ويعنى هذا بالتحديد أن يتركها بئر ماء، مثلما أحالها من قبل بئر بترول.

وبالفعل، فإن عماد خطة التنمية الجديدة هو توفير موارد المياه الباطنية والجارية فى السواحل كما فى الدواخل، بدق شبكات الآبار فى كل رقعة يكمن تحتها خزان مائى، وبإقامة شبكات السود على أفواه عشرات الأودية التى تندفع وتضيع عليها مياه السهول الفصلية الدافقة. والمقدر أن هذه الشبكات يمكن أن توفر لليبيا عدة مليارات من الأمتار المكعبة من الماء، تستطيع أن تضيف إلى الرقعة الزراعية بضعة ملايين من الهكتارات، فضلا عن تكثيف الإنتاج فى المزروع حاليا.

دور البترول كقوة سياسية

البترول مادة استراتيجية، المادة الاستراتيجية الأولى فى العالم. وهو من ثم سلاح سياسى أساسى بالضرورة. لذلك كان حتما أن يقلب تفجر البترول معادلة القوة التقليدية فى ليبيا.

على أن المعادلة الجديدة تعطل تحقيقها لبعض الوقت فى عهد الملكية، حيث حرص النظام مع الاستعمار على الفصل بين السياسة والاقتصاد فى مجال البترول، مما عقمه سياسيا. بل كان البترول بالفعل أداة للاستعمار السياسى والنفوذ الأجنبى، كان مادة للاستعمار البترولى. وعلى العكس من ذلك تماما، جاءت الثورة الليبية وجوهرها يكمن فى «تسييس» البترول. وهنا تحققت كاملة معادلة القوة الكامنة الجديدة، فأصبح البترول أداة تحرير وسلاح قوة سياسية حاسما.

وعلى هذا فإن لنا أن نقسم الدور السياسى للبترول الليبى إلى مرحلتين مختلفتين كل الاختلاف : مرحلة الاستعمار البترولى، ومرحلة القوة السياسية.

مرحلة الاستعمار البترولى

انبثق البترول فى ليبيا بعد عشر سنوات من الاستقلال، ولكن رائحته كانت أسبق فى الواقع من الاستقلال بعشر سنوات أخرى تقريبا. ففى أثناء

الحرب الثانية وبعدها مباشرة كان قد أصبح من المعروف لدى الفرنسيين بعد أن احتلوا فزان قادمين من تشاد والكفرة أنها «تطفو على بحيرة من الزيت». وإذا كان الكشف قد تأخر إلى أواخر الخمسينات فى انتظار كشوف الصحراء الجزائرية المثيرة عبر الحدود مباشرة، فإن النتيجة كانت غير مشجعة فى فزان. ومن ثم اتجهت بوصلة البحث إلى حوض صحراء سيرت، حيث تحققت المفاجأة الكبرى.

وهنا حدثت موجة اندفاع بترولى حقيقية محمومة oil rush، تذكر كثيرا بموجة اندفاع الذهب فى منتصف القرن الماضى فى كاليفورنيا gold rush، كل فى نوع ما من الصحراء وعن لون ما من الذهب. أو قد يمكن أن نصف الاندفاعة بالتكالب على البترول، على غرار التكالب الشهير على إفريقيا فى ثمانينيات القرن الماضى. المهم أنه قد بدأ بحق عصر الاستعمار البترولى.

ولقد كانت الآمال والأطماع البترولية عنصرا أساسيا فى صراع القوى من أجل اقتسام الوصاية على ليبيا بعد الحرب، بحيث كاد الوضع أن يكرر ما عرفته الموصل أثناء الحرب الأولى. وكانت فرنسا بالذات تطمع فى فزان بالتحديد. وكأنما ليعيد التاريخ نفسه، فكما خسرت فرنسا الموصل فى الأولى، خسرت فزان فى الثانية، ولمصلحة النفوذ البريطانى فى الحالين، ولو أن الأمر انتهى أخيرا بفزان إلى ليبيا المستقلة[1].

١- حمدان، بترول العرب، ص ٢٦٠-٢٦١.

قائلا: إنها لسخرية حقا أنه حينذاك فقط بدأت إيطاليا تبحث عن البترول فى ليبيا).

وبديهى فلقد كانت الأغلبية العظمى من الامتيازات للشركات الأمريكية أساسا، سواء منها الشركات الكبرى (اسو ستاندارد، موبيل) أو الشركات المستقلة (أويسيز، بان أمريكان، فيليبس، أموسيز... الخ). وبعد ذلك فى مكان متواضع تأتى المصالح البريطانية، ومن خلفها بقية المصالح الأخرى. لقد انتهى صراع الشركات والاحتكارات الدولية على بترول ليبيا ببروز الاستعمار الأمريكى بروزا طاغيا.

وإذا كان لنا أن نحدد موقع هذا الاستعمار البترولى الجديد فى خريطة الاستعمار التاريخية بليبيا، فنلاحظ أولا هذه الدورة التتابعية الدالة : طرد الاستعمار الاستيطانى الإيطالى بصورته الفاشية «الكلاسيكية»، ليحل محله الاستعمار الاستراتيجى البريطانى بصورته التقليدية، صورة استعمار القواعد العسكرية والمواقع الجغرافية، أى صورة «الاستعمار القديم»، ليحل محله بدوره فى النهاية الاستعمار البترولى الأمريكى أساسا بصورته المتطورة، صورة «الاستعمار الجديد».

ولكن بالدقة، ماهو نوع الاستعمار البترولى؟ إن البترول بطبيعته مادة استراتيجية، ومن هذه الزاوية قد يبدو الاستعمار البترولى نوعا من الاستعمار الاستراتيجى. وإنه لكذلك بالفعل، ولكن ليس بمعنى استراتيجية القواعد العسكرية والمواقع الحربية، وإن كانت هذه قد سبقته ولحقته. ومن الناحية

وكما عرفت ليبيا ما بعد الحرب محاولة الاستعمار العالمى الجماعى، جاء طابع الاستعمار البترولى بعد ذلك عالميا جماعيا أيضا. فعلى العكس من نمط الامتيازات الغطائية الشاسعة الشاملة، وامتيازات الشركة الواحدة أو القلة من الشركات، الذى ساد فى المشرق العربى، ساد هنا نمط الامتيازات الرقعية البالغة التعدد [١].

كذلك تعددت الشركات المستغلة تعددا نادرا حتى جاوزت الثلاثين شركة فى النهاية، بحيث لا نجاوز الحقيقة إذا وصفناها بأخطبوط حقيقى من الاحتكارات. فقد كان هذا التعدد المفرط والمربك وحده من أكبر عوامل الضغط على ليبيا الدولة. ويعترف كثير من العلماء والكتاب الغربيين أنفسهم بأن هذه الشركات الضخمة كانت كأمر واقع بمثابة «دولة داخل الدولة»، بل ولها حقوق وامتيازات خارج سيادة الدولة extra - territorialities، كما يتكلمون بصراحة عن «حكم الشركات»[٢].

أما من حيث تبعيات هذه الشركات السياسية، فإلى جانب الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى والعملاقة، ساهمت شركات مستقلة وصغيرة كثيرة. وإلى جانب الامتيازات الأمريكية والبريطانية السائدة، شاركت المصالح الفرنسية والهولندية والألمانية والإيطالية. (وعلى ذكر الإيطالية، يعلق كلارك

١- المرجع السابق، ص ٩٦.

2- Jacqueline Beaujeu-Garnier, L'Economie du Moyen- Orient, Paris, 1951. P. 117.

الأخرى، فلاشك أن الاستعمار البترولى مرحلة، ربما أعلى مرحلة، من مراحل الاستعمار الاقتصادى الاستغلالى، نظرا لما ينتظم من استثمارات فائقة وما يدر من أرباح.

والواقع أن البترول أضاف بعدا جديدا إلى أبعاد الاستعمار التقليدية السابقة فى ليبيا. أنه «الاستعمار السائل» كما عبر البعض. ولأنه سائل فأنت لا تستطيع أن تصنفه بين ثلاثية الاستعمار القديم، ولا أن تمسك بجسمه بصورة صريحة مباشرة. ولهذا لم يكن صدفة أن يتفق ظهور اللون غير المباشر من الاستعمار وهو الاستعمار الجديد مع ظهور البترول فى ليبيا وأن يتعاصر معه. وحينما نقول أن الاستعمار الجديد حل محل القديم فى لبيبا، فإنما نعنى فى الحقيقة أن الاستعمار البترولى ورث معا الاستعمار الاستيطانى والاستراتيجى على السواء، أو إن الاستعمار الأمريكى ورث معا الاستعمار الإيطالى والبريطانى على التعاقب [١].

وإذا كانت مرحلة النظام الملكى القديم فى ليبيا بهذا كله مرحلة استعمار يتلوه استعمار، فليس لنا إذن أن نتوقع أى قيمة سياسية حقيقية للبترول. ويمكننا أن نلخص وقع البترول فى تلك المرحلة فى أنه كان قوة مضافة اقتصاديا فحسب، ولكنه كان قوة منقوصة سياسيا. ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية الأساسى بالطبع، يجوز أن نقتبس التشبيه المعروف عن العملاق الاقتصادى، والقزم السياسى. فلقد ظلت ليبيا رغم ثرائها المادى الشديد دولة

١- حمدان، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، ص ٦٤-٦٥.

استاتيكية سالبة، خاملة خامدة، لا ثقل أو وقع لها سياسيا، معزولة عن الدائرة العربية، وقوة مطروحة من حساب القوة العربية.

مرحلة القوة السياسية

وعلى العكس تماما من ذلك، ما إن أخذ البترول دوره السياسى الإيجابى مع الثورة حتى تحول من قوة منقوصة إلى قوة مضاعفة، وارتفعت قامة الدولة سياسيا لتناظر مستوى قامتها الاقتصادية، كما تحولت هى بسرعة نادرة إلى دولة موجبة دينامية نشطة، ومن قوة مطروحة من حساب العرب إلى قوة مضافة اليه.

وواضح كيف برزت ليبيا بشدة على مسرح السياسة العربية محليا وإقليميا بصورة طليعية وقيادية إلى حد كبير. وعلى المستوى الدولى قلبت ليبيا نقاط ضعفها البترولى السابقة إلى نقاط قوة : تعدد الشركات العاملة بها أصبح وسيلة للضغط عليها بمضاربتها ببعضها البعض، احتكار السوق الأوربية لصادرها البترولى أصبح أداة قوة لها وضغط عليها، حيدت بها الأعداء وكسبت الأصدقا فى الصراع العربى - الإسرائيلى.

لا جدال إذن أن البترول الثورى قد منح ليبيا دورا سياسيا جديدا. ويعنينا هنا بالتحديد أن نضع هذا الدور الجديد فى موضعه الصحيح من وجهة نظر الجغرافيا السياسية. والمدخل الصحيح إلى هذا هو أن نحلل دور البترول بعامة

فى تطور ليبيا كدولة جديدة. فمن الواضح تماما أن هذا التفجر السياسى لا يمكن إلا أن يشير إلى نقلة واسعة فى مراحل تطور الدولة ككائن عضوى، أى إلى عملية تخمر وانتقال من مرحلة عضوية إلى مرحلة أخرى.

وهنا نجد مفتاح البحث فى تكنيك فالكنبرج عن مراحل نمو وتطور الدولة ككائن سياسى. فعلى أساس تصنيفه، تمر الدولة عادة فى أربع مراحل، لكل منها خصائصها وأدوارها الثابتة التى تتفق مع طبيعتها وتعبر عن قوتها. تلك هى مراحل الطفولة أو النشأة، والشباب أو التوسع، والنضج أو الاستقرار، وأخيرا الشيخوخة أو الانكماش[1].

ومن الواضح أن استقلال ليبيا فى بداية الخمسينيات بعد تاريخ طويل من الاستعمار والتبعية يحدد نشأة دولة جديدة، وبالتالى بدء دورة جيوبولتيكية جديدة فى تاريخ حياتها. ومن السهل أن نرى كل خصائص وسمات دور النشأة أو الطفولة فى تلك المرحلة، مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد كانت ليبيا المستقلة تبدأ من الصفر، بفقرها الطبيعى، بمشاكلها الموروثة والمكتسبة، بضعفها البادى... الخ. فكان كل همها هو بناء الدولة الناشئة بالحد الأقصى من السلامة والأمان والأدنى من الأخطار، بالانعطاف على نفسها من الداخل وتأمين كيانها وحدودها بعيدا عن كل تطلعات خارجية. ومن هنا إلى حد ما تلك العزلة السياسية التى فرضها عليها النظام الحاكم، ولو أنها إلى حد مماثل كانت إلى الانحرافة الاقطاعية الرجعية أقرب.

1- Elements of Political Geog., P. 34-41.

على أن مقدم البترول أدخل عاملا جديدا فى الموقف قلب التوازنات الاستاتيكية القائمة، وعجل بلا شك بمراحل التطور السياسى. ولعل التحول من الدولة الاتحادية إلى الدولة الموحدة هو أول وأبرز هذه التغيرات الجديدة. ومع ذلك فإن سيادة النظام الإقطاعى الانعزالى عطل تحقيق الاتجاهات الجديدة، إلى أن قامت الثورة التى كان أبرز أهدافها وأخص خصائصها كسر حاجز العزلة والخروج إلى العالم الخارجى، وخاصة العالم العربى، حيث أخذت تلعب دورا نشطا طليعيا ووحدويا لا شك فيه. وهذا الدور، الذى لا علاقة له بدور ليبيا السابق قط، لا يمكن إلا أن يعكس تطورا جذريا فى حياة الدولة الجديدة.

وكل شىء فى هذا الدور يوحى بأن ليبيا منذ الثورة وبها قد عبرت على الأرجح من مرحلة النشأة والطفولة إلى مرحلة الشباب والتوسع، تلك التى تتميز أساسا بالانطلاق خارج الحدود والمساهمة الفاعلة فى النشاط الإقليمى، أو النشأة نحو العشرين عاما، منذ الاستقلال حتى الثورة، حين بلغت سن الرشد كدولة (١٩٥١ - ١٩٦٩).

ولئن بدأ هذا المدى الزمنى قصيرا نوعا بالنسبة لمعدلات مراحل الدورة الجيوبولتيكية العادية، فالمحقق أن العامل الذى عجل بالتطور واختزل مرحلة النشأة بسرعة هو البترول ثم الثورة. فالأول أعطى ليبيا طاقة سياسية جديدة، ولكنها ظلت كامنة مكبوتة فى ظل النظام الحاكم القديم، حتى حولتها الثورة إلى طاقة فعالة منطلقة. وهكذا نستطيع أن نخلص إلى أن ليبيا الثورة دخلت مرحلة جديدة فى دورة حياتها السياسية هى مرحلة الشباب. وهذا التشخيص وحده هو الذى يفسر دورها الجديد المتوثب.

الفصل التاسع

ليبيا والوحدة

من العزلة إلى الوحدة، قطعت ليبيا الثورة رحلة طويلة فى قفزة واحدة، لتصبح فى طليعة القوى الوحدوية ودعاة القومية فى العالم العربى. ففى أقل من سنتين أو ثلاث، أصبحت ليبيا عضوا مؤسسا فى «اتحاد الجمهوريات العربية» مع سوريا ومصر، ثم فى دولة الوحدة الاندماجية مع مصر .

وإذ يجىء هذا التطور فى مرحلة تعد أخطر ماواجهته الأمة العربية فى تاريخها الحديث، وذلك نتيجة هزيمة يونيو، فإن جهود ليبيا الوحدوية تعد أكثر من ترجمة عملية لدعوة القومية العربية . فهى أيضا جهاد مباشر ضد العدوان الإسرائيلى، وبها تدخل ليبيا جبهة الصراع ضد الوجود الصهيونى ومن أجل تحرير فلسطين . وبالفعل، فلقد تحولت أرض ليبيا إلى معسكر إعداد وحشد للمنظمات الفدائية الفلسطينية، وفى الوقت نفسه أصبحت إسرائيل تنظر إليها علنا كعدو مباشر. وبهذا يمكن تلخيص استراتيجية ليبيا السياسية فى هدف مزدوج هو الوحدة والتحرير .

ومن هذه الزاوية يعنينا هنا أن نحدد مكان ليبيا ودورها فى هذين التجمعين العربيين الوحدويين، دولة الاتحاد، ودولة الوحدة، ومدى ما تساهم به فى تكوينهما وماتمنحهما من ثقل سياسى .

٤٤ مليون نسمة، فى ٠٠٠، ٩٤٦، ٢ (قل ثلاثة ملايين) كيلو متر مربع، ونحو ١٠ ملايين هكتار أى ٣٣ مليون فدان زراعية، تغل أكثر من نصف مليون طن من القطن الممتاز تشمل أكثر من نصف أقطان العالم طويلة التيلة، ٠٠٠، ٧٤٨، ٧ طن من الحبوب، إلى جانب ثروة بترولية عظيمة تنتج نحو ١٥٤ مليون طن (١٩٧١)، تقدم كلها فى النهاية مايساوى ٧٠٠٠ – ٨٠٠٠ مليون جنيه من الإنتاج السنوى – ذلك باختصار شديد هو الأساس المادى والطبيعى للدولة الجديدة .

أو بصيغة عربية، نستطيع أن نقول : بين خمسى وثلث العرب تقريبا (٣٦٪)، نحو ثلث مساحة الوطن العربى، على ربع رقعته الزراعية، تعطى أكثر من نصف قطنه، وأقل قليلا من نصف حبوبه وبالضبط خمس بتروله (٣، ٢٠٪) . ومن الواضح بعد هذا أن دولة الاتحاد هى بسهولة كبرى الدول العربية مساحة، وأضخمها سكانا، وأغناها اقتصاديا، كما هى طليعتها سياسيا، ورأسها حضاريا، فضلا عن أنها قلبها جغرافيا.

وفى هذا الإطار تبرز ليبيا إلى المقدمة من حيث المساحة، إذ تمثل وحدها ٦، ٥٩٪ من دولة الاتحاد . وهى إذا كانت تتخلف كثيرا فى عدد السكان ومساحة الأراضى الزراعية والإنتاج الزراعى، فإنها تحتكر مركز الصدارة بغير حدود فى إنتاج البترول، فهى تقدم وحدها ٧، ٨٥ ٪ من بترول الاتحاد

(١٣٢ مليون طن من ١٥٤ مليونا فى ١٩٧١). كذلك فإنها تأخذ مكانا فى الدخل القومى يفوق كثيرا نسبتها السكانية فى الاتحاد. ومن ثم أيضا تتصدره فى نصيب الفرد من الدخل القومى .

وإذا عدنا إلى الوزن السياسى للاتحاد فى حسابات القوة الجيوبولتيكية، فإننا نجده الدولة الرابعة عشرة فى العالم سكانا، إذ ليس هناك إلا ١٣ دولة ترجحه تعدادا . وهى بعد ثالثة أكبر دولة متوسطية من بين دول البحر التى تبلغ ١٢ دولة . ثم إن دولة الاتحاد هى الوحيدة التى تقع على ساحلين من سواحله، كما تكاد تسيطر بحريا على الحوض الشرقى منه . هذا فضلا عن ساحل طويل متنوع يمتد لنحو ٤٤٨٣ كم، نصيب ليبيا منه ١٩٠٠ كم، ويترامى على أهم بحرين فى العالم القديم، المتوسط والأحمر .

وهنا يبرز إلى المقدمة الموقع الاستراتيجى الحاكم الذى تتمتع به الدولة . فهو قطب الاستراتيجية التقليدية فى العالم، وواحد من أخطر مواقعه الحساسة فى الاستراتيجية غير التقليدية . والدولة بعد هذا ممر البترول العربى بامتياز، يتحكم فى مرور ٩٠٪ من بترول المشرق إلى أوربا، هذا إلى أنها ثانى أكبر منتج عربى له. ففى جانب تمثل سوريا مخرج أنابيب المشرق، وفى جانب تجمع مصر بين القناة وبين الأنابيب أخيرا .

والاتحاد بتكوينه الثلاثى يبرز فى النهاية وهو يضع قدما فى آسيا وأخرى فى إفريقيا، ويعد بذلك أول تجمع عربى فى التاريخ الحديث يربط بين المشرق

والمغرب فى وحدة سياسية لاحمة، ناسخا بذلك الثنائية الشكلية التى قامت طويلا داخل الوطن العربى الكبير . وهذا بالدقة فضل ليبيا بالدرجة الأولى . ودولة الاتحاد فى ذلك كله ترمز إلى كيان العالم العربى بعامة، وتعد تصغيرا جغرافيا له، بمثل ما يشكل بدوره بذرة الوحدة الشاملة ونواتها.

ويلاحظ هنا أن دولة الاتحاد تشمل الوحدتين السياسيتين العربيتين اللتين كونتا معا أول دولة عربية موحدة فى العصر الحديث، واللتين كانتا دائما منطقة النواة فى الوحدة العربية عبر العصور السابقة، ومثلتا خط الدفاع الأول والأخير عن العروبة، وهما سوريا ومصر . ولكن الاتحاد إلى هذا يعد امتدادا وتوسيعا لدولة الوحدة الثنائية، فهى تضم إلى جانب اقليميها الجمهورية الليبية لأول مرة . وهنا تبرز مصر وهى القاسم المشترك دائما بين الوحدتين .

أما من حيث شكل الدولة الجغرافى، فالاتحاد يتألف بوضوح من قلب وجناحين : فمصر موقعا وحجما هى القلب، وسوريا هى الجناح الأيمن، وليبيا الأيسر . ولكن بينما تلتحم ليبيا ومصر فى كتلة أرضية كبرى متصلة واحدة مستطيلة الشكل، تمثل سوريا برقعتها شبه المثلثة كتلة صغرى منفصلة . وبين الكتلتين ليس ثمة اتصال أرضى . فعدا البحر، هناك الفاصل الأرضى فى منطقة فلسطين المحتلة وماحولها . فهل لهذا من مغزى جيوبولتيكى أو جيوستراتيجى ؟

نبادر فنقول إن هذا الانشطار الأرضى لا يشكل نقطة ضعف فى كيان الدولة الطبيعى، ولا الاتحاد هو «باكستان عربية» مثلا . ذلك أن الفاصل الأرضى هنا ليس أصيلا فى النسيج الجغرافى للمنطقة، بل عارض هو ودخيل، مجرد اسفين سرطانى ما قام أصلا إلا ليمزق هذا النسيج بعينه وليدمر الوحدة الجغرافية للوطن العربى، بينما بالمقابل ما قام الاتحاد الجديد إلا ليحتويه، ليصححه، وفى النهاية ليصفيه .

وإذا كان هذا الفاصل عقبة اتصال فى الوقت الراهن بين جناحى دولة الاتحاد، فإن الطريق البحرى أرخص وأسهل، وهو الطبيعى دائما . وفى هذا فإن حكم الدولة الجديدة لا يعدو – مؤقتا – أن يكون حكم الدولة الأرخبيلية المتعددة الجزر، والبسيطة منها كبريطانيا، والتى لا تقارن بتلك الأرخبيلات المعقدة التى تتفتت بين مئات الجزر أو آلافها .

ومن الناحية الأخرى فإن هذا الأنشطار هو بعينه الذى يضع العدو الإسرائيلي بين فكى كماشة ويمزقه وقواه على جبهتين عسكريتين متراميتين ومتباعدتين بقدر ما لكل منهما من عمق استراتيجى كثيف [١] . وليس صحيحا أن دولة الاتحاد جزيرتان مشطورتان سياسيا بقبضة العدو، وإنما دولة العدو هى الجزيرة المحصورة بين جناحيه وفى قبضته .

وتبقى أخيرا صيغة الاتحاد الدستورية . ربما اختلف فقهاء القانون

١– حمدان، دراسات فى العالم العربى، ص ٧٩–٨٣.

الدولى فيما بينهم حول طبيعة الاتحاد : كونفيديرالى هو أو فيديرالى، ام أنه فى المنزلة بين المنزلتين، أقل من الثانى وأكبر من الأول . ولكن الحقيقة العلمية أنه أتحاد كونفيديرالى قوى، ينطلق من أرض الواقع العلمى، متحاشيا الطفرة ومتمثلا دورس تجربة الوحدة الأولى الثنائية، إذ من المسلم به أن هذه الأخيرة جاءت سابقة لأوانها .

والاتحاد لا يختزل الكيانات السياسية الداخلة فيه، ولكنه يوحد السياسة الخارجية وشئون الدفاع والأمن وشئون الاقتصاد والمال، دون ماعداها من المسائل والشئون القطرية والإقليمية . وليس هذا نقطة ضعف، ولكنه مبدأ المراحل المتدرجة . كما أن هذا الشكل الدستورى نفسه يترك الباب مفتوحا لتصعيد مستوى الوحدة دستوريا أو رأسيا ،كما يتركه مفتوحا لتوسيعها جغرافيا أو أفقيا .

الوحدة الليبية المصرية

داخل إطار اتحاد الجمهوريات العربية القائد، وكخطوة وحدوية أكثر تقدما، أعلنت ليبيا ومصر فى أواخر ١٩٧٢ اتفاقهما على تحقيق الوحدة «الاندماجية الشاملة» بينهما فى دولة واحدة، يتم الاستفتاء الشعبى العام عليها فى غضون عام من ذلك الإعلان . فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء بالإيجاب كما هو متوقع قوميا، فإن ذلك يعنى قيام دولة جديدة، لعلها أن تحمل اسم «الجمهورية العربية المتحدة»، بعثا لتسمية أول وحدة عربية فى

العصر الحديث، فضلا عن أنها تسمية تتسع دائما لكل تجمع عربى وحدوى شامل .

هيكل الدولة الجديدة

وحين تقوم هذه الدولة، فإنها ستضم أكثر من ٣٧ مليون نسمة تمثل نحو ٣، ٢٩٪ من العرب، على مساحة قدرها ٩٨٩، ٧٦٠، ٢ كيلو مترا مربعا تعادل نحو ٢٣٪ من رقعة الوطن العربى . وبموقعها فى قلب العالم العربى وعلى ناصية البحرين المتوسط والأحمر، فإنها ستملك ساحلا طوله ٤٣٠٠ كم، الساحل المصرى منه ٢٤٠٠ كم، والليبى ١٩٠٠ كم، والساحل المتوسطى منه ٢٨٥٠، والأحمر ١٤٥٠ ، وهذا الساحل يمثل ٧، ٣٠٪ من سواحل العرب البالغة نحو ١٤ ألف كم، كما يجعلها الدولة العربية صاحبة أطول ساحل على البحر المتوسط، نحو ٢٨٥٠ كم، تعادل تقريبا نصف شاطئه الجنوبى وتسيطر على مياهه من «خاصرة» البحر تجاه مالطة حتى زاويته القائمة فى سيناء مصر .

وبذلك وبغيره ستكون الدولة الجديدة أكبر دولة عربية مساحة وسكانا، فضلا عن الدخل القومى والتطور الصناعى . كذلك ستكون كبراها من حيث إنتاج القطن، حيث ستنفرد بأكثر من ١٠ ملايين قنطار أو ٥٢٠ ألف طن تعادل أكثر من نصف قطن العرب، والحبوب الغذائية حيث تقدم ثلثها (نحو ٦ ، ٧ مليون طن تمثل حوالى ٤، ٣٣٪ من الإنتاج العربى) . بينما

ستأتى وهى ثانيتها فى إنتاج البترول وذلك بنحو الخمس (٥، ١٤٧ مليون طن فى ١٩٧١، أو ٤، ١٩ ٪ من الإنتاج العربى البالغ ٥، ٧٦٠ مليون طن) .

وأول ما يلاحظ من الناحية السياسية على هذه الدولة القادمة أنها ستكون ثانى وحدة ثنائية شاملة بين العرب بعد الوحدة السورية - المصرية التى مزقها الانفصال . وثانيا، أنها إذا كانت ثانى مرة تخوض فيها مصر الوحدة، فإنها الأولى بالنسبة لليبيا . ثالثا، على حين كانت الوحدة الأولى من بين دولتين عربيتين إحداهما آسيوية والأخرى إفريقية، فإن هذه أول وحدة بين دولتين عربيتين إفريقيتين، رابعا، ليس هذا فحسب، بل إن هذه أول وحدة تشارك فيها دولة من المغرب العربى دولة من المشرق، بينما كانت الوحدة الأولى بين دولتين من المشرق . خامسا، فإن الوحدة الأولى كانت تعانى من مشكلة الفاصل الأرضى، بينما الوحدة الجديدة هى أول وحدة عربية بين جارتين مباشرتين تشتركان فى الحدود اشتراكا كاملا . سادسا، هذه أول وحدة تتم بين دولتين عربيتين إحداهما دولة بترولية والأخرى غير بترولية، ولم تكن كذلك الوحدة الأولى على أى جانب . سابعا، وأخيرا، فإنها وحدة بين أبعد دولتين عربيتين عن التكافؤ فى الحجم، فهى تتم بين أكبر دولة عربية وأصغر دولة سكانا باستثناء بعض من دويلات الجيب .

ومن مجموع هذه الخصائص - الأولويات نرى بوضوح أن دولة الوحدة القادمة إن تكن تعنى أن مصر هى القاسم المشترك الأعظم دائما فى كل

التجمعات والتشكيلات الوحدوية العربية الحديثة، الشاملة منها والجزئية، فإنها تعنى بالنسبة لليبيا دور الريادة الوحدوية وفضل السبق بين دول المغرب العربى. ولقد قلب هذا موقعها فى المغرب العربى نفسه، مثلما أعاد وضعها فى العالم العربى عموما .

فلقد كان المغرب العربى فى مجموعه تقليديا بمثابة قطار يتألف من أربع عربات، كبراها فى الغرب، ثم تقل حجما وتدق وزنا كلما اتجهنا شرقا، حتى تنتهى إلى المؤخرة فى ليبيا . وسواء كان الرأس فى «مراكش» قديما، أو فى جزائر الثورة حديثا، فلقد كان قائد القطار يقوده غالبا نحو الغرب، وفى كل الأحوال كانت ليبيا هى التذييل الأخير .

بالبترول، ثم بالثورة، وأخيرا بالوحدة، قلبت ليبيا هذا كله أو بعضه: فبالبترول لم تعد صغرى وحدات القطار بالضرورة، وبالثورة قفزت لتشارك فى عربة القيادة، وبالوحدة قلبت اتجاه القطار شرقا، نحو المشرق العربى . نمط سياسى جديد . وانقلاب كامل إقليميا وقوميا، من مؤخرة المغرب إلى إحدى طلائعه .

هذا بالنسبة لكل من القطرين، مصر ثم ليبيا، على حدة . بالنسبة لهما معا، فإن الوحدة تثير بالضرورة عددا من القضايا الجيوبولتيكية الأساسية التى تنعكس على فكرة الوحدة العربية الكبرى مثلما تدخل فى صميم كيانها وتكوينها هى كدولة جديدة، فضلا عن أنها تمثل مجالا لافتراءات وتخرصات

الأعداء، ونحتاج على هذا الأساس إلى مناقشة موضوعية علمية تفند هذه الاتهامات . ولعل أبرز هذه القضايا هى موضوع الانحدار الجيوبولتيكى، والجوار الجغرافى، وشكل الوحدة الدستورى . وكل منها يحتاج إلى معالجة وافية .

الانحدار الجيوبولتيكى

مما لا شك فيه أن ليبيا فى الوحدة الثنائية قد فجرت إلى الأبد خرافة كان الاستعمار وما زال يلح بها وعليها إلحاحا مزمنا ليفجر بها الوحدة العربية من الداخل . تلك هى خرافة «الابتلاع المصرى» و «الخطر المصرى»، «الاستعمار المصرى» (كذا ! ... الخ) .

فها هنا وحدة تتم على قدم المساواة المطلقة وبإرادة حرة كاملة بين طرفى أكبر وأعمق انحدار جيوبولتيكى فى العالم جميعا، هما فوق ذلك جاران ملتصقان مباشرة . ها هنا، بعبارة أخرى، وحدة تقوم بلا عقد ولا حساسيات بين كبرى الدول العربية وبين صغراها سكانا تقريبا، بين ٣٥ مليونا وبين مليونين، أى بنسبة ١٧ : ١ على الأقل .

أكثر من ذلك أيضا، بين واحدة من أقل الدول العربية فى متوسط الدخل الفردى وأخرى من أعلاها . إذ بينما لا يزيد نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر تقليديا عن ١٥٠ – ١٧٠ دولار فى السنة، فإنه لا يقل

اليوم فى ليبيا عن ١٥٠٠ دولار، تطفر باستمرار . أى أن النسبة هى حوالى ١ : ٩ - ١٠ .

وإذا كان دخول ليبيا الوحدة يكفى وحده كتكذيب عملى لدعاية الزعداء عن أطماع ادول غير البترولية دوله، فإن السؤال المبدئى جيوبولتيكيا هو هل حقا تؤثر فروق حجم السكان الشديدة أو فروق حجم الدخل الواسعة على جوهر وسلامة الوحدة، كما يوحى نقادها وأعداؤها ؟

ثمة حقيقتان هامتان فى القضية . فمن ناحية فليس بعدد السكان وحده توزن القوة السياسية، القوة الاقتصادية والموارد والإنتاج والدخل القومى أيضا عناصر حيوية فى المعادلة . ومن هذه الزاوية فإن ليبيا انما تدخل الوحدة من موضع قوة نسبية لا موضع ضعف . فهى فى الحقيقة تدخلها لا كمجرد دولة مليونين، وانما بفضل ثروتها المادية تدخلها كدولة تعادل عدة ملايين مضافة من السكان . ومن الناحية الأخرى فإن الحجم المطلق للدخل القومى فى مصر يبلغ عدة أضعافه فى ليبيا بطبيعة الحال .

ومن هذا وذاك نرى أن الهوة الفعلية والحقيقية فى القامة والقوة بين طرفى الوحدة ليست من الاتساع أو العمق بقدر ما يصور الأعداء، ولا هى بحيث تثير الأطماع من جانب أو المخاوف والحساسيات من الجانب الآخر : لا ابتلاع ولا تبعية، لا طمع ولا خوف .

الجوار الجغرافى

لا شك أن السؤال الأول الذى يطرح نفسه بداهة هو : لماذا ليبيا ومصر؟ إلى جانب المقومات العامة للقومية العربية وأركان الوحدة العربية الأساسية المشتركة بين كل الأقطار العربية، من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والمصير والمصلحة، لا شك أن «العلاقة الخاصة» بين ليبيا ومصر إنما تتبلور فى الوحدة الجغرافية المباشرة، بمعنى الجوار الجغرافى الكامل .

فالحدود مشتركة بينهما لمسافة ١٠٩٤ كم، بحيث تكاد كلتاهما أن تقعا جسميا على خطوط عرض واحدة، الأمر الذى يضاعف بدوره من تشابه البيئة الطبيعية والمناخية، سواء فى الظهير الصحراوى الهائل فى الداخل أو على النطاق الساحلى المتوسطى فى الشمال . (يكفى - كمجرد مثال مؤشر- أن مناخ بنغازى يشبه دائما فى كتب المناخ - كما بين المسافرون والزوار من المواطنين العاديين - بمناخ الإسكندرية بوجه خاص) .

وإذا كان الجزء الأكبر من تلك الحدود - القطاع الصحرواى - بمثابة حدود ميتة، فإن القطاع الشمالى كان دائما عتبة مشتركة لا عقبة، وخط اتصال لا جبهة انفصال . وقد لا يكون شريط مرمريكا - مريوط، بموارده الطبيعية الفقيرة نسبيا، أفضل بيئة للعمران، فهو ليس «إقليم استقرار Beharrungsgebiete» ، أقرب إلى التخلخل منه إلى الكثافة. ولكنه من

الناحية الأخرى «إقليم حركة Bewegungsgebiete» [1] مثالى وممر كثيف بالانتقال سليما وحربيا، بحيث كان خط الحدود من الوجهة العملية خطأ وهميا يتعامد على واقع الحياة مثلما يتعامد على مظاهر السطح والجغرافيا .

والواقع أن هذا الشريط الضيق الطويل، الذى يبدأ على الأقل من برقة البحرية حتى خليج العرب، يعد وحدة فيزيوغرافية وبشرية واحدة. بحيث لا يكاد اللاندسكيب الطبيعى أو الحضارى فضلا عن الانسان ونمط حياته أن يتغير على طول امتداده : هضبة متواضعة الارتفاع بسلاسل تلالها الجيرية الحبيبية «ونواتها» الشرقية - الغربية، أمطارها الشتوية القليلة إن كانت تكسوها بالزهور البرية والأبصال الخلابة لبعض الوقت فإنها لا تكفى إلا لشجيرات التين والزيتون واللوز المتباعدة، وذلك عدا الأعشاب الفقيرة التى تمثل أساس حياة قطعان الأغنام إلى جانب حقول الشعير غير المضمونة التى تعتمد عليها جماعات الرعاة .... الخ .

وعلى هذا المسرح الطبيعى البسيط تعيش عائلة كبرى واحدة - قبائل أولاد على- التى تضع قدما فى ليبيا وأخرى فى مصر وليس فيها بيت تقريبا إلا وله أقارب وممثلون على جانبى الحدود . إنه - هذا النطاق - أشبه تضاريسيا ووظيفيا بالجسر المعلق بين القطرين، لا تكاد تتوسطه الحدود السياسية إلا كما تتوسط الحدود الإدارية أحيانا بعض كبار النيل فى عدد من محافظات مصر مثلا .

1- F. Ratzel, Politisehe Geographie, Munchen und Leipzig, 1897. P. 244-5.

الجوار الجغرافى إذن «مكثف» لا شك فيه للعلاقات ما بين العرب حين وحيث يوجد، وهو مبرر إضافى يضاف إلى مقومات القومية العامة والوحدة الكبرى . ولقد كان هذا بوضوح تام منطقا ومنطلقا أساسيا واردا فى صلب وصدر مواثيق إعلان الوحدة الليبية – المصرية . وبالمثل، فلقد أعلن رئيس الجمهورية السورية، فى عرض ترحيبه بهذه الوحدة داخل إطار الاتحاد الذى يجمع الأطراف الثلاثة، ان الوضع الجغرافى كان عاملا مساعدا وموجها فى قيام تلك الوحدة .

غير أن هذا العامل يثير من الناحية الأخرى سؤالا هاما على مستوى الوحدة العربية الكبرى : هل من الضرورى أو هل من الأفضل أن تنمو الوحدة العربية من منطقة نواتها نموا متصلا بلا انقطاع أرضى، كنمو الجسم الحى العضوى، أم يجوز أن تنمو نموا متقطعا فى قفزات طلقة بلا حدود ولا حرج ؟ أهو النمو العضوى بالتمدد خير، أم النمو بالقفزات الضفدعية Ieap-frogging ؟ وبصيغة أخرى وأخيرة، أهى المدرسة الجغرافية فى نمو الوحدة أم – فى غياب تعبير أفضل – المدرسة التاريخية ؟

الأصل فى دخول الوحدة هو – بالتعريف – الاستعداد الوحدوى، بمعنى استكمال شروط الوحدة، وهى ثالوث القومية العربية الحرية، الاشتراكية، والوحدة . وبهذا فإن درجة النضج للوحدة هى قضية تطور ومرحلة نمو تاريخى – من هنا قلنا المدرسة التاريخية – كل من وصلها دخلها . ونمو دولة الاتحاد أو الوحدة إذن إنما يتبع الترتيب التاريخى أساسا، لا

الترتيب الجغرافى بالضرورة والحتم . وليس هناك ما يمنع من أن يكون أول اللاحقين بالدولة الجديدة أو الداخلين فيها هو آخر العرب موقعا، فى أقصى المشرق كان أو أقصى المغرب . لا سيما أن كل فاصل أرضى فى حدود وحدة الوطن الكبير هو – بالنظرية – إلى اختزال وزوال فى النهاية .

ومع ذلك فلا خلاف كذلك على أن الخير والمفيد لدولة الوحدة العربية كيفما كانت أن تكون أقاليمها القطرية متصلة فيزيقيا، واتصالها مستمر أرضيا، . ذلك أدعى إلى التماسك والتلاحم الطبيعى، وإلى تواتر الترابط العضوى والوظيفى بينها وتكثيف علاقاتها المتبادلة أخذا وعطاء . باختصار، أدعى إلى تكاملها وتوحيدها فى دورة دموية قومية فعالة موحدة النبض والتدفق .

وعلى هذا فللحقيقة العلمية وإنصافا للواقع العملى معا، لا مفر من أن نعترف بقيمة الوحدة الجغرافية . إنها بالضرورة تخلق وشائج وقربات ومصالح من بقية مرتبة خاصة، وعلى مستويات أعلى داخل المرتبة والمستوى العاملين، وتكاد تجعل الجيران بين العرب «كالتوائم بين الأشقاء» . وإذا كان لا ينبغى لمثل هذه الخصوصيات الثانوية الصحية أن تتحول إلى إقليميات ضيقة أو طبقيات إقليمية، ولا أن تخلق حساسيات أو عصبيات قومية، فيبقى بلا شك أن الوحدة الجغرافية عامل مساعد ومشجع على أقل تقدير، وصدفة سعيدة حتى وأن تكن نادرة .

ونصل من هذا كله إلى أن الوحدة الليبية – المصرية تقوم على قاعدة

عريضة من مقومات القومية العربية العامة، تدعمها قاعدة مباشرة من الوحدتين التاريخية والجغرافية معا : وحدة الأنظمة الاجتماعية والمثل السياسية، ووحدة الجوار والقرب المكانى . إنهما كالتوائم بين الأشقاء كما قلنا بالفعل .

ولكن دولة الوحدة بهذا لا تتعارض فى أى معنى مع اتحاد الجمهوريات العربية أو تخلق محورا أو كتلة أو طبقية أو ناديا خاصا داخله، أكثر مما يفعل الاتحاد نفسه داخل العروبة . والاثنتان، دولة الوحدة ودولة الاتحاد، مفتوحة كلتاهما بنص دستورها لكل الدول العربية الأخرى المستكملة لشروطها . كل منهما نظام سياسى مفتوح، وبعيدا تماما عن سياسة المحاور والكتل فإنهما معا نواة للوحدة الشاملة وعتبة إليها .

وها هنا على الفور نضع أيدينا على المغزى الصحيح لدولة الوحدة الجديدة . فليس صحيحا، أولا، أن ليبيا كما يقول كلارك [1] وكثيز غيره من الكتاب الأجانب تبدى فى السنوات الأخيرة ميولا واتجاهات متزايدة نحو المشرق عامة، ومصر خاصة على حساب ارتباطها وعلاقاتها الأساسية بالمغرب، أو أنها عادت بعد ذلك فمالت إلى المغرب بعد استقلال دولة كما يقول باربر[2] .

1- J.I. Clarke AEcon. and Political ChangesS, op. eit., P. 115.

2- A Survey of N.W. Africa, P. 57.

فليبيا كعضو فى دولة الوحدة إنما تحقق دورها الطبيعى كحلقة وصل بين جناحى الوطن العربى، وتقدم مساهمة كبرى فى التقريب والربط السياسى بين المغرب والمشرق، وفى تقريب يوم الوحدة الكبرى بينهما . بل أكثر من هذا أن المتصور سياسيا ودستوريا أن تدخل ليبيا من داخل دولة الوحدة، فى وحدة المغرب الكبير إذا قامت يوما ما (بالفعل أعلنت ليبيا أخيرا استعدادها للوحدة مع تونس بشكل أو بآخر)، بمثل ما أن سوريا اليوم عضو فى اتحاد الجمهوريات الذى يضم هذه الدولة الموحدة .

بالمثل تماما، فليس صحيحا، ثانيا، ما يصوره البعض الآخر من نقاد دولة الوحدة الجديدة من أن مصر، وقد كانت طرفا فى دولة الوحدة الأولى مع سوريا، تستبدل الآن ليبيا بسوريا . فالوحدة مع سوريا هى أقدم أبعاد العلاقات الوحدوية المصرية تاريخيا وأخطرها نضاليا، فى الماضى البعيد أو القريب، ولا أحد يستطيع أن يستغنى عن أحد، وبعيدا حتى عن مسألة الفاصل أو الاتصال الأرضى، فإنما هى ببساطة ظروف المرحلة الموضوعية . ومن المحقق أن سوريا تستطيع أن تتقدم لتشارك فى الوحدة حين تتهيأ تلك الظروف، فضلا عن أنها من قبل شريك وثيق لدولة الوحدة داخل اتحاد الجمهوريات .

شكل الوحدة

رغم كل عوامل الوحدة العامة والخاصة، فليس شك أن هناك اختلافات محلية وفروقا بين طرفى الوحدة، كما بين كل الاقطار العربية فى هذا الشأن،

كما فى داخل أى قطر بالتأكيد . وهذه الطوابع والالوان المحلية وإن كانت لا تعوق الوحدة قط أو تمس أسسها الصلبة أو حتميتها الجغرافية والتاريخية، إلا أن الوحدة الناجحة هى تلك التى لا تغفلها أو تتغلفل عنها، وهى التى تتشكل بشكلها وتتأقلم معها لكى فى النهاية تحتويها وتمتصها، بل والتى تستفيد منها فى تدعيم كيانها . وهذا ما نعنيه دائما حين نتكلم عن الوحدة من خلال التنوع أو التنوع فى الوحدة .

وعلى هذا الأساس، وفى إطار الوحدة القاعدية الجذرية التى لا سبيل إلى التقليل منها بحال، يمكننا موضوعيا أن نحصر الفروق الثانوية والمحلية داخل دولة الوحدة الليبية – المصرية فى النقاط الآتية : الفاصل العمرانى، نمط الحياة، البيئة والمجتمع، الاقتصاد والسكان، وأخيرا المركزية واللا مركزية .

هناك أولا الفاصل العمرانى . والواقع أن هذا الفاصل الذى لا يمكن ولا يجوز تجاهله يعد من أخطر مشاكل التوحيد والتلاحم . فرغم الاتصال الأرضى المباشر، فإن المعمور نفسه، وهو المهم والعنصر الفعال فى تحديد المسافات وكثافة العلاقات، شديد التباعد فى القطرين . فكتلة المعمور المصرى الضخمة الطولية، والتى تتعامد على ساحل البحر، تجنح أكثر نحو الشرق من الرقعة السياسية، قل تقريبا بنسبة الثلين إلى الثلث . هذا على حين أن المعمور الليبى، الذى يساحل الساحل أساسا ثم يتقوس إلى الداخل فى فزان، يجنح مركز الثقل فيه عموما إلى أقصى الغرب من رقعة القطر .

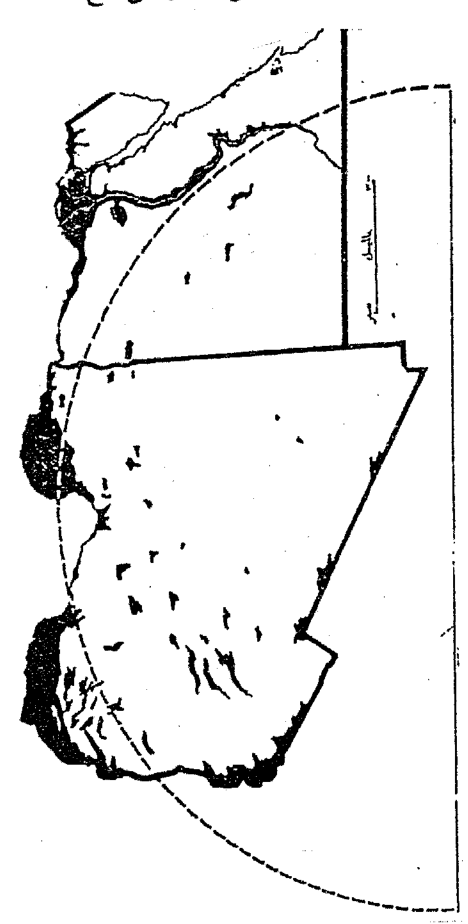
أى أن موقع العمران فى كل من القطرين أدنى إلى أن يكون «على

التباعد) منه إلى التوسط أو التقابل . وبذلك يترك فراغا عمرانيا شاسعا بينهما تحتله الصحراء . ونمط المعمور فى القطرين معا يأخذ بذلك أيضا شكل هلال - الهلال الخصيب لشمال شرق إفريقيا - شديد الانفراج، قرناه فى أسوان وفى فزان على الترتيب، المسافة بينهما نحو ٢٣٠٠ كم كما يطير الطائر، ونحو ٤٧٠٠ كم أى الضعف كما يسير المسافر .

وعلى بعد هلال متقطع بشدة، خاصة في وسطه حيث يفصل نهايات المعمور المصرى الكثيف فى مريوط عن بدايات المعمور الليبى الفعال فى برقة البحرية فاصل من شبه اللا معمور أو العمران المخلخل جدا، لا يقل طوله عن ٦٠٠ - ٧٠٠ كم، ويمثل أكبر حلقة انقطاع فى الهلال بأسره ولا ننسى فى النهاية أن هذا النمط المتباعد المتقطع كله إنما يقع فى إطار مساحى شاسع بأى مقياس، نحو ثلاثة ملايين من الكيلو مترات إلا ربع المليون، طولها نحو ٢٥٠٠ كم من سيناء إلى سيناون، وعرضها يصل إلى نحو ١٣٥٠ كم من خط عرض ٥، ٣٢ عند قرينه إلى خط عرض ٢٠ درجة قرب تلال أردى.

وينقلنا الفاصل العمرانى بعد هذا إلى محتوى المعمور نفسه، إلى نمط الحياة وطبيعة البيئة والمجتمع . فمصر واحة فيضية عمادها الزراعة الرطبة، زراعة الرى، وزراعتها كثيفة جدا كثافة سكانها، وسكانها أغلبهم مجتمع قروى مستقر، ومجتمعها يعانى على الأرجح من إفراط السكان .

شكل ٢٢- المعمور الليبى والمصرى. هلال أو قوس مترام فى شمال شرق إفريقيا. وإن كان شديد التقطع والتفكك. قطر الدائرة أقل قليلا من ٢٠٠٠ ميل ، وهى تمثل الفاصل العمرانى الخطير داخل الدولة الجديدة، المعمور الليبى يبدو على الخريطة أكبر مساحة من المصرى، ولكن الأول مخلخل جدا والثانى بالغ الكثافة جدا.



على العكس من هذا كله ليبيا : شبه واحة متوسطية بإزاء الساحل، مفككة للغاية عند ذلك، وتزداد تفككا وتبعثرا فى الداخل حيث تتفتت إلى سديم من الواحات الصحراوية الحقيقية، والرعى فيها يرحج الزراعة، وزراعتها الجافة البعلية المطرية واسعة بشدة، والبداوة كانت عادة تغلب على الاستقرار، والقبلية فيها تقابل القروية فى مصر . أما الكثافة السكانية فخفيفة مخلخلة، ولعلها منذ البترول تعانى من تفريط السكان، والكل بعد هذا يتحول بسرعة إلى مجتمع بترول ومدن أساسا .

ويترتيب على هذا وغيره فروق معينة فى نمط الحياة وإيقاعها ودورة الاقتصاد، فى نمط الملكية ووحدة المجتمع، فى الدخول ومستويات المعيشة، وبالتالى فى التشريعات اللازمة والقوانين السائدة، قوانين الرى والرعى مثلا، فضلا عن بعض مظاهر الحياة اليومية والاجتماعية من عادات وتقاليد .. الخ، لابد أن تؤخذ جميعا بدرجة أو بأخرى فى اعتبار الوحدة السياسية .

ولا ننسى كذلك موضوع المركزية طبيعية كانت أو ادارية . فبحكم كل شيء، تتسم مصر بمركزية طبيعية شديدة، ربما تصل إلى حد الإفراط فى ترجمتها الإدارية (البيروقراطية) . ولكن ليبيا بمعمورها المخلخل والمجزأ، وبالبداوة والرعى والقبلية التقليدية، إنما تعانى على الأرجح من إفراط اللا مركزية .

تلك جميعا عناصر موضوعية فى الخلفية الطبيعية والبشرية فى دولة

الوحدة القادمة، قد تتفاوت فى أهميتها ودورها قليلا أو أكثر، وهى يقينا ليست عائقا على الطريق، ولكنها تستحق بكل تأكيد أن تؤخذ وتوضع فى الحساب السياسى، أغنى فى الشكل الدستورى للدولة . ومن حسن الحظ أن إعلان الوحدة جاء مرنا بعيد النظر فى هذا الصدد، فقد تكلم عن الوحدة «الاندماجية الشاملة» دون أن يحدد الشكل والدرجة بالقطع أو بصورة تحكمية.

والواقع أن هذا التحديد ينبغى أن يتم لا فى ضوء الحقائق الموضوعية والواقع الجغرافى لدولة الوحدة فحسب، بل ومن منظور الوحدة العربية الكبرى نفسه . فالدولة القادمة - بالتعريف - نواة لوحدة أكبر، ومن ثم ينبغى أن تنظر نظرة مستقبلية واسعة الأفق مثلما تأخذ بعدا واقعيا . وهذا ما يثير قضية محورية من قضايا الفكر الوحدوى، أثارت جدلا طويلا وتعرضت لكثير من العاطفية، بل والمزايدات، من الوحدويين العرب أنفسهم، كما من أعداء الوحدة، دون أن تحسم تماما .

اتحاد أم وحدة ؟

فهناك مدرستان من مدارس الفكر : المدرسة الاتحادية أو الفيديرالية التى ترى فى هذا المستوى المحطة النهائية لرحلة الوحدة العربية الشاملة أو الجزئية، ومدرسة «الوحدة» الأحادية unitary state التى لا تقبل الفيديرالية إلا محطة

على الطريق الذى لا ينتهى الا بالوحدة الأحادية . وفى الوحدة الاتحادية تندمج كل الدول الأعضاء، وتذوب كياناتها الدستورية والسياسية وتختزل فى كيان دولى واحد تماما، إلا أن كلا منها تحتفظ بالحكم الذاتى المحلى فى الشئون الداخلية والمحلية . أما فى الوحدة الأحادية فتندمج الشئون الداخلية والمحلية هذه أيضا فى الحكومة المركزية وتخضع لمركزية الدولة .

وفى الواقع أن الشكل الاتحادى هو الهدف السليم علميا سواء على مستوى الوحدة العربية الشاملة، أو أى وحدة جزئية منها كالوحدة الليبية - المصرية . أولا، لأن الشكل الاتحادى هو الشكل التقدمى الديموقراطى الأمثل، وهو اتجاه العصر عموما . وقد يظن البعض أنه، كالحلول الوسطى، شكل وسط، ضعيف مفكك، من التجمع . ولكنه فى الحقيقة الوسط الذهبى والحد الأمثل . ونحن كثيرا ما ننسى أن معظم الدول الكبيرة والقوية والهامة هى دول اتحادية : الاتحاد السوفيتى مثلا، الولايات المتحدة، الهند، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، يوجوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا ..... الخ .

ثانيا، لحجم الدولة مساحة وسكانا علاقة لازمة مع شكلها الدستورى . القاعدة الأصولية هى أن مستوى الاتحاد الدستورى يتناسب تناسبا عكسيا مع مساحة الدولة الجغرافية . فكلما اتسعت رقعة الدولة وترامت أبعادها المكانية، كلما تحتم منح أقاليمها قدرا أكبر من الحكم المحلى، وبالتالى كلما خفت درجة المركزية الدستورية . ولهذا فإن الاتحاد أنسب، أن لم يكن حتميا، للدول الضخمة الحجم . ودولة الوحدة الليبية - المصرية، ودعك من الوطن

العربى ككل، من مقياس شبه قارى تقريبا، هذا فضلا عن أن الجزء الأكبر من المساحة صحراوات فاصلة .

ثالثا، الشكل الاتحادى هو الذى يحقق أكبر قدر من التكامل مع أقل قدر من الاحتكاك، يسمح بروح الوطنية الصحية التى لا ترتطم مع روح القومية الأكبر، ويحقق مبدأ التنوع فى الوحدة أو الوحدة من خلال التنوع . والمحيط الليبى - المصرى على تجانسه القاعدى يتألف من مجموعة من الأوطان الصغيرة والبيئات المتميزة التى تفصل بينها الصحراء وتمثل توطنات وألوانا محلية من العادات وطرق الحياة والإنتاج والاقتصاديات .... الخ، ازدهارها ديمرقراطيا لا يضعف تماسك الوحدة بقدر ما يثريها ويطلق قواها الذاتية الكامنة .

كل ما هنالك من أمر أن هيكل التقسيم الإدارى داخل دولة الوحدة ينبغى أن يعاد تخطيطه وتركيبه، بحيث يتألف من عدد معقول من الوحدات الإدارية الإقليمية متوسطة الحجم على نحو يخفف بقدر الإمكان من تبلور وحدة الثنائية القطرية القديمة، ويحقق الحد الأقصى من التكافؤ فى أحجام الوحدات المحلية مع الحد الأدنى من التخثر أو التكيس بها .

وهذا ما أشارت إليه بالفعل وثائق إعلان الوحدة : « ونظرا لأن الدولة الجديدة شاسعة المساحة تتباين ظروف بعض محافظاتها فى النواحى الاجتماعية والبشرية والجغرافية والاقتصادية، لذلك فقد رئى ضرورة التوسع

فى منح هذه المحافظات سلطات وصلاحيات قوية تلبى فى إطار وحدة الدولة ومقوماتها الأساسية. المقتضيات والحاجيات المحلية المتباينة »[1].

التنسيق القطرى والتخطيط الإقليمى

داخل مثل هذا الهيكل الإدارى الجديد، الذى تتحول فيه الحدود السياسية الدولية إلى حدود إدارية داخلية، لابد من عملية تنسيق شامل فى مجالات حياة الدولة الجديدة، عملية إعادة توجيه أساسا re-orientation، تضم أشعة عدستين منفصلتين من قبل فى بؤرة واحدة . باختصار، تجربة كبرى فى التخطيط القومى – الإقليمى . وفى هذا الصدد فليس هنا من مجال للإشارة إلى أكثر من خطوط عريضة ورءوس موضوعات، لعل أهمها بعد مسألة عاصمة الاتحاد هى النقل والمواصلات، العمران، والتكامل الاقتصادى.

فى البدء تأتى العاصمة، رأس الدولة . فمن المغرى هنا أن يتجه الفكر– البعض دعا بالفعل – إلى بناء أو تبنى عاصمة اتحادية جديدة لدولة الوحدة تقع كأفضلية أولى، بل مطلقة فى ذلك النطاق – القنطرة بين القطرين، الساحل الشمالى الغربى – الشرقى، لتكون بينهما وسطا ووسيطا، رمزا

١– نص البيان السياسى بالاحكام العامة، وثائق الوحدة الشاملة بين مصر ليبيا، طرابلس، سبتمبر ١٩٧٢.

وركيزة : وسطا فى الموقع ووسيطا فى العمل، رمزا للوحدة وركيزة للتعمير .

على أن هذا المنطق، منطق العواصم الاتحادية الضئيلة التى تنأى عمدا عن العواصم المتروبول الضخمة لاعتبارات ومثل سياسية واقتصادية معينة، والذى بدأته الولايات المتحدة وتبنته دول الكومونولث البريطانى، إنما هو منطق الدول البكر، دول الهجرة، إن صلح لها فليس يصلح للدول التاريخية العريقة، لا سيما ذات الإمكانيات المتوسطة .

ثم إن مثلها نظرة ضيقة، تقصر رؤيتها على دولة الوحدة الليبية - المصرية وحدها دون التطلع إلى احتمالات نموها إلى دولة الوحدة العربية الكبرى . ولهذا فإن فكرة عاصمة اتحادية صغيرة نائية لن تزيد عن أن تكون مضاربة مدنية فاشلة وخاسرة، تماما كالبيضاء داخل ليبيا الملكية القديمة نفسها .

وإذا كانت دعوة العاصمة الاتحادية ترفا أكاديميا وتزيدا، فإن مشكلة النقل والمواصلات هى اختبار مصيرى، لأن الدولة الجديدة ككائن عضوى جديد تحتاج إلى دورة دموية موحدة، شرايينها هى بالضرورة شبكة المواصلات. فلابد لاختزال الفاصل المسافى والعمرانى من شبكة مثلثة، على البر وفى البحر وجوا .

فعلى البر، لا تكفى خطوط السيارات والطرق - التى بدأ منها بالفعل- بحكم طول المسافات، فالخطوط الحديدية هنا هى وحدها الاقتصادية والفعالة.

والشبكة الحديدية التى تحتاج إليها ليبيا نفسها من الداخل اقتصاديا وسياسيا كما قلنا، تحتاج إلى تمديدها عبر الساحل الشمالى لتتشابك وتتوحد مع الشبكة المصرية . وخط حديد الشمال أو الساحل الشمالى هذا شريان حيوى وشرطى لكفاءة التوحيد، ليس فقط لحركة المسافرين والسلع، ولكن أيضا للتعمير، فلسوف يبذر نويات العمران ويجذب تجمعات السكان على طوله .

وعدا هذا فإن طريق البحر الرخيص أساسى للغاية فى نقل السلع الثقيلة والبطيئة، ولابد من ثم من أسطول مشترك فعال . أما خطوط الطيران فهى، بإيجاز واف تماما «ضرورة صحراء» .

أما عن العمران والتعمير، فالهدف التخطيطى الأول بلا شك هو حلقة الانقطاع التقليدية العنيدة تلك على طول الساحل الشمالى بين أطراف مريوط ونهايات برقة . والماء أولا وقبل كل شىء هو بدوره الحلقة المفقودة . ومشروعات التوطين والتسكين هنا تحتاج إلى الدفع الثورى : استصلاح الأراضى، حفر وإعادة تطهير الآبار، إنشاء السدود وخزانات مياه الأودية، وتقطير مياه البحر، إسكان البدو، التشجير والثروة الحيوانية وتصنيع الألبان، مشاريع السياحة .... الخ .

ومن حسن الحظ أن هناك تطورين هامين فى هذا النطاق، فثمة، أولا، مشروع لتوصيل مياه النيل إلى برقة، قناة تخرج من النوبارية وتقطع الشريط لتنتهى عند طبرق، بطاقة قدرها مليون متر مكعب فى اليوم . والمشروع يناظر

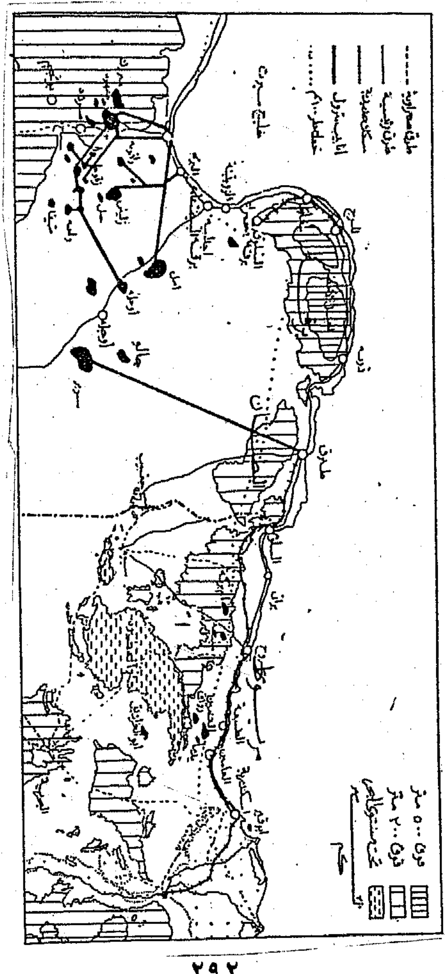
مشروع تمديد مياه النيل تحت قناة السويس إلى أرض سيناء، وكل يوسع حوض النيل شرقا وغربا ليصبح حوض وحدة عربية كما هو حوض وحدة وادى النيل .

ثانيا، يتفق أن حوض البترول الليبى، بعد أن ازدوج بنظير له صغير عبر الحدود فى ساحل الشمال الغربى، يزحف منذ البداية - الآن أكثر - نحو الشرق، بينما يأتى كل كشف جديد تقريبا فى الحوض المصرى هو الآخر من مواقع غربية أكثر فأكثر، أى أن الحوضين يزحفان فى اتجاه أحدهما الآخر، وربما التقيا أو تقاربا يوما ما .

وهذا كله يعنى راسخة من النشاط البترولى والصناعى والخدمات تفترش باطراد الشقة الساحلية بين القطرين، لتساهم فى ملء الفجوة العمرانية بينهما . ولقد بدأت براعم ونويات بل وبؤرات هذا الغطاء المتوقع تظهر هنا هناك : طبرق النامية، نهاية أنبوب حقل سرير، حيث ينتظر لها أن تصبح مدينة الشرق الكبيرة فى برقة، كذلك مرسى مطروح التى يجرى بها إنشاء ميناء نقل ومجمع بترول كبير لتصبح عاصمة ساحلنا الشمالى الغربى .

وللتكامل الاقتصادى بعد هذا أهميته القصوى فى دمج القطرين وحدويا، بل إنه لمقياس مثلما هو الهدف للتوحيد السياسى . على أن المشكلات هنا لا تقل خطورة عن الإمكانيات، ولابد من تحصين الاقتصادين أولا ضد آثار الدمج الفجائى لاختلاف قوتهما وضغوطهما وخطوطهما الرئيسية .

شكل ٢٣– النطاق – الجسر أو المنطقة – القنطرة بين ليبيا ومصر. هذه هى حلقة الوصل بين القطرين. البترول يطفر على جانبيها ليبث الحياة والعمران فيها. السكة الحديدية هنا ضرورة سياسية كما مصلحة اقتصادية.



وابتداء، فإن هناك مجالا واسعا للتكامل الاقتصادى : ليبيا برأسمالها الكبير وفائضه، ومصر بعملها الكثيف وخبرتها الطويلة . فتستطيع ليبيا استغلال وتثمير فائض عوائدها البترولية فى مشاريع التصنيع والزراعة فى مصر بدلا من توظيفها فى البنوك الأجنبية . وقد بدأت من قبل بعض هذه الاستثمارات فعلا .

هذا بينما تستطيع مصر أن تقدم قوة العمل الفنى وغير الفنى والمثقف والتكنولوجى فى مشاريع التنمية الكبرى فى ليبيا من استصلاح زراعى وتعمير وإسكان وشق طرق، فضلا عن التعليم والخدمات .... الخ . وهناك بالفعل بضع عشرات من الآلاف من العمل المصرى فى ليبيا تمثل هجرة عمل منتظمة، تتجدد ولكنها لا تنقطع .

على أن من الضرورى فى الحالين تنسيق هذه التدفقات المالية أو البشرية . فلابد من تحاشى أخطار التضخم فى الأولى، ولابد من ضبط الثانية كما وكيفا لضمان الحد الأدنى من الاحتكاك أو الصعوبات .

أما فى مجالات الزراعة وقطاعات الصناعة فلابد من تنسيق واعادة تنسيق خطط التنمية القائمة فى كلا القطرين بحيث تتناغم فى خطة عظمى جديدة، تكفل التخصص مع التكامل فى آن واحد، وتنعكس فى النهاية على التجارة بهدف تحقيق أكبر قدر معقول من الاكتفاء الذاتى داخل دولة الوحدة . ذلك ودون أن يضار المواطن فى أى من القطرين بل، وبحيث يفيد كل

منهما، وكذلك مع التنسيق العريض مع بقية الدول العربية، وفى غير ما عزلة عن العالم الخارجى .

ففى مجال الزراعة، قد يكون هامش التبادل الممكن ضيقا نوعا، لأن أيا من القطرين لا يحقق الكفاية الذاتية الغذائية وخاصة فى الحبوب بعد أن ابتعد عنها كثيرا أو قليلا . ومع ذلك تستطيع مصر أن تقدم، فضلا عن الأرز والبصل والقطن، بعض فائض المحاصيل الغذائية، خاصة من الخضروات والفواكه والبقول ومنتجات الألبان، بينما تقدم ليبيا بالمقابل فائضها من الفول السودانى خاصة لصناعات الزيوت البنائية وغيرها .

والمجال فى الخامات الصناعية والمصنوعات الأساسية أوسع بالتأكيد سواء فى تنمية الإنتاج فى كل قطر أو فى التبادل بينهما . فأمام ليبيا إمكانيات كبرى لصناعات البتروكيماويات بأنواعها، البلاستيك، المنظفات الصناعية، الأسمدة، الألومنيوم .... الخ، يمكن أن تساهم فى إقامتها وتطويرها الخبرة المصرية، كما يمكن لإنتاجها أن يسد حاجة السوق المصرية، كالأسمدة مثلا .

وبالمقابل تستطيع الزراعة المصرية أن تقدم خامة صناعة نسيج ليبية كبيرة قطنا خاما أو غزلا . كما قد يكون من الميسور للصناعة المصرية أن تقدم جانبا كبيرا من لوازم الهياكل التحتية الأساسية للتنمية الليبية . فخطوط السكك الحديدية الجديدة يمكن أن تقدمها صناعة الحديد والصلب

المصرية، قضبانا وعربات . وبالمثل السيارات والحافلات والشاحنات .

وتلك بطبيعة الحال مجرد خطوط فى ميدان التنسيق القومى والتخطيط الإقليمى داخل دولة الوحدة . ولابد من دراسات شاملة ومسح كامل لوضع خطة عظمى، لابد لها بدورها أن تستلهم الهدف السياسى الأعلى، وهو خلق دولة جديدة عضوية، انسيابية، فاعلة، تكون نموذجا للوحدة العربية الكبرى مثلما هى نواة لها، تحقق بقوة الوحدة وبوحدة القوة الهدف العلوى المزدوج الذى قامت من أجله، هدف التحرير والوحدة .

المراجع العربية

١ – نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال، القاهرة، ١٩٥٨ .

٢ – محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، القاهرة، ١٩٦٥.

٣ – رولان أوليفر، جون فيج، موجز تاريخ إفريقية، مترجم، القاهرة، ١٩٦٥ .

٤ – جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨ .

٥ – ، العالم الإسلامى المعاصر، ١٩٧١ .

٦ – ———، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، ١٩٦٤ .

٧ – ——— بترول العرب، ١٩٦٤ .

٨ – ———، افريقيا الجديدة، دراسة فى الجغرافية السياسية، ١٩٦٦ .

٩ – ———، «الأردن دولة» . دراسة فى الجغرافيا السياسية »، مجلة الكاتب، ١٩٦٦ .

١٠ – ———، دراسة فى العالم العربى، ١٩٥٩ .

١١ – ———، المدينة العربية، ١٩٦٤ .

١٢ – عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، ١٩٧٠ .

١٣ – نجلاء عز الدين، العالم العربى، مترجم، القاهرة .

١٤ – رسل فايفيلد، اتزل بيرسى، الجيوبولتيكا، مترجم، القاهرة، جـ ٢.

١٥ – عزة النص، أحوال السكان فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٥ .

١٦ – عزة النص، الوطن العربى، الاتجاه السياسى والملامح الاقتصادية، دمشق، ١٩٥٩ .

١٧ – حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة .

١٨ – مركز التنمية الصناعية، جامعة الدول العربيّة، دليل الاستثمار الصناعى، الجمهورية العربية الليبية، ١٩٧١ .

١٩ – داود صليبا، مصطفى الحاج إبراهيم، العالم العربى، دمشق، ١٩٥٨.

٢٠ – البنك الليبى، التقرير السنوى . أعداد مختلفة .

٢١ – ماهر عرفة، دراسة ميدانية لصناعة البترول (ليبيا)، مركز التنمية الصناعية، جامعة الدول العربية .

٢٢ – مجلة نفط العرب . أعداد مختلفة .

المراجع الأجنبية

1- Richard Hartshorne, Political Geography , in : American geography, Inventory & Prospect, ed. Preston James & Clarence Jones , Syracuse , 1954.

2- Samuel Van Valkenburg, Elements of Political Geography, N. Y., 1940 .

3- J. H. Breasted, a History of Egypt, Lond., 1948 .

4- J . Fairgrieve , Geography and World power, Lond., 1941 .

5- W. Gordon East , An Historical Geography of Europe, Lond., 1950 .

6- ---------,Mediterranean Problems , Discussion Books, 1949.

7- W.B. Fisher , The Middle East , London., 1950.

8- W.G. Kendrew, Climates of the Continents, N.Y., 1942.

9- M. Moore , The Fourth Shore , Lond., 1940

10- R.J. Harrison Church , Modern Colonizatior Lond., 1951.

11- Pierre Birot , Jean Dresch , La Mediterranée et Monyen - Orient , t. II, Paris , 1956 .

12- J.I. Clarke, " Economic & Social Changes in tl Sahara " Geography , April 1961 .

13- ----- , "Oil in Libya : Some Implications " , Eco Geog., Jan . 1963 .

14- Elizabeth Monroe , The Mediterranean in Politics Lond., 1938 .

15- H . Higgins , Economic and Social Development (Libya, U.N., 1952 .

16- Philip Word, Touring Libya , 3 vols., Lond., 1969

17- C.S Coon, The Races of Europe , N.Y., 1939 .

18- N.V. Sovani, Analysis of Over - Urbanization , in

The City in Newly Developing Countries, ed., G. Breese, Prentice - Hall , 1969 .

19- W.A. Hance, African Economic Development, Lond., 1958 .

20- United Nations, Statistical Yearbook ; Demographic Yearbook .

21- International Bank for Reconstruction, Economie Development of Libya, Wash., 1960 .

22- Petroleum Press Service.

23- Oil and Gas Journal .

24- J. Beaujeu - Garnier, Economie du Moyen - Orient, Paris, 1951 .

25- F. Ratzel , Politische Geographie, München & Leipzig, 1897 .

26- Xavier de planhol, Fondements Geographiques de l'Histoire de L'Islam , Paris , 1968 .

27- Nevill Barbour, A Survey of North West Africa (The Maghrib), 1985 .

28- Walter Fitzgerald, Africa, Lond., 1955 .

29- ----- , The New Europe, Lond., 1946.

30- Lothrop Stoddard, The New World of Islam , N.Y., 1921 .

31- E.E. Evans - Prichard, The Sanusi of Cyrenaica , Oxford, 1949 .

32- Majid Khadduri, Modern Libya. A Study in Political Development, Baltimore, 1963 .

33- Derwent Whittlesey , The Earth and the State, Wash., 1944 .

34- G. H. T. Kimble, The Worlds Open Spaces, Lond., 1946 .

35- Jalius Isaacs, Economics of Migration, Lond., 1949.

36- J. Klein, La Tunisie, Paris, 1949 .

37- Pierre George, La ville, paris , 1952 .

38- H.s. villard, Libya : The New Arab Kingdom of North Africal , Ithaca , 1956 .

39- Ritchie Calder, Dawn Over Asia, Lond., 1952.

40- Halford L. Hoskins, The Middle East . Problem Area in World Politics, N.Y., 1954.

41- A.E. Moodie, Geography Behind Politics, Lond., 1949 .

42- Yves M. Goblet, Political Geography and the World Map, Lond., 1955 .

43- G. Hamdan, studies in Egyptian Urbanism, Cairo , 1959 .

44- -----, " The Political Map of the New Africa ", Geog. Review , vol. LIII , no . 3 , 1963 .

45- -------, " capitals of the New Africa " , Econ. geog.,

July 1964 .

46- Oric Bates, Eastern Libyans , Lond., 1914 .

47- Institut Pedagogique National , geographie , L'Algerie Alger .

48- E. C. Semple, Influences of Geog. Environment , Lond., 1911 .

49- A.R. Hall , Boundaries in International Relations, in : World Political Geography, ed. Piercy & Fifield, N.Y., 1951.

50- S.W.Boggs, International Boundaries, N.Y., 1940.

51- L.Dudley Stamp, Africa, N.Y., 1953 .

52- R.F. Peel , "Libya : Some Notes on the Geographical Background of the Present Operations," Scot. Geog. Magazine, Feb. 1941 .

53- D.H. Cole, Imperial Military Geography, Lond., 1937.

54- John Cole, Geography of Current Affairs, Penguin, 1963 .

55- Jean Despois, Development of Land Use in North Africa, in : A History of Land Use in Arid Regions, ed . L.D. Stamp, Unesco, Paris, 1962 .

56- Encyclopedia Americana , 1961, vol., XVII.

57- Encyclopaedia Britannica, 1959 , vol. 14.

58- J. Despois, Mission Scientifique du Fezzan, Geographie Humaine , Algers, 1946 .

59- UNESCO - FAO, Arid Zone, Research, Bioclimatic Map of the Meditenraneon zone vol. 21, 1963.

60- -------, Arid Zone Research , Vegetation Map of the Mediterranean Zone, vol., 30, 1970.

61- Peveril Meigs, " World Distribution of Arid & Semi - Arid Homoclimates " , Review of Research on Arid Zone Hydrology, Unesco, Paris, 1953.

62- -------, Geography of Coastal Deserts, Unesco, Arid Zone Research , vol . 28 , Paris, 1966 .

63- R. Caport - Rey, The Present state of Nomadism in the Sahara , in : Problems of the Arid Zone, Proceedings of the Paris symposium , Unesco, vol. 18, 1962 .

ملحق

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

فى عقدين (١٩٧٤ - ١٩٩٤)

بقلم

الدكتور عبد الحميد صالح حمدان

ملحق

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

فى عقدين (١٩٧٤ - ١٩٩٤)

إن تجديد المجتمع الليبى كما توخاه العقيد معمر القذافى والذى كرس له نشاطه وطاقاته فى أوائل السبعينات، قد بدأ رسميا فى سنة ١٩٧٣ بالثورة الثقافية أو الشعبية . وكانت هذه الثورة تهدف إلى القضاء على البيروقراطية واللامبالاه وتهدف إلى المشاركة فى النظام الحكومى، وحل مشاكل التنسيق السياسى الوطنى . وفى محاولة منة لإلهاب الحماس الثورى لدى المواطنين، وإشراك أكبر عدد منهم فى الشئون السياسية، فقد حثهم على تحدى السلطات التقليدية وتسلم الأجهزة الحكومية وتسييرها بأنفسهم . وكانت

الأداة التى استخدمها فى ذلك هى المؤتمرات الشعبية . وفى غضون عدة شهور تأسست لجان من هذا القبيل فى جميع أنحاء ليبيا . وتشكلت هذة اللجان الشعبية من الناحية التشغيلية والجغرافية وأصبحت فى نهاية المطاف مسئولة عن الإدارة المحلية والإقليمية . وانتشرت هذة اللجان داخل طائفة واسعة من المؤسسات. مثل الجامعات وشركات الأعمال الخاصة، والأجهزة الحكومية ووسائل الإعلام . ومن الناحية الجغرافية، أنشئت هذه اللجان على مستوى المحافظات والمديريات والمناطق . وشغلت مقاعد اللجان الشعبية على مستوى المنطقة بما يسمى بالتصعيد (أى الانتخاب الشعبى المباشر) وهؤلاء الأعضاء المصعدون يجرى اختيارهم للخدمة على المستويات الأعلى . وبحلول منتصف ١٩٧٣ أشارت التقديرات إلى أن عدد هذة اللجان الشعبية قد قارب الألفين .

وفى نطاق مهامها الإدارية والنظامية وأسلوب اختيار أعضائها، جسدت اللجان الشعبية مفهوم الديمقراطية المباشرة، التى نادى بها العقيد القذافى فى الفصل الأول من الكتاب الأخضر، الذى ظهر إلى النور فى ١٩٧٦ . وكان هذا المفهوم وراء المقترحات الخاصة بإنشاء هيكل سياسى جديد يتكون من المؤتمرات الشعبية . وكانت واسطة العقد لهذا الهيكل السياسى الجديد هى «مؤتمر الشعب العام» ، وهوهيئة وطنية مختارة تهدف إلى أن تحل محل مجلس قيادة الثورة .

ويتخذ النظام السياسى الجديد شكلة النهائى فى مارس من عام ١٩٧٧

عندما اعتمد المؤتمر الشعبى العام وبتوصية من العقيد القذافى «إعلان قيام سلطة الشعب» وأعلن قيام الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . وهو ما يعنى أن الشعب ينبغى أن يحكم نفسة بنفسة دون أى قيود، لاسيما قيود الدولة البيرقراطية الحديثة. واعتمد مؤتمر الشعب العام كذلك قرار اختيار العقيد القذافى أمينا عاما له، وإنشاء أمانتة العامة . وقام كذلك باختيار اللجنةالشعبية العامة التى حلت محل مجلس الوزراء، وأطلق على أعضائها لقب الأمناء بدلا من الوزراء .

وخولت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية لمؤتمر الشعب العام الذى فوض معظم سلطاتة الهامة إلى أمينة العام، والأمانة العامة وإلى اللجان الشعبية العامة. وظل العقيد القذافى بوصفة الأمين العام لمؤتمر الشعب العام، وهو صانع القرار الأول، تماما كما كان علية الحال عندما كان رئسا لمجلس قيادة الثورة، وفى المقابل أصبح لكل اليافعين حق بل وواجب المشاركة فى المناقشات والمداولات التى تجرى فى مؤتمراتهم الشعبية الأساسية المحلية، التى ترفع قرارها إلى مؤتمر الشعب العام للنظر والبت فى تنفيذها كسياسة وطنية . وكانت المؤتمرات الشعبية الأساسية المحلية من الناحية النظرية هى مستودع السلطة السياسية النهائية، ومقر صنع القرارات، بوصفها تجسيدا لما أسماه العقيد القذافى الحكم الشعبى واسفر إعلان ١٩٧٧ وما صاحبه من قرارات، عن مراجعة جوهرية وأساسية لإعلان ١٩٦٩ الدستورى. لا سيما فيما يتعلق بهيكل وتنظيم الحكومة على المستويين الوطنى ودون الوطنى .

وفيما يلى نص الإعلان عن قيام سلطة الشعب :

بسم الله

إعلان عن قيام سلطة الشعب

إن الشعب العربى الليبى المجتمع فى الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام انطلاقا من البيان الأول للثورة، ومن خطاب زوارة التاريخى، واهتداء بمقولات الكتاب الأخضر، وقد اطلع على توصيات المؤتمرات الشعبية، وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢ من شوال ١٣٨٩ هـ . الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩م وعلى قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام فى دور انعقاده الأول فى الفترة من ٤ إلى ١٧ محرم ١٣٩٦ هـ. الموافق ٥ إلى ١٨ يناير سنة ١٩٧٦م ودور انعقاده الثانى فى الفترة من ٢١ ذى القعدة إلى ٢ ذى الحجة ١٣٩٦ هـ. الموافق ١٣ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦م.

وهو يؤمن بما بشرت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، التى فجرها المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافى على رأس حركة الضباط الوحدويين الأحرار تتويجا لجهاد الآباء والأجداد، من قيام النظام الديمقراطى المباشر ويرى فيه الحل الحاسم والنهائى لمشكلة الديمقراطية .

وهو يجسد الحكم الشعبى على أرض الفاتح العظيم إقرارا لسلطة الشعب

الذى لا سلطة لسواه، يعلن تمسكة بالحرية، واستعداده للدفاع عنها فوق أرضه، وفى أى مكان من العالم، وحمايته للمضطهدين من أجلها . ويعلن تمسكه بالاشتراكية تحقيقا لملكية الشعب، ويعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ويعلن تمسكة بالقيم الروحية ضمانا للأخلاق والسلوك والآداب الإنسانية، ويؤكد سير الثورة الزاحفة بقيادة المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافى نحو السلطة الشعبية الكاملة، وتثبيت مجتمع الشعب القائد، والسيد الذى بيده السلطة والثروة والسلاح، مجتمع الحرية، وقطع الطريق نهائيا على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدية من الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب، ويعلن استعداده لسحق أى محاولة مضادة لسلطة الشعب سحقا تاما .

ان الشعب العربى الليبى، وقد استرد بالثورة زمام أمره، وملك مقدرات يومه وغده، مستعينا بالله، متمسكا بكتابه الكريم أبدا مصدرا للهداية وشريعة للمجتمع يصدر هذا الإعلان إيذانا بقيام سلطة الشعب، ويبشر شعوب الأرض بانبلاج فجر عصر الجماهير .

أولا – يكون الاسم الرسمى لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.)

ثانيا – القرآن الكريم هو شريعة المجتمع فى الجماهيرية العربية الشعبية الليبية الاشتراكية.

ثالثا – السلطة الشعبية المباشرة هى أساس النظام السياسى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطتة عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها.

رابعا – الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكرى العام يتم تدريب الشعب وتسليحه، وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكرى العام.

مؤتمر الشعب العام

صدر فى مدينة سبها

فى ١٢ ربيع الأول ١٣٩٧ هـ الموافق ٢ مارس ١٩٧٧م

وفى سعية الدؤوب لاصلاح الهياكل السياسية والادارية فى ليبيا، أدخل العقيد القذافى عنصرا آخر على الجهاز السياسى . فقد تم اعتبارا من عام ١٩٧٧ ، تنظيم اللجان الثورية وكلفت بمهمة الإشراف الثورى الكامل على سلطة الشعب، أى أن عليها إرشاد اللجان الشعبية، ورفع المستوى العام للوعى السياسى والإخلاص للمثل الثورية العليا، والحماية ضد الانحراف والمعارضة داخل اللجان الشعبية الأساسية . وامتلأت اللجان الشعبية بالمتحمسين

السياسيين الأذكياء، وفى عام ١٩٧٩ تولت اللجان الثورية المنتشرة فى كل مكان، الإشراف على تنظيم المؤتمرات الشعبية . ورغم أن اللجان الثورية ليست بأجهزة حكومية رسمية، فقد أصبحت ركنا أساسيا ودعامة من دعائم المسرح السياسى القومى . وكما هو الحال مع اللجان الشعبية وغيرها من الابتكارات الإدارية منذ قيام الثورة، فإن اللجان الثورية تتلاءم مع نمط فرض عنصر جديد على النظام القائم للحكومة بدلا من إلغاء أو دعم الهياكل الموجودة بالفعل.

وبلغت التغييرات ذروتها فى عام ١٩٧٦ عندما أعلنت اللجنة الشعبية العامة أن تخويل السلطة لجموع الشعب و فصل الدولة عن الثورة قد اكتمل . وعرف العقيد القذافى منذ ذلك التاريخ بالقائد أو قائد الثورة . وظل هو الرئس الأعلى للقوات المسلحة . وأعيد تنظيم الحكومة فى لجان شعبية واختيرت لجنة شعبية عامة جديدة، أصبحت كل أمانة منها على رأس لجنة شعبية متخصصة، وكانت الاستثناءات هى أمانة النفط، والشئون الخارجية، والصناعات الثقيلة. حيث لاتوجد بها لجان شعبية، وطرح اقتراح مؤداه إنشاء جيش شعبى ، ورغم أن الفكرة طفت على السطح مرة أخرى فى أوائل عام ١٩٨٢ ، فإنها لم تكن قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ .

وكانت إعادة تجديد الاقتصاد موازية لمحاولة إعادة تركيب المؤسسات السياسية والاجتماعية . وحتى أواخر السبعينيات، كان اقتصاد ليبيا مختلطا، مع دور كبير للمؤسسات الخاصة ما عدا فى ميادين إنتاج النفط وتوزيعه،

والصرافة، والتأمين . وطبقا للفصل الثانى من الكتاب الأخضر، الذى ظهر فى عام ١٩٧٨ ، فقد أصبحت تجارة القطاع الخاص، والإيجار، والأجور شكلا من أشكال السخرة والاستغلال التى ينبغى إلغاؤها . وبدلا منها أنشئت اللجان المدارة ذاتيا بواسطة العاملين وبالمشاركة فى الأرباح وأصبحت تعمل فى المؤسسات العامة والخاصة تطبيقا لشعار شركاء لا أجراء . وصدر قانون الملكية الذى يحرم ملكية ما يزيد على مسكن واحد خاص تطبيقا لشعار البيت لساكنه، وسيطر العمال الليبيون على عدد كبير من الشركات، وحولوها إلى مؤسسات تديرها اللجان الشعبية.

ومنذ السبعينيات، عجلت الحكومة الليبية بهجومها على القطاع الخاص فى محاولة مستميتة للقضاء على ما يسمى بالاستغلال البورجوارى. وجاء هذا فى أعقاب تقنين العقيد القذافى للنظريات الاقتصادية الواردة فى الفصل الثانى من الكتاب الأخضر المنشور فى عام ١٩٧٨ (انظر الكتاب الأخضر، الفصل الرابع) . ومنذ ذلك التاريخ، بدأت السياسات الاقتصادية الجذرية للنظام وكان أولها هجوم العقيد القذافى فى عام ١٩٧٨ على الإيجارات وتحويل المستأجرين إلى ملاك، ومن ثم ألغى إسكان القطاع الخاص وملكية العقارات.

واتخذ العقيد القذافى مبادرة أخرى ابتكارية هامة فى عام ١٩٧٨ عندما حث العمال فى كل من القطاعين العام والخاص على الاستيلاء على السلطة فى مؤسساتهم بشعار «شركاء لا أجراء» ، وطالبهم بإشراك أنفسهم فى

الإدارة اليومية لهذة المؤسسات. وبعد ذلك تشكلت لجان العاملين فى ١٨٠ مؤسسة . ومع هذا فقد تمثلت التدابير الطموحة فى الإجراءات التى صدرت فى عام ١٩٧٨ كمحاولة للتخلص من تجارة القطاع الخاص وتجارة التجزئة وتجارة الجملة . وقد ركز العقيد القذافى هجومه على القطاع الخاص لأنة كان يرى أن التجار هم من الطفيليين غير المنتجين، وتجاهل دورهم كموزعين، واعتبرهم بمثابة عبء على الإنتاجية تطبيقا لشعار «التجارة ظاهرة استغلالية». غير أن الأمور لم تكن تسير بالسرعة المطلوبة فى الوقت الذى حققت فيه عائدات النفط ذروتها. بحيث استطاعت الدولة بما لديها من دخول كافية تحديد أسعار بعض السلع الاستهلاكية . وقد وضع المناخ السياسى فى ليبيا الذى ساد فى منتصف الثمانينيات عددا كبيرا من العقبات أمام تنمية القطاع الخاص الذى فقد ديناميتة . واضطرت السلطات عند انحسار عائدات النفط وانخفاضها بشكل كبير إلى إيقاف العديد من المشروعات ذات القيمة الاقتصادية المشكوك فيها .

وكانت الصناعة فى عام ١٩٨٤، بما فى ذلك اكتشاف النفط وإنتاجة ونقله وتسويق منتجاتة (النفط الخام، والغاز الطبيعى) قد ساهمت بنحو ٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وبما يصل تقريبا إلى ١٠٠٪ من الصادرات . واستحوذت الأنشطة الصناعية على نسبة مئوية من مجموع القوى العاملة فى عام ١٩٨٤ تتراوح بين ٣٠ و ٣٨ فى المائة .وارتفع الناتج القومى الإجمالى فى كل سنة اعتبارا من ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٠ بالأرقام الحقيقية، وبعدها بدأ

نوع من الهبوط المستمر . وفى عام ١٩٨١ حدثت نقطة تحول فى الاقتصاد. عندما انخفض الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١٨ فى المائة، كما أن نمو الناتج القومى الإجمالى لم يواكب التوسع السكانى، ومع هذا ظل معدل نمو هذا الناتج للفرد نحو ٨٥٢٠ دولارا أمريكيا أى تقريبا ما يساوى الدخل القومى الإجمالى فى بريطانيا .

القوات المسلحة

تعتبر القوات المسلحة الليبية من ضمن أعظم المؤسسات تمثيلا فى البلاد، فهى تمثل جميع شرائح المجتمع . ومنذ عام ١٩٨٠، كان من شأن الأجور المرتفعة والفوائد الإضافية أن جعلت الجندى العادى فى ليبيا فى وضع محظوظ بالنسبة للسكان بأسرهم . وقد ارتفعت الروح المعنوية لهذة القوات بما أدخلة العقيد من تحديث مذهل عليها. وذلك بفضل برنامجه لنظم الأسلحة الحديثة، وفرص التدريب المتاحة لشباب الضباط فى الخارج. ثم أعلن العقيد القذافى فى مناسبات عديدة أن هذة القوات فى نهاية المطاف ستختفى ليحل محلها الشعب المسلح طبقا للنظرية العالمية الثالثة. وبناء على ذلك فكل أبناء الشعب يجب أن يكونوا على استعداد للعمل كجنود لتأمين سلامتهم وأمنهم، وهو ما تمخض عنه «الزحف الأخضر» فى عام ١٩٨٣ . وفى عام ١٩٨٧، تسلح الجيش الليبى بالأسلحة والمعدات الحديثة بما فى ذلك نظم الصواريخ والعربات المصفحة، والأجهزة الهندسية المتقدمة والمعقدة.

واحتلت ليبيا بما لديها من دبابات تزيد على ٣٠٠٠ دبابة، المركز العاشر ضمن أكبر القوى فى العالم. وأنشئت لهذا الغرض كلية الهندسة العسكرية لتوفير التدريب فى جميع التخصصات التقنية العسكرية، ومدة الدراسة بها أربع سنوات يمنح بعدها الخريج درجة البكالوريوس. وأنشئت فى نفس الوقت كلية الاحتياط لتخريج ملازمين ثوان احتياط بعد سنة من الدراسة. أما البحرية الليبية فكانت مهمتها التقليدية هى حماية الشواطىء والمعاونة فى الخدمات الأخرى لحفظ الأمن الداخلى والنظام العام، وانتشرت القواعد الحربية البحرية فى طرابلس وبنغازى ودرنة وطبرق ومرسى البريقة، بالإضافة إلى قاعدة للإصلاحات قائمة فى الخمس شرقى طرابلس، وقاعدة للغواصات فى رأس الهلال .

وكانت أولى منشآت القوات البحرية فى قاعدة عقبة بن نافع (قاعدة هويليس سابقا) بالقرب من طرابلس التى تمتعت بعدة خصائص تشغيلية ومرافق تدريبية. جعلت منها المقر الرئيسى لهذه القوات . ثم توالت بعد ذلك فأنشئت قاعدة بنغازى، وقاعدة جمال عبد الناصر، وقاعدة الكفرة. وأنشئت أكاديمية القوات الجوية فى الزاوية فى عام ١٩٧٥. وقد شاركت المرأة فى التدريب والتسليح وانخرطت فى صفوف الجيش الشعبى فى المدارس والجامعات والحياة العامة .

وفيما يلى نبذة عن المؤتمرات واللجان الشعبية على نحو ما جاء فى الكتاب الأخضر :

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

المؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية

إن أى نظام للحكم خلافا لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطى . إن كافة أنظمة الحكم السائدة فى العالم الآن ليست ديمقراطية ما لم تهتد إلى هذا الأسلوب . والمؤتمرات الشعبية هى آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هى نتاج للفكر الذى استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية

إن الديمقراطية الشعبية هى الأسلوب المثالى الذى ليس محل نقاش أو خلاف فى حالة تحققه واقعيا، وبما أن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياسته، لذا انصرفت الأمم عن فكرة الديمقراطية المباشرة، وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع . وقد استعيض عنها بنظريات حكم عديدة، كالمجالس النيابية والتكتلات الحزبية، والاستفتاءات التى أدت جميعها إلى عزل الشعب عن ممارسة شئونه. وسلب سيادته واحتكار السياسة والسيادة من قبل تلك الأدوات المتعاقبة

والمتصارعةِ على الحكم من الفرد إلى الطقبة إلى الطائفة والقبيلة إلى المجلس أو الحزب. ولكن الكتاب الأخضر يبشر الشعوب بالهداية إلى طريق الديمقراطية المباشرة وفق نظام بديع وعملي .. وحيث أن فكرة الديمقراطية المباشرة لا يختلف اثنان عاقلان على أنها المثلى .. بيد أن أسلوب تطبيقها كان مستحيلا.. وحيث إن هذه النظرية العالمية الثالثة تقدم لنا تجربة واقعية للديمقراطية المباشرة، إذن انحلت مشكلة الديمقراطية نهائيا فى العالم .. ولم يبق أمام الجماهير إلا الكفاح للقضاء على كافة أشكال الحكم الديكتاتورية السائدة فى العالم الآن، والتى تسمى زيفا، بالديمقراطية بأشكالها المتعددة .. من المجالس النيابية إلى الطائفة والقبيلة والطبقة إلى الحزب الواحد إلى الحزبين إلى تعدد الأحزاب !!

ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد ونظرية واحدة .. وما تباين واختلاف الأنظمة التى تدعى الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية .. ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة .. وهى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية) واللجان فى كل مكان .

أولا يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية، ويختار كل مؤتمر لجنه لقيادته، ومن مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية لكل منطقة. ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجانا شعبية، وتصير اللجان الشعبية التى تدير المرافق مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تملى عليها

السياسة وترقبها فى تنفيذ تلك السياسة، وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية، وينتهى التعريف البالى للديمقراطية الذى يقول (الديمقراطية هى رقابة الشعب على الحكومة) ليحل محله التعريف الصحيح وهو (الديمقراطية هى رقابة الشعب على نفسه.)

ان المواطنين جميعا الذين هم أعضاء تلك الموتمرات الشعبية ينتمون وظيفيا ومهنيا إلى فئات أو قطاعات مختلفة كالعمال والفلاحين والطلاب والتجار والحرفيين والموظفين والمهنيين .. لذا عليهم أن يشكلوا نقابات واتحادات مهنية خاصة بهم، علاوة على كونهم مواطنين أعضاء أو قيادات فى المؤتمرات الشعبية الأساسية أو اللجان الشعبية .. ان ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات يرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام. الذى تلتقى فيه قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبية وقيادات النقابات والاتحادات المهنية . وما يتناوله مؤتمر الشعب العام الذى يجتمع سنويا يطرح بالتالى على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية . إن مؤتمر الشعب العام-ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعين كالمجالس النيابية. انه لقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية.

بذلك تنحل مشكلة أداة الحكم بداهة وتنتهى الأدوات الدكتاتورية. ويصبح الشعب هو أداة الحكم. وتحل نهائيا معضلة الديمقراطية فى العالم.

من الكتاب الأخضر، الفصل الأول

حل مشكلة الديمقراطية (سلطة الشعب)

الانجازات

النهر الصناعى العظيم

على الرغم من كبر مساحة ليبيا كدولة، مقارنة بدول أوروبا فكمية الأمطار التى تصلها سنويا تقل بمقدار النصف عن الكمية التى تهطل على منطقة أوروبية صغيرة مثل جنوب فرنسا . والواقع أن أغلب الأراضى الليبية تمتد فى مدارات صحراوية جافة يكاد المطر ينعدم فيها كليا. وفى ظروف هذا المناخ القارى أصبحت قطرة الماء فى ليبيا سلعة نادرة، لا يعرف المواطن كيف يحصل عليها إلا بوسائل مكلفة مثل حفر الآبار، وتخزين مياه المطر. لقد كان العطش سيفا مسلطا على الرقاب. مما جعل حل مشكلة توفير المياه أمراً ملحا وضروريا وضمن برنامج يسابق الزمن.

أثبتت أعمال التنقيب عن النفط وجود مخزون هائل من المياه العذبة التى تكونت خلال العصر المطير فى أحواض الكفرة وحوض السرير وحوض مرزق . فبعد أن انتهت معركة تأميم النفط فى سنة ١٩٧٤ م، وتم استرداد حق الشعب فى موارده قرر قائد الثورة الأخ العقيد «معمر القذافى» أن الوقت قد حان لشن المعركة الكبرى ضد العطش ؛ فأصدر أمره بإعداد الدراسات

لمشروع النهر الصناعى العظيم، وأعدت خطة البرنامج تنفيذا لهذا المشروع العملاق وهى ترتكز على ثلاثة بنود رئيسية هى :

أولا : أن يتم نقل المياه بالانسياب الطبيعى، لأن مناطق الآبار فى السرير والكفرة وتازربو حوالى ٢٧٠ مترا فوق سطح البحر مما يتيح انسياب المياه نحو الشمال بسرعة مثالية .

ثانيا : أن يتم نقل المياه عبر خنادق جوفية لتفادى عمليات التبخر وإقامة جسور العبور .

ثالثا : أن يتم تصنيع الأنابيب محليا، نظرا لتوافر موادها الخام فى الجماهيرية وتم ذلك باقامة أكبر مصنعين للحديد والصلب فى العالم .

وقد استغرقت رحلة الماء من حقول الآبار في جوف الصحراء إلى الخزانات النهائية تسعة أيام بسرعة معدلها ٠,٩٥ متر فى الثانية، وتبلغ المسافة التى تقطعها المياه خلال هذه المدة من تازربو إلى بنغازى ٨٠٠ كم، ولضمان انسياب المياه طوال هذه الرحلة تم تزويد المنظومة بعدد كاف من صمامات تنفيس الهواء فى نقاط مرتفعة على طول مسارها، وهى صمامات تكفل عدم حدوث ضغوط سالبة .

وانتهت المرحلة الأولى من مشروع النهر العظيم من منطقة الكفرة حيث تشترك ٢٥٠ بئرا فى تغذية الخط المتجه غربا ؛ وفى تازربو والسرير ٢٣٤ بئرا

لتمويل خطين ينطلق أحدهما إلى بنغازى والثانى إلى سيرت ويبلغ طول هذين الخطين معا ١٨٦٠ كم وينقلان يوميا مليونى متر مكعب من المياه وهى كمية سوف تزداد خلال المرحلة الثالثة بمقدار ١,٦٨ مليون متر مكعب إضافى .

وبدأت المرحلة الثانية من حقول حوض مرزق حيث تشترك ٥٠٠ بئر فى تغذية الخط الذى يعبر جبال نفوسه متجها إلى سهل جفارة، ويبلغ طول هذا الخط ٣٥٠ كم وينقل مليونى متر مكعب من المياه العذبة يوميا .

وقد تتراوح تكلفة المتر المكعب من مياة المشروع بين ٧٠، ١٦٠ درهما فقط. فيما تصل تكاليف الكمية نفسها من تحلية مياة البحر بين ٣٢٠ و ٦٢٠ درهما، وهو فرق يعنى أن النهر هو الأرخص ؛ ويستغل ٨٦ ٪ من مياه المشروع فى أغراض الزراعة والرعى، حتى تتمكن البلاد من قطع شوط كبير على طريق الاكتفاء الذاتى .

الزراعة

اشتملت مشروعات خطة التنمية الزراعية المتكاملة، وفى إطار الثورة الخضراء على استصلاح وتعمير الهضبة الخضراء والجبل الأخضر وسهل بنغازى ووادى الشاطىء والجفرة والكفرة ومصراته وغيرها من الوديان الأخرى.

واستهدف برنامج التشجير إعلان ثورة زراعية على الأراضى البور فى مساحات ضخمة . كما تم تنمية مجال الإنتاج الحيوانى .

الصناعة

اتجهت ليبيا نحو الصناعة سعيا وراء خلق صناعة وطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتى. فأقيمت مصانع عديدة للأسمنت والزجاج والمنتجات الغذائية ومنتجات الألبان والمنتجات الجلدية .

السكان والمجتمع

كان عدد سكان ليبيا فى عام ١٩٩٣، هو ٥,٠٣ مليون نسمة. ويقدرالمصرف المركزى أن معدل نمو المواطنين يحدث بنسبة ٣,٩٪ سنويا بينما تشير تقديرات البنك الدولى إلى أنه ٣,٦ سنويا فى الفترة من ١٩٨٨ وإلى ٢٠٠٠، وهو من أعلى المعدلات فى العالم. وتصل نسبة الصغار الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة إلى ٥٠٪ تقريبا من مجموع السكان. وفى عام ١٩٩٠، استأثرت المناطق الشمالية فى طرابلس وبنى غازى بنسبة ٨٠٪ من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية ما يزيد على ٥٠ فى كل كيلو متر مربع ف يهاتين المنطقتين، بينما تهبط هذه الكثافة فى الأنحاء الأخرى من البلاد إلى ١ فى كل كيلو متر مربع .

التعليم

انخفضت الأمية فى ليبيا فى ١٩٩٣ فأصبحت نسبتها ٣ ٪ للرجال، ٥ ٪ للنساء بعد أن كانت نسبتها فى عام ١٩٧٣ نحو ٦٠ ٪ من مجموع السكان، و٩٠ ٪ للنساء . وأضيفت كليات جديدة إلى جامعتى الفاتح (طرابلس) وقار يونس (بنى غازى) افتتحت فى طبرق، كما أنشئت جامعة جديدة فى سبها عام ١٩٨٦ . وهناك كلية للعلوم والتكنولوجيا فى مرسى البريقة، ولها فروع فى مصراته . وحتى عام ١٩٨٢، كانت نسبة مئوية كبيرة من الطلبة الليبيين يدرسون فى جامعات الخارج، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية، ولكن الجامعات الليبية والعربية قد استوعبت الآن أعدادا كبيرة منهم . وقد تناول الفصل الثالث من الكتاب الأخضر هذا الموضوع على النحو التالى .

العلم أو التعليم ليس ذلك المنهج المنظم وتلك المواد المبوبة التى يجبر الشباب على تعلمها خلال ساعات محدودة على كراسى مصفوفة وفى كتب مطبوعة . إن هذا النوع من التعليم السائد فى جميع أنحاء العالم الآن هو أسلوب مضاد للحرية .. ان التعليم الإجبارى الذى تتباهى دول العالم كلما تمكنت من فرضه على أبنائها هو أحد الأساليب القامعة للحرية .. إنه طمس إجبارى لمواهب الإنسان .. وهو توجيه إجبارى لاختيارات الإنسان .. إنه عمل دكتاتورى قاتل للحرية، لأنه يمنع الإنسان من الاختيار الحر والإبداع والتألق .. أن يجبر الإنسان على تعلم منهج ما عمل دكتاتورى .. أن نفرض

أن الجهل سينتهى عندما يقدم كل شىء على حقيقته .. عندما تتوافر معرفته لكل إنسان بالطريقة التى تناسبه .

إن التعليم الإجبارى .. والتعليم المنهجى المنظم هو تجهيل إجبارى فى الواقع للجماهير .. إن جميع الدول التى تحدد مسارات التعليم عن طريق مناهج رسمية .. وتجبر الناس على ذلك وتحدد رسميا المواد والمعارف المطلوب تعلمها هى دول تمارس العسف ضد مواطنيها . إن كافة أساليب التعليم السائدة فى العالم يجب أن تحطمها ثورة ثقافية عالمية تحرر عقلية الإنسان من مناهج التعصب والتكيف العمدى لذوق ومفهوم وعقلية الإنسان .

ان هذا لا يعنى قفل أبواب دور العلم كما يبدو للسطحيين عند قراء تهم له، وانصراف الناس عن التعليم . إنه على العكس من ذلك، يعنى أن يوفر المجتمع كل أنواع التعليم، ويترك للناس حرية التوجه إلى أى علم تلقائيا، وهذا يتطلب أن تكون دور التعليم كافية لكل أنواع المعارف . وإن عدم الوصول إلى الكفاية منها هو حد لحرية الإنسان، وإرغام له على تعلم معارف معينة وهى المتوافرة، وحرمانه من حق طبيعى نتيجة غياب المعارف الأخرى. فالمجتمعات التى تمنع المعرفة والتى تحتكرها هى مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . وهكذا فالمجتمعات التى تمنع معرفة الدين كما هو، هى مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية .. والمجتمعات التى تحتكر المعرفة الدينية هى أيضا مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية .. ، والمجتمعات التى تشوه دين الغير وحضارة الغير وسلوك الغير فى

حالة تقديمها كمعرفة لنفسها هى كذلك مجتمعات متعصبة رجعية .. معادية للحرية . والمجتمعات التى تحتكر المعرفة المادية هى مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . المعرفة حق طبيعى لكل إنسان، وليس لأحد الحق أن يحرمه منه بأى مبرر إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك .

النقل والاتصالات

تتمتع ليبيا فى الوقت الحالى بما طوله ٢٥٠٠٠ كم من الطرق المعبدة . وتم التوسع فى ميناء ى طرابلس وبنغازى الرئيسيين، وبالإضافة إلى مطارى طرابلس وبنغازى أنشئت المطارات فى عدة مناطق أخرى مثل طبرق ومرسى البريقة وسبها وغات وغدامس والكفرة .

وتدير الدولة جميع أنشطة الإذاعة والصحافة . وأنشئت وكالة الجماهيرية للأنباء التى أصبحت المصدر الرئيسى للأنباء. بالإضافة إلى الإذاعة ومحطات التليفزيون الموجودة فى البلاد .

السياسات الوحدوية

منذ اعتلاء العقيد القذافى السلطة فى ١٩٦٩ هيمنت الفكرة الوحدوية على سياسة ليبيا الخارجية، وجرت عدة محاولات لإقامة الوحدة مع الدول

العربية الأخرى . وعقب إنشاء الجماهيرية، أصبحت النظرية العالمية الثالثة التي نادى بها تسير على قدم المساواة مع هدف الوحدة العربية . وكانت هناك محاولات للوحدة بين ليبيا والسودان ومصر بعد ثلاثة شهور فقط من قيام الثورة. وانضمت سوريا إلى هذه الوحدة في عام ١٩٧٠. وفي عام ١٩٧٢، أعلنت ليبيا ومصر أنهما سينشئان قيادة سياسية موحدة، ولكن العلاقات تدهورت بين مصر وليبيا. بحيث حدثت مناوشات مسلحة بين البلدين في عام ١٩٧٧ .

ووقع في عام ١٩٧٤ اتفاق وحدة مع تونس، وآخر مع سوريا في عام ١٩٨٠ ، ولكنهما لم يتحققا. وكانت هناك خطة لإقامة وحدة سياسية مع الجزائر، ولكن سرعانه ما طواها النسيان .

وتتجدد آمال ليبيا في الوحدة بقيام الاتحاد المغاربي في أوائل ١٩٨٩، حيث رأت فيه ليبيا خطوة نحو تشييد الوحدة، وهي رؤية لم يقاسمه فيها قادة دول الاتحاد المغاربي الذين انصب اهتمامهم على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي . وقد وقعت ليبيا ميثاق تكامل مع حكومة السودان لعله يفضي إلى نوع من الوحدة .

علاقة ليبيا بالغرب

ترجع جذور عداء الغرب لليبيا إلى أوائل ١٩٧٠ عندما قامت ليبيا بدور رئيسي في نضال الأقطار العربية المصدرة للنفط لسحب سيطرة الشركات

الأجنبية على صناعة النفط، وبلغ هذا العداء ذروته عندما ظهرت أول أزمة للنفط فى عام ١٩٧٤. وناصبت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا العداء وحظرت استيراد نفطها فى مارس ١٩٨١، وتفاقمت الأوضاع حينما أعلنت الولايات المتحدة أن إقامة مواطنيها فى ليبيا تعتبر أمرا غير شرعى. وتذرعت أمريكا بعدة أسباب واهية لشن ضربة جوية ضد طرابلس وبنغازى فى إبريل عام ١٩٨٦. ومنذ ١٩٨٧ والعقوبات الأمريكية تتجدد بانتظام كل ستة شهور بحجة أن ليبيا تشكل خطرا شديدا على أمن الولايات المتحدة وسياستها الخارجية.

واتهمت بريطانيا ليبيا بأنها تموّن جيش التحرير الأيرلندى بالسلاح، وأن اثنين من مواطنيها هما اللذان دبرا حادث لو كربى فى ١٩٨٨. ولما رفضت ليبيا تسليم مواطنيها، فرض مجلس الأمن عقوباته على ليبيا فى ٣١ مارس ١٩٩٢، ودخلت حيز النفاذ فى ١٥ إبريل من العام نفسه، وهى عقوبات تمثلت فى حظر الطيران المدنى، وبيع قطع الغيار والعتاد الحربى. ودفعت ليبيا هذه التهم عن نفسها، وكثفت جهودها للخروج من هذه الأزمة ولكن مازال التعنت الغربى يتمادى فى غيّه، رغم ظهور دلالات أخرى قد تبرىء ساحة ليبيا .

الوثيقة الخضراء الكبرى
لحقوق الانسان فى عصر الجماهير

بسم الله

إن الشعب العربى الليبى المجتمع فى المؤتمرات الشعبية الأساسية إذ يستلهم البيان الأول لثورة الفاتح العظيمة عام ١٩٦٩م التى انتصرت للحرية على أرضه انتصارا نهائيا. ويسترشد بما ورد فى الإعلان التاريخى لقيام سلطة الشعب فى الثانى من مارس ١٩٧٧م الذى فتح عصرا جديدا يتوج كفاح البشرية على مر العصور، ويعزز سعيها الدءوب نحو الحرية والانعتاق .

واهتداء منه بالكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائى من حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة والحزب، ومن أجل إقامة مجتمع كل الناس الأحرار المتساوين فى السلطة والثروة والسلاح .

واستجابة للتحريض الدائم للثائر الأممى معمر القذافى صانع عصر الجماهير الذى جسد بفكره ومعاناته آمال المقهورين والمضطهدين فى العالم، وفتح أمام الشعوب أبواب التغيير بالثورة الشعبية أداة لتحقيق المجتمع الجماهيرى.

وإيمانا منه بأن حقوق الإنسان الذى استخلفه الله فى الأرض ليست هبة من أحد، وأن لا وجود لها فى مجتمعات العسف والاستغلال، وأنها لا تتحقق إلا بانتصار الجماهير على جلاديها واختفاء الأنظمة القامعة للحرية، فتقيم سلطتها ويتعزز وجودها على وجه الأرض عندما يسود الشعب بالمؤتمرات الشعبية، فلا ضمان لحقوق الإنسان فى عالم فيه حاكم ومحكوم، وسيد ومسود، وغنى وفقير .

وإدراكا بأن الشقاء الإنسانى لا يزول، وحقوق الإنسان لا تتأكد إلا ببناء عالم جماهيرى تمتلك فيه الشعوب السلطة والثروة والسلاح، وتختفى فيه الحكومات والجيوش، وتتحرر فيه الجماعات والشعوب والأمم من خطر الحروب، فى عالم يسوده السلام والاحترام والمحبة والتعاون .

إن الشعب العربى الليبى تأسيسا على ذلك، وأخذا بما جاء فى قرارات المؤتمرات الشعبية القومية والأممية فى الداخل والخارج، مسترشدا بقول عمر بن الخطاب : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» كأول إعلان فى تاريخ البشرية للحرية وحقوق الإنسان، يقرر إصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير وفقا للمبادىء التالية :

١ – انطلاقا من أن الديمقراطية هى الحكم الشعبى، وليست التعبير الشعبى يعلن أبناء المجتمع الجماهيرى أن السلطة للشعب يمارسها مباشرة دون نيابة ولا تمثيل فى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

٢ - أبناء المجتمع الجماهيرى يقدسون حرية الإنسان ويحمونها ويحرمون تقييدها، فالحبس فقط لمن تشكل حريته خطرا أو إفسادا للآخرين، وتستهدف العقوبة الإصلاح الجماعى، وحماية قيم الإنسانية ومصالح المجتمع، ويحرم المجتمع الجماهيرى العقوبات التى تمس كرامة الإنسان وتضر بكيانه كعقوبة الأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد، كما يحرم المجتمع الجماهيرى إلحاق الضير بشخص السجين ماديا ومعنويا، ويدين المتاجرة به، أو إجراء التجارب عليه، والعقوبة شخصية يتحملها الفرد جزاء فعل مجرم موجب لها، ولا تنصرف العقوبة أو آثارها إلى أهل الجانى وذويه، «ولا تزر وازرة وزر أخرى» .

٣ - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار وقت السلم فى التنقل والإقامة .

٤ - المواطنة فى المجتمع الجماهيرى حق مقدس لا يجوز إسقاطها أو سحبها .

٥ - أبناء المجتمع الجماهيرى يحرمون العمل السرى واستخدام القوة بأنواعها والعنف والرهاب والتخريب، ويعتبرون ذلك خيانة لمثل وقيم المجتمع الجماهيرى، الذى يؤكد سيادة كل فرد فى المؤتمر الشعبى الأساسى، ويضمن حقه فى التعبير عن رأيه علنا وفى الهواء الطلق، وينبذون العنف وسيلة لفرض الأفكار والآراء، ويقرون

الحوار الديمقراطى أسلوبا وحيدا لطرحها، ويعتبرون التعامل المعادى للمجتمع الجماهيرى مع أية جهة أجنبية وبأية وسيلة من الوسائل خيانة عظمى للمجتمع .

٦ – أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار فى تكوين الاتحادات والنقابات والروابط لحماية مصالحهم المهنية .

٧ – أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار فى تصرفاتهم الخاصة، وعلاقاتهم الشخصية، ولا يحق لأحد التدخل فيها إلا إذا اشتد أحد أطراف العلاقة، أو إذا كان التصرف أو كانت العلاقة ضارة بالمجتمع أو مفسدة له أو منافية لقيمه .

٨ – أبناء المجتمع الجماهيرى يقدسون حياة الإنسان ويحافظون عليها، وغاية المجتمع الجماهيرى إلغاء عقوبة الإعدام، وحتى يتحقق ذلك يكون الإعدام فقط لمن تشكل حياته خطرا أو فسادا للمجتمع، وللمحكوم عليه قصاصا بالموت طلب التخفيف أو الفدية مقابل الحفاظ على حياته، ويجوز للمحكمة استبدال العقوبة إذا لم يكن ذلك ضارا بالمجتمع أو منافيا للشعور الإنسانى، ويدينون الإعدام بوسائل بشعة كالكرسى الكهربائى والحقن والغازات السامة .

٩ – المجتمع الجماهيرى يضمن حق التقاضى واستقلال القضاء، ولكل متهم الحق فى محاكمة عادلة ونزيهة .

١٠ - أبناء المجتمع الجماهيرى يحتكمون إلى شريعة مقدسة ذات أحكام ثابتة لا تخضع للتغيير أو التبديل، وهى الدين أو العرف ويعلنون أن الدين إيمان مطلق بالغيب وقيمة روحية مقدسة، خاصة بكل إنسان، عامة لكل الناس. فهو علاقة مباشرة مع الخالق دون وسيط، ويحرم المجتمع الجماهيرى احتكار الدين واستغلاله لإثارة الفتن والتعصب، والتشيع، والتحزب، والاقتتال .

١١ - يضمن المجتمع الجماهيرى حق العمل، فالعمل واجب وحق لكل فرد فى حدود جهده بمفرده أو شراكة مع آخرين، ولكل فرد الحق فى اختيار العمل الذى يناسبه . والمجتمع الجماهيرى هو مجتمع الشركاء لا الأجراء، والملكية الناتجة عن الجهد مقدسة مصانة لا تمس الا للمصلحة العامة، ولقاء تعويض عادل، وأبناء المجتمع الجماهيرى أحرار من ربقة الأجرة، وتأكيدا لحق الإنسان فى جهده وإنتاجه، فالذى ينتج هو الذى يستهلك .

١٢ - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار من الإقطاع؛ فالأرض ليست ملكا لأحد، ولكل فرد الحق فى استغلالها للانتفاع فيها، شغلا وزراعة ورعيا مدى حياته وحياة ورثته فى حدود جهده وإشباع حاجاته .

١٣ - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار من الإيجار، فالبيت لساكنه، وللبيت حرمة مقدسة، على أن تراعى حقوق الجيران ؛ الجار ذى

القربى والجار الجنب، وألا يستخدم المسكن فيما يضر بالمجتمع .

١٤ – المجتمع الجماهيرى متضامن، ويكفل لأفراده معيشة ميسرة كريمة، وكما يحقق لأفراده مستوى صحيا متطورا وصولا إلى مجتمع الأصحاء يضمن رعاية الطفولة والأمومة، وحماية الشيخوخة والعجزة فالمجتمع الجماهيرى ولى من لا ولى له .

١٥ – التعليم والمعرفة حق طبيعى لكل إنسان فلكل إنسان الحق فى اختيار التعليم الذى يناسبه، والمعرفة التى تروقه دون توجيه أو إجبار .

١٦ – المجتمع الجماهيرى مجتمع الفضيلة، والقيم النبيلة يقدس المثل والقيم الإنسانية. تطلعا إلى مجتمع إنسانى بلا عدوان، ولا حروب، ولا استغلال، ولا إرهاب. لا كبير فيه ولا صغير، كل الأمم، والشعوب والقوميات لها الحق فى العيش بحرية وفق اختياراتها، ولها حقها فى تقرير مصيرها، وإقامة كيانها القومى، وللأقليات حقوقها فى الحفاظ على ذاتها وتراثها، ولا يجوز قمع تطلعاتها المشروعة، واستخدام القوة لإذابتها فى قومية أو قوميات أخر .

١٧ – أبناء المجتمع الجماهيرى يؤكدون حق الإنسان فى التمتع بالمنافع، والمزايا، والقيم، والـ[illegible]ـل التى يوفرها الترابط، والتماسك،

والوحدة، والألفة، والمحبة الأسرية، والقبيلية، والقومية، والإنسانية، ولذا فإنهم يعملون من أجل إقامة الكيان القومى الطبيعى لأمتهم، ويناصرون المكافحين من أجل إقامة كياناتهم القومية الطبيعية .

وأبناء المجتمع الجماهيرى يرفضون التفرقة بين البشر بسبب لونهم أو جنسهم، أو دينهم، أوثقافتهم .

١٨ - أبناء المجتمع الجماهيرى يحمون الحرية ويدافعون عنها فى أى مكان من العالم، ويناصرون المضطهدين من أجلها، ويحرضون الشعوب على مواجهة الظلم، والعسف، والاستغلال، والاستعمار، ويدعونها إلى مقاومة الإمبريالية، والعنصرية، والفاشية وفق مبدأ الكفاح الجماعى للشعوب ضد أعداء الحرية .

١٩ - المجتمع الجماهيرى مجتمع التآلف، والإبداع، ولكل فرد فيه حرية التفكير، والابتكار، والإبداع، ويسعى المجتمع الجماهيرى دأبا إلى ازدهار العلوم، وارتقاء الفنون والآداب وضمان انتشارها جماهيريا منعا لاحتكارها .

٢٠ - إن أبناء المجتمع الجماهيرى يؤكدون أنه من الحقوق المقدسة للإنسان أن ينشأ فى أسرة متماسكة فيها أمومة وأبوة وأخوة، فالإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقة

والرضاعة الطبيعية، فالطفل تربيه أمه .

٢١ – إن أبناء المجتمع الجماهيرى متساوون رجالا ونساء فى كل ما هو إنسانى، ولأن التفريق فى الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره فإنهم يقررون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأى منهما أن يتزوج الآخر برغم إرداته أو يطلقه دون اتفاق إرادتيهما، أو فق حكم محكمة عادلة، وإنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم، وأن تحرم الأم من بيتها .

٢٢ – أبناء المجتمع الجماهيرى يرون فى خدم المنازل رقيق العصر الحديث وعبيدا لأرباب عملهم، لا ينظم وضعهم قانون، ولا يتوافر لهم ضمان وحماية، يعيشون تحت رحمة مخدوميهم، ضحايا للطغيان، ويجبرون على أدء مهنة مذلة لكرامتهم ومشاعرهم الإنسانية، تحت وطأة الحاجة، وسعيا للحصول على لقمة العيش، لذلك يحرم المجتمع الجماهيرى استخدام خدم المنازل، فالبيت يخدمه أهله .

٢٣ – أبناء المجتمع الجماهيرى يؤمنون بأن السلام بين الأمم كفيل بتحقيق الرخاء، والرفاهية، والوئام، ويدعون إلى إلغاء تجارة السلاح، والحد من صناعته، لما يمثله ذلك من تبديد لثروات

المجتمعات، وإثقال لكاهل الأفراد بعبء الضرائب وترويعهم بنشر الدمار والفناء في العالم .

٢٤ - أبناء المجتمع الجماهيرى يدعون إلى إلغاء الأسلحة الذرية والجرثومية، والكيماوية، ووسائل الدمار الشامل، وإلى تدمير المخزون منها، ويدعون إلى تخليص البشرية من المحطات الذرية وخطر نفاياتها .

٢٥ - أبناء المجتمع الجماهيرى يلتزمون بحماية مجتمعهم، والنظام السياسى القائم على السلطة الشعبية فيه، والحفاظ علي قيمه، ومبادئه، ومصالحه، ويعتبرون الدفاع الجماعى سبيلا لحمايته، والدفاع عنه مسئولية كل مواطن فيه، ذكرا كان أم أنثى، فلا نيابة فى الموت دونه .

٢٦ - إن أبناء المجتمع الجماهيرى يلتزمون بما ورد فى هذه الوثيقة، ولا يجيزون الخروج عليها، ويجرمون كل فعل مخالف للمبادىء والحقوق التى تضمنتها، ولكل فرد الحق فى اللجوء إلى القضاء لإنصافه من أى مساس بحقوقه وحرياته الواردة فيها .

٢٧ - إن أبناء المجتمع الجماهيرى وهم يقدمون باعتزاز للعالم الكتاب الأخضر، دليلا للانعتاق، ومنهاجا لتحقيق الحرية، يبشرون الجماهير بعصر جديد تنتهار فيه النظم الفاسدة ويزول فيه العسف، والاستغلال .

مؤتمر الشعب العام

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

صدرت بمدينة البيضاء

يوم الأحد ٢٦ من شوال

الموافق ١٢ من شهر الصيف ١٩٨٨ م

مراجع حديثة مختارة

Energy Data Associates I Regent Street, London SWIY 4NR.

The Green and the Black: Qadhafi's policies in Africa, René Lemarchand (ed), Indiana University Press, Bloomington, 1988.

The Green Book, Muammar Qadhafi, Martin Brian & O'Keefe, Tripoli, 1975.

Imagery and Ideology in US Policy Toward Libya 1969-82, Mahmoud El Warfally, University of Pittsburgh

1988 Kaddafi, la CIA et les marchands de mort, Francois Soudan and Joseph Goulden, Jeune Afrique, Paris, 1987.

Libya: A Country Study, Helen Chapin (ed) Area handbook series, US Department of the Army, Washington, 1989.

Libya in the 1990s: Can its Resources be salvaged ? EIU Special Report No 2134 by Natasha Beschorner and Andrew Smith, 1991.

libyan Politics Tribe and Revolution, John Davis, IB Tauris, London, 1987.

Libya, Qadhafi's Revolution and the Modern State, L C Harris, Croom Helm, Boulder, Colorado 1986.

Libya'SForeign Policy, Mary-Jane Deeb, Boulder, Colorado, 1991.

Libya:The Elusive Revolution, Ruth First, London, 1974.

Libya, The Struggle for Survival, Geoff Simons, MacMillan, London 1993.

The Making of a Pariah State, Martin Sicker, Praeger, New York, 1987.

Qadhafi and the Libyan Revolution, D Blundy & A Lycet, Corgi, London, 1987.

Qadhafi's Libya, Jonathan Bearman, Zed Books, London, 1986.

Qadhafi's World Design, Libyan Foreign Policy 1969-87, R B St John, Saqi Books, London, 1987.

تم بحمد الله

تنفيذ وطبع محمد سويدان
بيروت ـــ لبنان

هذا الكتاب

انطلاقاً من إيمان جمال حمدان بوطنه العربى، ومن عروبته الصادقة التى كرّس حياته لها، جاءت هذه الدراسة عن «ليبيا» استكمالا للسلسلة التى كان ينوى إصدارها لدراسة شخصية الدول العربية كل على حدة، وذلك فى آن واحد مع كتابته لموسوعته الفذة «شخصية مصر». وقد بدأ هذه الدراسة عن الأردن ، وبعدة مقالات عن العراق والسودان وغيرها. وقد استرعت ظاهرة ليبيا الثورة انتباهه. بعد أن أصبحت ظاهرة سياسية بارزة فى العالم العربى المعاصر، فاختصها بهذا الكتاب القيم.

وقد أولى جمال عناية خاصة فى دراساته لوطننا العربى عامة، ومصر خاصة ولعالمنا الإسلامى من حولها. وقد أعرب العلماء والباحثون عن فرحهم بنشر كتابه عن الجمهورية العربية الليبية (الجماهيرية العربية الليبية حاليا) هادفا بذلك إلى نشر الوعى بحقائق الجغرافية السياسية فى وقت عمّ فيه حديث العواطف والشعارات

2

مكتبة مدبولى
MADBOULI BOOKSHOP
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١
6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421